

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Ferhat Abbas / Sétif 1  
Faculté des Sciences Économiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Département : Sciences Économiques



جامعة فرحات عباس / سطيف 1  
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
القسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم  
الاقتصادية  
التخصص: اقتصاد كمي  
العنوان:

قياس أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور  
دراسة حالة (الجزائر والسعودية، المغرب وتونس)  
خلال الفترة 1980-2019

المشرف:

د. بن دعاس زهير

إعداد الطالبة:

شاوي حنان

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
عماري عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيسا
بن دعاس زهير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
مرابط ساعد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	ممتحنا
بن عطاء الله عادل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	ممتحنا
جليط الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل	ممتحنا
حيدوشي عاشور	أستاذ التعليم العالي	جامعة البويرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 - 2023



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Ferhat Abbas / Sétif 1  
Faculté des Sciences Économiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Département : Sciences Économiques



جامعة فرحات عباس / سطيف 1  
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
القسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم  
الاقتصادية  
التخصص: اقتصاد كمي  
العنوان:

قياس أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور  
دراسة حالة (الجزائر والسعودية، المغرب وتونس)  
خلال الفترة 1980-2019

المشرف:

د. بن دعاس زهير

إعداد الطالبة:

شاوي حنان

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
عماري عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيسا
بن دعاس زهير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
مرابط ساعد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	ممتحنا
بن عطاء الله عادل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	ممتحنا
جليط الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل	ممتحنا
حيدوشي عاشور	أستاذ التعليم العالي	جامعة البويرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 - 2023



## شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم، ووفقنا لإنجاز هذا العمل وإتمامه.  
أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص والاحترام الفائق إلى كل من ساعدني  
من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر: الأستاذ  
المشرف بن دعاس زهير

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة حتى  
اكتمل في صورته النهائية، ولم يدخر جهدا في مساعدتي بما قدمه من  
توجيهات ونصائح ثمينة زادت من قيمة الدراسة.  
كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة  
على قبولهم مناقشة موضوع المذكرة، وحضورهم للمشاركة في إثراء جوانبه.  
كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري واحترامي إلى كل من  
ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بشرط كلمة.  
"جزاكم الله عني كل خير"

## إهداء

بعد الشكر والثناء على الله عز وجل أهدي ثمرة جهدي:

إلى أعلى ما في الوجود حياتي ونور عيني إلى منبع الدفاء وفيض الحنان إلى من علمتني معنى الحياة ومواجهة الصعوبات إلى أحلى كلمة على لساني وأعذب صوت إلى مسامعي وأبهى صورة في مقلتي، أحق الناس ببحثي أطال الله في عمرها **أمي الغالية**.

إلى من أفنى أيام حياته لزراع البسمة في حياتي أعلى من أضاء دربي، إلى من كابد من أجلي الكثير من التعب إلى من كان سندي في هذه الدنيا إلى أعز الناس إلى قلبي **أبي رحمه الله**.

إلى من كان وسيظل في عتمة الظروف نورا.. إلى من كان سندا لي زوجي وابنتي سندس التي

هي أعلى نعمة من الله

إلى من ترعرعت بينهم **إخوتي** وإلى كل أبنائهم.

إلى كل صديقاتي وأحبتي الذين رافقوني في مشواري الجامعي

إلى كافة الأهل والأقارب صغيرا وكبيرا وكل من أحبني وأحبيته

إلى كل من حضر في القلب وغاب عن اللسان.

# فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - و	المقدمة العامة
	<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات مربع كالدور السحري والسوق النفطية</b>
2	تمهيد
3	<b>المبحث الأول: مدخل للسياسات الاقتصادية والمربع السحري لكالدور</b>
3	المطلب الأول: السياسة الاقتصادية
9	المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية
15	المطلب الثالث: ماهية المربع السحري لكالدور
17	المطلب الرابع: أهداف السياسة الاقتصادية من منظور المربع السحري لكالدور
32	<b>المبحث الثاني: النفط وأساليب تسعيره في السوق النفطية</b>
37	المطلب الأول: السوق النفطية وأنواعها
35	المطلب الثاني: تسعير النفط
38	المطلب الثالث: أساليب تسعير النفط
46	<b>المبحث الثالث: آليات تأثير سعر النفط على متغيرات مربع كالدور السحري</b>
46	المطلب الأول: آليات انتقال اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي
48	المطلب الثاني: آليات انتقال اثر تقلبات أسعار النفط على التضخم والبطالة
50	المطلب الثالث: آليات انتقال اثر تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات
54	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثاني: التحليل الاقتصادي لمتغيرات مربع كالدور السحري في الاقتصاديات</b> <b>محل الدراسة في ظل تقلبات أسعار النفط</b>
	تمهيد
57	<b>المبحث الأول: التحليل الاقتصادي لمعدلات التضخم والبطالة في اقتصاديات محل الدراسة</b>



57	المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الدول محل الدراسة خلال الفترة 1980-2019
64	المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات البطالة في الدول محل الدراسة خلال الفترة 1980-2019
70	<b>المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي لمعدلات النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات في اقتصاديات محل الدراسة</b>
70	المطلب الأول: تحليل مسار النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة خلال الفترة 1980-2019
77	المطلب الثاني: تحليل رصيد الميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة خلال الفترة 1980-2019
84	<b>المبحث الثالث: تحليل مقارن لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على المربع السحري كالدور في الاقتصاديات محل الدراسة</b>
84	المطلب الأول: تحليل واقع الثروة النفطية في الاقتصاديات النفطية محل الدراسة
94	المطلب الثاني: واقع الثروة النفطية في تونس والمغرب
96	المطلب الثالث: أثر الأزمات النفطية على مربع كالدور
115	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور السحري في الدول محل الدراسة</b>
117	تمهيد
117	<b>المبحث الأول: وصف متغيرات ونموذج الدراسة</b>
116	المطلب الأول: النموذج المستخدم في الدراسة
119	المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البائل
124	المطلب الثالث: اختبار السببية في علاقة التكامل المتزامن لبيانات البائل
132	<b>المبحث الثاني: قياس أثر تقلبات أسعار النفط باستخدام النماذج غير الخطية والخطية</b>
132	المطلب الأول: اختيار النموذج غير الخطي المناسب لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي والتضخم
141	المطلب الثاني: اختيار النموذج غير الخطي المناسب لأثر تقلبات أسعار النفط على البطالة ورصيد ميزان المدفوعات
149	المطلب الثالث: تقدير النموذج الخطي لأثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور
161	<b>المبحث الثالث: تحليل وتقييم نتائج الدراسة</b>

161	المطلب الأول: تحليل نتائج Panel nardl و Panel ardl لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي والتضخم
164	المطلب الثاني: تحليل نتائج تقدير تقلبات أسعار النفط على البطالة ورصيد ميزان المدفوعات
166	المطلب الثالث: مقارنة وتقييم نتائج النموذج
172	خلاصة الفصل
174	الخاتمة العامة
182	قائمة المراجع
194	قائمة الملاحق
	الملخص

# فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجداول
50	الجدول رقم 1-1: نسبة تمثيل الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة لسنة 2020-2021
51	الجدول رقم 1-2: قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار أمريكي)
52	الجدول رقم 1-3: مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2015
85	الجدول رقم 1-2: تطور اكتشافات النفط في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2008-2018
90	الجدول رقم 2-2: تطور اكتشافات النفط في الجزائر خلال الفترة 2008-2018
128	الجدول رقم 1-3: نتائج اختبار التجانس لكلا النماذج
128	الجدول رقم 2-3: نتائج اختبار التجانس لمعاملات الانحدار slope.Pesaran, Yamagata
129	الجدول رقم 3-3: نتائج تقدير الارتباط بين المقاطع العرضية
129	الجدول رقم 3-4: نتائج اختبار الاستقرار
130	الجدول رقم 3-5: نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن Pedroni
131	الجدول رقم 3-6: نتائج اختبار التكامل المشترك لمعدلات النمو الاقتصادي
132	الجدول رقم 3-7: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات النمو الاقتصادي
133	الجدول رقم 3-8: نتائج اختبار Hausman
133	الجدول رقم 3-9: نتائج تقدير التناظرية (Asymmetri)
134	الجدول رقم 3-10: نتائج تقدير نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG لدول محل الدراسة
136	الجدول رقم 3-11: نتائج اختبار التكامل المشترك لمعدلات التضخم
137	الجدول رقم 3-12: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات التضخم
137	الجدول رقم 3-13: نتائج اختبار Hausman لمعدلات التضخم
138	الجدول رقم 3-14: نتائج تقدير التناظرية (Asymmetri) لمعدلات التضخم
139	الجدول رقم 3-15: نتائج تقدير نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG لدول محل الدراسة
141	الجدول رقم 3-16: نتائج اختبار التكامل المشترك لرصيد ميزان المدفوعات
142	الجدول رقم 3-17: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لرصيد ميزان المدفوعات
142	الجدول رقم 3-18: نتائج اختبار Hausman لرصيد ميزان المدفوعات

143	الجدول رقم 3-19: نتائج تقدير التناظرية (Asymmetri) لرصيد ميزان المدفوعات
144	الجدول رقم 3-20: نتائج التقدير PMG للدول محل الدراسة لرصيد ميزان المدفوعات
146	الجدول رقم 3-21: نتائج اختبار التكامل المشترك لـ pedroni لمعدلات البطالة
146	الجدول رقم 3-22: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات البطالة
147	الجدول رقم 3-23: نتائج اختبار Hausman للمعدلات البطالة
147	الجدول رقم 3-24: نتائج التقدير PMG للدول محل الدراسة لمعدلات البطالة
149	الجدول رقم 3-25: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات النمو الاقتصادي
150	الجدول رقم 3-26: نتائج اختبار Hausman
150	الجدول رقم 3-27: نتائج التقدير PMG للدول محل الدراسة لمعدلات النمو الاقتصادي
151	الجدول رقم 3-28: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات التضخم
152	الجدول رقم 3-29: نتائج اختبار Hausman لمعدلات التضخم
153	الجدول رقم 3-30: نتائج التقدير PMG للدول محل الدراسة لمعدلات التضخم
154	الجدول رقم 3-31: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لرصيد ميزان المدفوعات
155	الجدول رقم 3-32: نتائج اختبار Hausman لرصيد ميزان المدفوعات
155	الجدول رقم 3-33: نتائج التقدير PMG للدول محل الدراسة لرصيد ميزان المدفوعات
157	الجدول رقم 3-34: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات البطالة
157	الجدول رقم 3-35: نتائج اختبار Hausman للمعدلات البطالة
158	الجدول رقم 3-36: نتائج التقدير PMG للدول محل الدراسة لمعدلات البطالة
160	الجدول رقم 3-37: نتائج حساب لمؤشرات الفروق بين القيم الفعلية والمقدرة لمعدلات النمو الاقتصادي
162	الجدول رقم 3-38: نتائج حساب لمؤشرات الفروق بين القيم الفعلية والمقدرة لمعدلات التضخم
164	الجدول رقم 3-39: نتائج حساب لمؤشرات الفروق بين القيم الفعلية والمقدرة لمعدلات البطالة
164	الجدول رقم 3-40: نتائج حساب لمؤشرات الفروق بين القيم الفعلية ومقدرة لرصيد ميزان المدفوعات

# فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الأشكال
16	الشكل رقم 1-1 : تمثيل مربع السحري لكالدور
47	الشكل رقم 1-2: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة 2000-2019
51	الشكل رقم 1-3 : مقارنة مستويات أسعار النفط الخام بقيمة صادراته للدول أوبك
53	الشكل رقم 1-4: يوضح تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة خلال الفترة 1990-2016
58	الشكل رقم 2-1: تحليل تطور التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2019
60	الشكل رقم 2-2: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2019
62	الشكل رقم 2-3: تحليل تطور التضخم في المغرب خلال الفترة 1980-2019
63	الشكل رقم 2-4: تحليل تطور التضخم في تونس خلال الفترة 1980-2019
65	الشكل رقم 2-5: تطور البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2019
66	الشكل رقم 2-6: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019
67	الشكل رقم 2-7: تطور البطالة في المغرب خلال الفترة 1980-2019
68	الشكل رقم 2-8: تطور البطالة في تونس خلال الفترة 1980-2019
70	الشكل رقم 2-9: تحليل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
71	الشكل رقم 2-10: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر
74	الشكل رقم 2-11: تطور معدلات النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1980-2019
75	الشكل رقم 2-12: تطور معدلات النمو الاقتصادي في دولة تونس خلال الفترة 1980-2019
77	الشكل رقم 2-13: تطور ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2019
78	الشكل رقم 2-14: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1980-2019
79	الشكل رقم 2-15: تطور رصيد ميزان المدفوعات في المغرب خلال الفترة 1980-2019
81	الشكل رقم 2-16: تطور رصيد ميزان المدفوعات في تونس خلال الفترة 1980-2019
86	الشكل رقم 2-17: تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2018
87	الشكل رقم 2-18: تطور الاحتياطات النفطية في السعودية خلال الفترة 1980-1987
87	الشكل رقم 2-19: تطور الاحتياطات النفطية في السعودية خلال الفترة 1987-2016
88	الشكل رقم 2-20: تطور الإنتاج النفطي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2018
89	الشكل رقم 2-21: تطور الاستهلاك النفطي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2018

91	الشكل رقم 2-22: تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة في الجزائر خلال الفترة 1980-2018
92	الشكل رقم 2-23: تطور الإنتاج النفطي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018
93	الشكل رقم 2-24: تطور الاستهلاك النفطي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018
93	الشكل رقم 2-25: تطور إنتاج النفط في تونس والمغرب خلال الفترة 2010-2020
94	الشكل رقم 2-26: تطور استهلاك النفط في تونس والمغرب خلال الفترة 2010-2020
96	الشكل رقم 2-27: نماذج مربع السحري لكادور للدول محل الدراسة لسنة 1998
100	الشكل رقم 2-28: نماذج مربع السحري لكالدور للدول محل الدراسة لسنة 2004
104	الشكل رقم 2-29: نماذج مربع السحري لكالدور للدول محل الدراسة لسنة 2008
107	الشكل رقم 2-30: نماذج مربع السحري لكادور للدول محل الدراسة لسنة 2014
110	الشكل رقم 2-32: نماذج مربع السحري لكادور للدول محل الدراسة لسنة 2019-2021



# مقدمة عامة

## تمهيد :

حظيت السياسات الاقتصادية الكلية باهتمام كبير من قبل متخذي القرارات على المستوى الدولي، وذلك لما لها من دور في ضبط النشاط الاقتصادي خاصة الإنتاج، الاستهلاك والتوزيع....، من جهة، ولصلتها الوثيقة ببعض المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة وعدم استقرار العملة الوطنية، من جهة ثانية، حيث تتدخل السلطات العمومية باتخاذ مجموعة من التدابير لتحقيق مختلف توازناتها الاقتصادية. حيث أصبح الوصول إلى مستوى مقبول من التشغيل والعمالة والنمو الاقتصادي من بين أبرز أهداف السياسات الاقتصادية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتكررة، ما يستلزم تحقيق التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة، ومن بين هذه السياسات نجد السياسة النقدية، المالية، السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف.

تعتبر السياسة المالية والنقدية من أهم السياسات الاقتصادية الظرفية المطبقة بشكل كبير في هيكل السياسة الاقتصادية العامة للدولة، حيث تعتبر أداة فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية خاصة الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية اللذان يعتبران من بين أهم الأدوات التي تمكننا من حماية والحفاظ على الاقتصاد الوطني من الصدمات الداخلية والخارجية، وتختلف درجة تأثير هذه السياسات من دولة إلى أخرى كل حسب طبيعة النظام الاقتصادي المطبق، وكذلك طبيعة نظام سعر الصرف القائم، ومدى استقرار الأسواق.

لقد أصبح تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل اهتمام الكثير من المفكرين والاقتصاديين في مختلف أنحاء العالم، ومن أجل تحقيقه والحفاظ عليه اعتمدت مختلف الدول على عدد من السياسات المختلفة، بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف منها تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية والاستقرار في المستوى العام للأسعار، وكذلك رفع مستويات النمو والتشغيل التام في البلاد، وتحقيق التوازن الخارجي وبالتالي توازن ميزان المدفوعات، وقد أُصطلح عليهم بالأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية من منظور المربع السحري لكالدور، الذي يلخص صعوبة تحقيق المتزامن لها، كتخفيض معدلات التضخم وتحقيق التوظيف الكامل في نفس الوقت، (زيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار)، بالإضافة إلى صعوبة تحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات.

ومن جهة أخرى فقد أثبتت الكثير من التجارب أن أغلب الدول التي تعتمد على تمويل السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية على الموارد النفطية التي تخضع للأزمات الدورية بسبب عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، كانت لها انعكاسات وخيمة على اقتصادياتها، حيث أنها تؤدي إلى نقص مداخيلها

من النفط ما ينعكس على انخفاض نفقاتها مما يتسبب في تراجع معدلات نموها وزيادة معدلات البطالة والتضخم، وتزايد عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ما يؤثر في نهاية المطاف على أداء مختلف المتغيرات الاقتصادية لاسيما مسار متغيرات المربع السحري لكالدور.

إن هذا التأثير يظهر بشكل أكبر في الدول الريعية، ومن بينها نجد الجزائر والمملكة العربية السعودية التي تعتمد عليه بنسبة كبيرة في تمويل وتطبيق سياساتها، فعند انخفاض أسعاره فإنه يؤثر بشكل مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية نظرا لارتباط الأداء الاقتصادي لمعظم الدول بأسعار النفط، حيث انخفاضه يؤدي لانخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي انخفاض معدل النمو، وظهور عجز في الموازنات العامة، كما ينخفض الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية، ويمكن أن تتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، الأمر الذي يزيد من عجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري، ففي الركود الاقتصادي العالمي الذي مس الدول الصناعية خلال عقد السبعينيات والذي تسبب في الانخفاض الكبير في أسعاره العالمية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، تراجع الاستثمارات وبالتالي حدوث مشاكل اقتصادية واجتماعية، البطالة والفقر...إلخ.

وفي المقابل هناك دول غير نفطية تتأثر بالتقلبات لكن ليس بنفس وتيرة الدول المنتجة للنفط ومن بينها تونس والمغرب، ففي حالة انخفاض الأسعار فإن الدول المستوردة تسعى إلى إبقائه مستقرا، حيث إن نموها الاقتصادي من شأنه أن يزيد، وتزيد معه عوائدها وإيراداتها من جراء الحصول على النفط الرخيص، كما تزيد المخزونات الاستراتيجية لهذه الدول، أين نجد أن التراجع في أسعار النفط سيكون له انعكاس إيجابي على الموازنات العامة الذي تتراجع نفقاته بشكل لافت، ويتأثر الميزان التجاري وسعر الصرف فيهما إيجابيا، بالإضافة إلى تأثيره على سعر الإنتاج بشكل عام، حيث إن الحركة الاقتصادية للعديد من المقاولات ستتأثر إيجابا لأن الوقود يشكل أهم نفقاتها.

## 1- إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق تمت بلورة إشكالية الدراسة كالتالي:

ما أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات المربع السحري لكالدور في كل من الجزائر،

المملكة العربية السعودية، المغرب وتونس؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية، سنقوم بطرح الأسئلة التالية:

- ما مدى ارتباط متغيرات مربع كالدور فيما بينها، وما هي أهم العوامل المؤثر عليها؟
- ما هي علاقة تقلبات أسعار النفط بالتوازن الاقتصادي؟

- ما أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات المدروسة ككل خلال الفترة (1980-2019)؟
  - ما أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الاقتصاديات المدروسة ككل خلال الفترة (1980-2019)؟
  - ما أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة في الاقتصاديات المدروسة ككل خلال الفترة (1990-2019)؟
  - هل يستجيب ميزان المدفوعات بطريقة متناظرة لتقلبات أسعار النفط (1980-2019) في كل من الجزائر المملكة العربية السعودية تونس والمغرب
  - ما مدى انسجام تأثيرات تقلبات أسعار النفط على المربع السحري في الاقتصاديات المدروسة ككل
- 2- فرضيات الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:
- تؤثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي بشكل متناسب في الاقتصاديات محل الدراسة خلال الفترة (1980-2019).
  - تؤثر الصدمات الموجبة والسالبة على التضخم بشكل متناسب في الاقتصاديات محل الدراسة خلال الفترة (1980-2019).
  - تؤثر الصدمات الموجبة والسالبة على البطالة بشكل غير متناسب في الاقتصاديات محل الدراسة خلال الفترة (1990-2019).
  - تؤثر الصدمات الموجبة والسالبة لتقلب أسعار النفط بالتناظر على رصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاديات محل الدراسة خلال الفترة (1980-2019).

### 3- مبررات اختيار الموضوع:

لقد تعددت واختلفت الأسباب التي حثتنا على اختيار هذا الموضوع، منها ما يتعلق بأسباب ذاتية وأسباب موضوعية، حيث تتمثل كلا الأسباب فيما يلي:

#### - الأسباب الذاتية:

- طبيعة التخصص الذي أدرس فيه، وصلته بالجانب التطبيقي (الأداة المنتقاة في معالجة الدراسة)؛
- حب الاطلاع على المواضيع التي لم يتم تسليط الضوء عليها بشكل ملائم.

#### - الأسباب الموضوعية:

- معالجة قطاع المحروقات الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا، حيث أصبح هذا الموضوع محل اهتمام كل الاقتصاديين؛
- أهمية الموضوع خاصة مع انهيار أسعار النفط في منتصف 2014 وأزمة كوفيد19 ما خلفته من آثار مختلفة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- موضوع اقتصادي هام، حيث تكمن أهميته في إبراز الدور الذي يلعبه سعر النفط في التأثير على المتغيرات الاقتصادية؛
- إن معرفة آثار تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته، خاصة في ظل الظروف الحالية التي نعيشها.
- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في جانبين اثنين هما:

#### - الجانب الأكاديمي:

- ضبط المفاهيم المتعلقة بأسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية؛
  - الكشف عن العلاقة بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية؛
  - معرفة كيف يمكن أن تتأثر الدول النفطية وغير النفطية بهذه التقلبات في أسعار النفط؛
- #### - الجانب الميداني:

- التعرف على الواقع الاقتصادي لكل من الجزائر، المملكة العربية السعودية، المغرب وتونس؛
- محاولة معرفة تأثيرات هذه التقلبات على الاقتصاد الكلي لكل من الجزائر، المملكة العربية السعودية، المغرب وتونس؛
- استخدام بعض الأساليب الإحصائية والنماذج القياسية لمعرفة درجة ومدى تأثير هذه التقلبات على المتغيرات الاقتصادية في كل من الجزائر، المملكة العربية السعودية، المغرب، تونس ومحاولة معرفة المستقبل الذي سوف تواجهه هذه البلدان؛

#### 4- أهداف الدراسة:

- يهدف البحث عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:
- محاولة فهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط؛
  - محاولة فهم العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية؛
  - كذلك فهم كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على الجزائر والمغرب، المملكة العربية السعودية وتونس؛

- محاولة التمكن من استخدام أساليب الاقتصاد القياسي في التحليل؛
- إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات الربعية.
- الإجابة عن الأسئلة المقدمة ودراسة الفروض لإثبات صحتها من عدمها؛

#### 5- المنهج المستخدم:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياته، سنحاول استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموماً، وعليه سنعمد على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في الجانب النظري، من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بتقلبات أسعار النفط وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي تتمثل في أهداف السياسة الاقتصادية أو ما يطلق عليه متغيرات مربع كالدور السحري، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لاختبار تأثير تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الكلية وذلك باستخدام نماذج قياسية مثل نماذج Panel Ardl الخطية وغير خطية.

#### 6- الدراسات السابقة:

- عبد الحكيم عاشور، بوبكر بن العايب، دراسة العلاقة السببية بين متغيرات المربع السحري Kaldor Nichalاس وتقلبات أسعار البترول في الجزائر، مجلة Statistique Revue d'Economie et de Appliquée، العدد 2، ديسمبر 2021، وهدفت هذه الدراسة محاولة تحليل وقياس العلاقة السببية بين متغير أسعار البترول والنمو الاقتصادي، معدل التضخم، وميزان المدفوعات، ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2017، وتمثل هذه المتغيرات مربع كالدور السحري، وقد استخدم منهجية Toda - Yamamoto، وقد توصل هذا البحث إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار البترول وكل من معدل البطالة ومعدل التضخم، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين أسعار البترول وكل من معدل النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات، وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من أسعار البترول إلى التضخم أي أن التغير في أسعار البترول يسبب التغير في التضخم؛

- دقيش جمال، جعفر هني محمد، أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9 العدد 3، 2019، وقد هدفت هذه الدراسة دراسة التأثير غير المتماثل لأسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، وذلك من خلال الاستعانة ببيانات سنوية تخص الاقتصاد الجزائري، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير خطي Nardl، باعتبار كل من أسعار النفط والنتاج المحلي كمتغيرات مستقلة.

- بن علي ميلود، بوهريه عباس، **مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور،** بحث مقدم ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول "النظام البنكي في الجزائر - الواقع والآفاق"، غرداية 15/ مارس 2017، هدفت هذه الدراسة تحليل فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في تحقيق المربع السحري لكالدور، وذلك من خلال تحليل عدد من المؤشرات الاقتصادية، بالاعتماد على التحليل الاقتصادي المبني أساسا على مؤشرات الاقتصادية الذي يكشف عن فعالية السياسة النقدية خلال الفترة 1996-2015، والتي نرى بأنه تمس أهم مراحل سيرورة الاقتصاد الجزائري بعد اعتماد نهج اقتصاد السوق، بالإضافة إلى طبيعة هذه المرحلة التي اتسمت بخلفيات اقتصادية اجتماعية وأخرى جيوسياسية، وقد توصل هذا البحث إلى أن الجزائر لا تتحكم إلى حد كبير في مستويات البطالة على الرغم من أن مستوياتها أظهرت تحسنا كبيرا، وجود نقص كبير في عملية توجيه السياسة الاقتصادية المدعمة من خلال السياسة النقدية، وفي ظل محدودية الإنتاج الوطني ونمو المجمعات النقدية فإن بنك الجزائر ما يزال بعيدا كل بعد عن ضبط مستوى الاستقرار النقدي.

- دراسة بيطام ريمة، **أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**، أطروحة دكتوراه، 2014-2015، وقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أثر انعكاسات تطورات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر، وقد استخدمت الباحث المنهج التحليلي في معالجة الإشكالية، حيث قامت بتحليل وتفسير الجداول والعوامل المتسببة في عدم استقرار أسعار النفط والميزانية العامة في الجزائر، أي محاولة معرفة العلاقة التي تربط بين تطورات أسعار النفط ومدى انعكاسها على الإيرادات ونفقات الميزانية، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل أهمها في أنه في حالة ارتفاع أسعار النفط فإن النفقات العامة للميزانية سوف ترتفع، ويرجع سبب ذلك لسياسة التوسع التي تطبقها الدولة بغرض تنمية المرافق العمومية وغيرها، والعكس صحيح، وكما أن أي تغير يحصل في أسعار النفط بالزيادة أو النقصان فإنه يؤثر مباشرة على إيرادات الجباية البترولية، وهذا ما يؤدي إلى تغير في إيرادات الميزانية بنفس الاتجاه؛

- بن سبع حمزة، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر** (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، والتضخم) للفترة 1970-2010، مذكرة ماجستير في اقتصاد كمي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012 وهدفت هذه الدراسة معالجة أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وقد اعتمد الباحث في دراسته على تحديد طبيعة العلاقة واتجاه السببية وذلك من خلال الاعتماد على تقنية أشعة الانحدار السببية، وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن

هناك أثرا كبيرا بين مؤشرات الاقتصاد الجزائري والصدمات النفطية، أما فيما يخص القطاع الزراعي فهو يعتبر موردا هاما، حيث يمكن من خلاله تحقيق نمو حقيقي ومستمر، أما من ناحية القطاع السياحي فهو يعتبر قطاعا مهما بسبب الموقع الجغرافي، ومن جهة أخرى يوجد قطاع جد مهم وهو قطاع الصناعة، كما توصلوا أن هناك تفاعل بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري؛

- دراسة كل من فرانسوا ليسكارو وفاليري مينون حول تأثير أسعار النفط على النشاط الاقتصادي وغيره من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية the influence of oil prices on economic activity and other macroeconomic and financial variables، 2008، هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية المختلفة لثلاث مجموعات من البلدان وهي أوبك، البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط. وتم الاعتماد على المتغيرات التالية الممثلة للنشاط الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومؤشر أسعار المستهلك (CPI)، الاستهلاك المنزلي، ومعدل البطالة وأسعار الأسهم، ومن أجل دراسة العلاقات تم الاعتماد على تقنية أشعة الانحدار الذاتي، VAR وقد توصلوا لنتيجة مفادها وجود علاقة سببية قوية بين أسواق الأوراق المالية وأسعار النفط، حيث تمتد من النفط إلى أسعار الأسهم، خاصة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط.

- دراسة كل من عبد السلام يحيي ومختار متولي حول تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الليبي Impact of fluctuations oil prices on Libyan economic growth، كلية التجارة، جامعة ولونجونج Wollongong، 2007. هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص تأثير التقلبات في صادرات النفط الليبية على النمو الاقتصادي الليبي، وتم اعتماد "التصدير كمحرك لنموذج النمو"، كما تم تطبيق هذا النموذج على إجمالي الناتج وكذلك المخرجات القطاعات الاقتصادية (سياحة زراعة صناعة)، وقد اعتمد على تقنية التكامل المشترك من أجل دراسة آثار الصادرات الليبية على الناتج المحلي الإجمالي، وقد توصلوا إلى نتيجة مفادها عدم وجود علاقة طويلة المدى بين الصادرات النفطية والناتج المحلي غير النفطي أو الناتج المحلي خارج المحروقات، وأن الناتج الحقيقي لم يستجب لجميع القطاعات الليبية، باستثناء قطاع التجارة (تجارة الجملة والتجزئة) والأنشطة الاقتصادية الأخرى (بما في ذلك التمويل والتأمين والخدمات الأخرى) للنمو في الصادرات؛

وفي الأخير ومن خلال ما سبق يتضح أن هناك عدة اختلافات في دراستنا على الدراسات السابقة بكون دراستنا تضمنت أربع دول اثنتين نفطية والباقي غير نفطية، وسوف نحاول من خلال دراستنا قياس أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور وذلك من خلال محاولة دراسة الصدمات الموجبة



والسلبية لأسعار النفط، وذلك بالاعتماد على نماذج الخطية وغير الخطية والمفاضلة بينهما وبالضبط الاعتماد على كل من نماذج  $PANEL\ ARDL$  و  $PANEL\ NARDL$ .

أما أوجه التشابه فإن كل دراسات ومن بينها دراستنا هدفت لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات مربع كالدور ومتغيرات النشاط الاقتصادي وأسعار النفط .

#### 7- التقسيم المنهجي للدراسة:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة والإمام بمختلف جوانبها تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث خصص فصل الأول للإطار النظري والفصل الثاني والثالث للجانب التطبيقي:

حيث تم تطرق في الفصل الأول للإطار المفاهيمي لمتغيرات مربع كالدور والسوق النفطية، حيث تم التطرق إلى مفهوم السياسة الاقتصادية من تعريف وأهم السياسات المطبقة وتعريف بالمربع السحري لكالدور، وذلك من خلال تعريفه وأهم العوامل التي تؤثر فيه ومن ثم تطرقنا إلى أهداف السياسة الاقتصادية من منظور المربع السحري لكالدور، ومن ثم الدراسة النظرية لتقلبات أسعار النفط حيث تم التطرق إلى تعريف السوق النفطية وأهم المراحل التي مر بها والعوامل المؤثرة عليه وطرق تسعيره،

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن مدخل تحليلي لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور السحري للدول محل الدراسة، حيث سيتم التطرق إلى تحليل كل من النمو الاقتصادي معدلات البطالة، التضخم ورصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1980 إلى غاية سنة 2019 مع إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على هذه المتغيرات، ومن ثم حاولنا تمثيل مربع كالدور عند حدوث الأزمات النفطية وتحليله في كل من الجزائر ثم المملكة العربية السعودية، المغرب وتونس.

وفي الفصل الثالث سيتم فيه إجراء دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر النفط على متغيرات مربع كالدور السحري في تونس والمغرب والجزائر و المملكة العربية السعودية باستخدام نماذج  $PANEL\ ARDL$  الخطية وغير خطية، حيث تم التطرق أولاً إلى المفاهيم المتعلقة بنماذج بانل الساكنة والديناميكية واختبارات الاستقرار والتكامل المتزامن الخاصة بهذه المتغيرات، وفي الأخير سنقوم بتقدير نماذج بنال الديناميكية  $PANEL\ ARDL$  الخطية وغير خطية، والمفاضلة بينهما لاختيار النموذج الأنسب للقيام بتحليل النتائج .

#### 8- صعوبات الدراسة:

إن من أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز هذه الدراسة هي محاولة الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة واقعة في بلد ما، ومن جهة أخرى إسقاط ذلك قياسياً بواسطة الأدوات

الإحصائية والرياضية المتاحة، ومن جهة أخرى صعوبة الحصول على بيانات البطالة من سنة 1980 إلى غاية 1990 بالنسبة لكل من تونس والمغرب.

# الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي لمتغيرات

مربع كالدور السحري

والسوق النفطية

## تمهيد:

السياسة الاقتصادية الكلية في الاقتصاديات المعاصرة لها مكانة مهمة، وذلك للدور الذي تلعبه في تنظيم النشاط الاقتصادي، من خلال اتخاذها مجموعة من القرارات والتدابير التي تحكم وتنظم نشاط الدولة نحو تحقيق الأهداف، أي محاولة الوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار في المستوى العام للأسعار قدر الإمكان (محاربة التضخم)، وكذا رفع مستويات النمو والتشغيل التام في البلاد، وتحقيق التوازن الخارجي وبالتالي توازن ميزان المدفوعات، وتعتبر هذه الأهداف الأربعة أهم الركائز التي تسعى معظم الدول لتحقيقها، وقد تم تسميته بالمربع السحري لكالدرو الذي صاغه الاقتصادي الألماني نيكولاس كالدور في عام 1971، حيث يبرز لنا مدى استقرارية الوضع الاقتصادي للبلد ومدى تطوره، مما جعل معظم النظم الاقتصادية تلجأ لصناع السياسة الاقتصادية من أجل تصميم ورسم خطط في كل أفرع النظم المختلفة، ولكن هناك عدة عوامل وظروف تعرقل هذه الخطط.

ونجد من بين هذه الظروف التي تؤثر بشكل كبير على متغيرات مربع كالدور تقلبات السوق النفطية، باعتباره سلعة إستراتيجية وهامة للتجارة الدولية، يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي في مختلف اقتصاديات العالم.

هذا ما جعل اقتصاد جميع الدول تقع في تحديات كبيرة إزاء التطورات الحاصلة في السوق النفطية، من بينها الجزائر والسعودية التي تعتبره مصدر أساسي لجلب العملة الصعبة، والتي من خلالها يتم تغطية النفقات وتمويل مشاريعها الموجه لدفع بعجلة النمو الاقتصادي والرفع من معدلات التشغيل، من جهة ومن جهة أخرى هناك دول تعتبره المحرك الرئيسي لنشاطها إلا أنها لا تمتلكه مثل المغرب وتونس فتقوم بشراؤه مما يؤثر بشكل مباشر على أهداف السياسة الاقتصادية أو ما يسمى بمربع كالدور السحري.

وبغرض الإلمام الجيد بهذا الموضوع سوف نتطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: مدخل للسياسات الاقتصادية والمربع السحري لكالدور؛

المبحث الثاني: النفط وأساليب تسعيره في السوق النفطية؛

المبحث الثالث: آليات تأثير سعر النفط على متغيرات مربع كالدور السحري.

## المبحث الأول: مدخل للسياسات الاقتصادية والمربع السحري لكالدور

تؤدي السياسة الاقتصادية الناجحة دورا محوريا في تطوير وتنظيم النشاط الاقتصادي، خاصة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وهي محاولة الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، تحسين مستويات التشغيل، المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من السياسات والتي تتمثل أساسا في مجموع التدخلات الحكومية لتصحيح الإختلالات الاقتصادية التي تعتبر ضارة بالفرد والمجتمع.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية السياسة الاقتصادية وأدواتها ومفهوم أهدافها الأربعة الموسومة بمتغيرات مربع كالدور السحري

### المطلب الأول: السياسة الاقتصادية

يعتبر الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من أهم الأهداف التي تسعى مختلف اقتصاديات المعاصرة لتحقيقها، حيث يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية مطبقة فعالة إذا استطاعت تحقيق الأهداف الأربعة المشار إليها بمربع كالدور السحري، وهي الأهداف الأساسية لأي سياسة اقتصادية وقد قام بتصميمها نيكوال كالدور .

### الفرع الأول- تعريف السياسة الاقتصادية

تسعى السياسة الاقتصادية الفعالة المطبقة من قبل الدولة إلى تحقيق الاستقرار السعري والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، لذلك أصبح من الضروري وضع سياسات اقتصادية تتلائم مع الوضع الاقتصادي السائد، وهذا ما أدى إلى اهتمام الكثير من المفكرين والمدارس بالسياسة الاقتصادية وفيما يلي بعض التعريفات:

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها "مجموع من المبادئ والقواعد والأساليب والوسائل والتدابير والإجراءات التي تقوم بها الدولة، والتي من خلالها تحقق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة"<sup>1</sup>.

كما تعرف على أنها " مجموعة من الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، مصر، ط2003، 1،

كما تعرف على أنها "مجموعة من القرارات المرتبطة والمتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة باستخدام مختلف الأدوات والوسائل لتحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير، والأجل الطويل"<sup>2</sup>.

وقد عرفت من جهة أخرى على أنها "مجموعة من الموارد المستخدمة من قبل الدولة لتحقيق الأهداف التي وضعت بغرض تحسين الوضع الاقتصادي العام في البلاد"<sup>3</sup>.

وتعرف أيضا على أنها "مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه، والتي من شأنها أن تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى"<sup>4</sup>.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن السياسة الاقتصادية هي "عبارة عن مجموعة من الخطوات والتدابير والإجراءات التي تقوم بها الدولة وتهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، وذلك باعتمادها على الوسائل والأدوات"، كما يمكننا استنتاج أن هناك أنواع متعدد للسياسة الاقتصادية والتي يتم تطبيقها حسب الوضع السائد ومن بين آليات السياسات الاقتصادية المطبقة نذكر ما يلي<sup>5</sup>:

**أولاً- سياسة الضبط:** تعني محاولة الدولة الحفاظ على التوازن العام عن طريق خفض التضخم والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات واستقرار التوظيف، أي هي مجموعة من تصرفات التي تتخذها الدولة للمحافظة على النظام الاقتصادي كما هو؛

**ثانياً- سياسة الإنعاش:** ويقصد به إطلاق الآلة الاقتصادية، باستخدام العجز الموازني لتحفيز الاستثمار، وزيادة الأجور والاستهلاك، وتسهيل منح القروض... إلخ، على سبيل المثال<sup>6</sup> عند تطبيق سياسة مالية فإنه يقوم بزيادة الإنفاق العام، مما تؤدي إلى زيادة نسبة الاستثمار في قطاعات الاقتصادية، والرفع من حصة القطاعات المنتجة؛

<sup>1</sup> بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية (التشغيل الكامل)، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، ص164

<sup>2</sup> أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 3 الجزائر، 2014، ص90.

<sup>3</sup> Jean Lacroix, **La politique économique**, Ressources pour les enseignants et les formateurs en français des affaires, p: 01.

<sup>4</sup> نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2001، ص153

<sup>5</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2005، ص31-32

<sup>6</sup> عبيد بريكي، ندى الناشف، السياسات الاقتصادية مقارنة عمالية، منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"، منظمة العمل الدولية، 2014، ص16

ثالثا- السياسة الانكماشية: يقصد بها محاولة تخفيض من ارتفاع الأسعار وذلك من خلال الاقتطاعات الإجبارية على الدخل وتجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وهي سياسة تؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي؛

رابعا- سياسة التوقف ثم الذهاب: يقصد بها التناوب بين سياسة الإنعاش وسياسة الانكماش حسب آلية كلاسيكية وتعكس هذه السياسة بنية الجهاز الإنتاجي، وتم تطبيقه على الاقتصاد في بريطانيا. وبغرض تطبيق هذه السياسات الاقتصادية وجب على الدولة وضع طرق أو أساليب لإعدادها وتطبيقها وهي<sup>1</sup>:

1- تحديد الأهداف: ويقصد بها تحديد المشكلة بدقة والتي تتطلب معرفة الظروف والأحوال التي تحيط بها؛

2- تحديد السياسة البديلة: ويقصد بها وضع عدد من السياسات التي تهدف إلى تحقيق نفس الهدف؛

3- التحليل الدقيق للسياسة البديلة: يقصد بها محاولة معرفة الآثار المتوقعة من تطبيق السياسات الاقتصادية البديلة، ومن ثم يتم تبني السياسة المناسبة من بين هذه الحلول؛

4- مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي: بعد تبني السياسات الاقتصادية المناسبة مع الوضع الاقتصادي السائد، تتم دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي، حتى يتمكن متخذ القرار من تقييم توقعاته على أساس الخبرة الماضية، مما يساعده على تبني السياسة المناسبة إما باستمرار فيها أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للوضع الاقتصادي للدولة.

#### الفرع الثاني: السياسات الاقتصادية من منظور النظريات الاقتصادية

لقد مرت السياسات الاقتصادية بعدة تطورات انعكست بشكل كبير على أهميتها ودورها، وقد تعددت واختلفت النظريات المفسرة لها كل حسب المدرسة والأوضاع السائدة آنذاك وفيما يلي عرض للسياسة المالية والنقدية من منظور النظريات الاقتصادية:

#### أولا- السياسة المالية من منظور النظريات الاقتصادية:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة جدا من بين السياسات التي تعتمد عليها معظم الدول في تسيير شؤونها الاقتصادية والدفع بعجلة النمو الاقتصادي، معتمدة على مجموعة مختلفة من الأدوات، والتي تختلف حسب اختلاف الظروف الاقتصادية.

<sup>1</sup> - اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط1، 1999، ص53-54

**1- السياسة المالية عند التجاربيين:** تميز هذا العصر بالتوسع الكبير في النشاط التجاري والانتعاش الكبير في الأسواق على مستوى العالم بسبب الكشوفات الجغرافية، واكتشاف المعادن النفيسة مما جعلها أهم أهداف التجارة، وقد هدفت السياسة المالية في هذه الفترة إلى تحقيق أكبر قدرا ممكنا من الربح للتجار، وذلك من خلال التدخل التام للدولة من أجل تحقيق الهدف، كفرض رسوم جمركية كبيرة على الواردات وذلك من أجل حماية المنتج المحلي وتخفيض الرسوم على المواد الأولية وإعانة الصادرات ومنح الامتيازات لإنتاج أو تصدير سلعة معينة، كما تدخلت الدولة في تحديد الأجور والأسعار وإنشاء الصناعات<sup>1</sup>، ويرى ويليام بيتي بأن هذه الإجراءات لا تؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي بل إلى ازدهاره، لأن الخدمات العامة يستفيد منها الجميع، وقد نادى أيضا بترشيح الإنفاق العام واقتصار دور الدولة في تقديم الخدمات الإدارية والعدل والدفاع<sup>2</sup>؛

**2- السياسة المالية عند الطبيعيين:** ظهر هذا الاتجاه في منتصف القرن الثامن عشر وقد أقاموا مذهبهم على فكرة "القانون الطبيعي" أي أن النشاط الاقتصادي يخضع لقوانين الطبيعة، فيعتبرون أن الزراعة هي المنتج الوحيد الخالق لنتاج صافي يزيد عن الموارد التي أنفقها عليه، ومنه فإن السياسة المالية التي كانت مطبقة آنذاك هي سياسة خاصة بالإيرادات كحصر فرض الضريبة على العمل الإنتاجي "الزراعة"، وعدم فرض ضرائب نوعية على الصناعات والتجار باعتبار أن أعباءها في النهاية تقع على عاتق المزارع<sup>3</sup>؛

**3- السياسة المالية من المنظور الكلاسيكي:** ازداد الاهتمام بالسياسة المالية في الفكر التقليدي متأثرين بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه الدولة في حياة المجتمع، وقد بُنيت السياسة المالية في هذا الفكر على عدة أسس منها تعادل ميل الادخار والاستثمار، تغيير أسعار الفائدة، مستوى التشغيل يكون كاملا، وظهور قانون ساي الشهير والذي نص على أن "العرض يخلق الطلب عليه"، بمعنى أي زيادة في الإنتاج سوف تخلق الزيادة في الدخل، وهذا الارتفاع سوف يتحول إلى زيادة في معدلات الإنفاق على مختلف السلع والخدمات أي

<sup>1</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 51

<sup>2</sup> عبد الرحمان يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص 159

<sup>3</sup> درواسي مسعود، السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 52



زيادة في معدلات الطلب، ومنه فإن الزيادة في الإنتاج سيخلق تلقائياً زيادة في معدلات الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد<sup>1</sup>.

وتعتمد المدرسة الكلاسيكية على مبدأ ضمان الحياد المالي وذلك من خلال الأسس الثلاثة للسياسة المالية وهي أن الإنفاق العام يشمل فقط الإنفاق الذي يكون له أقل تأثير على الإنتاج والائتمان والاستهلاك والتوزيع، ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة، والالتزام التام بمبدأ توازن الموازنة العامة<sup>2</sup>.

#### 4- السياسة المالية من منظور المدرسة الكينزية:

ظهر الفكر الكينزي نتيجة فشل الفكر الكلاسيكي على حل أزمة الكساد العظيمى 1929 وتأثيرات الحرب العالمية، وتغير بعض المعتقدات منها الدعوة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية<sup>3</sup> من أجل الحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف، وقد انتقد كينز كل المبادئ التي تم وضعها من قبل الفكر الكلاسيكي في كتابيه الشهيرين "رسالة في الماء والذي قام فيه بتحليل العملة 1931" و"النظرية العامة للتشغيل والفائدة 1936" حيث انتقد فيها قانون "ساي" الشهير، حيث دعا كينز إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وإنهاء نظرية حيادية النقود، كما أثبت إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف الكامل، كما أكد على وجود تعارض كبير بين مصلحة الفرد والمجتمع ولهذا فإن للدولة دور كبير في قدرتها على تحقيق مصلحة المجتمع لكونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية، وذلك من خلال التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسة الاقتصادية خاصة السياسة المالية، ومن بين هذه المبادئ والأسس نذكر ما يلي<sup>4</sup>:

- أ- العمل على زيادة الطلب الكلي الفعال عن طريق توسيع وزيادة الإنفاق العام، أي التدخل من خلال سياسة الأشغال العامة، مما يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الكلي؛
- ب- من أجل زيادة الطلب الكلي الفعال لمواجهة أزمة الكساد، الذي يستوجب زيادة التوسع في الإنفاق العام مما يعني أن الإنفاق العام لم يعد محصوراً بل يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية والاستهلاك والإنتاج، وذلك بفضل توسع الإيرادات العامة وتوزيع مصادرها، مثل اللجوء إلى الاقتراض أو الإصدارات النقدية الجديدة، كما أن الضريبة لم تعد أداة لتمويل النفقات بل لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية؛

<sup>1</sup> عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص50.

<sup>2</sup> Glibert Abraham frois ، *économie politique , economica* , 7eme édition , 2000 , p 142 .

<sup>3</sup> Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), *Fiscal Stress and Public Policy*, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980, p13.

<sup>4</sup> فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص31

ج- يتم تحديد رصيد الموازنة العامة للدولة من خلال المساواة بين العرض والطلب الكلي، وهي تهدف لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فمثلا في حالة الكساد فإن الدولة تتدخل من خلال زيادة الإنفاق العام والتقليل من الإيرادات العامة<sup>1</sup> بغرض إحداث عجز في الميزانية أي أنها تطبق السياسة المالية التوسعية، حيث تسعى الدولة هنا إلى تقليل الطلب الفعال عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات العامة (خلق فائض في الميزانية).

### ثانيا- السياسة النقدية من منظور النظريات الاقتصادية:

مرت السياسة النقدية بعدة مراحل انعكست بشكل مباشر على دورها، وسنحاول توضيح أهم هذه المراحل على النحو التالي:

#### 1- السياسة النقدية من منظور النظرية الكلاسيكية:

اتسمت هذه المرحلة بحيادية النقود وعدم تأثيرها على الحياة الاقتصادية، ما يعني أن النقود ليست سوى أداة للتبادل لأن الهدف الأساسي لهذه المرحلة هو الحفاظ على ثبات المستوى العام للأسعار وحماية العملة من التقلبات التي تؤثر عليها سلبا، ويظهر ذلك من خلال الربط بين كمية النقود المعروضة وكمية السلع والخدمات المتوفرة في السوق، ومنه فإن أي تغير في كمية النقود المعروضة أو التوسع النقدي سوف يؤثر فقط على المستوى العام للأسعار<sup>2</sup>، لكن حدوث أزمة 1929 وتأثيراتها الوخيمة على اقتصاديات العالم أثبت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها على الخروج من هذه الأزمة<sup>3</sup>؛

#### 2- السياسة النقدية من منظور النظرية الكينزية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة لأفكار جون مينارد كينز بعد أزمة الكساد العظمى 1929، حيث أثبتت فشل النظرية الكلاسيكية، أي عدم قدرة السياسة النقدية على تحفيز الطلب الكلي والحفاظ على التوازن الاقتصادي، فدعا كينز إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية، كما يكمن حل هذه المشكلة في الربط بين جانبي الدخل والإنفاق، وأما التوازن في الاقتصاد يحدث من خلال توازن سوقي السلع والخدمات والنقد، أي توازن بين كمية النقود المعروضة وبين الطلب على النقود

<sup>1</sup>Rudinger Dornpusch, Stanly Fisher, Mccraw, Economics Macro, Hill International Booklom, 1984, P 87

<sup>2</sup>طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والتمويلات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 239

<sup>3</sup>عبد الحميد الخديمي، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 11

بناء على التفضيل النقدي<sup>1</sup>، أي أن السياسة النقدية وحدها غير قادرة على حل الأزمة وأن السياسة المالية هي الحل الأمثل، لأنها تساهم في زيادة الاستثمار ورفع مستويات النشاط الاقتصادي في أوقات الكساد؛

### 3- السياسة النقدية من منظور النظرية النقدية المعاصرة:

تميزت هذه الفترة بعودة الاهتمام بالسياسة النقدية، بسبب عجز الحكومة بعد الحرب العالمية الثانية على تقليص الخدمات الاجتماعية في الوقت الذي أصبحت فيه غير قادرة على رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات، حيث يعتقد النقديون أن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، ويعتقدون أن الاقتصاد الحر مستقر ولا يحتاج إلى تدخل الدولة وأن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يمكن أن تعود للعمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية

تمتلك الدولة مجموعة من الأدوات والوسائل التي يمكن من خلالها التأثير على النشاط الاقتصادي، وهذه الأدوات لا يمكن اعتبارها كهدف في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق الأهداف المطلوبة، وهذه المتغيرات الاقتصادية تكون تحت تصرف الحكومة، واختيار هذه الوسائل يكون محدودا بالمتغيرات التي تستطيع الدولة التأثير عليها.

### الفرع الأول: السياسة النقدية

السياسة النقدية هي إحدى أهم أدوات السياسات الاقتصادية، والتي من خلالها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة لتحقيق الاستقرار النقدي بشكل خاص والاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

### أولاً- تعريف السياسة النقدية:

تعددت تعريفات السياسة النقدية وتنوعت، كل حسب وجهة نظر الكاتب والباحث الاقتصادي، فقد اتخذت التعريفات عدة اتجاهات نذكر منها :

السياسة النقدية هي "مجموعة من الإجراءات التي يمكن للدولة اتخاذها لإدارة الأموال والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، بمعنى مجموعة من القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها

<sup>1</sup> سعيد سامي الحلاق، ومحمد محمود العجلواني، النقود والبنوك والمصارف التقليدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، صص 235-236

<sup>2</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2005، ص 101

المختلفة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على الرصيد النقدي لخلق التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتوافق مع تحقيق مجموعة من أهداف السياسة الاقتصادية<sup>1</sup>. يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود وفقاً للنشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة معينة"<sup>2</sup>.

عرفت السياسة النقدية أيضاً على أنها "كل ما تفعله السلطة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي والقيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية بطريقة شاملة ومتوازنة"<sup>3</sup>.

وقد عرفت من جهة أخرى على أنها "تدخل مباشر توافقه عليه السلطة النقدية بهدف التأثير على الأنشطة الاقتصادية من خلال تعديل عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل مراقبة النشاط الائتماني للبنوك التجارية.

كما تعني السياسة النقدية أن "البنك المركزي يغير حجم كمية الأموال في المجتمع، بالزيادة أو النقصان، من خلال تأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة باستخدام أدواته التقليدية للتأثير على الاستثمار وبالتالي النشاط الاقتصادي في المجتمع"<sup>4</sup>.

تشمل السياسة النقدية جميع القرارات والإجراءات، سواء كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير على النظام النقدي<sup>5</sup>.

#### ثانياً - أدوات السياسة النقدية:

يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي تؤثر في سيولة البنوك التجارية ومن ثم في حجم وسائل الدفع وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، سواء كانت أهدافاً أولية أو وسيطة أو نهائية وهذا حسب الظروف الاقتصادية في بلد ما.

#### 1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية: وتتمثل فيما يلي:

أ- سياسة معدل إعادة الخصم: يشير معدل إعادة الخصم إلى معدل الفائدة الذي يقتطعه البنك المركزي من الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم الأوراق التجارية من

<sup>1</sup> بلعزوز جاسم عبد الله، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان مطبوعات جامعية، الجزائر، 2004، ص112

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص18

<sup>3</sup> رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار منهاج لنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص177

<sup>4</sup> عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، مكتبة عين الشمس للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص290

<sup>5</sup>Ezing, *Monetary Policy, Means and Ends*, Penguin Books harnonsd worth Midlesex 1964,P150

أجل الحصول على احتياطات نقدية جديدة لاستخدامها في الأغراض الائتمانية ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات<sup>1</sup>، وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة الائتمان، ويظهر تأثير هذا الأخير عندما يلجأ البنك المركزي لوضع سقف للقروض من أجل الحد من قدرة البنوك على خلق النقود ومنح الائتمان، فعندما يرفع البنك المركزي هذا السعر فإنه يهدف إلى تقييد حجم الائتمان أما عندما يلجأ إلى خفض هذا المعدل فإنه يرغب في زيادة حجم الائتمان، وهذه النتيجة تتحدد وفقاً للتأثيرات التي يحدثها التغير في هذا السعر على كمية ووسائل الدفع من جهة، وعلى أسعار الفائدة في الاقتصاد القومي<sup>2</sup>، وبالتالي فإن معدل الخصم يمثل بالنسبة للبنوك تكلفة الأموال التي تقتربها من البنك المركزي لزيادة احتياطياتها، لأنه معدل إعادة التمويل الرسمي من قبل البنك المصدر<sup>3</sup>؛

ب- **سياسة السوق المفتوح**: أي تدخل البنك المركزي في السوق النقدية بغرض خفض أو رفع حجم الكتلة النقدية فإذا دخل البنك المركزي كبائع لأصول مالية وتجارية معينة، فإنه يهدف إلى تقليص وامتصاص فائض العملة وبالتالي تقليل قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض، ولكن إذا أرادت زيادة حجم المعروض النقدي، يجب أن يتدخل في السوق كمشتري لتلك الأصول، مما يؤدي إلى ضخ السيولة في السوق وبالتالي زيادة قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض وخلق الأموال<sup>4</sup>، ونجاح هذه السياسة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق الأمر الذي يسهل على البنك المركزي التأثير على السوق، كما يتطلب تطبيق هذه السياسة توفر سوق مالية واسعة ومنظمة؛

ت- **سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي**: وهي إلزام أو إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى على ذلك أي سعر فائدة لتفادي وقوع البنوك في أزمة سيولة، فعند ظهور التيارات التضخمية في الاقتصاد، يقوم البنك المركزي برفع معدل الاحتياطي النقدي الإلزامي إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض، مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي يؤثر على خلق النقود وتقليل حجم الائتمان. وباعتبار معدل الاحتياطي الإجمالي أداة للسياسة النقدية، يمكن للبنك المركزي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني عند تبني السياسة النقدية التقليدية أو تقليلها عند تبني السياسة التوسعية.

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي، اونزار الدين العيسى، اقتصاديات النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، 2004، ص 397.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>3</sup> MICHELLE de mourgues, *la monnaie – système financière et théorie monétaire*, 3 eme édition, Economica, 1993, p 319.

<sup>4</sup> عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 363.

فعلى سبيل المثال، من خلال خفض معدل الاحتياطي القانوني، تزداد الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وقدرتها على تقديم القروض، مما يدفعها إلى خفض أسعار الفائدة على القروض لعملائها ثم تحفيز الاستثمارات وبالتالي زيادة الطلب الكلي وزيادة حجم الناتج القومي ومستوى التشغيل، ويحدث العكس في حالة محاربة التضخم.<sup>1</sup>

**2- الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:** فإلى جانب الأدوات الكمية فإن البنك المركزي يستخدم أدوات كيفية للتأثير في الائتمان واتجاهه ونميز ما يلي:

**أ- سياسة تأطير القرض:** ويقصد بها قيام السلطات النقدية بتحديد سقف لتطوير القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، ومن بين الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية نجد: تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد، إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف، فرض أسعار تفضلية لإعادة الخصم، توفير القروض لبعض أنواع التمويل بتشجيع من الدولة<sup>2</sup>؛

**ب- السياسة الانتقائية للقرض:** والهدف منها تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها في بعض الأحيان<sup>3</sup>.

#### الفرع الثاني: السياسة المالية

تعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وأكثرها تداولاً، لكون أدواتها متعددة ومختلفة، فضلاً عن قدرة الدولة على السيطرة عليها لتوجيه مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات التي تسببها الأزمات، وسنتطرق إلى ما يلي:

#### أولاً- تعريف السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية على أنها " مجموعة من السياسات والإجراءات التي تمت دراستها والمعتمدة من طرف الدولة والمتصلة بمستوى أو نمط إنفاق معين من ناحية أو هيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى<sup>4</sup>.

وتعرف أيضاً بأنها "مجموعة من السياسات التي من خلالها تستعمل الحكومة برنامج نفقاتها وإيراداتها، بغرض تحقيق الآثار المرغوب بها، وتجنب الآثار السلبية على الدخل والإنتاج والتوظيف، أي

<sup>1</sup> علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1998، ص 195

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 80-81

<sup>3</sup> نفس مرجع سابق، ص 81

<sup>4</sup> Philip, A. Klein, *The Management of Market*, Oriented Economics A comparative Perspective Wadsworth the Publishing Company Belmont California 1973, 176

استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات وإدارة الدين والموازنة العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية<sup>1</sup>.

ويمكن تعريفها على أنها "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما ينتج عنه من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن تكيفا كميا وكيفيا لكل من حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، بهدف تحقيق أهداف معينة كالدفعة بعجلة التنمية، الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات<sup>2</sup>.

كما تعرف على أنها " طريقة فرض الضرائب، والإنفاق العام للمساعدة في تخفيف تذبذبات الدورة الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية وبناء اقتصاد ذي عمالة عالية متحرر من التضخم العالي المتقلب"<sup>3</sup>.

ثانيا- آلية عمل السياسة المالية: إن آلية وطرق تنفيذ السياسة المالية مرتبطة أساسا بطبيعة المناخ الاقتصادي، وطبيعة السياسة المالية المطبقة، والسياسة المالية تعالج كلا من الركود الاقتصادي، الكساد، الانتعاش، والرواج.

1- السياسة المالية المطبقة في حالة التوسع الاقتصادي: إن علاج التوسع الاقتصادي يعتمد أساسا

على مجموعة من أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة وذلك من خلال تقليل النفقات وزيادة التحصيل من خلال الرفع من الضرائب في المدى القصير والمتوسط؛

2- السياسة المالية المطبقة في حالة الركود الاقتصادي: تنتهج الدولة في هذه الحالة سياسة مالية

توسعية، وذلك من خلال زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام، تخفيض الضرائب أو منح إعفاءات ضريبية، الأمر الذي يسمح بزيادة معدلات الاستثمار، وارتفاع مدخول الأفراد وزيادة القدرة الشرائية<sup>4</sup>.

ثالثا- أدوات السياسة المالية: تعتبر السياسة المالية أحد أهم العوامل التي تحدد الاتجاه الاقتصادي للبلد، وفيما يلي سنذكر أهم هذه الأدوات التي تستخدمها الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي:

<sup>1</sup> السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية التوزيع العادل للدخول والتنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، ط1، 1993، ص20

<sup>2</sup> عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص21

<sup>3</sup> بول آ. سامويلسون وويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، دار الأهلية، ترجمة 2001، ص15، ص656

<sup>4</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين رفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل لنشر، ط3، 2007، ص246-247

1- سياسة الإيرادات العامة: وهي " مجموعة من المداخل النقدية التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة بهدف تغطية نفقاتها العامة بمختلف أنواعها وتحقيق التوازن على المستوى الاقتصادي"<sup>1</sup>؛

2- السياسة الضريبية: وهي "اقتطاع نقدي تقوم به الدولة جبرا من الممول، ويقوم الممول بدفعه وفقا لمقدرته، ومساهمته في الأعباء العامة بغض النظر على المنافع الخاصة التي تعود عليه وتستخدم حصيلة الضريبة في تغطية النفقات العامة وتحقيق أهداف السياسة المالية للدولة"<sup>2</sup>، فالضريبة تعتبر أداة مهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال زيادة حجم الضرائب في أوقات التضخم من أجل سحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة، واتخاذ إجراءات معاكسة في حالة الكساد، مما يسمح بتوفير الأموال لتحريك النشاط الاقتصادي؛

3- سياسة التمويل بالعجز: يتم تمويل العجز من خلال مصادر داخلية كالاقتراض من الأفراد والمشروعات الخاصة والمصارف التجارية، أو مصادر خارجية كالحصول على القروض بالعملية الصعبة، ومنه تنقسم إلى الاقتراض العام حيث تقوم الدولة باستدانة مبلغ من المال، أو عن طريق الإصدار النقدي الجديد من خلال عملية الإصدار التي تتم من طرف البنك المركزي من خلال تقديم سندات حكومية<sup>3</sup>؛

4- سياسة النفقات العامة: هو "مبلغ من النقود تصرفه الدولة من الخزينة أو إحدى هيئاتها من أجل إشباع الحاجيات العامة"<sup>4</sup>. وتنقسم النفقات حسب الميزانيات الحديثة والتي تعتمد على التقسيم الاقتصادي لكونه من أدوات التحليل الاقتصادي ويساعد في وضع سياسة اقتصادية فعالة وهي النفقات الحقيقية ويقصد بها كل ما تقوم به الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية وينتج عنه حصول الدولة على مقابل للإنفاق، والنفقات التحويلية وتعني قيام الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني القومي من بعض الفئات كبيرة الدخل إلى بعض الفئات محدودة الدخل<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد عباس المحرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان مطبوعات جامعية، الجزائرية، ط6، 2015، ص139

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص151

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، مصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص303

<sup>4</sup> عيد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان مطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص179

<sup>5</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص47



### المطلب الثالث: ماهية المربع السحري لكالدور

للمربع السحري لكالدور أهمية بالغة لأنه يؤثر على النشاط الاقتصادي للدول، ويبرز لنا مدى التطور والتقدم، لذلك تسعى الدول لتحقيق أهدافه، إلا أن هناك عوامل تحول دون تحقيقها مثل تعارض هذه الأهداف، والأزمات الاقتصادية وأهم عامل هو الصدمات النفطية التي تمس أسعاره والتي يحكمها قانون الطلب والعرض في الأسواق.

#### الفرع الأول: تعريف المربع السحري لكالدور

يعرف مربع كالدور<sup>1</sup> السحري بـ "تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية وقد سمي بهذا الاسم لأنه يحقق أربعة أهداف اقتصادية رئيسية. وعند تحديد قيم كل من هذه الأهداف بنقاط على مقياس متعامد ومتجانس وربط هذه النقاط مع بعضها البعض يتشكل لنا مربع، ويطلق عليه المربع السحري لأنه من الصعب تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثالية في نفس الوقت"<sup>2</sup>.

يمكن تعريف المربع السحري لكالدور على أنه " أي سياسة اقتصادية فعالة، حيث أنها تمكنت من تحقيق الأهداف الأربعة الرئيسية وهي النمو الاقتصادي، التضخم، التشغيل، والتوازن الخارجي، وقد سميت بمربع كالدور لأنها تحتوي على أربعة أهداف والذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي على الأهداف الأربعة"<sup>3</sup>.

ويعرف أيضا على أنه "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة، والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الأربعة الرئيسية خلال فترة زمنية".

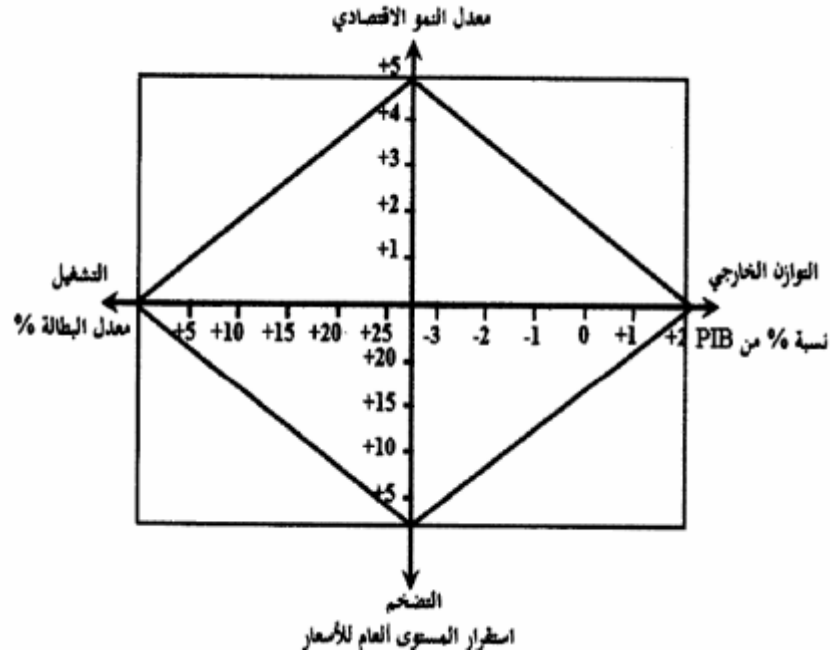
من ناحية أخرى يشير مربع كالدور إلى الوضعية المثلى لأي اقتصاد، لأنه يمثل لنا الوضعية الاقتصادية لبلد ما في سنوات مختلفة، وكلما ابتعدت هذه الرؤوس إلى داخل المربع السحري على طول المحاور كلما كانت النتائج اقل جودة، ووفقا لهذا النموذج تكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر، والشكل التالي يبرز لنا متغيرات مربع كالدور الأمثل:

1 نيكولاس كالدور هو اقتصادي وأكاديمي ألماني مولود في بلغاريا وأحد أبرز مؤيدي المدرسة الكينزية، ولد 12مايو/أيار 1908، درس في جامعة برلين 1925 و1926م هاجر إلى العاصمة البريطانية والتحق بمدرسة لندن للاقتصاد سنة 1927 وبقية بها طالبا إلى غاية عام 1930، وقد تقلد عدة مناصب منها مستشارا خاصا لوزير الخزانة البريطاني، أستاذا محاضرا بكلية الملك التابعة لجامعة كمبريدج.

<sup>2</sup> - احمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم بالجزائر، اطروحات دكتوراه، علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014، ص207.

<sup>3</sup> Christian de boisseaux، «principales de politique économique» paris: economica، 1980، p: 35.

## الشكل رقم 1-1: تمثيل مربع السحري لكالدور



المصدر:

Marie Delaplace - « Monnaie et Financement de l'économie » - édition DUNOD - Paris, 2003, p118.

## الفرع الثاني: مبادئ مربع كالدور السحري

ويمكن حصر أهداف السياسة الاقتصادية العامة والتي تدعى بالمربع السحري لكالدور في أربعة

أهداف رئيسية وهي:

**أولاً- تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول:** وهو من أكثر الأهداف شيوعاً وعمومية، ويقصد به مدى قدرة الدولة على تحقيق ارتفاع مستمر في كل من الإنتاج؛ والمداخيل، أي التغيرات المسجلة في حجم النشاط الاقتصادي، وحسب كالدور فإن معدل النمو يجب أن يزيد على 6%، كما أنه يفرض أن يكون معدل النمو الاقتصادي أعلى من معدل نمو السكان لنفس الفترة<sup>1</sup>، ويجب الحفاظ على البيئة من التلوث مما يضعهم في مشكلة تحقيق معدل نمو عالي مع الحفاظ على حق الأجيال والمحافظة على البيئة<sup>2</sup>؛

**ثانياً- تحقيق معدلات تضخم منخفضة:** ويقصد بالتضخم الزيادة المستمرة والمتواصلة في مستوى الأسعار وحسب فرضية كالدور فإن هذا الهدف يسعى لتحقيق معدلات تضخم مناسبة مع بلد، بحيث يجب ألا تكون مضرّة بالقدرة الشرائية للمستهلك، ويفترض أن يكون معدل التضخم 0%، لكونه له آثار

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص53

<sup>2</sup> صلاح محمّد، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 15، 2016،

كبيرة على اقتصاديات الدول إذ لم يتم التحكم فيه<sup>1</sup>، وهو ما يتفق عليه ميلتون فريدمان بحيث يرى أن تحقيق مستوى منخفض للبطالة مع هدف التشغيل الكامل، يتطلب نمو الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 5-6% سنويا، وبالتالي تؤدي لزيادة كمية المعروض النقدي بنفس النسبة لتجنب تعرض الاقتصاد لتقلبات<sup>2</sup>؛

**ثالثا- تحقيق معدلات بطالة منخفضة:** لا شك أن كل الدول مهما كانت ستسعى لتحقيق التشغيل الكامل ومنه القضاء على البطالة إلا أن تحقق هذا الهدف أمر صعب حتى على الدول المتقدمة وحسب فرضية كالدور فإن معدلات البطالة يجب أن تبلغ 0%، ويقصد بالتشغيل الكامل زيادة حجم العمالة ومحاولة تحقيق أقصى مستوى ممكن من التوظيف، أي الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية في المجتمع، كما يشير أيضا إلى الاستخدام الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل من أهمها<sup>3</sup>؛

**رابعا- تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي (ميزان مدفوعات):** لا شك أن تحقيق التوازن الخارجي له أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لأي دولة، لذلك فإن كل الدول تسعى إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويمكن التعبير عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحسب كالدور فمن الأفضل أن يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض في حدود 2%<sup>4</sup>.

### المطلب الرابع: أهداف السياسة الاقتصادية من منظور المربع السحري لكالدور

إن تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستويات تشغيل مقبولة والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتوازن ميزان المدفوعات تعتبر أهداف رئيسية يتعين على الدول تحقيقها من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة المشاكل التي تعيق تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

#### الفرع الأول: آثار وسبل معالجة التضخم

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية قديمة النشأة والتي تعاني منها أغلب دول العالم، وتمس جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية وجميع طبقات المجتمع، مما جعلها تعتبر من أهم القضايا التي يجب دراستها وتحليلها من قبل المفكرين الاقتصاديين والعلماء، وسوف يتم تناول في هذا الجزء تعريف التضخم وتطرق إلى أهم أنواعه وآثاره على المتغيرات الاقتصادية.

<sup>1</sup> - زكرياء مسعودي، تقييم أداء تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد6، 2017، ص217.

<sup>2</sup> - نفس مرجع سابق.

<sup>3</sup> - صلاح محمد، مرجع سبق ذكره، ص267

<sup>4</sup> - نفس المرجع السابق.

## أولاً- التضخم وتطوره:

لقد تعددت التعريفات حول التضخم حسب اختلاف المفكرين الاقتصاديين، حيث تم استعمال مصطلح التضخم لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الأهلية ما بين سنة 1861-1864 حيث كان يعرف على "المبلغ الزائد من الأموال التي تصدرها لمواجهة وتغطية نفقات الحرب"<sup>1</sup> كما يمكن تعريفه على أنه: "ظاهرة تتمثل بوجود اتجاه مستمر نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار، نتيجة الانخفاض المستمر في قيمة العملة، وهي حالة عدم التوازن لاقتصاد (العرض لا يساوي الطلب)، تكون فيها الأسعار متجهة نحو الارتفاع بصورة متواصلة وقد لا تنجح الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في وقف ارتفاع الأسعار"<sup>2</sup>؛ ويعرف أيضا بأنه "الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، وتقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن يقتنى بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات"<sup>3</sup>.

التضخم هو " تلك الحالة الاقتصادية التي تضعف فيها القدرة الشرائية للوحدة النقدية، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع الأسعار إلى أعلى مستوى لها بسبب زيادة الطلب الفعلي على العرض الكلي، مما يؤدي ذلك إلى سرعة دوران النقود، وتعطل وظيفة النقود الأساسية وهي كمخزن للقيمة، ويصبح دورها مقتصرًا على التبادل فقط، بسبب انعدام النقود نسبيًا"<sup>4</sup>؛ ومما سبق يمكن تعريف التضخم على أنه ظاهرة اقتصادية تمس النقود ما يؤدي إلى الارتفاع العام للأسعار، وسبب ذلك الإصدار النقدي الذي يفوق الحاجة الاقتصادية، وبتعبير آخر هو انخفاض القدرة الشرائية للنقود بسبب انخفاض الطلب الكلي وزيادة العرض الكلي حيث تفقد النقود قيمتها كمخزن للثروة،

## ثانياً - أنواع ومصادر التضخم:

<sup>1</sup> ياسمينه زاوي، التضخم في الجزائر بين النظرية والواقع وما مدى موافقة تقنية Arima للتنبؤ به بالنسبة لخصائص الظاهرة، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص18.

<sup>2</sup> أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص312.

-Gail Makinen, **inflation : causes, costs, and current states, reporter for Congress**, the library of congress. 2003.

P1available at website: : <http://www.policyalmanac.org/economic/archive/inflation.pdf> consulted in2021/ 11/10

-Gérard Bramoullé et Dominique Augéy. **Economie monétaire**, édition Dalloz , paris,1998,p239

<sup>3</sup> جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعارا لصراف على التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص156

<sup>4</sup> إياد عبد الفتاح النور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2014، ص211

للتضخم عدة أنواع وذلك حسب اختلاف المعيار الذي يتم الاعتماد عليه من أجل التمييز فيما بينها، وفيما يلي سنعرض أنواع مختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير وهي كالتالي:

1- **التضخم من حيث تدخل الدولة فيه:** وهو ينقسم إلى نوعين أساسيين وهما:

أ- **التضخم المكبوت:** يشير إلى تلك البيئة الاقتصادية التي تعرف ارتفاع الأسعار إلا أن التضخم لا يظهر بل تحافظ على استقرارها ويرجع سبب ذلك للسياسات التي اتخذتها الدولة والتي تسعى لتجميد الأسعار ومن بين هذه السياسات نذكر وضع قيود على الإنفاق الكلي، والرقابة على الصرف... إلخ، وقد يظهر هذا الاختلاف في سعر السلع الثابتة في السوق الرسمية وتواجدها في السوق السوداء<sup>1</sup>؛

ب- **التضخم الطليق:** ويقصد به عدم تدخل الدولة في حالة ما آلت الأسعار نحو الارتفاع، وعدم اتخاذ أي إجراء ضده، حيث إنه هناك عوامل أخرى قد تعمل على رفع المستويات العامة للأسعار ونذكر منها الظروف السائدة في بعض الاقتصاديات<sup>2</sup>، وكذلك العوامل النفسية لكلا الطرفين (البائع والمشتري)... إلخ، الشيء الذي يؤدي إلى حتمية وجود تضخم وقد يكون نتيجة ارتفاع تكاليف حجم الإنتاج، زيادة الكتلة النقدية... إلخ<sup>3</sup>.

2- **التضخم من حيث قوته:** وينقسم بذاته إلى نوعين وهما :

أ- **التضخم الزاحف:** ويتميز هذا النوع من التضخم بالارتفاع البطيء في الأسعار حيث لا يزيد هذا الارتفاع 2% سنويا، حيث أنه يمكن علاجه دون أن تتأثر قيمة العملة (لا تنهار قيمة العملة)، ويرجع سبب هذا النوع من تضخم إلى ارتفاع الطلب الفعال على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل تدريجي على المدى الطويل، مما يتعود عليه الأفراد ويعتبرونه مجرد ارتفاعات بسيطة في الأسعار<sup>4</sup>؛

ب- **التضخم الجامح:** ويعرف على أنه ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة، ويظهر هذا النوع من التضخم بعد نهاية الحروب والأزمات الشديدة، ويعتبر هذا النوع من أكثر

<sup>1</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص154

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق

<sup>3</sup> مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود في الاقتصاد الإسلامي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص40

<sup>4</sup> - تيجاني بالريقي، دراسة آثار التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد التضخم على القوائم المالية، أطروحة

دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2006، ص213

الأنواع أضرارا وذات تأثير كبير على الاقتصاد الوطني للدول، لكونها تنهار قيمة العملة وتفقد وظيفتها<sup>1</sup> مما يفقد الأفراد الثقة فيها لانخفاض القدرة الشرائية<sup>2</sup>.

3- التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية: وينقسم بذاته إلى نوعين وهما<sup>3</sup> :

أ- التضخم السلعي: ويمس هذا النوع من التضخم السلع الاستهلاكية، حيث يرجع سبب هذا التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى تحقيق أرباح لدى منتجي السلع الاستهلاكية؛

ب- التضخم الرأسمالي: ويمس هذا النوع من التضخم القطاعات الاستثمارية، ويرجع سببه لارتفاع قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، مما يعود بأرباح كبيرة على منتجي الصناعات الاستثمارية.

ثالثا- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

للتضخم آثار اقتصادية واجتماعية، حيث تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النشاط الاقتصادي، وبالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، وفيما يلي عرض لأهم هذه الآثار الاقتصادية<sup>4</sup>:

1- يؤدي التضخم إلى نقص ثقة الأفراد في العملة، مما يؤدي إلى انخفاض الحافز على الادخار وبذلك تفقد النقود قيمتها كمستودع للقيمة، ويزداد تفضيلهم لإنفاق النقود على الاستهلاك وما تبقى لديهم من أرصدة نقدية فإنهم يتجهون لتحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة؛

2- كما أنه يؤدي إلى إحداث اختلال في ميزان المدفوعات وغالبا ما يؤدي إلى خلق عجز، وذلك لارتفاع الطلب على الاستيراد ونقص حجم الصادرات، ومنه فإن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق القومي ويترتب عنه زيادة في الطلب على السلع المحلية والمستوردة؛

3- يؤدي إلى إعادة توجيه رؤوس الأموال إلى أنشطة اقتصادية التي تقيد التنمية في مراحلها الأولى، حيث يتم توجيهها إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها بشكل مستمر، وهي عادة السلع الرفاهية. يؤدي التضخم إلى استمرار ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عجز بعض القطاعات عن اقتناء الموارد اللازمة للقيام بمشروعاتها؛

<sup>1</sup>Ahmed Menai, *l'inflation causes, conséquences, remèdes*, mémoire de magistère en sciences économiques, université d'Alger, 2012, p15.

<sup>2</sup> إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006، ص238  
P.A.Samuelson, W.D.Nordhaus " *Economics* ", Irwin McGraw Hill, international Edition 1998, 16th Edition, p581.

<sup>3</sup> معمرى ليلي، دوراستقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، المدينة،

الجزائر، 2013، ص41

<sup>4</sup> رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد الدولي، العدد18، 2021، ص 6-7

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/inflation-causes-ways-treat.pdf>

4- إن الارتفاع المستمر في معدلات التضخم سيؤدي إلى فقدان العملة لجزء من قوتها الشرائية مما يؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد والشركات بالعملة الوطنية، ومنه عزوفهم على الادخار والاستثمار في المستقبل؛

5- إن الارتفاع المستمر في معدلات التضخم يشجع الأفراد على إنفاق مدخولهم في الاستهلاك وشراء السلع المعمرة والعقارات، وشراء العملات الصعبة مما يضعف عملية الادخار؛

6- تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص حجم الاستثمارات الأجنبية ونزوح المال المحلي إلى الخارج؛

7- التوجه نحو إنتاج السلع الكمالية والترفيهية التي عليها طلب كبير نتيجة زيادة دخلهم، والتقليل من السلع الضرورية ذات الاستهلاك الواسع نظرا لخضوعها للتسعير الإجباري.

### الفرع الثاني: ظاهرة البطالة أسبابها وآثارها

قد شغلت البطالة كظاهرة اقتصادية حيزا كبيرا من اهتمام المفكرين الاقتصاديين في مجال التحليل الاقتصادي وفيما يلي سوف نتطرق إلى تعريف البطالة وأنواعها ومسبباتها.

#### أولاً- تعريف البطالة:

تُعرف على أنها "عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل، أي يمكن القول عن شخص أنه عاطل عن العمل إذا تحققت فيه هذه الشروط وهي: القدرة على العمل، والبحث عن العمل، الرغبة والاستعداد الجدي للعمل"<sup>1</sup>؛

كما يعرفها البنك الدولي على أنها "الجزء من اليد العاملة والتي لا تمارس أي عمل لكنها تسعى للبحث عن وظيفة"<sup>2</sup>؛

كما تعرفها منظمة العمل الدولية بأنها "جميع الأفراد الذين وصلوا سن العمل 16-64 سنة ولديهم رغبة في العمل والباحثين وفق الأجور السائدة، ولكنهم لا يجدونه"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص237. Muller Jacques et pascal vanhove et jean longatte, **Manuel et applications : Économie**, Dunod, Paris france, 4 eme Muller Jacques e -édition, 2004, p 71.

<sup>2</sup> عبد الله بلوناس، البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العملي للفترة 1985-2004 ورقة مقدمة لندوة عربية البطالة أسبابها معالجتها وأثرها على المجتمع، منعقدة بالجزائر خلال 25-27 أفريل 2006، ص295.

<sup>3</sup> عماد الدين أحمد المصباح، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السعودية، المؤتمر الدولي، أزمة البطالة في الدول العربية، المنعقد في القاهرة 17-18 مارس 2008،

Ahmed Zakane, **Analyse de l'offre de l'emploi**, Mémoire de magister, ISE, Alger, 1992, P.17.

وتعرف أيضا على أنها "هم الأشخاص الذين صرحوا بأنهم لم يزاولوا أي عمل خلال الفترة المرجعية، أي أنهم لم يحصلوا على أي عائد نتيجة قيامهم بعمل سواء كان لدى الغير أو أعمال ذاتية، رغم رغبتهم في العمل"<sup>1</sup>

ومما سبق يمكننا تعريف البطالة على أنها "كل شخص تتراوح أعمارهم ما بين 16-60 ويسعون للبحث عن العمل وفق الأجر السائدة في ذلك الوقت إلا أنهم لا يجدونه"<sup>2</sup>.

### ثانياً - أنواع ومصادر البطالة:

لقد تعددت تعريفات البطالة ولم تعد تقتصر على الشخص الفاقد للعمل فقط بل تجاوزت إلى مستويات أوسع وأكثر شمولاً بحيث تم تصنيفها إلى عدة أنواع وأشكال حسب مصادرها وهي كالتالي:

1- **البطالة الموسمية:** يعود سبب ظهور هذه النوع من البطالة إلى وجود فائض في طالبي العمل في مواسم محددة، وينتشر هذا النوع من البطالة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على النشاط الزراعي<sup>3</sup>؛

2- **البطالة الدورية:** تسمى البطالة الدورية لأنها مرتبطة بالدورة الاقتصادية، ويرجع سبب هذه البطالة للركود أو الانكماش الاقتصادي بسبب الأزمات الاقتصادية، حيث ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات فتتجه المؤسسات إلى إنتاج قدر قليل من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تسريح العمال<sup>4</sup>؛

3- **البطالة الهيكلية:** ويعود سبب حدوث هذه البطالة إلى التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، مثل التطور التكنولوجي حيث تصبح مؤهلات اليد العاملة غير متوافقة مع متطلبات العمل المتاحة، وقد يرجع السبب أيضا إلى ضعف القدر الاستيعابية للاقتصاد الوطني وذلك من خلال عدم تناسب بين حجم فرص العمل الجديدة وحجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا<sup>5</sup>؛

4- **البطالة الاحتكاكية:** هي بطالة مؤقتة ناتجة عن تغيير الوظيفة فيترك العامل عمله لينتقل إلى وظيفة جديدة، والوقت الذي يمضيه بحثا عن عمل جديد تسمى بطالة احتكاكية<sup>6</sup>؛

<sup>1</sup>Zakane Ahmed, *Analyse de l'offre d'emploi : réalités et perspectives, cas de l'Algérie*, mémoire demagister , institut des sciences économiques : université d'Alger , 1992., p17.

<sup>2</sup>Lakel Samira, *L'Emploi et le chômage en algerie*, Mémoire d'ingénieur, INPS, Alger, 1998, P.10.

<sup>3</sup> محمد علي الليثي، وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر 1997، ص 258-259.

<sup>4</sup> مدنى بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص235.

<sup>5</sup> محمد علي الليثي، وآخرون مرجع سابق، ص 258-259.

<sup>6</sup> المرجع السابق، ص 257-258.



5- البطالة الإجبارية: ويقصد بها وجود شخص قادر على العمل ويبحث عنه بشكل مستمر عند الأجر السائد لكنه لا يجده، مما يجبر على البقاء عاطلا عن العمل من غير إرادته أو اختياره<sup>1</sup>؛

6- البطالة المقنعة: ويطلق عليها البطالة المستترة لكونها غير ملحوظة، حيث تتكدس مجموعة كبير من العمال في قطاع أو مؤسسة ما بشكل يفوق الحاجة الفعلية لهم أي يعملون بإنتاجية حدية تساوي الصفر، ويظهر هذا النوع من البطالة في المجال الزراعي التقليدي أو الوظائف الحكومية<sup>2</sup>؛

7- البطالة الاختيارية: وهي تعني وجود أفراد قادرين على العمل ولكنهم لا يرغبون فيه عند مستوى الأجر السائد رغم توفر وظائف العمل، وبمعنى آخر هو قيام العامل بالتوقف عن العمل بمحض إرادته ودون أي إجبار أو سيطرة<sup>3</sup>.

### ثالثا - أسباب البطالة وأثارها:

لقد تعددت واختلفت الآثار والأسباب المؤدية لحدوث ظاهرة البطالة وفيما يلي أهم هذه الأسباب والآثار الناجمة عنها:

1- أسباب البطالة: تعتبر البطالة بكل أشكالها من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات العديد من الدول، فلا يمكن لبلد ما أن يحقق التوظيف الكامل لجميع أفرادها، وتقف وراء هذه المشكلة عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- انخفاض أسعار المحروقات: يؤثر انخفاض أسعار المحروقات على الدول النامية، حيث تتعرض هذه الدول للصدمات السلبية مع كل انخفاض أو تراجع للأسعار في السوق الدولية، خاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير النفط؛

ب- الزيادة السكانية: للزيادة المستمرة والكبيرة في عدد السكان آثار سلبية على قطاعات الدولة حيث إن الزيادة المستمرة لعدد السكان ينتج عنه عدم القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup> - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 235

<sup>2</sup> - محمد علي الليثي وآخرون، مرجع سابق، ص 257-258

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 257-258.

<sup>4</sup> اسماعيل بن علاق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد

خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 55

ت-انعدام تكافئ الفرص: لم يعد العمل في أي وظيفة مقتصرًا على المهارات والكفاءات وإنما أصبح يعتمد على الوساطة، مما يؤدي إلى عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وهذا ما يؤدي إلى فقدان رغبة العمل لدى الشباب<sup>1</sup>؛

ث-تفشي الفساد في الأجهزة ومؤسسات الدولة: وتعتبر من أكبر المشاكل التي تعاني منها أغلب الدول النامية، فالفساد هنا يقصد به المساس بجوانب عديد منها الأموال وموارد الدولة والتوزيع غير العادل للثروة، عدم وضع السياسات الصحيحة والممنهجة والتي تتماشى مع واقع الدولة.. الخ<sup>2</sup>؛

ج- التقدم التكنولوجي واستخدام الآلة: فإن التقدم التكنولوجي يقوم على استحداث فنون إنتاجية جديدة من السلع تحل محل الفنون الإنتاجية والسلع القديمة، كما أن الآلة تحل محل الإنسان مما يؤدي إلى استغناء عن خدماته<sup>3</sup>.

## 2- آثار البطالة: للبطالة آثار اقتصادية واجتماعية عديدة نذكر أهم هذه الآثار<sup>4</sup>:

- أ- إهدار الموارد البشرية لكونها لم يتم استغلالها في العملية الإنتاجية؛
- ب- تؤثر على الطلب الكلي في الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض الاستيراد مما يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري وبالتالي يؤثر على الناتج المحلي؛
- ت- نقص الدخل وضعف القدرة الشرائية، كما يؤدي إلى انخفاض أجور اليد العاملة؛
- ث- يؤدي إلى ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة نتيجة نزوح الأفراد عن الشراء بسبب البطالة أي نقص الدخل؛
- ج- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم قدرة الأفراد على إشباع حاجاتهم وحاجيات أسرهم من الرعاية الصحية والتعليم والإيواء والإطعام؛
- ح- تؤثر البطالة على الوضع الأمني والسياسي للدولة، خاصة بما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن ازدياد حدة البطالة سوف يؤدي إلى غياب مفهوم شفافية ونزاهة؛
- خ- الانخفاض الحاد في الإنتاج الفعلي نتيجة عدم كفاية اليد العاملة بسبب التسريح أو عدم القدرة على توظيف العدد الكافي من العمال.

<sup>1</sup> اسماعيل بن علاق، مرجع سبق ذكره، ص55

<sup>2</sup> أحمد محمد عبد العظيم الجمل، البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط2007، 1، ص46

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص57

<sup>4</sup> سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة، مذكر ماجستير، غير منشورة، علوم التسيير، جامعة فرحات عباس،

سطيف1، الجزائر، 2009-2010، ص14

### الفرع الثالث: النمو الاقتصادي ومحدداته

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات والأهداف لأي سياسة اقتصادية، فهو يشير إلى مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية لبلد ما، مثل معدل الزيادة في رأس المال، نسبة العمالة، رفاهية المجتمع، ومدى التقدم الاقتصادي الذي وصلت إليه الدول، وسوف نحاول في هذا الجزء التعرف على النمو الاقتصادي ومدى تطوره.

#### أولاً - تعريف النمو الاقتصادي:

لقد تعددت واختلقت التعريفات حسب اختلاف المفكرين والقاعدة الفكرية وفي هذا السياق سيتم ذكر بعض التعريفات التي جاءت حول النمو الاقتصادي:

يعرف على أنه " الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح"<sup>1</sup>؛

يعرف النمو الاقتصادي " بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن<sup>2</sup>، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي"<sup>3</sup>؛

ويعرف كذلك على أنه " لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني، فإذا كان الناتج ينمو بنفس معدل النمو السكاني، فإنه لن تحدث أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي لن يكون هناك أي تحسن في المستوى المعيشي للأفراد، على الرغم من زيادة الإنتاج"<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup> عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 371

<sup>2</sup> T. R. Jain , Anil Malhotra , **Development Economics** , V. K. Publications , New Delhi , 2009-10 , p. 6

- Angus Maddison , **Economic Progress and Policy in Developing Countries** , Routledge , London and New York , 1st published in 1970 , Reprinted in 2006 , p. 15

<sup>3</sup> سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2014، ص 79-80.

- Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus , **Economics** , 19th ed. (Special Indian Edition) , Tata McGraw-Hill Education Private limited , New Delhi , 2010 , P. 650

- Taradas Bandyo Padhyay , **On measuring economic development** , in Subrata Ghatak and Paul Levine (eds.) , Development Macroeconomics :Essays in memory of Anita Ghatak , Routledge , London and New York , 2009 , p.49

<sup>4</sup> محمد عبد العزيز عجيبة، وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 73.

- D.N. Dwivedi, **Macroeconomics: Theory and Policy**, 3rd ed., Tata McGraw-Hill Education Private Limited, New Delhi, India, 2010, P.383

كما يعرف على أنه " الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدد من الفترات الطويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما"<sup>1</sup>، وبمعنى آخر "هو زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الإنتاج الفعلي، وكذلك زيادة قدرة اقتصاد على إنتاج السلع والخدمات"<sup>2</sup>

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا القول أن النمو الاقتصادي هي "عبارة عن زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني.

### ثانياً - أنواع النمو الاقتصادي:

من خلال التعريفات السابقة يمكننا تعريف النمو الاقتصادي على انه الزيادة الحقيقية في نصيب الفرد من الدخل الوطني خلال فترة زمنية معينة، ومما سبق يمكننا تمييز واستخلاص عدة أنواع وهي<sup>3</sup>:

1- **النمو الطبيعي:** يعرف بأنه النمو التلقائي الذي يحدث بشكل عفوي مثل الانتقال من مجتمع الإقطاعي إلى مجتمع الرأسمالي، أي دون إتباع خطط أو سياسات على المستوى الوطني أو المحلي، وتتميز هذه الظاهرة ببطء نموها وهي ظاهرة مستمرة ومرنة بدرجة كبيرة وسريعة الانتقال بين قطاعات؛

2- **النمو العابر:** يعود سبب ظهور هذه الظاهرة إلى الاستجابة للعوامل الطارئة، وغالبا ما تكون عوامل خارجية ويزول النمو بمجرد زوال هذه العوامل، ويظهر هذا النوع من النمو في الدول النامية، والتي غالبا ما يرتكز اقتصادها على مصدر أو مورد واحد كنفط، ويعتبر هذا النمو غير قادر على الدفع وإيجاد حلول للتنمية المستدامة والشاملة لهذه الدول؛

3- **النمو المخطط:** وهو النمو الناتج عن التخطيط الشامل للموارد وإتباع سياسات وبرامج اقتصادية فعالة، وتعتمد فعالية هذا النوع على قدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة، وفعالية التنفيذ والمتابعة من قبل أصحاب القرار في البلاد، ومختلف أفراد المجتمع؛

4- **النمو المتوازن:** هو النمو الذي يؤثر على التوازنات الاقتصادية الكلية، مثل توازن الميزانية الحكومية، وميزان المدفوعات، والتشغيل الكامل؛

5- **النمو الشامل:** ويقصد به الزيادة الفعلية في الناتج المحلي الخام الحقيقي GDP؛

<sup>1</sup> Paul Massé , **Histoire économique et sociale du monde: de l'origine de l'humanité au XXe siècle**, Tome 1,,Editions l'harmattan , Paris , 2011 , P. 357

- Lawrence Schembri, **Résumé du colloque « les taux de change flottants une nouvelle analyse »**, Revue de la Banque du Canada, Automne, 2001, P38.

<sup>2</sup> T. R. Jain ,O. P. Khanna ,Vir Sen , **Development and Environmental Economics and International Trade**,V.K. Publications , New Delhi , 2009-10 , P. 2

<sup>3</sup> عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص50-51

6- **النمو الكثيف:** ويقصد به الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي GDP، أي يركز على الاستعمال الفعال والأمثل لعوامل الإنتاج؛

7- **النمو الدائم:** هو نمو دائم اي غير منتهي ويحدث هذا النوع من النمو عندما يكون المسار ثابت للنمو المتوازن؛

8- **النمو المستديم:** ويقصد به النمو المستمر دون أن يسبب تغيرات في المحيط، فهو نمو يحدث دون التأثير السلبي الكبير أو استنزاف تام للمخزون الإجمالي من الموارد الطبيعية.

### ثالثا- محددات النمو الاقتصادي:

ويقصد به أن تداخل مجموعة من العناصر مع بعضها البعض يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتي تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

1- **العمل:** يقصد به الجهد الذي يبذله الفرد والذي يهدف إلى إنتاج سلع وخدمات من أجل إشباع الحاجات التي تخصه، ويمكن قياس إنتاجية العمل بحجم عدد العمال، العمر، التعليم، والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي لما تمثله من آثار على إنتاجية عنصر العمل؛

2- **تراكم رأس المال:** هي مجموعة السلع الموجودة في وقت واقتصاد معين، والتي تُستخدم في إنتاج السلع والخدمات ويعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو، فهو يساهم في تحقيق التقدم التقني من جهة ومن جهة أخرى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة والمحقة؛

3- **التقدم التقني:** هي مجموعة من التغييرات ذات الطابع التكنولوجي، والتي تؤثر على طرق الإنتاج أو طبيعة السلع المنتجة، والتي يمكن بواسطتها تحقيق المزيد بنفس كمية المدخلات أو إنتاج نفس الكميات بأقل من عوامل الإنتاج، ومما سبق يمكننا القول أن التقدم التقني هو الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، أو هو سرعة تطوير وتطبيق المعرفة التقنية من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان<sup>2</sup>.

4- **النظام المالي:** يلعب استقرار النظام المالي دورا مهما في استمرار تحقيق النمو، لأنه يعتبر العنصر الأساسي لتراكم رأس المال وأساسا للتطور التكنولوجي، ويساهم بنسبة كبيرة عندما يكون مرنا بالشكل الذي يسمح له بالاستجابة للمتغيرات المختلفة.

<sup>1</sup> محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، القاهرة، دار القاهرة، 2001، ص 34

<sup>2</sup> اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان 1999، ص 374

#### الفرع الرابع: ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه

يعتبر ميزان المدفوعات المدخل الرئيسي الذي يُربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، لكونه ذلك السجل الذي يتم إدراج فيه كل المعاملات الاقتصادية الوطنية والخارجية، ويعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية لكونه يمكننا من معرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في الأجل القصير، فهو يمثل السجل الذي يسجل فيه قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي، وسنحاول في هذا الجزء تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته، ومدى تأثيره بتقلبات أسعار النفط .

#### أولاً- تعريف ميزان المدفوعات:

هناك العديد من التعريفات والتي تختلف من مصدر إلى آخر ولكنها منسجمة في المعنى ومن بين هذه التعريفات نجد ما يلي:

يعرف على أنه "يلخص جميع المعاملات التي تتطوي على السلع الحقيقية والخدمات والأصول المالية (محفظة الاستثمارات مثل الأسهم والسندات، الفواتير... إلخ) والاستثمارات المباشرة، والمشاريع المشتركة والتصفية، ورأس المال المتمثل في الاستيراد والتصدير، والدفع والتحويل نقداً أو عينا بين أي شخصين والشركات والهيئات الحكومية، والبلدان خلال فترة محددة"<sup>1</sup>.

يعرفه صندوق النقد الدولي بأنه "سجل مزدوج القيد، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم"<sup>2</sup>.

ميزان المدفوعات هو "بيان مصنف يجمع المعاملات الاقتصادية، التي تتم بين المقيمين في البلد (كأفراد ومنشآت وهيئات حكومية) والمقيمين في بقية العالم حيث يشار إليهم للسهولة بالأجانب أو غير المقيمين، وذلك خلال فترة معينة من الزمن، عادة ما تكون سنة ميلادية"<sup>3</sup>؛

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن ميزان المدفوعات يتكون من خمسة حسابات رئيسية

وهي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> Ghassem A. HOMAIFAR: **Managing Global Financial and Foreign Exchange Rate Risk**, The Wiley finance series, New Jersey, 2004, P 15.

<sup>2</sup> شغري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة لنشر والتوزيع عمان، ط1، 2012، ص188.

<sup>3</sup> الأخضر عزي، اشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر، 2013، ص10.

<sup>4</sup> سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية القاهرة، 2007، ص 780-784

- 1- **حساب السلع والخدمات:** ويشمل كافة المبادلات من السلع والخدمات أو ما يعرف بالمعاملات المنظورة وتشمل (الصادرات والواردات السلعية، بما في ذلك الذهب غير النقدي) وغير المنظورة ويقصد بها تجارة الخدمات أو الصادرات والواردات وهي تتمثل في النقل، والتأمين، والعمليات الحكومية، الخدمات الأخرى والسفر، الدخول من الاستثمارات الخارجية؛
- 2- **المعاملات من جانب واحد:** ويظهر في هذا الحساب جميع الانتقالات سواء كانت مالية أو حقيقية بدون أي مقابل؛
- 3- **حساب رأس المال:** ويحتوي هذا الحساب على التدفقات لرؤوس الأموال الدولية من قروض واستثمارات، والذي ينقسم إلى تدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل والقصيرة الأجل؛
- 4- **حساب الذهب والنقد الأجنبي:** بما أن الذهب سلعة فإنه يوضع في قسم خاص لتمييزه عن حركة السلع الأخرى؛
- 5- **فقرة السهو والخطأ:** وتستخدم بغرض موازنة الميزان من الناحية المحاسبية والسبب في ذلك أن كل عملية تسجل مرتان، مرة في الجانب المدين وأخرى في جانب دائن.

#### ثانيا - العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات:

يؤثر التطور الاقتصادي الذي يحدث في الدول على ميزان المدفوعات خاصة خلال مراحل النمو الاقتصادي، ومن هذه العوامل نذكر<sup>1</sup>:

- 1- **التضخم:** يؤدي هذا الأخير إلى ارتفاع الأسعار المحلية، التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، مما يجعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، حيث أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا ومنه سوف تزيد كمية الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على المنتجات المحلية؛
- 2- **الاختلال في سعر الفائدة:** يؤثر سعر الفائدة على حركة رؤوس الأموال، فقد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل وذلك من خلال استثمارها في سندات ذات العائد المرتفع، أما في حالة انخفاض الفائدة فهذا سوف يؤدي لخروج رؤوس الأموال، حيث ينتقل المستثمرون إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة؛

<sup>1</sup> طوال هبة، وآخرون، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد 2، العدد 2، الجزائر،

3- معدل نمو الناتج المحلي: يعبر عن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من عام لآخر أو من ربع إلى ربع، ومن خلاله يتم قياس مدى سرعة نمو أو انكماش الاقتصاد، ويمكن أيضًا التنبؤ بمعدلات التضخم أو التنبه في حالة حدوث ركود اقتصادي؛

4- سعر الصرف والعرض والطلب على العملة: إن زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الطلب تؤدي إلى انخفاض سعرها، أي انخفاض قيمة العملة مقارنة بباقي العملات الأخرى، مما يترتب عليه حدوث انخفاض في الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها، خاصة وأن تخفيض قيمة العملة تؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات (زيادة الطلب على العملة نتيجة لانخفاض قيمتها ونقص في حجم الواردات لنقص المعروض النقدي من العملة المحلية).

### ثالثاً- التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائماً متوازناً، نتيجة استخدام طريقة القيد المزدوج عند تسجيل كل عملية، وهذا التوازن ليس من شأنه إظهار أي شيء خاص بمركز الدولة في الاقتصاد العالمي:

#### 1- التوازن في ميزان المدفوعات: وينقسم إلى قسمين وهما: التوازن الحسابي والاقتصادي<sup>1</sup>

أ- التوازن الحسابي لميزان المدفوعات: وتتمثل في حتمية التوازن المحاسبي بحيث رصيد الميزان التجاري+ رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد+رصيد ميزان رأس المال+رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي+السهو والخطأ=صفر؛

ب- التوازن الاقتصادي للميزانية: حيث لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن المحاسبي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومنه فإن التوازن الاقتصادي قد لا يحقق التوازن المحاسبي.

#### 2- الاختلال في ميزان المدفوعات: ويقصد به حالة اللاتوازن بين المقبوضات والمدفوعات الخارجية

لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، وهناك عدد من الاختلالات وهي<sup>2</sup>:

أ- الاختلال العارض: وهو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة (مثل العجز الذي يحصل في الدولة الزراعية نتيجة آفة زراعية

<sup>1</sup> محمود يونس، اقتصاديات دولية، مجموعة النيل العربية طباعة نشر توزيع، مصر، 2000، ص ص 258-261

<sup>2</sup> عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 216.



أصابت المحصول) مما قد يؤدي إلى حدوث اختلال سالب بسبب انخفاض التحصيلات من العملات الأجنبية، وقد يحدث اختلال موجب في ميزان المدفوعات؛

ب- **الاختلال الموسمي**: يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فكلما كانت المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيحا ويظهر هذا النوع في الدول التي تعتمد على القطاع الزراعي؛

ت- **الاختلال الدوري**: يجتاح النظام الرأسمالي عدة نوبات من الرواج والكساد ينعكس تأثيرها على ميزان المدفوعات فتارة يحقق فائض وتارة أخرى يحقق عجزا، ويطلق على هذا النوع من الاختلال (الاختلال الدوري) نسبة للدورة الاقتصادية، وينتقل من دولة إلى أخرى من خلال التجارة الخارجية؛

ث- **الاختلال النقدي**: ويقصد به الاختلال بين القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية وتغيير سعرها في الأسواق العالمية، مما قد يحدث خلل في قيمة عملة الدولة كانخفاضها بسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالدول الأخرى، وهذا يؤدي إلى ظهور اختلال في ميزان المدفوعات ويطلق عليه الاختلال النقدي لأنه مرتبط بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة؛

ج- **الاختلال الاتجاهي أو طويل الأمد**: وهو اختلال ناتج عن انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ويظهر هذا جليا في الميزان التجاري، ويعود سبب هذا الاختلال إلى زيادة الواردات نتيجة زيادة الطلب على السلع الرأسمالية والتي يحتاجها البلد من أجل تحقيق التنمية، وتتعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة.

## المبحث الثاني: النفط وأساليبه تسعيره في السوق النفطية

يحتل النفط مكانة بارزة وهامة في اقتصاد الطاقة، حيث يعتبر المصدر الرئيسي لتطور الأمم فهو يؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك لكونه وقود لأغلب النشاطات منها الصناعية؛ الزراعية؛ التجارية ويستعمل أيضا في الحياة اليومية، وهذا ما جعله يحتل مكانة هامة، وتتأثر أسعاره بقوى العرض والطلب كأى سلعة حيث أن ارتفاعه أو انخفاضه يشكل خطرا كبيرا على النمو الاقتصادي للدول المصدرة والمستوردة.

### المطلب الأول: السوق النفطية وأنواعها

يعتبر النفط مادة إستراتيجية مهمة، يساهم في التطور الاقتصادي للدول، وبالتالي يجب دراسة السوق النفطية باعتبارها غير مستقرة ويخضع سلوكها لمصالح الدول المنتجة والمستهلكة له، كما أنه يعاني من أزمات متتالية بسبب عدة عوامل، لذلك سنحاول في هذا المطلب أن نتطرق لتعريف السوق النفطية وأنواعها والعوامل المؤثرة عليها ومدى تطورها على المستوى العالمي.

### الفرع الأول: تعريف السوق النفطية

يعرف سوق النفط على أنه " مكان جغرافي، تتم فيها عملية تبادل المواد الخام النفطية، على اختلاف أنواعها خاصة الخامة منها بين الأطراف المتبادلة"<sup>1</sup>؛ يمكن اعتبارها أيضًا " السوق التي من خلالها تتم المتاجرة أو التعامل بمصدر من مصادر الطاقة أو كلها، وقانون العرض والطلب هو المحرك الرئيسي لهذه السوق، وهناك عوامل أخرى تتحكم في السوق بما في ذلك الظروف السياسية، العسكرية، والمناخية ..إلخ، حيث هنا تتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية"<sup>2</sup>.

ومما سبق يتضح أن السوق النفطية هي "عبارة عن مكان يتم من خلاله العرض والطلب على مادة النفط باعتباره المورد الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية".

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن السوق النفطية تتميز بالخصائص التالية:

<sup>1</sup> محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد النفطي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص 142،

<sup>2</sup> منيمنة حسين، جغرافيا الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 38.

**أولاً- سوق احتكار القلة:** تتميز السوق النفطية بوجود عدد قليل من الشركات المنافسة "منافسة القلة" وقد سعت هذه الشركات إلى تشكيل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، وقد تبنت هذه الشركات عدداً قليلاً من المشروعات الضخمة والتي تؤثر بطريقة مباشرة على العرض الكلي لها<sup>1</sup>؛

**ثانياً- الاتجاه نحو التكامل الرأسي:** ويقصد به التكامل الرأسي بين مختلف أنشطة هذه الشركات النفطية العالمية والوطنية في عملية صناعة النفط، حيث تقوم الدول المنتجة بإنتاج ونقل، وتكرير، وتسويق النفط الذي أنتجته، كما لا يمكن الفصل فيما بينها وهنا يظهر التكامل الرأسي من بداية إنتاج أو صناعة النفط إلى غاية وصوله إلى المستهلكين<sup>2</sup>؛

**ثالثاً- الاتجاه نحو التكتل:** ويظهر هذا النوع من خلال حركة الشركات العالمية في السوق النفطية والتي تتمثل في الاتفاقيات فيما بينهم تحدد من خلالها الخطوات التي تتبعها إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاتها إلى الأسواق وهذا ما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل، وأول هذه التكتلات كانت في فترة الثلاثينيات في الكارتل النفطي، ثم المنظمات والهيئات الدولية، التي تتمثل مهامها في تحقيق استقرار النفط العالمي بما يخدم مصالح الدول الأعضاء المنظمة لهذه المنظمات والهيئات<sup>3</sup>؛

**رابعاً- عدم مرونة الطلب في الأجل القصير:** يتميز الطلب النفطي بعدم استقرار مرونة الطلب في الأجل القصير وذلك لكون أن الصناعات تتطلب بعض الوقت من أجل التحول عن الطاقة النفطية إلى طاقة بديلة<sup>4</sup>؛

**خامساً- تأثر السوق بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** تتأثر السوق النفطية بصورة مباشرة بالأسواق الأخرى منها سوق الناقلات وتكاليف الشحن، والتي تتأثر بالمقابل بتقلبات الطلب العالمي على النفط<sup>5</sup>.

### الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية

لقد عرفت الصناعات النفطية تطورات كبيرة خاصة بعد تغير العلاقات بين الشركات الكبرى والدول المنتجة للنفط، مما أدى إلى ظهور تعقيدات في طرق تسويقه مما أدى إلى تشكل عدة أسواق نذكر منها:

<sup>1</sup> سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره، ص 166.

<sup>2</sup> أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 54.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 54.

<sup>4</sup> سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره، ص 166.

<sup>5</sup> أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

**أولاً- الأسواق الفورية:** ويقصد بالسوق الفورية مجموع الصفقات الفورية التي تتم بين طالبي النفط وأصحاب العرض في منطقة التي يتمركز فيها النشاط وهو ليس مقصودا به مكان مادي معين فقد لا يكون من ضروري النقاء المشتري والبائع من أجل إبرام العقد بل من أجل تسهيل العمل، وهذا ما قد يفسر سبب تمركزهم في منطقة معينة، ومن أقدم هذه الأسواق الفورية نذكر سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا<sup>1</sup> ومنتجات التي يتم بيعها في السوق الفورية هي المنتجات النفطية المكررة، ويرتبط توازن أسعار النفط والمنتجات النفطية بقانون العرض والطلب، ويمكن أن يتجاوز سعر السوفين سعر تكلفة النقل من سوق إلى آخر بالنسبة لمنتج معين، وتكون المعاملات في السوق الفورية عن طريق اتصال بين مختلف المنتجين والمشتريين بواسطة الهاتف النقال ويتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في إطار اتفاقيات عامة متفق عليها، ويتم الدفع غالبا في مدة 30 يوما بعد عملية الشحن؛

**ثانياً- الأسواق الآجلة:** وتعرف أيضا بالأسواق المستقبلية وأتت هذه الأسواق نظرا للتقلبات الكبيرة في أسعار النفط، ومن أجل التقليل من مخاطرها تم وضع سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، ومن بين هذه الأسواق نذكر بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول والتي مقرها في لندن، ويوجد نوعان من هذه الأسواق وهي<sup>2</sup>:

**ثالثاً- الأسواق النفطية المادية:** هو سوق تتم فيه المعاملات على أساس اتفاق بين البائع والمشتري على سعر معين وأجل تسديد يكون في حدود شهر، ويجب على المشتري أن يشتري الشحنة في مدة أقل من 15 يوم من تاريخ معين وعلى البائع توفيرها أيضا في نفس المدة، وهذه المبيعات لا تخص إلا عدد قليل من الموارد النفطية ومنها البرنت، وبنزين دون رصاص، زيت الديزل وهو وقود الطائرات؛

**رابعاً- الأسواق النفطية المالية:** وهي عبارة عن بورصات حيث لا يتم التعامل ببضاعة معينة فقط بل أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع المنتجات النفطية والنفط الخام عن طريق التزامات ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي، وسوق المبادلات النفطية العالمية بإنجلترا.

<sup>1</sup> حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 247

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 247

## المطلب الثاني: أساليب تسعير النفط

يعتبر النفط سلعة استراتيجية هامة في التجارة العالمية، وقد أدى ذلك إلى الاهتمام بأسعاره واحتلاله مكانة بارزة بين السياسات النفطية، ونظرا للظروف والأزمات الحادة التي مرت بها والتي أدت إلى فشلها في إدراك السعر الحقيقي وكذلك الآثار التي مست مختلف اقتصاديات العالم، مما وجب علينا تعريف السعر النفطي واستراتيجيات التسعير، وكذلك العوامل المؤثرة فيه.

### الفرع الأول: تعريف السعر النفطي

يُعرف السعر النفطي على أنه " القيمة المادية لمادة النفط، ويتم التعبير عنها بوحدة نقدية محددة خلال فترة زمنية معينة، وقد يكون السعر مساوياً لقيمة النفط أو قد لا يتعادل معه أو يتساوى معه، أي أن السعر يمكن أن يكون أقل من قيمة مادة النفط، ومنه فإن سعر النفط يتغير تبعا لتفاعل وتداخل عدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية"<sup>1</sup>؛

كما يمكن تعريفه على أنه "مؤشر نقدي يمكن من خلاله تحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن الطلب والعرض، وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي"<sup>2</sup>؛

ويعرف أيضا على أنه " قيمة المادة (السلعة النفطية) ويتم التعبير عنها بالنقود، كما أن المقدار ومستوى الأسعار يخضعان بصورة متباينة لمجموعة من العوامل منها الاقتصادية والسياسية وطبيعة السوق السائدة أي من خلال قوى العرض والطلب"<sup>3</sup>؛

كما يمكن تعريفه على أنه " تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة النفطية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل منها عوامل اقتصادية وسياسية، مناخية وطبيعة السوق السائدة"<sup>4</sup>.

ومن التعريفات السابقة نستنتج أن السعر النفطي هو "كمية النفط الممكن عرضها بسعر معين أو كمية النفط المطلوبة بسعر معين، ويؤثر فيه تركيبة سوق النفط، نوعية المعلومات لدى المشتريين والبائعين ونقصد هنا درجة الثقة والمخاطرة".

### الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط

لقد تطورت آليات تسعير النفط منذ اكتشافه إلى يومنا هذا، مما أدى لظهور عدة طرق لتسعيره، من بينها نذكر مايلي:

<sup>1</sup> محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع القافة ليبيا، ط2003، ص347-348

<sup>2</sup> سيد أحمد فتحي الخولي، اقتصاد النفط، دار النشر دار زهران، جدة، ط1997، ص271-272

<sup>3</sup> محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد النفطي، ديوان المطبوعات الجامعية 1983، ص194-195

<sup>4</sup> Antoine.A , *Pétrole : marché et stratégie économique*, Edition Economica, 1987 p.16

**أولاً- السعر المعلن:** حيث تقوم الشركات النفطية بتحديد أو إعلان سعر محدد في السوق النفطية، وقد ظهر لأول مرة عام 1880 بالولايات المتحدة وبالضبط من قبل شركة ستاندارد-أويل حيث كان السوق يتميز آنذاك بسيطرة هذه الشركة على عمليات الإنتاج، ونظرا لتزايد عملية الإنتاج العالمي أصبحت الشركة المحتكرة تقوم بإعلان الأسعار دون أن يكون لقانون العرض والطلب دورا في تحديد السعر بل وفقا لمصالحها<sup>1</sup>، وقد استمر العمل بهذا السعر إلى أن أقرت منظمة الأوبك أسعار للنفط الخام إلى جانب مجموعة من الشركات النفطية الأجنبية الاحتكارية سنة 16 أكتوبر 1973<sup>2</sup>؛

**ثانيا- السعر المتحقق:** وهو السعر الذي يتم الإعلان عنه بعد طرح الخصومات والتسهيلات المختلفة التي يمكن أن يمنحها البائع للمشتري نتيجة لبعض المشاكل الناجمة عن جودة ونوعية النفط<sup>3</sup>، وتتأثر مستويات الأسعار بعدة عوامل منها الظروف السائدة في السوق، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وظهر هذا النوع من السعر في أواخر الخمسينيات، وعملت به الشركات الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية من منظمة الأوبك و دول أجنبية أخرى، ولقد تطور السعر المتحقق كما يلي، ففي الأربعينيات من القرن الماضي كان السعر يساوي \$1,05/ب سنة 1946 ليرتفع إلى \$1,23/ب ثم \$2,21/ب في عام 1948، وفي نهاية 1949 انخفض إلى \$1,75/ب<sup>4</sup>؛

**ثالثا- سعر الإشارة:** يعرف على أنه سعر النفط الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي متوسط السعرين لعدة سنوات<sup>5</sup>، وظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينيات، وقد طبقت العديد من البلدان النفطية من بينها الجزائر وفرنسا في 1965 وفنزويلا والشركات النفطية الأجنبية عام 1962<sup>6</sup>؛

**رابعا- سعر الكلفة الضريبية:** وهو السعر الذي يعادل تكلفة إنتاج النفط مضاف إليها عائد الحكومة، المتمثل في الضريبة على الدخل والربح، وقد استعملت الشركات النفطية هذا النوع من السعر على أراضي البلدان النفطية التي تعمل لديها، ويمثل هذا السعر الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار المتحققة في السوق، أي أنه يمثل الحد الأدنى لسعر بيع النفط الخام في السوق النفطية<sup>7</sup>؛

<sup>1</sup> سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، ط1999، ص190-191

<sup>2</sup> محمد أزهر السماك زكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل العراق، ط1، 1980، ص224

<sup>3</sup> نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار حياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2011، ص103

<sup>4</sup> حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط لدى دول المينا، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص98

<sup>5</sup> نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص103-104

<sup>6</sup> حاج بن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص97

<sup>7</sup> سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره، ص193

خامسا- السعر الفوري أو الآني: هو السعر الذي يعبر عن القيمة النقدية للوحدة النفطية المتبادلة فوراً في السوق، وظهر هذا النوع من الأسعار نتيجة لوجود السوق الحرة، وقد انتشر بصورة كبيرة في أواخر السبعينيات خاصة سنتي 1978-، 1979 نظراً لعدم توازن كل من العرض والطلب النفطي لأسباب متعددة<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: مراحل تسعير النفط

تتباين أسعار النفط من دولة إلى أخرى، ففي البلدان المنتج له تختلف سياسات تسعيره باختلاف الظروف السائدة، والدعم الذي تقدمه الدولة لمواطنيها، وتأثير الضغوطات الخارجية كصندوق النقد الدولي، أي أن قرارات التسعير مرت بعدة مراحل نذكر أهمها:

#### أولاً- تسعير النفط الخام خلال فترة 1920-1980:

وتنقسم هذه المرحلة إلى قسمين وهما:

#### 1- تسعير النفط في ظل الاحتكار المطلق خلال الفترة 1920-1939:

وتنقسم هذه المرحلة أيضاً ثلاث أقسام وهي كالتالي<sup>2</sup>:

##### أ- تسعير النفط على أساس نفط الواحد:

يقصد به حساب سعر الخامات العالمية عن طريق سعر خام خليج المكسيك مضافاً إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد، وقد فرضت من قبل الشركات الاحتكارية؛

##### ب- تسعير النفط على الأساس المزدوج:

يقصد به حساب سعر الخامات العالمية عن طريق نقطتين من الخليج العربي وخليج المكسيك حيث كان نفط الخليج العربي يحسب من خلال نفط خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضافاً له أجور الشحن من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك؛

##### ت- تسعير النفط على أساس الخليج العربي:

يقصد به حساب سعر الخامات عن طريق سعر نفط الخليج العربي مضافاً إليه تكاليف النقل من مناطق الإنتاج إلى ميناء ساوثمين بغرب إنجلترا.

#### 2- تسعير النفط في ظل تناقص الاحتكار خلال الفترة 1950-1980:

وقد انقسم التسعير خلال هذه الفترة إلى قسمين:

<sup>1</sup> بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة وهران، 2015، ص40

<sup>2</sup> سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره، ص195

أ- تسعير النفط على أساس قاعدة الصافي المحقق: وذلك من خلال الاعتماد على سعر النفط الأمريكي وخليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة؛

ب- تسعير النفط على أساس قاعدة الإشارة: ويقصد به السعر الذي تحدده منظمة الأوبك والشركات النفطية؛

ت- تسعير النفط على أساس قاعدة السعر الرسمي: وتميزت هذه المرحلة بتصحيح هيكل في أسعار النفط، حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول من رفع السعر المعلن وفقا لما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

ثانيا- تسعير النفط الخام في ظل المنافسة الحرة خلال فترة 1980-2020:

يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين عرفتهم هذه الفترة وهي كما يلي<sup>1</sup>:

1- تسعير النفط خلال الفترة 1980-2000:

وتميزت هذه المرحلة بزوال سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية حيث انتقلت إلى منظمة الدول المصدرة للنفط، كما تميزت أيضا بأن السعودية كانت تخالف قرارات منظمة أوبك حيث قامت برفع إنتاجها رغم إعلان الأوبك عن عدم رفع الإنتاج في ماي 1980، وفي نفس سنة أعلنت عن تثبيت الخام عند 30 دولارا للبرميل وتجميد الأسعار الرسمية لأنواع أخرى عند ذات المستوى، إلا أن السعودية آثرت مرة أخرى إبقاء سعر بترولها إلى المستوى المحدد من طرف الأوبك؛

2- تسعير النفط خلال الفترة 2000-2020:

تميزت هذه المرحلة باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات ومن بينها الرفع من الكمية المنتجة سنة 2000 نتيجة انخفاضه، أما في سنة 2001 فقد قرر تخفيض الكمية المنتجة من النفط نتيجة لأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم رفع كمية الإنتاج بـ 1.5 م/ب/ي نتيجة لنقص إنتاج النفط بسبب الحرب العراق 2003، وفي سنة 2009 تم خفض الحصص الإنتاجية ليصل إجمالي الخفض إلى 4.2 مليون ب/ي.

**المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط**

يعتبر الطلب والعرض من أهم العوامل التي تتحكم في السوق النفطية والتي من خلالها يتحدد سعر السلعة، كما تتميز أسعاره بعدم المرونة وذلك لعدم وجود سلعة بديلة لها، ولهذا سنحاول في هذا

<sup>1</sup> - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك- <https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-General>

Annual-Report لسنة 2021



المطلب التطرق إلى العوامل المؤثر في أسعار النفط وذلك من خلال دراسة قانون الطلب والعرض النفطي:

#### الفرع الأول: الطلب النفطي ومحدداته

من أهم العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط هو الطلب عليه حيث يمكن التنبؤ بالكمية المطلوبة أي المتوقعة طلبها من مادة النفط مستقبلاً، وذلك من خلال دراسة أسعار النفط من قبل الخبراء. أولاً- مفهوم الطلب النفطي:

يعرف على أنه مقدار رغبة الأفراد والمؤسسات في الحصول على الموارد النفطية، نتيجة لتزايد حاجيات الإنسان المختلفة والناجمة عن استعمال تلك السلعة في حياتهم عند سعر سوقي معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع حاجيات الإنسان المتزايدة سواء كانت لأغراض استهلاكية أو إنتاجية<sup>1</sup> كما يمكن تعريفه على أنه "مقدار الحاجة الإنسانية من السلعة النفطية كمنتج أو بصفته الخام، عند سعر معين يتحدد في السوق، خلال فترة زمنية معينة ومحدودة بهدف سد حاجيات الإنسان المتزايدة، سواء كان الغرض منها استهلاكياً كالبنزين لتحريك السيارات... إلخ.

كما أن مرونة الطلب على النفط هي دائماً شبه معدومة في المدى القصير ويرجع ذلك إلى أن النفط مادة أساسية وضرورية في الحياة اليومية ولا يمكن الاستغناء عنها ما إذا زاد السعر أو انخفض، ومن خلال ما سبق يمكننا القول الطلب على النفط أقل من التغير في سعر النفط في المدى القصير، وحسب النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط فإن مستويات الطلب اختلفت من مجموعة إلى أخرى، إذ انخفضت حصة الدول الصناعية من 48,7% عام 2017 إلى 48,5% عام 2018 بينما ارتفعت حصة باقي الدول العالم من 51,3% إلى 51,5% خلال نفس الفترة

#### ثانياً- محددات الطلب النفطي:

إن سعر أي سلعة يتم تحديده من خلال تفاعل عدة عوامل مثل قوى العرض والطلب، معدلات النمو الاقتصادي، سعر النفط الخام، المناخ... إلخ، وسنذكر أهم هذه العوامل المحددة للطلب:

#### 1- معدل النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي من أهم العوامل المؤثر في الطلب على النفط،

حيث أنه يلعب دوراً رئيسياً في تنمية اقتصاد بلد ما، مما يجعله يعكس بدرجة كبيرة مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصلت إليه، وبمعنى آخر فإن النمو الاقتصادي هو ناتج عن عملية التطور

<sup>1</sup> هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992، ص 320

والتقدم التقني والصناعي وهذه الأخيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالطاقة النفطية أي بحجم الطلب العالمي عليه؛

2- **سعر النفط الخام:** ويعتبر من العوامل الأساسية المؤثرة في حجم الطلب النفطي، وطبيعة العلاقة بينهما عكسية حيث تبين من الدراسة التاريخية أن كل انخفاض في سعر النفط يقابله زيادة في الطلب على مادة النفط من قبل الدول المستهلكة<sup>1</sup>؛

3- **المناخ:** يلعب المناخ دوراً كبيراً في تغيير الطلب على النفط وتحديد حجمه، ففي فصل الشتاء يزداد الطلب على مادة النفط، خاصة في المناطق الشمالية الباردة أكبر من المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة ولهذا سعت منظمة الأوبك إلى تحديد أسعارها وكمية الإنتاج حسب فصول السنة من أجل الحفاظ على مستوى سعر محدد، كما لا ننسى الكوارث الطبيعية التي تؤثر على حجم الطلب بطريقة غير مباشرة مثل الأعاصير، والفيضانات، والزلازل... إلخ والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى تعطيل مصانع النفط، مما يؤثر على العرض ثم الطلب الكلي على النفط<sup>2</sup>؛

4- **النمو السكاني:** لا شك أن حجم وكثافة السكان في العالم تؤثر في الطلب على النفط، حيث أنه كلما زادت الكثافة السكانية زاد وتوسع الطلب على النفط، تحت فرضية أن نسبة النمو السكاني تكون أقل من نسبة النمو الاقتصادي أي لا يتأثر متوسط الدخل، ويظهر ذلك من خلال التطور التاريخي لعدد السكان ففي سنة 1950 كان عدد السكان في العالم 2,5 مليار نسمة قد استهلكوا 11,7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 الذي كان عدد سكان فيه يساوي 6 مليار نسمة فكانت قيمة استهلاك النفط هي 96,2 مليار برميل، ويتوقع أن في سنة 2050 أن تصل الكثافة السكانية إلى 9 مليار نسمة مع استهلاك طاقتي يفوق 200 مليار برميل نفط<sup>3</sup>.

#### الفرع الثاني: العرض النفطي ومحدداته

للعرض النفطي دور بارز في تحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية لذلك سنحاول في الفرع التعرف على العرض النفطي وأهم محدداته.

<sup>1</sup> حامدي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكساتها على تمويل التنمية في الدول العربية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة شلف، 2009، ص 71-70

<sup>2</sup> أحمد رمزي رمضان، أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي وسبل تقويمها، مذكرة الماجستير، غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، واشنطن، 2017، ص 23

<sup>3</sup> موري سمية، أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014 ص 32

## أولاً- تعريف العرض النفطي:

يعرف على أنه " الكمية المنتجة من مادة النفط مهما كانت خامة أو مكرر المتاحة في السوق الدولية أو ما يمكن توفيره بسعر معين ومحدد من خلال قانون العرض والطلب في فترة زمنية معينة، وذلك بغرض تلبية حاجيات المستهلكين"، وقد يكون العرض النفطي هو كل النفط المنتج وقد يضاف له جزء من الاحتياطي استعداداً لمواجهة أي اختلالات مستقبلية، وقد يكون العرض النفطي فردياً للبائع أو كلياً لمجموعة من البائعين بأسعار مختلفة في زمن محدد، ويتميز العرض النفطي في المدى القصير بالمحدودية، يتميز كذلك بمرونة شبه معدومة في الأجل القصير لأنه يصعب على المنتجين مواكبة هذا التغير في الأسعار، أي أن التغير في العرض يكون أقل من التغير في أسعار النفط، عكس المدى البعيد الذي يتميز بمرونة كبيرة<sup>1</sup>.

## ثانياً-محددات العرض النفطي:

يخضع العرض النفطي لعدد من المحددات، ويعتبر الطلب على النفط وسعره من أهم هذه العوامل، وهناك عدد كبير من العوامل الأخرى التي تتحكم في تحديد المعروض النفطي يمكن حصرها فيما يلي:

- 1- الاحتياطيات والطاقة الإنتاجية: يعتبران عاملين مهمين في التأثير على العرض النفطي العالمي، حيث كلما كانت الاحتياطيات النفطية كبيرة كلما كانت هناك إمكانية لزيادة الإنتاج إما عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثاً أو زيادة قدر الآبار القديمة<sup>2</sup>؛
- 2- السعر: للسعر دور هام في الطلب على النفط فهو يلعب دوراً مهماً وأساسياً في تحديد المعروض النفطي، فأي زيادة في الكمية المعروضة من النفط سوف تؤدي إلى انخفاض سعر النفط العالمي، ومنه فالمنتجون سوف يسعون لتقليص الإمدادات خاصة إذا ما المستويات لا تتلاءم مع تكلفة الاستخراج وذلك في المدى القصير<sup>3</sup>؛
- 3- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب التطور التكنولوجي والتقني في أدوات الإنتاج دوراً بالغ الأهمية في سرعة الكشف عن مكان النفط وسرعة استخراجه<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup> موري سمية، نفس المرجع، ص 32

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 33

<sup>3</sup> حامدي نعيمة مرجع سبق ذكره، ص 75

<sup>4</sup> موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 33

4- المصادر البديلة للنفط وأسعارها: تلعب المصادر البديلة للنفط دورا مهما وبالع في العرض النفطي فكلما انخفضت أسعار السلع البديلة التي تتميز بالجودة فإنها سوف تؤثر على الطلب النفطي وبالتالي سوف يؤدي إلى انخفاض العرض بسبب انخفاض الطلب الناتج عن انخفاض أسعار السلع البديلة<sup>1</sup>؛

5- الأحداث السياسية: فالأحداث السياسية ومنها الحروب تعتبر من العوامل التي يمكن أن تؤثر على العرض النفطي، فخلال الحروب والأزمات السياسية الكبيرة خاصة تلك التي تمس مناطق الإنتاج النفطي نلاحظ إختلالات وأزمات نفطية عديدة، كما أنه أصبح هدف للهجوم على الدول من أجل الحصول على مادة النفط واحتكارها بعد ما كانت وسيلة للدفاع والمتاجرة<sup>2</sup>.

#### الفرع الثالث: أثر ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول

إن التذبذب الذي تشهده السوق النفطية نزولا وصعودا بسبب الأزمات النفطية والاقتصادية العالمية، قد تسببت في آثار كبير على جل النشاط الاقتصادي، وهذا باعتبار أن الإيرادات النفطية هي المحرك الأساسي للاقتصاد الكلي خاصة الدول الصناعية.

#### أولا- أثر ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الدول النفطية

إن الأزمات النفطية الذي تشهدها السوق النفطية في الآونة الأخيرة، قد أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على النشاط الاقتصادي، خاصة الدول النفطية التي تعتبره مصدرا لجلب العملة الصعبة وفيما يلي أهم هذه الآثار:

#### 1- أثر ارتفاع أسعار النفط:

يعتبر استقرار أسعار النفط من أهم المسائل التي نالت اهتمام المفكرين، لكونه عنصرا أساسيا من أجل القيام بالتخطيط السليم وتجسيد السياسة الاقتصادية التنموية الفعالة، إلا أنه لا يمكن التحكم فيه لكونه لا يخضع لقانون الطلب والعرض فقط بل يخضع لمتغيرات أخرى وهو ما يؤدي إلى ما يلي<sup>3</sup>:

أ- ارتفاع العوائد النفطية: والتي ساعدت بدورها في تحسين مستويات المعيشة، كما عززت من قدرة الحكومات في تمويل مخططاتها التنموية، حيث تم استخدام جزء كبير من هذه الإيرادات في عملية الإعمار والتنمية الاقتصادية والتي لا تدر أي عوائد مالية، كما أن ارتفاع أسعار النفط غالبا ما يرافقه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية؛

<sup>1</sup> موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>2</sup> حامدي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 76

<sup>3</sup> كامل بكري وآخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 1986، ص 233

ب- ارتفاع حجم الفوائض المالية: ارتفعت نسبة هذه الفوائض في الدول المصدرة من 5 مليار دولار 1973 إلى 106 مليار دولار سنة 1980، وهذا ما شجع الدول على توجيه هذه الفوائض إلى تقديم معونات مالية وقروض للدول النامية أو من خلال استثمار هذه الفوائض في الصناعات الكبرى، أو إيداع هذه الفوائض في بنوك الدول الصناعية كودائع؛  
ت- كما مكنت هذه الفوائض من تزويد النشاط الاقتصادي خاصة الإنتاجي برأس المال مما ساهم في جذب اليد العاملة والتي أدت إلى انخفاض معدلات البطالة، وزيادة القدرة الإنتاجية للبلاد؛  
ث- إن ارتفاع أسعار النفط ساهم في تخلص الدول من المديونية الخارجية ومن بينها الجزائر، كما أدى أيضا لتحسن رصيد ميزان المدفوعات نتيجة تحسن الميزان التجاري بسبب الفائض في الإيرادات النفطية، وهذا أدى إلى تحسن الموازنة العامة للبلاد.

## 2- أثر انخفاض أسعار النفط:

لقد مست تقلبات أسعار النفط المستمرة اقتصاديات الدول مما جعلتها تعيش في اضطرابات دائمة ومستمرة ومن بينها نجد انخفاض أسعار النفط والتي تؤثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول ومن بين هذه الآثار نذكر ما يلي<sup>1</sup>:

أ- إن انخفاض أسعار النفط ينتج عنه انخفاض في حجم العوائد النفطية، والتي بدورها تؤثر على حجم النفقات العامة بسبب انخفاض الإيرادات المالية، وهذا ما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي لعدم قدرة الدولة على تمويل مشاريعها ومخططاتها التنموية؛  
ب- إن الانخفاض في حجم العوائد النفطية أدى إلى سحب الأموال المودعة لدى البنوك الأجنبية من قبل معظم الدول، وذلك بغرض تغطية جانب من نفقاتها الجارية، أو اللجوء لعملية الاقتراض من البنوك العالمية؛  
ت- تدهور شروط التبادل في غير صالح الدول واتساع فجوة العجز في الحساب الجاري؛  
ث- كما أن انخفاض أسعار النفط يشجع الدول المصدرة على خفض إنتاجها وبالتالي انخفاض الصادرات النفطية وهذا ما يساهم في الحفاظ على الثروة النفطية للأجيال القادمة من خلال تمديد عمره، كما تتخفف الاستثمارات المخصصة للتقيب عنه؛  
ج- انخفاض قدرة البنوك على ممارسة نشاطها، نتيجة تراجع العوائد النفطية وسحب القروض المودعة من أجل الإنفاق العام.

<sup>1</sup> أحمد منذور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990، ص193،

## ثانياً - أثر ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة:

نتيجة للتقلبات الكثيرة التي تعيشها أسواق النفط في السنوات الأخيرة، مما دفع بالدول المستوردة للنفط لتغيير سياساتها اتجاه الطاقة تغييراً جذرياً بسبب ما عانتها اقتصادياتها نتيجة لهذه التقلبات ومن بين هذه الآثار نذكر ما يلي:

### 1- أثر ارتفاع أسعار النفط:

إن الارتفاع المستمر والحاد لأسعار النفط جعل الدول المستهلكة للنفط تعيش في قلق شديد، وذلك لكون أن ثروتها المالية موجهة للحصول على هذه الثروة النفطية والتي تعتبر المصدر الأساسي والمهم لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي وتطوير التنمية الاقتصادية ومن بين هذه الآثار نذكر ما يلي<sup>1</sup>:

أ- تفاقم قيمة الواردات نتيجة اقتناء مادة النفط بأسعار مرتفعة، وهذا ما قد يؤدي إلى تفاقم عجز موازين مدفوعاتها خاصة الميزان التجاري، والذي يؤثر بدوره على معدلات النمو الاقتصادي بالانخفاض، كما أن هذا الارتفاع في أسعار النفط يصاحبه زيادة كبيرة في معدلات التضخم، كما تتدهور شروط التبادل الدولي؛

ب- لجأت بعض الدول ومن بينها المغرب إلى الاستدانة نتيجة لارتفاع أسعار النفط للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية كحل وحيد، مما نتج عنه ارتفاع المديونية وارتفاع عبء خدمة الديون؛

ت- كما حاولت هذه الدول ومن بينها تونس والمغرب الاستعادة من الفوائض المالية للدول المصدرة وذلك من خلال تحسين الظروف لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ومحاولة الحصول على قروض للمشروعات من أجل دعم ميزانية.

### 2- أثر انخفاض أسعار النفط:

إن تقلبات أسعار النفط المستمرة في السوق النفطية قد أثرت على اقتصاديات الدول منها ما أثرت إيجاباً كانخفاض أسعار النفط والتي تؤثر بشكل كبير على عجلة النشاط الاقتصادي ومن بين هذه الآثار نذكر ما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> أحمد منذور، أحمد رمضان، مرجع سابق، ص 195

<sup>2</sup> طارق بن قسي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2013-

1999، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2015، ص 9

أحمد منذور، أحمد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 195

أ- نتيجة لانخفاض أسعار النفط فقد حققت بعض الدول المستوردة للنفط فائض في الموارد المالية ويرجع سبب ذلك لانخفاض قيمة الواردات من النفط وذلك كل حسب درجة اعتماده عليه؛

ح- انخفاض صادرات هذه الدول نتيجة انخفاض واردتها مما يؤدي لنقص الفوائض المالية للدول النفطية والتي بدورها تتراجع عن تمويل استثماراتها في الدول النامية وتراجع نسبة القروض، أي انخفاض نسبة المعونات التي تقدمها الدول النفطية للدول النامية؛

خ- التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول مما يؤدي إلى تراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

### المبحث الثالث: آليات تأثير سعر النفط على متغيرات مربع كالدور السحري

تتميز أسعار النفط بالتذبذب وعدم الاستقرار في السوق النفطية خاصة منذ ثمانينيات القرن الماضي، ونظرا للارتباط الوثيق بين تقلبات أسعار النفط والنشاط الاقتصادي، خاصة لما له من آثار سلبية أو إيجابية على مختلف متغيرات السياسة الاقتصادية العالمية، سواء كانت الدول مستوردة للنفط أو الدول المنتجة له، وسنحاول في هذا المبحث معرفة آلية انتقال تقلبات أسعار النفط إلى متغيرات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة ورصيد ميزان المدفوعات.

#### المطلب الأول: آليات انتقال أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي

يمكن توضيح طبيعة العلاقة وكيفية انتقال الأثر من تقلبات أسعار النفط إلى معدلات النمو الاقتصادي عن طريق العرض الكلاسيكي، فكلما زادت الثروة النفطية لبلد ما زادت ثروته وقدرته على الإنتاج وزاد نصيب الفرد من الدخل الوطني وذلك لكون أن الناتج المحلي الإجمالي هو دالة في عنصر العمل، ورأس المال، والتطور التكنولوجي وأهم عنصر هو الأرض والتي تتضمن من خلالها النفط، وعملية النمو الاقتصادي تعتمد على الاستخدام المكثف للطاقة والمعادن بما فيها النفط لهذا يعتبر النفط أكثر منتج مساعد على عملية النمو في البلاد من خلال مشتقاته ولإعتمادها في المشاريع التنموية، ومن هنا يبرز آثار تقلبات أسعار النفط ففي حالة ارتفاعه يؤدي إلى نقص وندرة المدخلات الأساسية لعملية الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي ارتفاع في تكاليف الإنتاج مما يقابله انخفاض في الإنتاجية وبطء النمو<sup>1</sup> بالنسبة للدول المستوردة أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط كلما ارتفعت أسعار النفط تتوفر لدى الدولة الموارد المالية اللازمة للاستمرار في تحقيق النمو الاقتصادي.

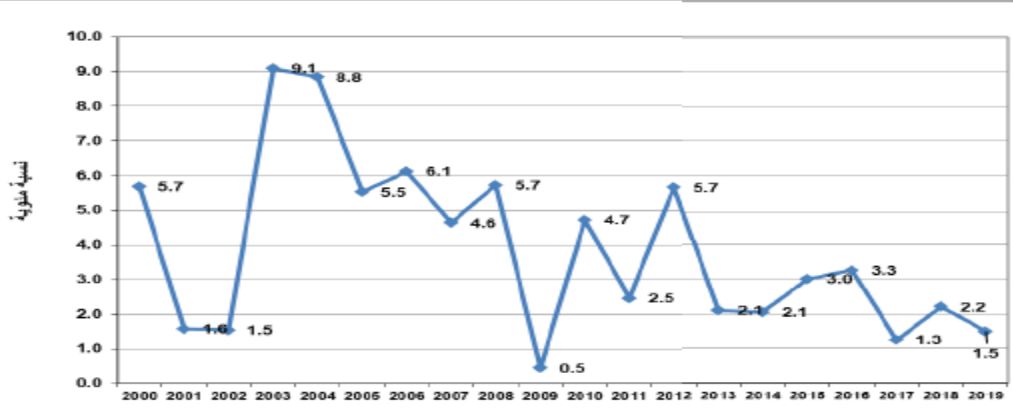
وتعتبر البلدان الغير نفطية أسرع نموا منها من الدول النفطية حيث يعتبر اقتصادها أكثر هشاشة لاعتماده بدرجة كبير على العائدات النفطية في تمويل برامجها التنموية، مما يجعل العلاقة بين الثروة النفطية والنمو الاقتصادي علاقة سلبية، يعود ذلك أيضا لتراجع القطاعات الاقتصادية رغم ارتفاع أسعار النفط، ومنه فإن البلدان التي تمتلك موارد طبيعية نسبة نموها أبطأ من غيرها وكمثال على ذلك نيجيريا، ومن هنا تبرز العلاقة بين سعر النفط والرفاهية الاقتصادية ومنه فإن ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى تحول جزء من الموارد المالية من الدول المستوردة للنفط إلى المصدرة له، وهذا يؤدي بالدول المستوردة إلى

<sup>1</sup> بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011، ص 27



خفض نفقات الاستهلاك مما يؤدي بدوره إلى طلب كلي منخفض<sup>1</sup> والشكل التالي يبرز لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة 2000-2019.

الشكل رقم (1-2) : تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2019



المصدر: تقرير الاقتصاد العربي موحد 2020، ص 23

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2020-.pdf>

وحسب تقرير الاقتصاد العربي الموحد لعام 2020 فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل قد تراجع من 2.2% سنة 2018 إلى 1.5% سنة 2019 ويرجع سبب الانخفاض منذ سنة 2013 إلى تأثير اقتصاديات الدول العربية بالصدمات الخارجية، المتمثلة أساساً في تقلبات أسعار النفط وانعكاسات أداء الاقتصاد العالمي المتذبذب.

كما أن مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط فإن معدلات النمو الحقيقية قد تراجعت من 1.9% عام 2018 إلى 0.9% سنة 2019 ويرجع سبب ذلك بالأساس إلى تراجع أسعار النفط العالمية، والتزام الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك بتخفيض إنتاجها من النفط بموجب اتفاق بين أوبك والمنتجين من خارج المنظمة، وتراجع النمو العالمي خاصة في منطقة اليورو والقارة الآسيوية، واستمرار التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة؛

أما ليبيا سجلت أعلى معدل نمو 9.9% نتيجة لإعادة فتح حقول النفط وارتفاع الإنتاج في الحقول الموجودة؛

أما مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط فقد شهدت هي الأخرى تراجع في معدل النمو الاقتصادي بسبب انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول وتباطؤ تعافي اقتصاديات

<sup>1</sup> زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تيارت، 2011، ص 85-86

الدول الأوروبية، أكبر شريك تجاري لها، من الركود فضلا عن صعوبة تخصيص مزيد من الموارد المالية لتحفيز النشاط الاقتصادي بسبب ارتفاع العجوزات ومستويات الدين العام في عدد من تلك الدول.

من بينها تونس ويرجع سبب ذلك لانخفاض الإنتاج الصناعي نظرا لتباطؤ الطلب الخارجي، وانخفاض إنتاج المحروقات رغم التحسن الذي شهده قطاع السياحة والقطاع الفلاحي.

كما لوحظ من خلال الهيكل القطاعي للنواتج المحلي الإجمالي انخفاض مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2019 لتبلغ حوالي 25% بالمقارنة مع 27%

عام 2018 ويعود سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية واتفاق دول منظمة أوبك مع بعض الدول المصدرة للنفط من خارج المنظمة فيما يُعرف بدول (أوبك+) على تخفيض الإنتاج

النفطي، مما أدى إلى انخفاض حصة قطاعات الإنتاج السلعي من 50.5% إلى حوالي 48.8% من الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسب مساهمة قطاع الخدمات. وشهدت بنود الإنفاق

على الناتج في عام 2019 تغيرات بالمقارنة مع السنة السابقة حيث زادت حصص الاستهلاك العائلي والحكومي والاستثمار مقابل انخفاض بحوالي ثلاث نقاط مئوية في حصة فجوة الموارد.

وفيما يخص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تراجع في الدول العربية كمجموعة بشكل طفيف، من حوالي 6707 دولارا في عام 2018 إلى حوالي 6669 دولارا عام 2019، أي بنسبة

بلغت نحو 0.6 في المائة، نتيجة تسجيل عدد من الدول العربية، وخاصة الدول المصدرة الرئيسية للنفط مثل قطر والإمارات والكويت والسعودية وليبيا، انكماشا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

### المطلب الثاني: آليات انتقال أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم والبطالة

إن التقلبات المستمرة لأسعار النفط الناتجة عن التغيرات المتعددة في السوق النفطية والمحيط الاقتصادي، ما جعلته يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تشل أو ترفع من أدائه، وذلك

لوجود قنوات ناقلة لتلك التقلبات والتي تجعلها تصب في قنوات الاقتصاد من خلال التأثير في المتغيرات الكلية ومن بينها التضخم والبطالة، ومن خلال ما سبق سوف نحاول في هذا المطلب معرفة آلية انتقال

تقلبات أسعار النفط إلى متغيرات التضخم والبطالة

#### الفرع الأول: آليات انتقال أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة

يقصد بالبطالة هنا هم الأشخاص الذين تم تسريحهم من العمل والأفراد الطالبين للعمل وبسبب الظروف لا يتم توظيفهم، ومن بين أهم هذه الظروف هي تقلبات أسعار النفط ولما لها من آثار سلبية

على الاستهلاك والقدرة الشرائية، والاستثمار، والادخار مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، فالاستهلاك

يتأثر بأسعار النفط من خلال الدخل المتاح لكونه يرتبط بها بعلاقة طردية، أما الاستثمار فيتأثر من خلال ارتفاع سعر تكاليف إنتاج المشاريع، ومنه يؤدي إلى ارتفاع حجم المخاطرة وعدم التأكد، والتي تؤدي إلى تأجيل القرارات الاستثمارية، والعزوف عن الاستثمار، مما يؤدي إلى عدم توظيف عمال جدد بل قد يؤدي إلى تسريح العمال.

ومنه فالارتفاع الدائم والمستمر في أسعار النفط سوف يؤدي بكل تأكيد إلى تغيير في الهيكل الإنتاجي، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع البطالة بنسبة كبيرة، حيث إن ارتفاع أسعار النفط يخفض عائد القطاعات ذات الاستخدام الكثيف للنفط، وهذا ما يستدعي على المؤسسات اتخاذ وتبني قرارات جديدة أقل استخداماً للمواد النفطية، وهذا التغيير في الهيكل الإنتاجي ينجر عنه إعادة توزيع لعنصر العمل ورأس المال في مختلف القطاعات، والذي بدوره يزيد من عدد البطالين على المدى الطويل.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: آليات انتقال اثر تقلبات أسعار النفط على التضخم

التضخم ظاهرة اقتصادية تعرف بالارتفاع الدائم والمستمر في المستوى العام للأسعار، ومنه فإن العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتضخم تظهر من خلال ارتفاع أسعار النفط أو ما تسمى الصدمة التضخمية، والتي هي أخرى تؤدي إلى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك ( وهي ترتبط بمدى اعتماد سلة الاستهلاك على المنتجات النفطية)، والذي بدوره يؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية الناتجة عن ارتفاع أسعار الاستهلاك، مما يجبر العاملين على طلب زيادة في الأجور، ومن جهة أخرى تقوم المؤسسات الاقتصادية برفع تكاليف الإنتاج والذي يرجع سببه لرفع سعر اليد العاملة وارتفاع أسعار النفط، ومنه فإن تقلبات أسعار النفط تؤثر وبنسبة كبيرة على التضخم، حيث أنه خلال السبعينات ارتفاع التضخم بنسبة كبيرة يقابله الارتفاع السريع لأسعار النفط، أما خلال السنوات الثمانينات والتسعينات فكان هناك انخفاض طويل في معدلات التضخم ومن جهة أخرى فإن أسعار النفط عرفت انخفاضاً.<sup>2</sup>

ومنه فإن هناك علاقة ارتباط بين تقلبات أسعار النفط والتضخم، وهي علاقة طردية، حيث أن أسعار النفط تؤثر على تكاليف الإنتاج ومنه تؤثر على أسعار المنتجات النهائية، أما الدول المستورد للنفط فإنها عند شراء النفط تستورد معه التضخم، مما يؤثر على المستوى العام للأسعار، وذلك لكون النفط مادة أساسية في الزراعة والصناعة، وقطاع الخدمات والنقل والسياحة باعتبارها تكاليف، ومن جهة أخرى فإن التضخم يؤثر على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية والتي تتلقاها الدول المصدرة للنفط.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بن سبع حمزة، مرجع سابق، ص 28.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 27

<sup>3</sup> زيتوني هوارية، مرجع سابق، ص 82.

### المطلب الثالث: آليات انتقال اثر تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات

للنفط مكانة هامة في ميزان المدفوعات خاصة في الدول النفطية المنتجة والمصدرة له، ويظهر ذلك جليا من خلال جزء الإيرادات والذي تعتمد عليه الدولة كثيرا في أداء دورها في تحقيق الإشباع العام ومن أهم مكونات هذه الإيرادات نجد إيرادات الجباية النفطية والتي هي متأتية من تصديرها للنفط، حيث أنها تمثل نسبة مهمة من الصادرات الكلية للدولة.

#### الفرع الأول: آليات انتقال تقلبات أسعار النفط للميزان التجاري

يعتبر النفط مادة مهمة جدا خاصة وأنها تستخدم في جل النشاطات الاقتصادية والزراعية والسياحية.. إلخ، ومنه فإن جميع الدول خاصة النفطية يركز اقتصادها بشكل كبير على العائدات النفطية في تمويل نشاطها الاقتصادي، سواء في إنتاج الدخل القومي، أو عملية تراكم رأس المال، وفي عملية تمويل الخطط والبرامج التنموية، والشكل التالي يبرز نسبة تمثيل الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة لبعض الدول النفطية خلال الفترة 2020-2021:

#### الجدول رقم (1-1): نسبة تمثيل الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة لسنة 2020-2021

نسبة الإيرادات البترولية من إجمالي الإيرادات (%)		الإيرادات البترولية (مليون دولار أمريكي)		
2021	2020	2021	2020	
40,0	39,0	49,862	41,469	الإمارات
68,2	59,2	4,743	3,279	البحرين
4,5	2,8	559	299	تونس
39,7	37	18,600	16,164	الجزائر
58,2	52,8	149,909	110,146	السعودية
7,6	8,2	288	420	السودان
87,3	86,2	65,704	45,672	العراق
61,6	71,6	17,529	15,771	عمان
78,7	77,9	43,022	36,618	قطر
83,6	89,2	28,762	50,550	الكويت

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصادر عن صندوق النقد العربي، 2022، ص ص 147- 148

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-.pdf>

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الإيرادات البترولية قد ارتفعت سنة 2021 ويرجع سبب ذلك بدرجة أولى إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق النفطية، حيث ارتفع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بنسبة بلغت حوالي 68,4% ليسجل حوالي 70 دولار أمريكي للبرميل سنة 2021 في حين وصل سعره سنة 2020 لحوالي 41 دولار أمريكي للبرميل، وكذلك لزيادة الإنتاج النفطي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام، وكانت هذه الارتفاعات متفاوتة من دولة لأخرى حيث سجلت

السعودية أعلى قيمة 149,909 مليون دولار أمريكي سنة 2021 بنسبة تغير قدرة ب 36.1 % كما قدرت نسبة مساهمته في الإيرادات العامة بقيمة 58.2% وهي تمثل نصف مداخيل الإيرادات العامة، أما الكويت فهي تشكل ما نسبة 83,6 % من إجمالي الإيرادات العامة وقد قدرة ب 28,762 مليون دولار أمريكي وتلتها العراق بنسبة 87,3% ثم قطر بنسبة 78.7% إلى أن وصل إلى أقل نسبة في تونس ب 4.5%، وهذا ما يوضح أن الإيرادات النفطية تمثل أكثر من 50% من الإيرادات العامة بالنسبة للدول النفطية أما الدول الغير النفطية فتمثل أقل من 20% من الإيرادات العامة، وهذا ما يبرزه الجدول التالي الذي يمثل تطور قيمة الصادرات النفطية

الجدول رقم (1-2): قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار أمريكي)

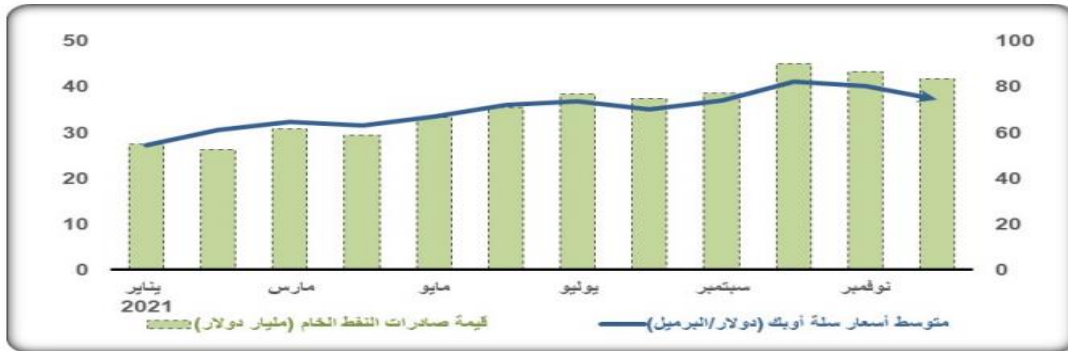
2021	2020	
62,006	38,967	الإمارات
4,317	2,572	البحرين
12,423	5,503	الجزائر
178,741	106,367	السعودية
75,641	41,756	العراق
18,580	13,204	عمان
10,624	6,325	قطر
52,472	30,965	الكويت

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصادر عن صندوق النقد العربي، 2022، ص 206، 148

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-.pdf>

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع قيمة التجارة خاصة صادرات البترول الخام بصورة ملحوظة بلغت نسبته نحو 66.7%، وقد تركزت في ثلاث دول مصدرة رئيسة هي السعودية، والكويت والإمارات، كما استحوذت كل من مصر والأردن والمغرب على حصة قدرها 91.6% من إجمالي الواردات للبترول الخام خلال عام 2021.

الشكل رقم (1-3): مقارنة مستويات أسعار النفط الخام بقيمة صادراته للدول أوبك



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لسنة 2021، لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير 48، ص 64-66

<http://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-General-Annual-Report>

نلاحظ من خلال البيانات الشهرية المتعلقة بقيمة الصادرات النفطية أن قيمة الصادرات النفطية لدول الأوبك قد قدرة بـ 27,4 مليار دولار في شهر يناير 2021 عندما وصل متوسط سعر النفط لـ 54,4 دولار/برميل وفي شهر فيفري انخفضت قيمة الصادرات النفطية إلى أدنى قيمة لها بـ 26,3 مليار دولار ليعاود ارتفاعه في مارس 30,8 مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعاره إلى 64,6 دولار/برميل، لينخفض قليلا 29,4 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى 63,2 دولار/برميل ليعاود ارتفاعه بعد ذلك لمدة ثلاث أشهر لتصل إلى 38,3 مليار دولار ثم تراجعته قيمته في شهر أوت نتيجة انخفاض أسعار النفط من 73,5 دولار/برميل إلى 70,3 دولار/برميل، ليرتفع في شهر أكتوبر إلى أكبر قيمة له بـ 45 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى 82,1 دولار/برميل، وهذا ما يبرز أن قيمة الصادرات النفطية ترتبط ارتباطا كبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط وهذا بدوره يؤثر بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية والتي تشكل نسبة تفوق 60% من الإيرادات العامة والتي تشكل نسبة كبيرة من نفقات.

#### الفرع الأول: آليات انتقال تقلبات أسعار النفط لميزان المدفوعات والنشاط الاقتصادي

تتأثر حجم نفقات الدول المنتجة والمصدرة بشكل كبير بالطفرات السعرية للنفط، حيث في حالات الوفرة النفطية زادت نفقاتها العامة بشكل كبير على البرامج والخطط الداعمة للنمو<sup>1</sup>، والشكل التالي يبرز مدى مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة لبعض الدول النفطية خلال الفترة 2010-2015.

#### الجدول رقم (1-3): مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2015

2015

الوحدة: %

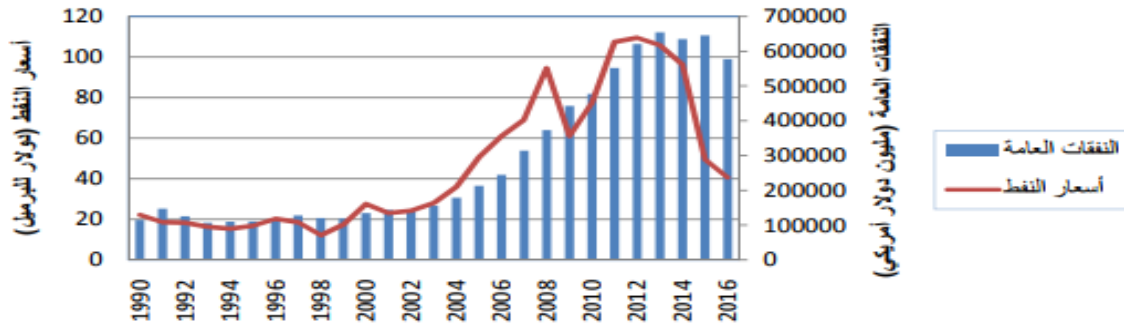
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السعودية	90.4	92.6	91.8	89.8	87.8	72.6
الكويت	93.8	92.8	94.5	93.6	92.1	90.2
الامارات	70.6	73	70.9	68.3	66.8	42.6
قطر	60.8	66.8	59	57	45.2	50
عمان	81.7	84.4	84.7	85.7	85.6	73.3
ليبيا	90.60	94.2	95.6	94.5	92.7	62.7
الجزائر	66.3	68.7	66	61.9	57.9	53.8

المصدر: بيانات صندوق النقد العربي، أبوظبي، أعداد مختلفة 2009-2016

<sup>1</sup> شباب سبهم، توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 10، العراق، 2014، ص 305.

انطلاقاً من التقرير الاقتصادي الموحد و بيانات صندوق النقد العربي لأبو ظبي فإن الإيرادات النفطية تهيمن بنسبة كبيرة من تركيبة الإيرادات العامة، حيث كانت أكبر نسبة في الكويت بنسبة 93.8% سنة 2010 ثم تليها السعودية بنسبة 92.6% وأدنى نسبة في قطر بنسبة 59% سنة 2012، وعلى الرغم من تراجع أهميته خلال السنوات الأخيرة، كما أنها عرفت خلال هذه الفترة تطوراً ملحوظاً وهو مرتبط بالتطورات التي شهدتها الأسواق النفطية، وقد شهدت سنة 2014 تراجع طفيف نتيجة لانخفاض أسعار النفط فنلاحظ أن السعودية انخفضت نسبتها من 89.8% سنة 2013 إلى 72.6% سنة 2015، وأما ليبيا فقد انخفضت بنسبة كبيرة من 92.7% سنة 2014 إلى 62.7% سنة 2015، هذا ما أدى إلى خلق ضغوطات على الموازنة العامة للميزان المدفوعات

#### الشكل رقم 1-4: يوضح تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة خلال الفترة 1990-2016



المصدر: بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، أبوظبي، أعداد مختلفة 2009-2016 ومن جهة أخرى فإن النفقات العامة لهذه الدول تتطور وفقاً لتطور أسعار النفط في السوق العالمية خلال الفترة 1990-2016، حيث نلاحظ أن هناك تذبذبات تزامنت في أغلب الأحوال مع التذبذبات في أسعار النفط، وذلك نتيجة لارتباط النفقات العامة بالإيرادات وكما أشرنا سابقاً فإن جل الإيرادات هي إيرادات نفطية، فخلال فترة التسعينات نلاحظ تطور متباين بين الارتفاع والانخفاض بالرغم من انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة لتراجع أسعاره، كما نلاحظ أن النفقات العامة في تزايد مستمر نتيجة لارتفاع أسعار النفط والذي ترتب عنه زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية.

أما فيما يخص رصيد الموازنة لنفس الدول فقد تميز بأنه يسلك نفس مسار الإيرادات العامة والتي هي مرتبطة بالإيرادات النفطية، ففي فترة التسعينات تميز رصيدها بالعجز الموازني نتيجة لانخفاض الإيرادات العامة مع ارتفاع النفقات العامة وما هو ملاحظ أن التغيير في الموازنة كان يتبع مسار تطور أسعار النفط في السوق العالمية، أما في فترة الألفية الثالثة فنلاحظ تحول من العجز الموازني الدائم إلى الفوائض.

## خلاصة الفصل:

سعت مختلف النظم الاقتصادية المعاصرة إلى الحفاظ على استقرارية نظامها الاقتصادي وتحقيق التوازن فيه والدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية، ولا يكون ذلك إلا من خلال وضع استراتيجيات وخطط مناسبة ولهذا يلجأ صناع السياسات الاقتصادية إلى وضع خطط وسياسات في مختلف فروع أنظمتها الاقتصادية ومن بين هذه السياسات نجد السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف، وتختلف آثار هذه السياسات حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في كل دولة والتي تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأهداف الأربعة الأساسية والتي تتمثل في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، خفض معدلات البطالة والتضخم والمحافظة على استقرار ميزان المدفوعات ويطلق على هذه الأهداف الأربعة بالمربع السحري لكالدور، إلا أنه هنالك عوامل وأزمات حالت دون تحقيق هذه الأهداف ومن بينها الأزمات المالية خاصة أزمة انهيار أسعار النفط التي تشهدها الأسواق النفطية في الآونة الأخيرة والتي تؤثر بشكل كبير على رصيد الميزان التجاري والتي بدورها تمس رصيد ميزان المدفوعات ومنه تتأثر الخطط التنموية المطبقة ونشاطها الاقتصادي بشكل عام، وهذا ما تثبته البيانات السنوية للنشاط الاقتصادي خاصة في ظل الأزمات النفطية بالنسبة لكلا الطرفين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له.



## الفصل الثاني:

التحليل الاقتصادي لمتغيرات

مربع كالدور في الاقتصاديات

محل الدراسة في ظل تقلبات

أسعار النفط

## تمهيد:

تقوم السلطات العمومية بتنظيم النشاط الاقتصادي من خلال تطبيق مجموعة من القرارات التي تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة والنهائية للسياسات الاقتصادية، وتتمحور هذه الأهداف في تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، والحفاظ على الاستقرار العام للأسعار أي خفض معدلات التضخم قدر الإمكان، وتحقيق مستوى عالي من معدلات التشغيل، ومحاولة تحقيق والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، إلا أن هذه الأهداف التي أطلق عليها بمتغيرات مربع كالدور السحري تتعارض فيما بينها.

كما أن هذه الأهداف تعطينا صورة عن وضعية الاستقرار الاقتصادي لبلد ما، لذلك أصبحت الحكومات ومن بينها الجزائر، السعودية، المغرب وتونس على وعي تام بمسؤوليتها في تحقيق التنمية واستقرار الاقتصاد الكلي، ومستعدة للتدخل في النشاط الاقتصادي بشتى أنواع أدوات السياسة الاقتصادية، فتبنت في العقدين الأخيرين عدد من البرامج التنموية والتصحيحية من أجل تحقيق هذه الأهداف، إلا أنها لم تصل إلى المستويات المرغوب بها، ويعود سبب ذلك للعديد من الأسباب أهمها تقلبات السوق النفطية باعتبارها مصدرا أساسيا لتحريك عجلة النشاطات الاقتصادية خاصة في الاقتصاديات المعاصرة.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: التحليل الاقتصادي لمعدلات التضخم والبطالة في اقتصاديات محل الدراسة؛

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي لمعدلات النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات في اقتصاديات محل الدراسة؛

المبحث الثالث: تحليل مقارنة لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على المربع السحري لكالدور في الاقتصاديات محل الدراسة.

## المبحث الأول: التحليل الاقتصادي لمعدلات التضخم والبطالة في اقتصاديات محل الدراسة

حظيت السياسة الاقتصادية باهتمام كبير من قبل المفكرين الاقتصاديين، لما لها من صلة ببعض المشكلات الاقتصادية منها الضغوط التضخمية، البطالة، معدلات النمو الاقتصادي والتي كانت سببا في التقلبات المستمرة في مستويات الأسعار المحلية، لذا تسعى مختلف الحكومات للتدخل في النشاط الاقتصادي بمختلف أدواتها من أجل تحقيق أهداف متغيرات مربع كالدور كل حسب الظروف التي تعيشها البلاد

ومنه فقد حاولنا إلقاء نظرة حول تطور متغيرين من مربع كالدور السحري، وهما التضخم والبطالة في الدول النفطية وهي الجزائر والمملكة العربية السعودية، وبعض الدول غير النفطية كتونس والمغرب خلال الفترة 1980-2019.

### المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الدول محل الدراسة خلال الفترة 1980-

2019

يعد التضخم من أكبر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها أغلب الدول، لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة على النشاط الاقتصادي خاصة على القدرة الشرائية للأفراد والمؤسسات، وسوف نحاول في هذا المطلب أن نلقى نظرة حول تطور معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية، المغرب، تونس والجزائر.

#### الفرع الأول: تحليل التضخم في المملكة العربية السعودية والجزائر

لقد تعددت واختلفت الآراء والنظريات المفسر لمسببات التضخم في المملكة العربية السعودية والجزائر، ولهذا سوف نرى في هذا الفرع تطور التضخم وأهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاعه في هذه الدول خلال الفترة 1980-2019 ومدى تأثيره على بعض المتغيرات الاقتصادية.

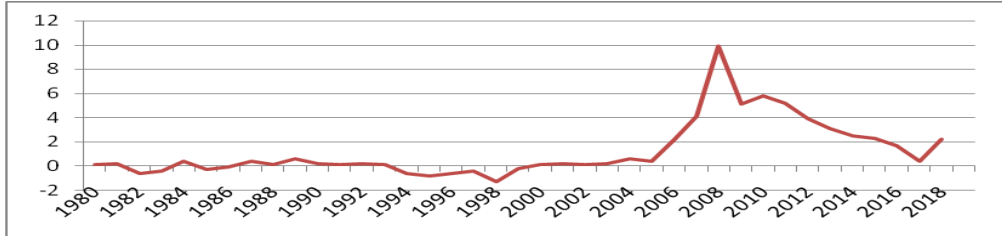
## أولاً- تحليل التضخم في المملكة العربية السعودية:

يرى المحللين في المملكة العربية السعودية أن ارتفاع التضخم سببه بدرجة كبيرة ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي (كون الإيرادات النفطية تذهب للخزينة مباشرة ليتم توجيهها للإنفاق الحكومي)، الذي هو الآخر أدى إلى ارتفاع الطلب المحلي، وهناك عدة أسباب أخرى نذكر منها<sup>1</sup>:

1- أسباب خارجية: يتميز السوق الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بأنه اقتصاد مفتوح، وهذا ما ساهم في تزايد الطلب على السلع المستوردة أي زيادة التضخم المستورد، كما أن المملكة اعتمدت على سعر الصرف الثابت الذي ساهم بنسبة كبيرة في ارتفاع معدلات التضخم.

2- أسباب داخلية: نمو الطلب الكلي بكل مكوناته وفي المقابل بقاء العرض الكلي على حاله أدى إلى خلق ضغوط تضخمية، ومن جهة أخرى نمو كل من السيولة والإنفاق الحكومي خاصة القروض المصرفية التي منحها للقطاع الخاص بشكل سريع جداً، ومن جهة أخرى طبيعة السوق التي كانت تتميز باحتكار القلة سواء كانت مستوردة أو منتجة ما ساهم في عدم استقرار الأسعار وهذا ما أدى لارتفاع التضخم.

### الشكل رقم 2-1: تحليل تطور التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2019



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان، ضمان لجاذبية الاستثمار، 2017.

الديوان الوطني للإحصاء [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

وبالاعتماد على تقارير التضخم والتقارير السنوية للبنك المركزي السعودي يمكننا تحليل ما يلي:

1- من 1980 إلى 1998: نلاحظ من الشكل السابق أن التضخم خلال هذه الفترة منخفض جداً ويرجع سبب ذلك إلى الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980 (التي أدت إلى انخفاض إنتاج النفط)، والانخفاض الكبير في الإنفاق الحكومي نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، والتي أدت إلى حدوث ركود في النشاط الاقتصادي وانخفاض في حجم السيولة المحلية، وارتفاع سعر الصرف أمام معظم العملات الرئيسية وانخفاض السلع المستوردة، وهذه الأخيرة ساهمت في تدني التضخم بسبب

<sup>1</sup>خالد عبد الرحمن البسام، التضخم في المملكة العربية السعودية أسبابه واحتوائه، تقرير مقدم إلى مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية، جدة، سبتمبر 2007، ص 6-9

انخفاضه في البلدان التي تتعامل معها خاصة سنة 1982، ثم عادت الضغوط التضخمية للارتفاع ولكن بنسب ضعيفة ويرجع السبب لأزمة الخليج الثانية حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار أدى إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي، أما الارتفاع في سنة 1988 كان سببه الارتفاع في أسعار الواردات ومما سبق فإننا نستنتج أن التضخم في المملكة العربية السعودية هو التضخم المستورد.

**2- المرحلة ثانية من 1999 إلى 2019:** شهدت هذه الفترة أزمة حرب الخليج والتي أثرت على العراق والكويت، مما دفع بالمملكة العربية السعودية لتعويض السوق النفطية وهذا ما يفسر الارتفاع البسيط في التضخم، وبعدها شهدت أزمة النمر الآسيوية التي أدت لتراجع أسعار النفط مما دفع الدول المنتجة لتخفيض الإنتاج في سنة 1998 وهذا ما يفسر انخفاض التضخم خلال هذه السنة، أما في سنة 2006 عاد التضخم للارتفاع وبنسبة كبيرة، حيث يرجع سبب ذلك لارتفاع أسعار الأطعمة، المشروبات، بالإضافة إلى مجموعة الترميم، الإيجار، الوقود والمياه، وارتفعت أكثر سنة 2008 بسبب أزمة الرهن العقاري، التي مست أغلب اقتصاديات الدول وتأثر سعر الصرف بالانخفاض مما أدى إلى استيراد التضخم بنسب كبيرة، ثم عادت معدلات التضخم إلى الانخفاض إلى غاية سنة 2017 وذلك لقيام الهيئة العامة بتبديل سنة الأساس من 2007 إلى 2013<sup>1</sup> لتعاود الارتفاع مرة أخرى.

**ثانيا- تحليل التضخم في الجزائر:** يمكن حصر أهم أسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 في أسباب داخلية وأسباب خارجية<sup>2</sup>:

**1- أسباب داخلية:** وتشمل هذه الأسباب في عدة عوامل منها الأسباب النقدية، فزيادة الكتلة النقدية تساهم بشكل كبير في استئصال الفجوة التضخمية، كما أن ارتفاع الأجور والدخل والتوسع في النفقات العامة يؤثر بشكل كبير على ارتفاع أسعار السلع، ومنه ارتفاع معدلات التضخم.

**2- أسباب خارجية:** يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، حيث أن الأسعار المحلية تتأثر بدرجة كبيرة بالأسعار العالمية، وكذا تنامي الانفتاح الاقتصادي في اتجاه الاستيراد، وانخفاض قيمة العملة مقارنة مع اليورو والدولار وهو ما يطلق عليه التضخم المستورد.

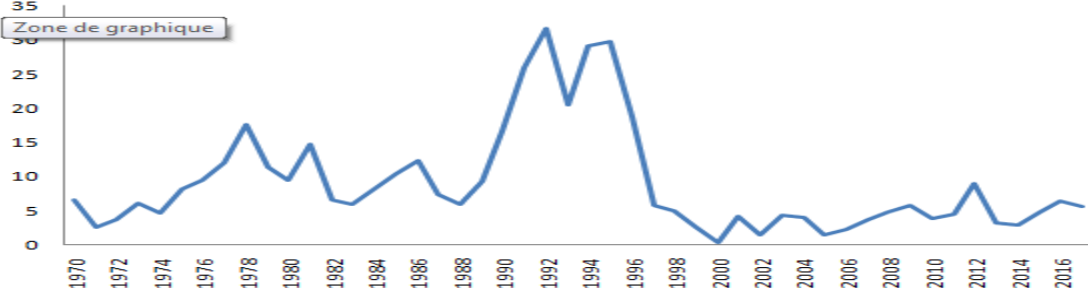
<sup>1</sup> تقرير نهاية العام المالي 2017، الوزارة المالية للمملكة العربية السعودية، ص9

[https://www.mof.gov.sa/Statistical\\_Reports/Pages/default.aspx](https://www.mof.gov.sa/Statistical_Reports/Pages/default.aspx)

<sup>2</sup> مرابط ساعد، التوقع بمعدلات التضخم الأساسي في الجزائر، لأطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف1، 2017/2018 ص64-67

ظلت الجزائر كغيرها من الدول السائرة في النمو تعاني من التضخم ولفترات طويلة وإن اختلفت حدته من فترة إلى أخرى، كما لعبت السياسات الاقتصادية والأزمات دورا رئيسيا في حدوثه وبالإعتماد على تقارير البنك المركزي تحصلنا على الشكل التالي:

## الشكل رقم 2-2: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

تقارير السنوية لبنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2006 إلى 2016. [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_retro.htm)

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان، ضمان لجاذبية الاستثمار، 2017.

<https://www.dhaman.net/ar/corporate-publications/#annual-report>

الديوان الوطني للإحصاء <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique4>

1- فترة 1970-1989: في ظل اقتصاد موجه مركزيا تقوم الدولة بضبط أسعار السلع وتثبيتها عند مستويات معينة وفرض الرقابة الإدارية، إلا أن معدلات التضخم إجمالا قد شهدت مستويات عالية خلال هذه المرحلة، حيث وصلت أقصاها سنة 1978 إلى 15,57%، ويمكن تفسير ذلك لارتفاع كلفة الاستثمار خلال السبعينيات، والتي سببت في الضغط على الأجور وتغلغل التوترات التضخمية في مكونات الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى أن أغلب النشاطات الاقتصادية كانت لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، نتيجة لتقلبات أسعار النفط سنة 1973 وما انجر عنها من ارتفاع في أسعار الواردات ليعود للانخفاض خلال 1980-1984، ليرتفع بشكل طفيف خلال 1985-1989 وهي الفترة التي قامت فيها السلطات النقدية بتعديل أسعار الفائدة الاسمية على القروض ابتداء من سنة 1986 حيث ارتفع متوسط سعر الفائدة إلى 7% سنة 1989.

2- فترة 1990-1995: عرف التضخم خلال هذه الفترة تزايد متواصلا حيث بلغ سنة 1992

معدل 31,7% ويرجع ذلك إلى عدة عوامل نذكر منها: التوسع النقدي والمنتالي خلال سنوات

هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة وتزايد حجم الطلب مع الركود في مستويات العرض، أما

سنة 1993 انخفض فيها التضخم إلى ( % 20,5 ) وترجع إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية حيث انخفضت وتيرة التوسع النقدي من % 24 إلى % 21,62 ، إلا أنها ارتفعت مرة أخرى بسبب استمرار التوترات التضخمية تماشياً إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث عرفت هذه الفترة انخفاضاً في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت أضراراً بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى، وكذلك ضغط النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عند الطلب الكلي مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم إلى 18,67% سنة 1996.

3- **فترة 1996-2000:** أصبح التضخم منذ سنة 1996 أقل بكثير مما كان عليه، واستمر تراجعاً بصورة سريعة إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني ببلوغه % 0,3 سنة 2000، هذا راجع إلى السياسات المالية والنقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر، الذي كان يهدف إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري عن طريق تخفيض حجم الطلب الكلي، وهو ما كان فعالاً خلال هذه الفترة، حيث أمكن التحكم في مستويات الإنفاق الحكومي والعرض النقدي وبالتالي التحكم في مستويات الأسعار.

4- **فترة 2001-2014:** عرفت هذه المرحلة ارتفاعاً محسوساً في معدلات التضخم بداية من 2001 وهي السنة التي شهدت بروز فائضاً لسيولة البنكية كحالة هيكلية في الاقتصاد الجزائري والتي وصل فيها معدلاً لتضخم إلى 4,2%، وذلك راجع إلى ارتفاع الأجور التي تقرر دفعها في بداية العام، بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات التضخم المرتفعة نوعاً ما، إلا أنه شهد تراجعاً جوهرياً في سنة 2002، حيث لم يعد يساوي سوى 1,43%، ويعود ذلك إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ثم عاود للارتفاع سنة 2003 إلى 4,25% بسبب ارتفاع أسعار الاستهلاك، ومواصلة التزام الدولة بتمويل البرامج الضخمة للاستثمار العمومي ( الإنعاش الاقتصادي ) بفضل قدرات الادخار المتراكم منذ سنة 2000. انتقال معدل التضخم من 2,31% سنة 2006 إلى 3,67% و 4,86% و 5,73% في السنوات 2007، 2008، 2009 على الترتيب، غير أنه يمكن اعتبار هذا الارتفاع بصفة معتدلة يرجع إلى تدخل الدولة بصفة خاصة فيما يتعلق الأمر بدعم وتنظيم أسعار المواد الغذائية الأساسية، إلا أنه عاود الانخفاض ليصل إلى 3,91% سنة 2010، ليرتفع بنسبة ضئيلة تقدر بـ 4,52% سنة 2011، ليواصل الارتفاع إلى 8,89%

سنة 2012 وهذا راجع إلى ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك، ارتفاع أسعار المواد الفلاحية الطازجة، ارتفاع أسعار المواد المصنعة وكذلك بسبب الزيادة المهمة في الأجور، ثم بدأ يتراجع بنسبة 3,25% و2,91% وذلك سنتي 2013، 2014.

5- الفترة 2015 - 2019: بدأ معدل التضخم العام في الارتفاع منذ سنة 2015 حيث وصل إلى 4,8% نتيجة تراجع الأسعار العالمية للمنتجات، وأيضا تقلبات أسعار قطاع المحروقات، وضعف التوسع النقدي، وقد تم حصر أسبابه عموما في أربع مجموعات وهي التغذية والملابس والأحذية، النقل، ومواد متنوعة، أما في سنة 2017 فقد وصل معدل التضخم إلى 5,9% وهو أقل من 2016 الذي وصل إلى 6,4% ويرجع هذا التراجع إلى ارتفاع أسعار المنتجات العالمية.

#### الفرع الثاني: تحليل معدلات التضخم في المغرب وتونس

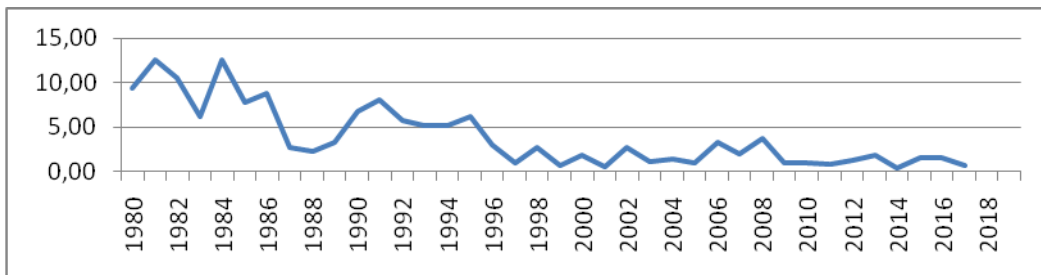
في ظل صعوبة التحكم في أسعار النفط وتميزها بالارتفاع المستمر، فإن هذا الأخير يؤدي بأضرار وخيمة على الاقتصاد مثل تدهور القوة الشرائية للأفراد، ولهذا سنحاول في هذا الجزء إلقاء نظرة على تطور التضخم في كل من تونس والمغرب وعلاقته بتقلبات أسعار النفط.

#### أولا- تحليل معدلات التضخم في المغرب:

يمكن حصر أهم أسباب ظهور التضخم في المملكة المغربية خلال الفترة 1980-2019 إلى ما يلي:

اتبعت المغرب منذ الاستقلال سياسة اقتصاد السوق، والتي تتمثل في حرية المبادرة الخاصة والاستثمارات الخارجية، حيث تبنت تدابير اقتصادية واجتماعية عشوائية، ووجهت معظم استثماراتها ومشاريعها نحو الطابع الترفيهي وليس بنويا، مما أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية خلال هذه الفترة، ومن بين هذه الأزمات تفاقم الديون الناتجة عن تفاقم القروض في الأسواق المالية والدولية، مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية، والشكل التالي يوضح تطور التضخم في المغرب:

#### الشكل رقم 2-3: تحليل تطور التضخم في المغرب خلال الفترة 1980-2019



المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=MA>

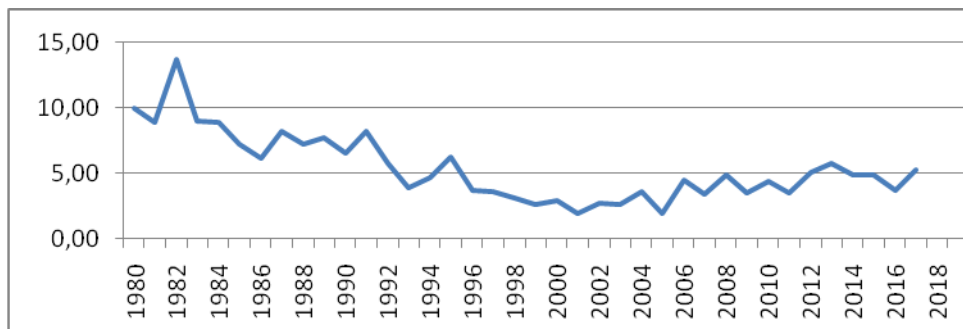


من خلال الشكل السابق نلاحظ أن معدلات التضخم في انخفاض مستمر، وبنسب متفاوتة منذ 1980 إلى غاية 2019، حيث طبقت المغرب سنة 1983 برنامج التقويم الهيكلي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بعد أن وصلت المديونية وعجز الموازنة إلى أقصى حد، كما تراجعت المؤشرات الاقتصادية، وارتفعت معدلات التضخم، وهدف هذا البرنامج للقيام بعدة إصلاحات أهمها: تقليص النفقات العمومية من أجل تحقيق استقرار الأسعار، إصلاح النظام الضريبي، تقليص دور القطاع العام لصالح القطاع الخاص وتبني الخصخصة، تحرير التجارة الخارجية ورفع الحماية الجمركية والانفتاح على الواردات، تخفيض قيمة العملة وتصحيح معدلات الصرف وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، ونتيجة لذلك انخفضت معدلات التضخم بشكل تدريجي وانخفضت بشكل كبير بداية 2000، حيث انخفض التضخم من 9.41 سنة 1980 إلى 6.78 سنة 1990 ثم إلى 1.89 سنة 2000، حيث انتهجت خلال هذه الفترة إطارا تحليليا للسياسة النقدية والتي تبنت فيه سياسة استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية منذ سنة 2006، حيث هدفت إلى تقليل الاعتماد على البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة، اعتماد نظام سعر صرف مرن، وتمكنها من توقع التوجه المستقبلي للمجمعات الاقتصادية الكلية خاصة التضخم، كما تم تبني سياسة سعر الصرف المرن منذ سنة 2018<sup>1</sup>، كما نلاحظ أنه لم يتأثر بالأزمات الاقتصادية أزمة الرهن العقاري.

#### ثانيا- تحليل معدلات التضخم في تونس

يمكن حصر أهم أسباب ظهور التضخم في تونس خلال الفترة 1980-2019 فيما يلي:  
سعى البنك المركزي التونسي على تطوير السياسة النقدية لتتلاءم مع الوضع الاقتصادي السائد خاصة مع تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة الضغوط التضخمية، فسعى البنك للتقليل من تفاقم التضخم من خلال السياسة النقدية والتي تتمثل في رفع نسبة الفائدة وشكل التالي يبرز لنا تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1980-2019:

الشكل رقم 2-4: تحليل تطور التضخم في تونس خلال الفترة 1980-2019



<sup>1</sup> - هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، استهداف التضخم، تجارب دول عربية ودولية، صندوق النقد العربي، العدد 62-2020 ص 38

المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=TN>

نلاحظ من الشكل السابق انخفاضا تدريجيا في معدلات التضخم حيث انخفضت قيمتها من 10.01% سنة 1980 إلى 6.72 سنة 2019، ويرجع سبب ارتفاع التضخم في البداية إلى عدة أسباب أبرزها موسمية الطلب وما ينجر عنه من ندرة السلع بالأسواق، ارتفاع تكلفة اليد العاملة وعوامل الإنتاج، كما أن الدولة قامت بضخ حجم كبير من السيولة النقدية، من أجل تلبية حاجيات مؤسسات القرض والشركات المالية، ومن أجل الحد من ارتفاع التضخم تبنى البنك المركزي سياسة التضخم المستهدف كإطار لإدارة السياسة النقدية والذي يهدف للحفاظ على استقرار السعري كهدف رئيسي، وظلت الاضطرابات على مستوى التوزيع وانخفاض قيمة العملة مقابل الدولار، كذلك النمو الاستثنائي للأجور، وتفاقم عجز الموازنة دفع إلى إدراج تعديلات على بعض الموارد، وهو ما ساهم في زيادة تفاقم التضخم خاصة سنة 2012 على الرغم من مستويات الإنعاش المسجلة في عدة قطاعات، وفي سنة 2015 تم تبني برنامج التوأمة الذي يهدف إلى تطوير قطاع التشغيل للسياسة النقدية، مما يساهم في قدرتهم على تطوير نموذج اقتصادي لتتأ بحجم السيولة، وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم سنة 2018 فقد قام البنك المركزي برفع معدل الفائدة، ومن ناحية أخرى تأثر سعر الصرف بالأوضاع السائدة مما أدى إلى تراجعته مقابل الدولار واليورو<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات البطالة في الدول محل الدراسة خلال الفترة 1980-2019

تعتبر البطالة إحدى أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة، ونظرا لخطورة هذه المشكلة خاصة على الناحية الاجتماعية والسياسية فقد لاقى اهتماما كبيرا من قبل المفكرين والاقتصاديين، وسوف نعرض في هذا المطلب تطور معدلات البطالة في الدول محل الدراسة ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول.

### الفرع الأول: تحليل معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية والجزائر

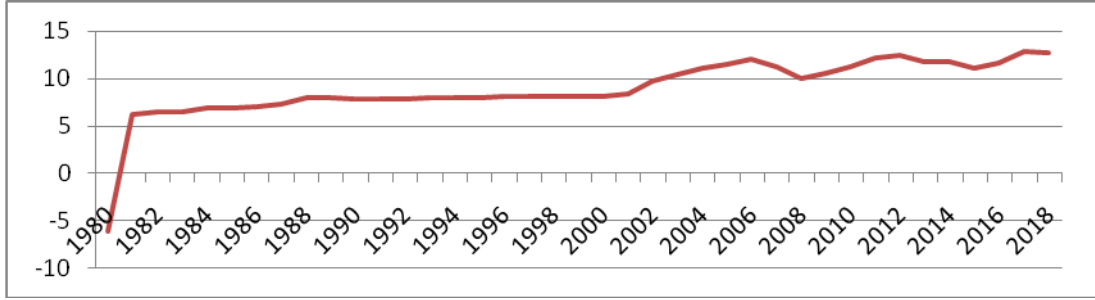
تعاني معظم الاقتصاديات المعاصرة من مشكلة البطالة بنسبة كبيرة لكون معدلات البطالة في ارتفاع مستمر، وهو ما يجعلها ذات خطورة عالية نتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الفرد في تلك المجتمعات، لذا من الضروري الاهتمام كثيرا بتحليل وتفسير هذه الظاهرة لما لها من آثار مباشرة على النشاط الاقتصادي، وفيما يلي سوف نقوم بتحليل تطور معدلات البطالة في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية.

<sup>1</sup> - هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، مرجع سابق، ص 37

### أولاً- تحليل تطور معدل البطالة في المملكة العربية السعودية

تعتبر البطالة من القضايا المهمة، والتي تستدعي معالجتها في أسرع وقت، فهي تواجهها معظم دول العالم، حيث تعتبر من أبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي تعيق مسار التقدم والنمو، وفيما يلي تحليل تطور البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2019

#### الشكل رقم 2-5: تطور البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2019



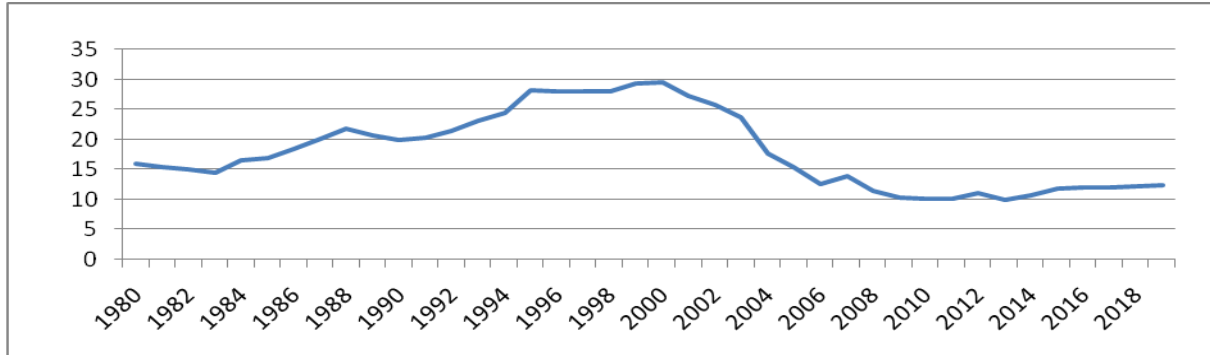
المصدر: بيانات البنك الدولي

تميز اقتصاد المملكة العربية السعودية بالتدهور المستمر خلال هذه الفترة حيث سجل ارتفاعا كبيرا بين 1980 و1981، أما باقي الفترات كان نموها بطيئا جدا ويرجع سبب ذلك لارتفاع سعر الصرف أمام سلة العملات الرئيسية مما أدى إلى انخفاض سعر السلع المستوردة، وانخفاض الإنتاج النفطي نتيجة للحرب العراقية الإيرانية، وانخفاض كبير في أسعار النفط مما نتج عنه انخفاض في الإيرادات النفطية، مما أدى إلى خفض الإنفاق الحكومي وحدوث ركود في النشاط الاقتصادي وبالتالي انخفاض عرض العمل وتسريح العمال، انخفاض قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات، تسجيل عجز في ميزان المدفوعات، كما أن الوضع المالي خلال هذه الفترة كان متدهورا كثيرا مما اضطر الدولة لخفض سعر صرف الريال، وفي سنة 1988 بدأ ميزان المدفوعات في تراجع نتيجة أزمة الخليج الثانية حيث ارتفعت أسعار النفط وارتفعت معه الإيرادات النفطية من الصادرات، وفي سنة 1998 انخفضت العوائد النفطية أي تراجع الصادرات نتيجة أزمة النور الآسيوية وهذا ما جعل عرض العمل على اليد العاملة ينخفض بدرجة كبيرة لنقص وارتفاع التكاليف من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع الطلب على العمل، كما نلاحظ انخفاضا طفيفا لمعدلات البطالة سنة 2008 إلى غاية سنة 2013، ويرجع للتحسن الكبير في أسعار النفط، والذي أثر على ميزان مدفوعات إيجابا، والذي بدوره ساهم في انخفاض بطالة لكنها عاودت ارتفاع سنة 2014 نتيجة لتأثرها بانخفاض أسعار النفط، والذي أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات الصادرات وإيرادات المالية العامة، مما نجم عنه عجز في المالية العامة.

## ثانيا- تحليل معدلات البطالة في الجزائر

تعتبر البطالة من أكثر المواضيع التي نالت اهتمام الكثير من الاقتصاديين والباحثين، حيث تعتبر من بين المشكلات الأساسية التي تعيق مسيرة التقدم والتنمية في معظم دول العالم ولهذا سوف نلقي نظرة على تطور البطالة في الجزائر خلال سنة 1980-2019.

### الشكل رقم 2-6: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019



المصدر: بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل سابق نلاحظ أن معدلات بطالة مرت بمرحلتين وهي:

**1- الفترة 1980-2000:** شهدت هذه الفترة تدهور في النشاط الاقتصادي نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط مما نتج عنه انخفاض في الإيرادات النفطية، وبالتالي أدى إلى انخفاض الإنفاق الحكومي وحدوث ركود في النشاط الاقتصادي، انخفاض قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات، حيث عرفت هذه الفترة أيضا انخفاضا في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت أضرارا بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة، كما ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2000.

**2- الفترة 2000-2019:** تميزت هذه المرحلة بتطبيق السياسات المالية والنقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر، وهذا يعني برنامج الإصلاح الهيكلي، حيث برز فائض السيولة البنكية، وذلك راجع إلى ارتفاع الأجور التي تقرر دفعها في بداية العام، بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة، والاستمرار بتمويل برنامج التضخم للاستثمار العمومي (الإنعاش الاقتصادي) بفضل قدرات الادخار المتراكم منذ سنة 2000، إلا انه عاود الارتفاع مرة أخرى بشكل طفيف، ويرجع سبب ذلك إلى تراجع الأسعار العالمية للمنتجات، واتجاه تقلبات أسعار قطاع المحروقات نحو الانخفاض.

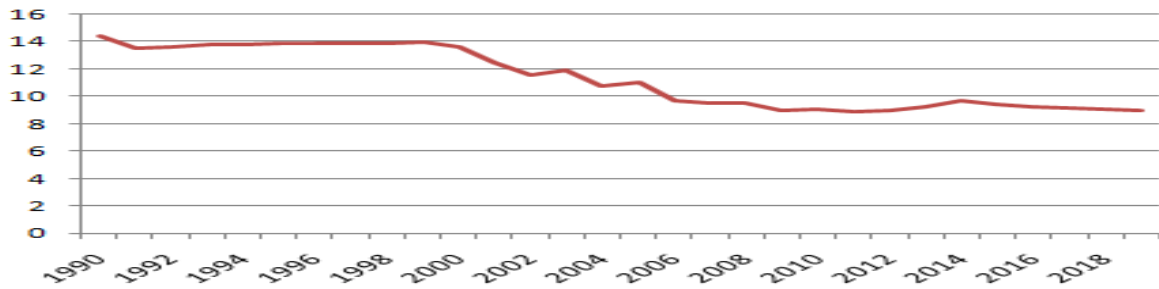
### الفرع الثاني: تحليل معدلات البطالة في تونس والمغرب

تعتبر اليد العاملة أحد أهم العوامل التي تؤثر بشكل مباشرة على عجلة الاقتصاد، وبدونه يتوقف النشاط الاقتصادي، ولهذا تعتبر البطالة من أهم المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين محاولين تقليل معدلات البطالة بقدر الإمكان.

#### أولاً- تحليل معدلات البطالة في المغرب

لقد تعددت واختلفت الأسباب المؤدية للبطالة كل حسب الوضع الاقتصادي له، ولهذا نالت اهتمام الكثير من الاقتصاديين، فسعوا للبحث عن مسبباتها ومحاولة معالجتها لأنها تعيق مسيرة التقدم والتنمية في معظم الدول، ولهذا سوف نلقى نظرة على تطور البطالة في المغرب ونظرا لعدم توفر جميع بيانات فإننا اخترنا الفترة 1990-2019.

#### الشكل رقم 2-7: تطور البطالة في المغرب خلال الفترة 1980-2019



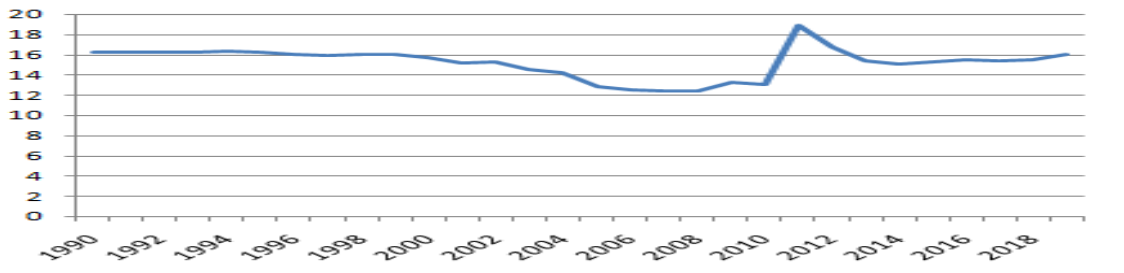
المصدر: بيانات البنك الدولية <https://data.albankaldawli.org>

لقد تميزت هذه الفترة بتحسن مستمر في نشاط الاقتصاد المغربي، حيث نلاحظ من الشكل السابق تراجع طفيف ومستمر ويرجع سبب ذلك لانخفاض أسعار النفط سنة 1986، حيث انخفضت أسعاره إلى أدنى قيمة له مما أدى إلى تقلبات في سعر الصرف، كما تميزت هذه المرحلة بتطبيق المغرب من سنة 1983 لبرنامج التقويم الهيكلي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث هدف هذا البرنامج للقيام بعدة إصلاحات أهمها: تقليص النفقات العمومية من أجل تحقيق استقرار الأسعار، إصلاح النظام الضريبي، تقليص دور القطاع العام لصالح القطاع الخاص وتبني الخصخصة، تحرير التجارة الخارجية، رفع الحماية الجمركية، الانفتاح على الواردات، تخفيض قيمة العملة، تصحيح معدلات الصرف، تشجيع الاستثمارات الأجنبية، كما تميزت بنيته الاقتصادية بالتنوع خاصة القطاعات الحيوية والخدمات التي تجلب الاستثمارات الأجنبية، وانخفاض نسبة المديونية، وتباطؤ النمو العالمي، تفاقم أزمة الديون السيادية مما أثر سلبا على الاقتصاد المغربي، إلى جانب تراجع طفيف في معدلات نمو البطالة.

## ثانيا- تحليل معدلات البطالة في تونس:

تعتبر اليد العاملة أهم عنصر في النشاط الاقتصادي، فبدونه تتوقف جميع النشاطات كما يعتبر أهم مورد في الاقتصاد حيث يدفع بعجلة التقدم والتنمية في معظم دول العالم، وعليه سوف نلقى نظرة على تطور البطالة في تونس، ونظرا لعدم توفر جميع البيانات فإننا إختارنا الفترة 1990-2019.

### الشكل رقم 2-8: تطور البطالة في تونس خلال الفترة 1990-2019



المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

لقد تميزت هذه الفترة بتحسن مستمر في نشاط الاقتصاد التونسي، حيث نلاحظ من الشكل السابق تراجع طفيف ومستمر ويرجع سبب ذلك للبرامج التي انتهجتها من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي، وارتفاع الديون العمومية، وفي سنة 1998 تم إبرام اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وتونس تنص على إزالة الحواجز الجمركية، تحسين قيمة مبيعات المناجم والفوسفات ومشتقاته، اندلعت انتفاضة "انتفاضة الخبز" بسبب تزايد أسعار المطالبين بالعمل، زيادة القدرة الشرائية، التحول من نموذج التنمية نحو الليبرالية، الانفتاح والخصوصية، كما أنها حاولت النهوض بالقطاع الصناعي الاستثمار والنقل، محاولة إنعاش القطاع السياحي، ولكن سرعان ما عاودت الارتفاع بعد أزمة الرهن العقاري، حيث تراجعت خلال هذه الفترة قيمة مبيعات المناجم والفوسفات ومشتقاته، تبعاً لانخفاض الكميات المصدرة من قبل هذا القطاع، والذي تضرر بسبب الاضطرابات الاجتماعية، فتور الطلب الأجنبي وخاصة المُنْتَأتي من بلدان منطقة الأورو نتيجة تأثرهم بأزمة الدين السيادي، ومن جهة أخرى ارتفاع كبير في الواردات خاصة المواد النفطية لارتفاع أسعارها.

## المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي لمعدلات النمو الاقتصادي ورصيد ميزان

### المدفوعات في اقتصاديات محل الدراسة

تعتبر معدلات النمو الاقتصادي على مدى تقدم الدول، حيث تمكننا من تقييم الأداء الاقتصادي وتحسينه لما له من آثار مباشرة على النشاط الاقتصادي، خاصة ميزان المدفوعات الذي يعتبر المصدر الأساسي لجلب العملة الصعبة، والتي من خلالها يمكن تمويل المشاريع والخطط التنموية، ولذلك حظيا باهتمام الكثير من الدول حيث يرون أن عدم القدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي سوف يؤدي إلى توقف النمو الاقتصادي وتراجع مداخل الدولة نتيجة تحقيق عجز في موازينها ومنه انهيار النظام الاقتصادي .

ومنه فقد حاولنا إلقاء نظرة حول تطور معدلات النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات في الدول النفطية وهي الجزائر والمملكة العربية السعودية، وبعض الدول غير النفطية كتونس والمغرب خلال الفترة 1980-2019.

### المطلب الأول: تحليل مسار النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة خلال الفترة 1980-

2019

تحظى ظاهرة النمو الاقتصادي باهتمام كل دول العالم، لما له من أثر بليغ على المستويات المعيشية وعلى النشاط الاقتصادي، وباعتباره معيارا من معايير المعتمدة في تصنيف الاقتصاديات وتقييم الأداء الاقتصادي، ولذلك حظي باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين، حيث يرون أن عدم الاستقرار الاقتصادي سوف يؤدي إلى توقف النمو وانهيار النظام الاقتصادي، ولهذا فقد شهد العقدين الماضيين والحالي عدة إصلاحات اقتصادية واسعة في معظم الدول، بغرض زيادة معدلات النمو، وسوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلى ما يلي:

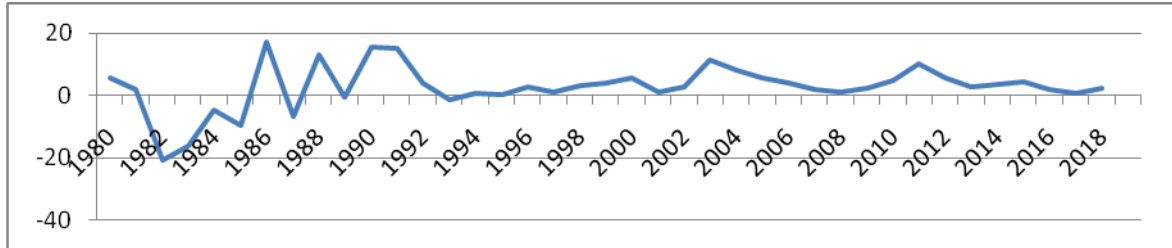
### الفرع الأول: تحليل معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والجزائر

باعتبار النمو الاقتصادي عملية مستمرة، والتي من خلالها تزيد القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن وترفع من الدخل والنواتج القومي، كما أنها تعتبر أحد أهم معايير التي يتم بها تقييم أداء النشاط الاقتصادي ومدى تطورها، سنحاول في هذا الجزء دراسة تطور معدلات النمو الاقتصادي في كل من السعودية والجزائر .

## أولاً- تحليل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

يعتبر اقتصاد المملكة العربية السعودية من ضمن أقوى الاقتصاديات، كما أنها تحتل المرتبة الثانية من ناحية الاحتياطات النفطية المؤكدة ومن ناحية الإنتاج، وقد حقق اقتصادها تطوراً كبيراً ومن بينه معدلات النمو الاقتصادي والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 2-9: تحليل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية



المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

يمكن تقسيم مراحل تطور النمو إلى أربع مراحل وهي<sup>1</sup>:

### 1- فترة 1980-2002 مرحلة الركود: تميزت هذه الفترة بتراجع النمو الاقتصادي نتيجة خفض

الإنتاج النفطي في بداية الفترة من 9,8 مليون برميل في اليوم سنة 1981 إلى 6,5 مليون برميل في اليوم سنة 1982 وواصل انخفاضه إلى غاية سنة 1985 إلى نحو 3,2 برميل يوميا، ولا ننسى أن أسعار النفط قد انخفضت في هذه الفترة من 27,54 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 13,73 دولار عام 1986 ، مما نتج عنه انخفاضا في الإيرادات النفطية من 88,4 مليار ريال إلى 42,5 مليار ريال في سنتين سابقين، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق الحكومي كما أن الميزانية سجلت عجزا في ميزانها من 1983 إلى غاية 2002 ، وأيضا نتيجة للوضع المالي للدولة قامت الحكومة بتخفيض سعر صرف الريال وهذا ما أثر سلبا على النشاط الاقتصادي مؤديا إلى تراجع النمو الاقتصادي؛

### 2- فترة 2003-2014 مرحلة الانتعاش: نلاحظ في هذه الفترة بداية تحسن في النمو الاقتصادي

حيث تميزت هذه الفترة ومن بداية 2003 فوائض في الميزانية حتى سنة 2013، وقد تراجعت معدلات النمو سنة 2009 نتيجة لتأثره بأزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط بشكل كبير، وخلال هذه الفترة اتخذت المملكة سياسة إنفاق توسعية، حيث رفعت الإنفاق الحكومي بشكل تدريجي؛

<sup>1</sup> أحمد رمزي رمضان، أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي وسبل تقويمها، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم الاقتصاد، الجامعة الأمريكية المفتوحة، واشنطن، 2017، ص70-76



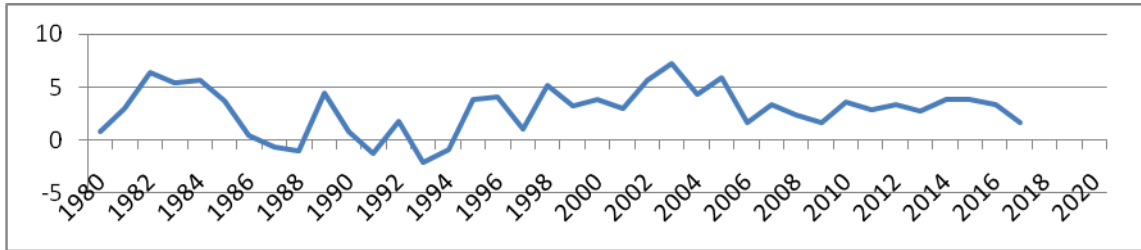
3- فترة 2014-2016 مرحلة التحول: في هذه الفترة بدأت المملكة العربية السعودية في التحول الاقتصادي، وقد شهد النمو الاقتصادي في هذه الفترة تراجع ويرجع سبب ذلك لتراجع أسعار النفط بشكل كبير 108,84 دولار في عام 2013 إلى 44,05 في عام 2016، حيث تأثرت إيرادات الميزانية بشكل كبير خاصة الإيرادات النفطية، الأمر الذي جعل الحكومة تلجأ إلى إجراءات تقشفية، وصلت لذروتها سنة 2016 وهذا ما أثر على معدلات النمو الاقتصادي.

4- فترة 2017-2020 فترة الركود: بلغ معدل النمو الفعلي لعام 2017 نحو 0.9%- ويرجع ذلك لتراجع الإيرادات النفطية نتيجة للالتزام بتنفيذ اتفاقية الأوبك لحصص الإنتاج.

#### ثانياً - تحليل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

باعتبار النمو الاقتصادي أهم عامل والمعتمد عليه رسمياً في قياس تطور ورقي وتقدم الأمم، ونظراً لأهميته البالغة والكبيرة في نشاط الاقتصادي سوف نرى مدى تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.

#### الشكل رقم 2-10: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر



المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

من خلال الشكل السابق وبالاعتماد على تقارير البنك المركزي يمكننا تقسيم مراحل تطور النمو

الاقتصادي إلى ما يلي:

1- الفترة 1980-1989: شهدت هذه الفترة تطبيق برنامجين خماسيين (مخطط الخماسي الأول والثاني)، حيث نلاحظ من الشكل السابق انخفاض معدلات النمو بشكل ملحوظ، ويرجع سبب ذلك إلى إعادة النظر في السياسة الاقتصادية التي كانت تحت قيادة رئيس السابق "شادلي"، إلا أنه منذ عام 1982 إلى 1985 بدأ النمو في التحسن ويرجع سبب ذلك إلى الارتفاع المحسوس في أسعار النفط، كما سجل النمو معدلات سالبة خلال السنتين 1987 و 1988 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط، بداية من سنة 1986 (الأزمة العكسية)، وكذلك تغير في سعر الصرف الأمريكي حيث انخفض بنسبة كبيرة، وكانت الجزائر تعتبره العملة الأساسية

لدفع حقوق الصادرات، وبسبب هذا الوضع تم إعادة تنظيم خطتها حيث قامت بإعادة تنظيم القطاع الزراعي والصناعي من ناحية استقلالية المؤسسات الصناعية، والمستثمرات الفلاحية المحفزة للنشاط المركزي، كما أن هذه الفترة تميزت بالاهتمام البالغ بالجانب الاجتماعي على حساب ميزانية الدولة، في إطار برنامج واسع سمي بـ pap والذي كان يهدف إلى استيراد كميات كبيرة من السلع المعمرة.

ونتيجة لاستمرار الأزمة بعد سنة 1987 أصبحت غير قادرة على استرجاع التوازن الاقتصادي بسبب عجز الميزانية الكبير، وامتناع الدول الأجنبية على إقراض الجزائر، ففكرت في سياسة جديدة للإصلاح مدعوم من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فمع بداية 1988 شكل فوج للتفاوض حول برنامج التصحيح مع المؤسسات المالية، مما سمح بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة مع معدلات السائدة في السوق المالية.

**2- الفترة 1990-1994:** مرت معدلات النمو خلال هذه الفترة بمعدلات سالبة وضعيفة، ويرجع سبب ذلك لانخفاض أسعار النفط، وتراجع المداخيل المتأتية من النفط، وبداية ظهور الأزمة السياسية من ارتفاع الديون، تقادم التضخم، حيث انخفضت معدلات نمو القطاع الفلاحي، والسبب الثاني لانخفاض النمو هو تراجع كبير في القطاع الصناعي مما أدى إلى تخلي الدولة عن مجموعة من مؤسساته في إطار الإصلاحات الاقتصادية، وتعرض مؤسسات أخرى للنهب والتخريب نتيجة للأوضاع الأمنية، كما عجز القطاع الخاص آنذاك عن الاستثمار.

**3- الفترة 1995-1999:** نلاحظ من خلال الشكل السابق تحسن في معدلات النمو ويرجع سبب ذلك لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، ورغم هذا التحسن إلا أنه يبقى هشاً لكون الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على المحروقات مع تحسن طفيف في قطاع الفلاحة، أما القطاع الصناعي فشهد تراجع كبير ويرجع سبب ذلك لتراجع الدولة عن الاستثمار في الصناعات الثقيلة مما تسبب في حدوث عجز مالي مما دفعها للاقتراض.

**4- الفترة 2000-2009:** عرفت معدلات النمو خلال هذه الفترة تحسناً كبيراً وملحوظاً مقارنة بالفترات السابقة، ويرجع سببه إلى ارتفاع أسعار النفط وتحسن مناخ الاستثمار بسبب تحسن الأوضاع الأمنية، الأمر الذي شجع على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية، وتحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي منها القطاع الزراعي، الصناعي، قطاع الخدمات، الأشغال العمومية كما يرجع سبب الارتفاع إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فكما نلاحظ أن معدلات

النمو منذ سنة 2007 بدأت في التراجع شيئاً فشيئاً، ويرجع سبب ذلك إلى الأزمة المالية العالمية، والخسائر الكبيرة التي تعرضت لها كل دول العالم، وتأثرت الجزائر من هذه الأزمة من خلال تراجع الصادرات النفطية نتيجة لانخفاض حجم الإنتاج الذي فرض من قبل الأوبك. إلا أن النمو عاد مرة أخرى للارتفاع سنة 2009 ويرجع إلى برنامج الاستثمارات العمومية وبرنامج البني التحتية لتحقيق التنمية المستدامة التي كانت منشطة للقطاعات الأخرى.

5- الفترة 2010-2020: نلاحظ من خلال الشكل السابق تحسن مستمر في معدلات النمو، ولكن بنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى السياسات المطبقة من قبل النظام الجزائري، حيث يعتمد في تسيير الاقتصاد على مورد واحد وهو قطاع المحروقات، والتحسين الطفيف في القطاع الفلاحي بسبب الاهتمام الكبير به، ومع بداية سنة 2015 استمرت أسعار النفط في الانخفاض، وبالتالي انخفضت الإيرادات البترولية وتراجع النمو كما أن الجزائر قامت بإيقاف برنامج توظيف النمو الاقتصادي، وتبنت استراتيجيات جديدة تقوم على تشجيع الاستثمارات العمومية وترشيد النفقات وفي سنة 2020 نلاحظ انخفاض معدل النمو، وبشكل كبير وملحوظ ويرجع سبب ذلك لجائحة كورونا 19 والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط بشكل كبير، وشل معظم النشاطات داخل وخارج البلاد وغلق الحدود.

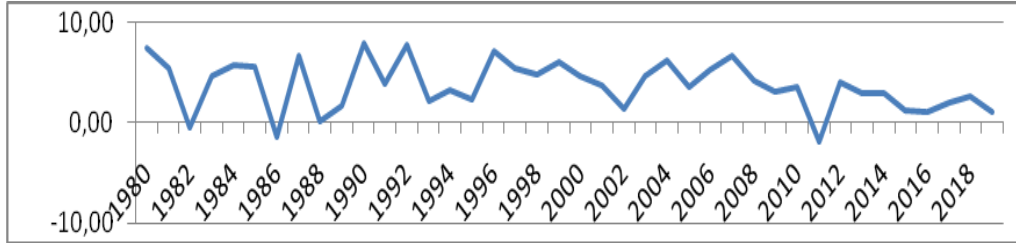
#### الفرع الثاني: تحليل معدل النمو الاقتصادي في المغرب وتونس

نظراً للأهمية البالغة التي يحظى بها النمو الاقتصادي، حيث إنه يعمل على زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، من أجل تحقيق الرفاهية والاستقرار الاقتصادي، والنهوض بالقطاع الاقتصادي، فإن جل الدول وضعت خططاً وسياسات واستراتيجيات من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي، والتصدي لكل المشاكل والعراقيل من أجل تحسين أدائها الاقتصادي وفيما يلي نظرة حول تطور معدلات النمو في كل من المغرب وتونس.

#### أولاً- تحليل معدل النمو الاقتصادي في المغرب:

سعت دولة المغرب منذ استقلالها لرفع معدلات نموها ويعتبر اقتصادها غير ريعي، وقد حققت معدلات نمو جيدة رغم الظروف الاقتصادية في الدولة ويعتبر القطاع الزراعي أهم مورد لتحقيق النمو والاستثمار الأجنبي.

الشكل رقم 2-11: تطور معدلات النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1980-2019



المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

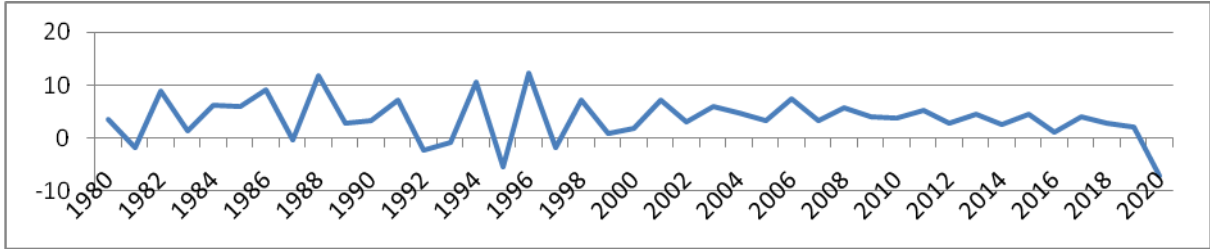
1- الفترة 1986-1980: نلاحظ من الشكل السابق أن معدلات النمو خلال هذه الفترة تميزت بتذبذب كبير، ويرجع سبب ذلك لانخفاض أسعار النفط بسبب أزمة 1979، وفي سنة 1986 انخفضت الأسعار إلى أدنى قيمة لها مما أدى إلى تقلبات في سعر الصرف، وهذا ما نتج عنه ارتفاع التضخم في العالم ومنه أدى إلى تراجع النمو، كما تميزت هذه المرحلة بتطبيق توصيات التقويم الهيكلي (المخطط الخماسي)، محاولة تطهير المالية العمومية، تخلي الدولة عن العديد من القطاعات الاقتصادية وخصوصة الشركات وتحرير الأسواق.

2- الفترة 1987-2019 : تم إبرام اتفاقية التبادل الحر وعصرنة الأسواق بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية، واعتمدت الدول على سياسة تخصيص القطاعات العامة من أجل تخفيف العبء كما تميزت بنيته الاقتصادية بالتنوع خاصة القطاعات الحيوية والخدمات التي تجلب الاستثمارات الأجنبية، وانخفاض معدلات البطالة ناتجة عن برامج مخصصة للتنمية البشرية وانخفاض نسبة المديونية كما أن الاقتصاد المغربي لم يتأثر بالأزمة المالية 2008، ويرجع سبب ذلك لمتانة النظام البنكي، واندماج المحدود في الأسواق المالية الدولية.

ثانيا- تحليل معدل النمو الاقتصادي في تونس:

إن الاقتصاد التونسي لا يعتمد على القطاع النفطي في جلب العملة الصعبة، بل يعتمد على القطاع السياحي بدرجة كبيرة والقطاع الزراعي والصناعي، إلا أن نشاطه الاقتصادي قد يتأثر كثيرا بتقلبات أسعار النفط لكون الدولة تستورده للقيام بنشاطها الاقتصادي، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط فإن معدلات النمو تتخفف ويرتفع التضخم، لكونه يعتبر المورد الأساسي للنشاط الاقتصادي إذ تعتمد عليه جل الأنشطة، وفي حالة انخفاضه فإن معدلات نموها تتحسن بشكل كبير، وترتفع معدلات النمو ولا ننسى أن الأوضاع الأمنية واستقرارها دورا هاما في تأثير على النمو الاقتصادي، والشكل التالي يبرز أهم مراحل التي مر بها النمو الاقتصادي والأزمات التي مرت به:

الشكل رقم 2-12: تطور معدلات النمو الاقتصادي في دولة تونس خلال الفترة 1980-2019



المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

1- الفترة 1980-1990: نلاحظ من خلال الشكل السابق تذبذب في معدلات النمو تارة بالانخفاض، وأخرى بالارتفاع ففي سنة 1988 وصلت معدلات النمو 11.88% لتتخف بعد ذلك لـ 2.85% سنة 1989، كما نلاحظ أيضا تسجيلها لمعدلات نمو سالبة سنة 1981، حيث بلغت -1.74% نتيجة للتوتر السياسي آنذاك واعتمادها مخطط التعديلات الهيكلية والاقتصادية، وفي سنة 1984 وبسبب تزايد الأسعار اندلعت انتفاضة "انتفاضة الخبز"، وعدم الاستقرار أدى إلى انخفاض معدلات النمو مما لجأت إلى تخفيف سياسة التقشف مع الانفتاح السياسي، وإبقاء معدلات تضخم مرتفعة، رغم ذلك بقي الدين الخارجي مرتفع وفي عام 1987 أيضا حققت معدلات نمو سالبة قدرة بـ 0.33- % ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى التحول من نموذج التنمية نحو الليبرالية، الانفتاح والخصوصية، كما أنها حاولت النهوض بالقطاع الصناعي، الاستثمار، النقل، ومحاولة إنعاش القطاع السياحي؛

2- الفترة 1991-1997: نلاحظ من الشكل انخفاضا حادا في معدلات النمو حيث سجلت معدلات نمو خلال هذه الفترة سالبة حيث بلغت أعلى انخفاض لها سنة 1995 بقيمة -5.41% ويرجع سبب ذلك إلى عدم التركيز على الإنتاج السلعي لمدة كافية بل اعتمدت على تنوع أهدافها مما أدى إلى حدوث أزمة عدم التناسب بين القاعدة الأساسية للإنتاج وبقية أنشطة تحرير الاقتصاد وارتفاع الديون العمومية كما سجلت سنة 1996 معدلات نمو مرتفعة قدرت بـ 12.37% ومباشرة سجلت معدلات سالبة بقيمة -1.56%.

3- الفترة 1998-2019: وفي عام 1998 تم إبرام اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وتونس تنص على إزالة الحواجز الجمركية حيث نلاحظ من شكل ارتفاع تدريجي ومتفاوت لمعدلات نمو إلى غاية عام 2008 حيث تأثرت بأزمة الرهن العقاري مما أدى إلى تدهور الدينار التونسي إلا أن معدلات نمو ببقية مرتفعة فقبل سنة 2008 تميزت بالازدهار الاقتصادي والتطوير في البنية

التحتية والاندماج في الأسواق العالمية مع تعزيز مكانتها والتشجيع على الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص إلا أن هذه الإجراءات استفاد منها رجال الأعمال ومال فقط مما أدى إلى حدوث انتفاضة عام 2010، كما ظهرت أزمة الربيع العربي حيث قلبت موازين النشاط الاقتصادي مما سبب في دخول الاقتصاد التونسي في ركود بسبب الأزمات التي مرت بها ومن بينها الأحداث الإرهابية واعتداء على الأجانب، والتي أضرت بشكل كبير على القطاع السياحي والاستثمارات واستمرار انهيار الدينار التونسي مقابل سلة العملات الأجنبية إلا أنه لم يسجل معدلات نمو سالبة إلا سنة 2020 والتي كانت أسوأ السنوات ورجع سبب لتوقف نشاط الداخلي وخارجي.

### المطلب الثاني: تحليل رصيد الميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة خلال الفترة

2019-1980

كل الدول تقوم بمعاملات اقتصادية داخل الدولة أو مع العالم الخارجي، والتي يترتب عنها استحقاقات مالية متبادلة، ولذلك يجب أن تكون على علم بكل حقوقها والتزاماتها، ومن أجل تحقيق ذلك فالدولة ملزمة بإعداد سجل يبين جميع الحقوق وديونها الناشئة عن علاقاتها الاقتصادية، وهو ميزان المدفوعات، حيث يتم إدراج كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، ويتضمن هذا السجل حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال، كما أن هذا السجل يمكننا من تحليل الاقتصاد لكونه يبرز درجة تدخل الدولة في الاقتصاد المحلي والعالمي، ويمكن من خلاله قياس الكثير من المؤشرات الاقتصادية.

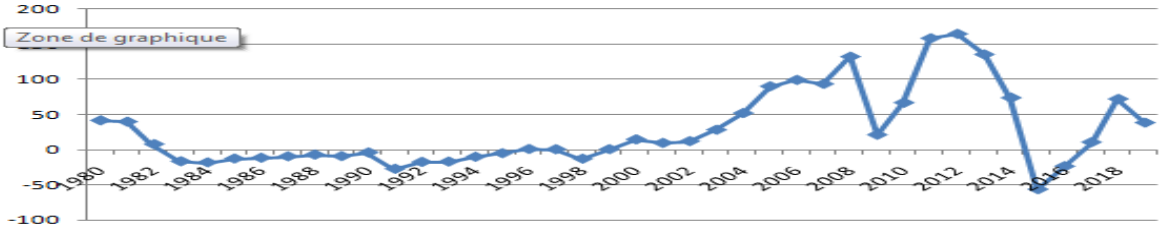
#### الفرع الأول: تحليل رصيد ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية والجزائر

لميزان المدفوعات أهمية بالغة فهو يعتبر أداة مهمة لتحليل الاقتصاد، وذلك من خلال إيضاح المركز الذي تحتله أي الدولة في الاقتصاد العالمي، فهو يساهم بشكل كبير في تشخيص نقاط الضعف والقوة في هذه الدولة من أجل تصحيحها، ولهذا سنحاول في هذا الجزء تحليل رصيد ميزان المدفوعات لكل من المملكة العربية السعودية والجزائر خلال الفترة 2019-1980.

#### أولاً- تحليل ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية:

باعتبار أن ميزان المدفوعات له أهمية بالغة في اقتصاد أي دولة بكونه يبرز نقاط الضعف والقوة للدول، سنحاول تحليل رصيد ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2019-1980.

الشكل رقم 2-13: تطور ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2019-1980



المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

**1- الفترة 1980-1999:** تميز اقتصاد المملكة العربية السعودية بتدهور مستمر خلال هذه الفترة، حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات نتائج سلبية طيلة هذه الفترة ما عدى 1980-1982، الذي كان رصيدها موجب ويرجع سبب ذلك لارتفاع سعر الصرف أمام سلة العملات الرئيسية، مما نتج عنه انخفاض سعر السلع المستوردة، وكذلك انخفاض الإنتاج النفطي نتيجة للحرب العراقية الإيرانية الانخفاض الكبير في أسعار النفط مما نتج عنه انخفاض في الإيرادات النفطية، وهذا ما أدى لخفض الإنفاق الحكومي وحدوث ركود في النشاط الاقتصادي، وانخفاض قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات، كما أن الوضع المالي خلال هذه الفترة كان متدهورا كثيرا مما اضطر الدولة لخفض سعر صرف الريال، وفي سنة 1988 بدأ ميزان المدفوعات في تراجع نتيجة أزمة الخليج الثانية، حيث ارتفعت أسعار النفط وارتفعت معه الإيرادات النفطية من الصادرات وفي سنة 1998 انخفضت العوائد النفطية أي تراجع الصادرات نتيجة أزمة النور الآسيوية؛

**2- الفترة 2003-2014:** ونلاحظ في هذه الفترة تسجيل فوائض في رصيد ميزان المدفوعات حتى سنة 2013، ويرجع سبب ذلك للارتفاع الكبير في أسعار النفط، كما أثرت حرب الخليج على العراق والكويت مما دفع إلى زيادة المعروض النفطي لتعويض السوق النفطية، والذي بدوره أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية أي زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، كما سجل الميزان التجاري فائضا في ميزانه، وفي سنة 2008 تراجع ميزان المدفوعات لكنه سجل قيمة إيجابية ويرجع سبب ذلك لأزمة الرهن العقاري والتي مست أغلب اقتصاديات الدول، وهذه الأخيرة أدت إلى تراجع سعر الصرف وهذا أدى إلى انخفاض الإيرادات المتأتية من الصادرات خلال هذه السنة؛

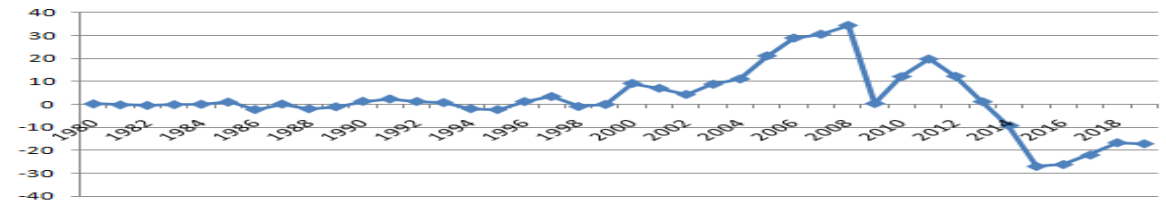
**3- الفترة 2014-2019:** شهد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة تنذب كبير بين الارتفاع والانخفاض، حيث بدأ في التراجع من سنة 2014 نتيجة لتأثرها بانخفاض أسعار النفط، والذي

أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات الصادرات وإيرادات المالية العامة، مما نجم عنه عجز في المالية العامة، وتراجع فائض الحساب الجاري، وعجز في الإيرادات الحكومية وفي سنة 2016 سجل ميزان المدفوعات رصيد سالب نتيجة لتقييدها باتفاقية حصص، مما أثر على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة، وعاد بعد ذلك للارتفاع بداية من سنة 2017 حيث سجل فائض في الميزان التجاري نتيجة لتحسن أسعار النفط، كما ارتفع الاستثمار وانخفض العجز في ميزان الخدمات نتيجة تحسن في القطاع السياحي والنشاط الاقتصادي، وفي سنة 2019 سجلت تراجعا في رصيد ميزان المدفوعات ويرجع ذلك لانخفاض الإيرادات النفطية ورصيد الميزان التجاري.

### ثانياً - تحليل رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر:

باعتبار أن ميزان المدفوعات له أهمية بالغة في اقتصاديات المعاصرة بكونه يبرز مكانة ووضع الدولة، لهذا حاولنا تحليل رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.

#### الشكل رقم 2-14: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1980-2019



المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

#### 1- الفترة 1980-1989: لقد تميزت هذه الفترة من الثمانينات بتدهور مستمر للاقتصاد الجزائري،

وقد حقق ميزان المدفوعات نتائج سلبية أي عجز في موازنة ويرجع سبب ذلك لعدد من العوامل أهمها التدهور الكبير في معدلات التبادل وانخفاض أسعار البترول نتيجة الأزمة الآسيوية، مما أدى لتسجيل انخفاض في قيمة الصادرات وهذا ما ألزم الدولة فرض قيود على الاستيراد، حيث انخفضت الواردات بقيمة 43%، كما سجلت هذه الفترة انخفاضا في قيمة الاحتياطات من العملة الصعبة، وتراجع قيمة العملة الوطنية، وظهور سوق موازية للعملات الأجنبية؛

#### 2- الفترة 1990-1999: عرف الاقتصاد خلال هذه الفترة إصلاحات اقتصادية من أجل تنويع

صادراتها، ورغم كل الجهود إلا أنها لم تستطع التخلص من هيمنة القطاع النفطي، وهو ما انعكس سلبا على وضعية ميزان المدفوعات، فعند انخفاض أسعار النفط نلاحظ انخفاض الصادرات النفطية، مع استقرار الصادرات غير النفطية، والتي كانت درجة مساهمتها ضعيفة، كما تراجعت الواردات نتيجة تراجع عوائد الصادرات، كما انخفضت الاحتياطات من الصرف



الأجنبي، وعموما فقد سجل ميزان المدفوعات عجزا وذلك راجعا إلى عجز في حساب رأس المال؛

3- الفترة 2000-2019: حقق رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعا سنة 2000 ثم عاود الانخفاض بين سنتي 2001-2002، نتيجة لتراجع رصيد الميزان التجاري وبضبط إلى ارتفاع في الواردات، وانخفاض في قيمة الصادرات كما سجل رصيد حساب رأس الأموال عجزا بسبب تراجع أسعار النفط، وضعف الاستثمارات المباشرة وتسديد الديون المترتبة إلا أنه عاود الارتفاع بعد ذلك إلى غاية 2008، ويرجع سبب التحسن إلى الفوائض المالية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط، ولم يلبث هذا التحسن كثيرا حتى واجهته الأزمة المالية العالمية، وانخفاض كبير في أسعار النفط، وارتفاع قيمة الصادرات بنسبة كبيرة إلا أنه عاود ارتفاعا وتحسنا في الميزان التجاري متماشيا مع التحسن الكبير الذي مس أسعار النفط.

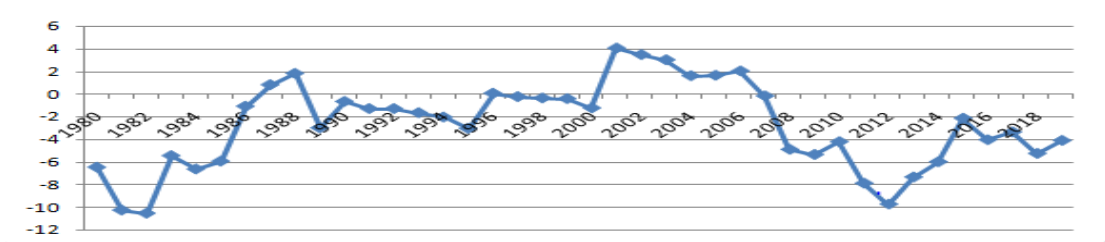
#### الفرع الثاني: تحليل رصيد ميزان المدفوعات في المغرب وتونس

يبرز ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع، الأمر الذي يمكننا من معرفة البنيان الاقتصادي لهذه الدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية، وللأهمية البالغة التي يحظى بها ميزان المدفوعات سوف نحاول في هذا الجزء تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات في كل من تونس والمغرب خلال الفترة 1980-2019.

#### أولا- تحليل ميزان المدفوعات في المغرب:

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه ميزان المدفوعات في تحديد مكانة الدول، كما أنه يمكننا من قياس بعض المؤشرات والتي تساعدنا في اتخاذ القرارات والاستراتيجيات السليمة للبلد، حاولنا من خلال هذا الفرع إلقاء نظرة على تطور ميزان المدفوعات في المغرب خلال الفترة 1980-2019.

#### الشكل رقم 2-15: تطور رصيد ميزان المدفوعات في المغرب خلال الفترة 1980-2019



المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المغربي يمكننا تقسيمه إلى الفترات التالية :

1- **الفترة 1980-1999:** تميزت هذه الفترة بالتذبذب حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات قيما سالبة خلال الفترة 1987-1989 ويرجع سبب ذلك لانخفاض أسعار النفط بسبب أزمة 1979، وفي سنة 1986 انخفضت أسعار النفط إلى أدنى قيمة له مما أدى إلى تقلبات في سعر الصرف، وهذا ما أدى إلى تحسن في رصيد ميزان المدفوعات، كما تميزت هذه المرحلة بتطبيق المغرب من سنة 1983 لبرنامج التقويم الهيكلي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بعد أن وصلت المديونية وعجز الموازنة إلى أقصى حد، كما تراجعت المؤشرات الاقتصادية، وارتفعت معدلات التضخم، وهدف هذا البرنامج للقيام بعدة إصلاحات أهمها: تقليص النفقات العمومية من أجل تحقيق استقرار الأسعار، وإصلاح النظام الضريبي، تقليص دور القطاع العام لصالح القطاع الخاص وتبني الخصخصة، تحرير التجارة الخارجية ورفع الحماية الجمركية والانفتاح على الواردات، تخفيض قيمة العملة وتصحيح معدلات الصرف وتشجيع الاستثمارات الأجنبية حيث وصلت سنة 1988 إلى ثم عاودت الانخفاض بعد ذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط؛

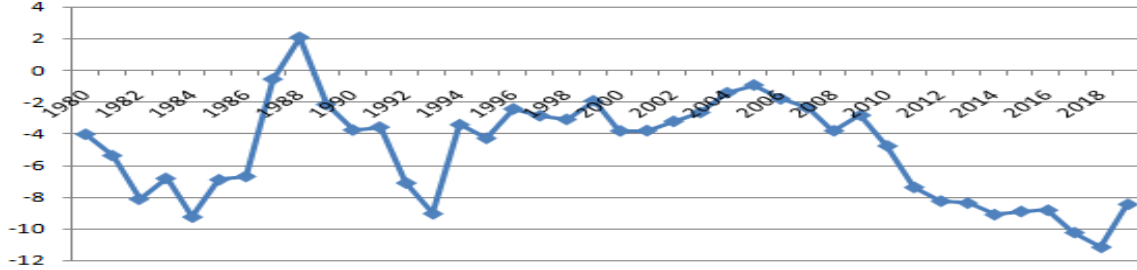
2- **الفترة 2000-2019:** تميزت هذه الفترة بإبرام اتفاقية التبادل الحر وعصرنة الأسواق بهدف جلب استثمارات أجنبية، واعتمدت الدول على سياسة تخصيص القطاعات العامة من أجل تخفيف العبء كما تميزت بنيته الاقتصادية بالتنوع خاصة القطاعات الحيوية والخدمات التي تجلب الاستثمارات الأجنبية، وانخفاض نسبة المديونية، حيث نلاحظ من الشكل السابق تراجعا مستمرا في رصيد ميزان المدفوعات بعدما حقق أقصى قيمة له سنة 2001 ويرجع سبب هذا الانخفاض لتباطؤ النمو العالمي، وتفاقم أزمة الديون السيادية، واشتداد الضغوط في الأسواق المالية العالمية، والارتفاع الكبير في أسعار النفط مما أثر على الميزان التجاري للمغرب بسبب التزايد الكبير في الواردات وانخفاض الصادرات، والتحسن الكبير في الاستثمارات الأجنبية ومن ناحية ميزان الخدمات فقد لوحظ تحسن خاصة عائدات السياحة، والأداء الجيد لقطاع الفوسفات ومشتقاته، التي ارتفعت أسعارها، ورغم هذا فإن ميزان المدفوعات سجل تراجعا مستمرا إلى أن وصل سنة 2019.

#### ثانيا- تحليل رصيد ميزان المدفوعات في تونس:

يساعد ميزان المدفوعات في تحديد مكانة الدول ووضع سياساتها الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال قياس بعض المؤشرات التي تساعد في اتخاذ القرارات والاستراتيجيات السليمة

لهذا سوف نحاول من خلال هذا الفرع إلقاء نظرة على تطور ميزان المدفوعات في تونس خلال الفترة 1980-2019.

### الشكل رقم 2-16: تطور رصيد ميزان المدفوعات في تونس خلال الفترة 1980-2019



المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي يمكننا تقسيم إلى الفترات التالية :

1- **الفترة 1980-1989**: لقد تميزت هذه الفترة من الثمانينيات بتدهور مستمر للاقتصاد التونسي، حيث نلاحظ من الشكل السابق تسجيل رصيد سلبي في ميزان المدفوعات خلال فترة 1980 إلى غاية 1986، نتج عنه تضخم مرتفع، ويرجع سبب ذلك للتوتر السياسي آنذاك واعتمادها مخطط التعديلات الهيكلية والاقتصادي، وفي سنة 1984 وبسبب تزايد الأسعار اندلعت انتفاضة باسم "انتفاضة الخبز"، وعدم الاستقرار أدى إلى تراجع الصادرات خاصة وأن صادراتها موسمية لكونها تعتمد بنسبة كبيرة على القطاع الزراعي، وفي عام 1987 حقق رصيد ميزان المدفوعات تحسن ولكنه بقي سالب، ويرجع سبب هذا التحسن إلى التحول من نموذج التنمية نحو الليبرالية والانفتاح نحو الخصوصية، كما أنها حاولت النهوض بالقطاع الصناعي والاستثمار والنقل، ومحاولة إنعاش القطاع السياحي، حيث وصل إلى ذروته سنة 1989 نتيجة لانخفاض أسعار النفط بسبب أزمة النور الآسيوية؛

2- **الفترة 1990-1999**: لقد تميزت هذه الفترة بالتذبذب بين التحسن والانخفاض، فقد لاحظنا من الشكل السابق تسجيل رصيد سلبي في ميزان المدفوعات خلال كل هذه الفترة، إلا أنه تميز بالتحسن والارتفاع المستمر، ويرجع سبب ذلك للبرامج التي انتهجتها من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي، وارتفاع الديون العمومية، وفي سنة 1998 تم إبرام اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وتونس تنص على إزالة الحواجز الجمركية حيث نلاحظ من شكل ارتفاع طفيف في رصيد الموازنة إلا أنه سلبي؛

3- الفترة 2000-2019: لقد تميزت هذه الفترة بتدهور مستمر للاقتصاد التونسي، حيث نلاحظ من الشكل السابق تسجيل رصيد سلبي في ميزان المدفوعات خلال كل الفترة، ويرجع سبب ذلك لتسجيل الميزان التجاري عجزا متواصلا نتيجة ارتفاع الواردات بنسبة أكبر من الصادرات، حيث إن الصادرات تراجعت خلال هذه الفترة إلى تراجع قيمة مبيعات المناجم والفوسفات ومشتقاته، تبعا لانخفاض الكميات المصدرة من قبل هذا القطاع، والذي تضرر بسبب اضطرابات اجتماعية، وفتور الطلب الأجنبي وخاصة المتأتي من بلدان منطقة الأورو نتيجة تأثرهم بأزمة الدين السيادي، ومن جهة أخرى ارتفاع كبير في الواردات خاصة المواد النفطية لارتفاع أسعارها، كما سجل ميزان الخدمات انخفاضا ملموسا نتيجة لتراجع النشاط السياحي.

## المبحث الثالث: تحليل مقارن لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على المربع السحري

### لكالدور في الاقتصاديات محل الدراسة

إن تحقيق أهداف مربع كالدور السحري تعتبر من أهم القضايا البارزة، لأنها تعتبر من أهم الطرق لقياس الأداء الاقتصادي للدول أي هي أحد أهم المعايير التي من خلالها يتم تصنيف الاقتصاديات، فهي تعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية، وقد اهتم مفكرين في دراساتهم على مدى فعاليته وذلك بهدف معرفة الاستقرار الاقتصادي في المدى البعيد، سنحاول في هذا المبحث دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط وعلى تحقيق أهداف مربع كالدور في كل من السعودية، الجزائر، تونس والمغرب، وقبل كل شيء كان يجب علينا أن ندرس واقع الثروة النفطية من استهلاك واحتياجات في هذه الدول.

### المطلب الأول: تحليل واقع الثروة النفطية في الاقتصاديات النفطية محل الدراسة

يحتاج الاقتصاد العالمي إلى عدة مصادر للطاقة، من أجل تحقيق تقدمه ونموه، وتعتبر الثروة النفطية من أهم المصادر الطاقوية التي يعتمد عليها اقتصاد الدول محل الدراسة، ولذلك سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى كمية الاحتياطات من النفط، الإنتاج وكمية الاستهلاك في اليوم من قبل الدول محل الدراسة.

### الفرع الأول: واقع الثروة النفطية في المملكة العربية السعودية

تمتلك المملكة العربية السعودية إمكانيات نفطية متنوعة وهامة، أهلتها من الحصول على مكانة جد هامة في السوق النفطية، وذلك باعتبارها دولة منتجة ومصدر لمادة النفط وسوف نحاول التعرف على موقع المملكة العربية السعودية على خريطة النفط العالمي من خلال معرفة حجم الاحتياطي النفطي وكذلك الطاقة الإنتاجية والاستهلاكية للسعودية:

### أولاً- التطور التاريخي لاكتشاف النفط في السعودية:

يعود تاريخ اكتشاف النفط للمهندس الجيولوجي الأمريكي المستر تويتشل الذي كان في زيارة للسعودية من أجل التنقيب على الماء وعلى الأخص في مناطق طريق الحج، وفي 29 مايو من عام 1933 وقعت اتفاقية الامتياز للتنقيب على النفط بين حكومة السعودية عبد الله سليمان الحمدان وزير المالية، وشركة ستاندر أوليل كاليفورنيا (سوكال آنذاك وشيفرون حالياً) وتعرف حالياً بشركة الزيت العربية

الأمريكية<sup>1</sup> ، وفي نفس العام 8 نوفمبر تم إنشاء شركة تابعة وهي شركة كاليفورنيا أربيان ستاندر أوليل وقد حولت سوكال الامتيازات إلى هذه الشركة الفرعية التابعة لها<sup>2</sup>، وفي 30 أبريل 1935 بدأ التنقيب التمهيدي عن النفط في مساحة تبلغ 140 ألف ميل مربع، وقد تم البحث عن النفط عن طريق المسح بإعداد خارطة هيكلية لقبة الدمام، وهو أول موقع لاكتشاف النفط حيث اعتمد الجيولوجيون الأمريكيون الأوائل على البدو لإرشادهم من مكان إلى آخر إلا أنها لم تأت بأي نتيجة لكن الدلائل كانت تشير إلى وجود النفط والغاز، واستمرت الشركة في الحفر، وفي 11 مايو 1936 وصل فريق الحفر إلى عمق 663 مترا وهو عمق الطبقة التي ظهر منها النفط في منطقة البحرين الجيولوجية، وفي يونيو 1936 تدفق النفط منها بمعدل 335 برميل يوميا، وفي 4 من مارس من عام 1938 بدأت بئر دمار رقم 7 بإنتاج 1,585 برميل في اليوم على عمق 1,5 كيلو متر تقريبا، وفي عام 1939 تم فتح مجرى انتقال الزيت وهي الحمولة الأولى التي شحنت في أول باخرة من النفط السعودي المصدرة إلى الخارج. في عام 1940 بلغ معدل الإنتاج اليومي حوالي 14000 برميل، وفي عام 1942 توقفت معمل التكسير الذي كان يكرر 3000 برميل يوميا، بسبب نقص اليد العاملة والحرب العالمية، و1943 استأنفت الشركة أعمالها بشكل محدود وبلغ معدل الإنتاج 130000 برميل، وفي عام 1946 بلغ معدل إنتاجها اليومي 1630000 برميل، وفي عام 1947 تم إبرام اتفاقية الأولى لشركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية التابلاين مع السعودي، وفي عام 1949 منحت شركة جي تي اليابانية اتفاقية امتياز للمنطقة المحايدة السعودية الكويتية - الإقليم البري، وفي 1950 اكتمل خط الأنابيب عبر البلاد العربية التابلاين، وقد ربط هذا الخط شرق المملكة العربية السعودية بالبحر الأبيض المتوسط، حيث ساهم بشكل كبير في اختصار وقت وتكلفة تصدير النفط إلى أوروبا، وفي مايو 1951 عثر على البترول في منطقة العثمانية في حقل الغوار<sup>3</sup> وما تزال الاكتشافات قائمة إلى يومنا هذا حيث سنة 2010 تم اكتشاف 4 حقول للنفط، وفي سنة 2017 تم اكتشاف حقلين والجدول التالي يبرز عدد الاكتشافات النفطية في المملكة العربية خلال الفترة 2008-2018

<sup>1</sup> - طلال محمد نور عطار، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ط1، الرياض، 2002، ص18

<sup>2</sup> - الورقة القطرية للملك العربية السعودية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ديسمبر 2014، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة البترول والثروة المعدنية، ص12

<sup>3</sup> - طلال محمد نور عطار، مرجع سبق ذكره، ص49-80

الجدول رقم(2-1): تطور اكتشاف آبار النفط في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2008-

2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
0	2	0	0	0	0	1	1	4	1	0

المصدر: تقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، لسنة 2019، 2016،  
2013. <http://opecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report>. 2020/04/21 على

ساعة 14:57

ثانيا- أهم الحقول النفطية في المملكة العربية السعودية :

تمتلك المملكة العربية السعودية 49 حقلا بتروليا، و28 حقل غاز وعدد الآبار يزيد عن 720 بئر، إلا أننا سوف نتطرق في هذه النقطة إلى أهم وأضخم هذه الآبار والحقول التي تتضمنها فيما يلي<sup>1</sup>:

1- **حقل الغوار**: يعتبر أكبر حقل بترول في العالم، تم اكتشافه سنة 1948 في منطقة الإحساء شرق جزيرة العرب، وينتج هذا الحقل ما نسبته 50% إلى قرابة 70% من كامل النفط السعودي، وفي 1981 وصل إنتاج هذا الحقل إلى 5,7 مليون برميل يوميا وفي عام 2001 انخفض إنتاج إلى 4,5 مليون برميل يوميا؛

2- **حقل السفانية**: هو ثاني أكبر حقل بترول بحري في المملكة العربية السعودية، وهو أكبر حقل نفط مغمور في العالم تم اكتشافه عام 1951 من خلال شركة تكساكو، وبدأ الإنتاج عام 1957، ويبلغ إنتاجه حوالي 1,2 مليون برميل يوميا، وقد بدأ إنتاجه بالانخفاض حيث أنه سنة 1988 كان إنتاجه حوالي 630 ألف برميل يوميا؛

3- **حقل أبيق**: تم اكتشافه عام 1940 وهو ثاني أكبر حقل في المملكة حيث ينتج 600 ألف برميل يوميا، ويوجد في أبيق أكبر مصفاة بالمملكة العربية السعودية؛

4- **حقل الشيبة**: تم اكتشافه في عام 1975، ويبلغ حجم إنتاجه اليومي 600 ألف برميل؛

5- **حقل الظلوف**: تم اكتشافه عام 1965، ويبلغ حجم إنتاجه اليومي 500 ألف برميل، ويشغل هذا الحقل ثلاث معامل لعزل الغاز من النفط؛

6- **حقل بييري**: وتم اكتشافه سنة 1964، وينتج يوميا 400 ألف برميل؛

7- **حقل المرجان**: تم اكتشافه سنة 1967، وينتج يوميا 250 ألف برميل؛

<sup>1</sup>- أحمد إبراهيم شاكره زياده، مستقبل التنمية في المملكة العربية السعودية بعد نضوب النفط، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، السعودية، 2016، ص25-26

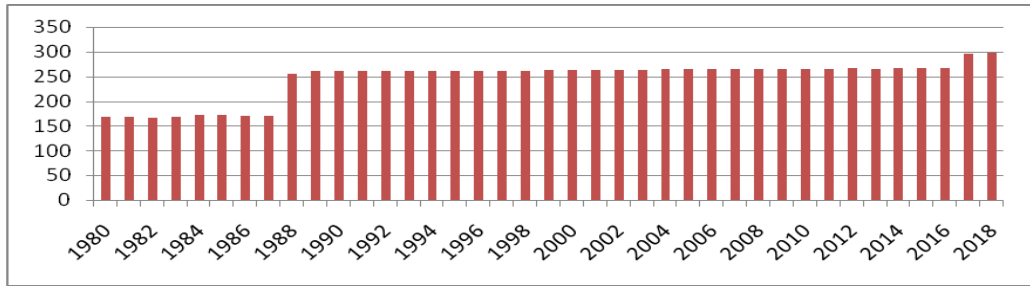
8- **حقل الخفجي**: تم اكتشافه سنة 1961، وينتج يوميا 300 ألف برميل، ويوجد في شمال شرق المملكة .

### ثالثا- الاحتياطيات النفطية المؤكدة:

يعتبر النفط من أهم المصادر الطاقوية بالعالم، وخاصة بعد التقدم الصناعي الذي وصل إليه العالم في مختلف المجالات وذلك بفضل تعدد مشتقاته وكثرة استخدامها في جميع الوسائل، منها النقل البري، البحري، الجوي، الصناعات البتروكيمياوية وصناعة البلاستيك... إلخ، وباعتبار النفط مصدر مهم وبما أن المملكة العربية تعتبر أكبر المصدرين والمنتجين له، فإننا سوف نلقي نظرة حول احتياطياتها من النفط والذي تحتل به المرتبة الثانية عالميا نهاية سنة 2017 حسب تقرير السنوي لمنظمة الأوبك لسنة 2018، والشكل التالي يبرز ذلك:

الشكل رقم (2-17): تطور الاحتياطيات النفطية المؤكدة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة

2018-1980

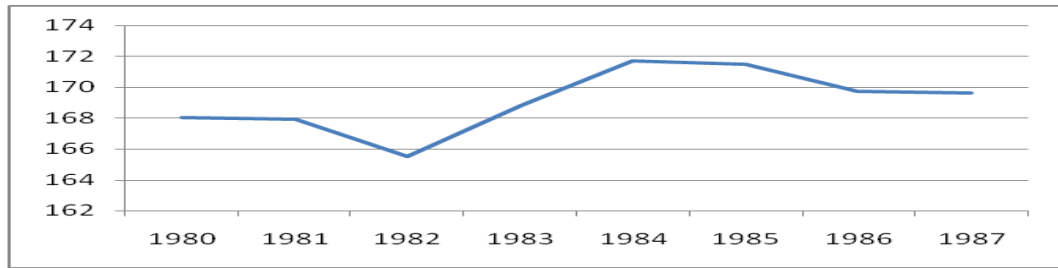


المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1-1)

من خلال الشكل (2-17) نلاحظ أن المملكة العربية السعودية تزخر باحتياطي نفطي كبير، جعلها تحتل المرتبة ثانيا عالميا سنة 2017، كما أنه يمكن أن نلاحظ أن احتياطي النفط في السعودية قد مر بثلاثة مراحل من 1980 إلى 1987، حيث نلاحظ أن كمية الاحتياطيات النفطية كانت تقريبا ذاتها خلال هذه المرحلة حيث تراوح قيمة الاحتياطيات ما بين 165,5 سنة 1982 و 171,7 ألف مليون برميل سنة 1984، وتميزت هذه المرحلة بالتذبذب الطفيف ما بين النزول والصعود وهذا ما يبينه الشكل التالي:



الشكل رقم (2-18): تطور الاحتياطات النفطية في السعودية خلال الفترة 1987-1980

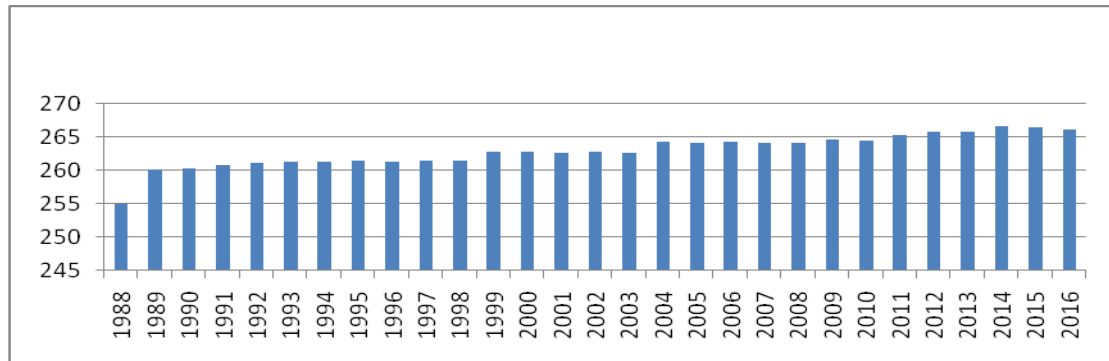


المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1-1)

ومن خلال الشكل نلاحظ أن الاحتياطات النفطية قد انخفضت سنة 1982 ويرجع ذلك لأثار الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد بسبب الأزمة النفطية 1982 حسب تقارير الأوبك، وتتمثل في بداية انخفاض أسعار البترول نتيجة لسوء استغلال والإدارة لمنظمة الأوبك لسوق ومحاولة إبقاء على الأسعار مرتفعة، ليستمر هذا الانخفاض إلى 1985، ومن أجل تفادي هذا الانخفاض قامت دول الأوبك ومنها السعودية بخفض قيمة إنتاجها من النفط ومن بينهم المملكة العربية السعودية، وفي سنة 1986 تخلت السعودية في هذه المرحلة عن دور المنتج فقط، بل بدأت بالدفاع عن حصتها في السوق من خلال منح تخفيضات كبيرة ورفعت إنتاجها بصورة كبيرة لهذا نرى بداية انخفاض الاحتياطي النفطي خلال هذه الفترة.

أما المرحلة الثانية التي امتدت فترتها 1988 إلى غاية 2016، فنلاحظ أن الاحتياطات النفطية مستقرة وتتميز بالتزايد المستمر، حيث كان سنة 1988 حجم الاحتياطات النفطية يساوي 255 ألف مليون للبرميل في اليوم، إلى 266,2 ألف مليون برميل في اليوم سنة 2016 وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-19): تطور الاحتياطات النفطية في السعودية خلال الفترة 2016-1987



المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1-1)

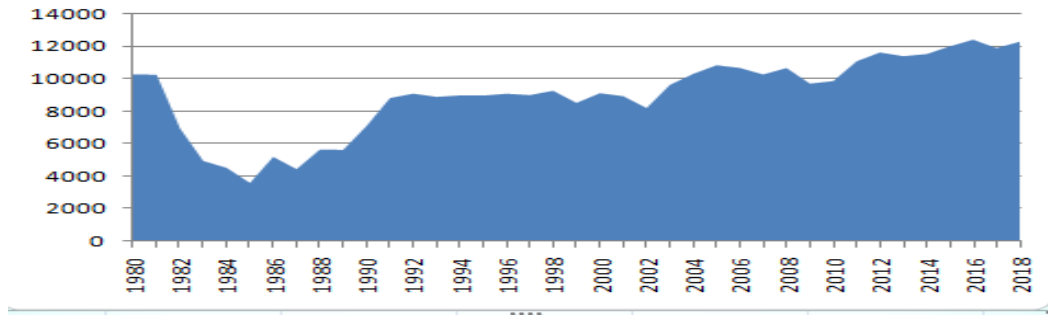
أما المرحلة الثالثة والتي تميزت بارتفاع الاحتياطي النفطي من 266,2 ألف مليون برميل في اليوم سنة 2016 إلى 296 ألف بمليون برميل سنة 2017، وإلى 297,7 ألف مليون برميل في اليوم سنة 2018، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى كونها ضمت احتياطات سوائل الغاز الطبيعي للاحتياطات النفطية بعدما كان يذكر مع احتياطات الغاز حسب التقرير السنوي لشركة أرامكو لسنة 2018.

#### رابعاً- الإنتاج النفطي:

تعد المملكة العربية أكبر الدول البترولية في العالم من حيث الاحتياطات النفطية وهذا الأخير يدل على القدرة الإنتاجية الكبيرة للمملكة العربية السعودية والشكل التالي يبرز ذلك:

الشكل رقم (2-20): تطور الإنتاج النفطي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-

2018



المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1-1)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط في ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة بوتيرة منتظمة، وتتخلله بعض التخفيضات والتي نلاحظها خاصة في سنة 1981-1985، والتي تم خلالها اتخاذ قرار تخفيض إنتاج النفط من أجل تقادي انخفاض الأسعار المتوالي بسبب أزمة 1982، حيث انخفض الانتاج من 10270 ألف مليون برميل يوميا سنة 1980 إلى 3601 ألف مليون برميل يوميا سنة 1985، ثم ما لبث أن عاد للارتفاع مرة أخرى منذ سنة 1986، وكما نلاحظ أن الإنتاج النفطي للمملكة العربية السعودية لم يتأثر كثير بالأزمات البترولية التي أتت بعد أزمة 1982، وقد استمر في الارتفاع إلى أن وصل قيمته سنة 2018 حوالي 12287 ألف مليون برميل يوميا.

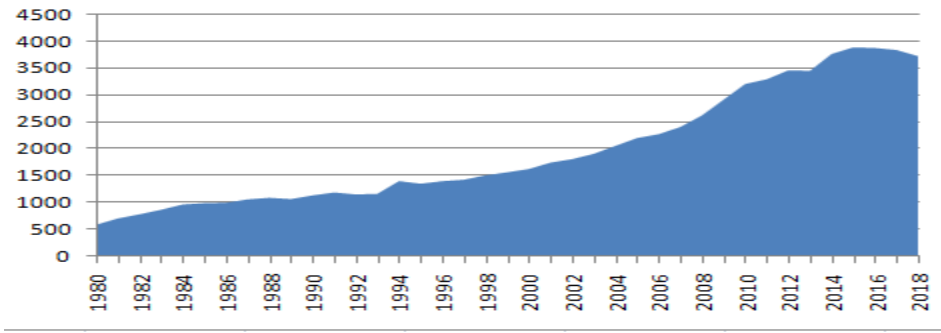
#### خامساً- الاستهلاك النفطي:

بسبب التقدم الصناعي الذي وصل إليه العالم في مختلف المجالات الحياة منها الاقتصادية، الاجتماعية والسياحية مما جعل من النفط أهم المصادر الطاقوية التي تعتمد عليها في حياتها خاصة الاقتصادية منها، النقل بمختلف أنواعه والصناعات البتروكيمياوية، صناعة البلاستيك والصناعات

الثقيلة، أي مختلف الصناعات خاصة بعد موجة الثروة الاقتصادية، ومحاولة السعودية من تنويع في مصادرها من أجل دفع بالنمو الاقتصادي والشكل التالي يبرز تطور استهلاكها من النفط الخام خلال الفترة 1980-2018:

الشكل رقم (2-21): تطور الاستهلاك النفطي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-

2018



المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1-1)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قيمة استهلاك النفط في المملكة العربية السعودية في تزايد مستمر وبنسب متفاوتة وثابتة تقريبا من 1980 إلى غاية 2018، حيث وصل قيمة الاستهلاك إلى 3724 ألف برميل يوميا سنة 2018، بينما كانت سنة 1980 لا تتعدى 592 ألف برميل يوميا، وهذا ما يدل على مدى التطور الاقتصادي الذي تعيشه الدولة، كما لاحظنا أيضا أن الاستهلاك لم يتأثر أيضا بالأزمات البترولية بل بقي في نفس الوتيرة.

الفرع الثاني: واقع الثروة النفطية في الجزائر

للجزائر إمكانات نفطية متنوعة ومتعددة، مما مكنتها من كسب مكانة جد هامة في السوق النفطية، وباعتبارها دولة منتجة ومصدر لمادة النفط وسوف نحاول من خلال هذا الفرع التعرف على موقع الجزائر على خريطة النفط العالمي من خلال معرفة حجم الاحتياطي النفطي وكذلك الطاقة الإنتاجية والاستهلاكية:

أولا- اكتشاف النفط وتطوره

يرجع بداية اكتشاف النفط في الجزائر إلى بداية القرن العشرين، وأول محاولة للبحث والتنقيب عن النفط بدأ سنة 1913، في الجهة الغربية لولاية غليزان حيث ظلت الشركات الفرنسية تتابع مسحها الجيولوجي أثناء الحرب العالمية الأولى على بعض من المناطق منها قسنطينة، العلمة، سيدي عايش،

وغيرها من المناطق إلا أنها باءت بالفشل ولم تتمكن من اكتشاف أي نفط<sup>1</sup>. في سنة 1915 تم اكتشاف وجود النفط غرب غليزان، وهو ما يطلق عليه بئر تليوانت، وإضافة إلى واد قطرين الذي يقع جنوب سور الغزلان،<sup>2</sup> وفي سنة 1949 عثرت الشركة الأهلية للبحث عن المواد النفطية واستغلالها في الجزائر سنزيبال، على النفط في حقل صغير بوادي قويطرني الواقع في الجنوب الشرقي للبلاد، وبدأ إنتاجه سنة 1953 بقيمة 84 ألف طن لكنه بدأ يتناقص بسبب ضآلة الاحتياطات، وفي جانفي 1956 تم اكتشاف حقل عجيلة كأول بئر بترولية هامة في الصحراء، وفي شهر جوان تم اكتشاف حقل حاسي مسعود وهو أكبر حقل في الصحراء الجزائرية<sup>3</sup>، و في نوفمبر 1956 تم اكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي، وبدأ الإنتاج والتصدير والذي تطور من 0,4 مليون طن سنة 1958 إلى 20,7 مليون طن سنة 1969، وبعد الاستقلال السياسي الذي حققته الجزائر سنة 1962 اتجهت السلطات الجزائرية إلى إنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها وهي مؤسسة سونطراك والتي استطاعت أن تتحكم في جميع النشاطات البحث والتنقيب إلى النقل والتسويق، بعد الإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية سنة 1971، وإلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية.<sup>4</sup>

ويتمركز النفط في الجزائر في منطقتين رئيسيتين وهما منطقة شمال الصحراء وأهم الحقول هي حقل حاسي مسعود، قاسي الطويل، العقرب، غور الباقل، حوض الحمرة، حاسي الرمل، حاسي بركين، حوض فدامس، أممي المنطقة الثانية والتي تقع على الحدود الليبية وأهم حقولها حقول عجيلة، تقنتورين، زارزتين، إيجلي<sup>5</sup> ولا زالت الاكتشافات النفطية متواصلة إلى يومنا هذا، حيث في سنة 2010 تم إيجاد 14 حقل للنفط، وفي سنة 2014 تم اكتشاف 18 حقل للنفط، وفي سنة 2017 وجدوا حوالي 20 حقل للبترو، والجدول التالي يبرز عدد الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018:

**الجدول رقم(2-2): تطور اكتشاف حقول النفط في الجزائر خلال الفترة 2008-2018**

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
15	20	17	10	18	12	8	10	14	4	2

<sup>1</sup> يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول، ط1، الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص437

<sup>2</sup> موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مرجع سبق ذكره، ص139

<sup>3</sup> راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1968، ص229

<sup>4</sup> موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مرجع سبق ذكره، ص140

<sup>5</sup> وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة

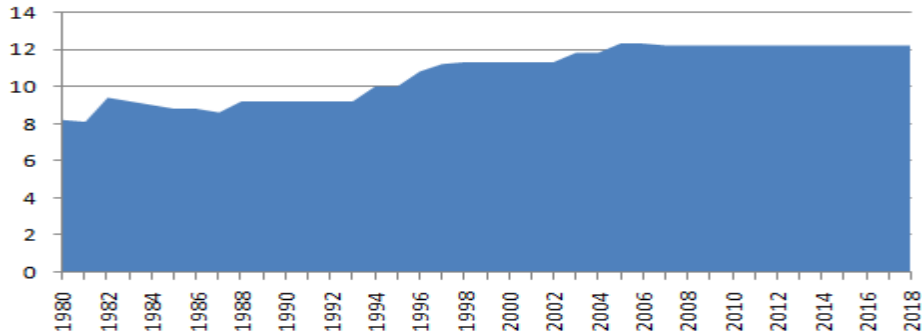
محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 174-175

المصدر: تقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، لسنة 2019، 2016،  
2013. <http://opec.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report>. 2020/04/21 على  
ساعة 14:57

### ثانيا- الاحتياطات النفطية المؤكدة:

تمتلك الجزائر ثروة نفطية هائلة مما تجعل لها وزن مهما في السوق البترولية العالمية، حيث أنها  
قد احتلت الرتبة السابعة من حيث احتياطياتها من البترول عربيا سنة 2012، حسب التقرير السنوي  
لمنظمة الأوبك لسنة 2013، ومرتبة 16 عالميا في نهاية سنة 2017 حسب التقرير السنوي لمنظمة  
الأوبك لسنة 2018، والشكل التالي يوضح تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة من النفط الخام خلال  
الفترة 1980-2018:

### الشكل رقم (2-22): تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة في الجزائر خلال الفترة 1980-2018



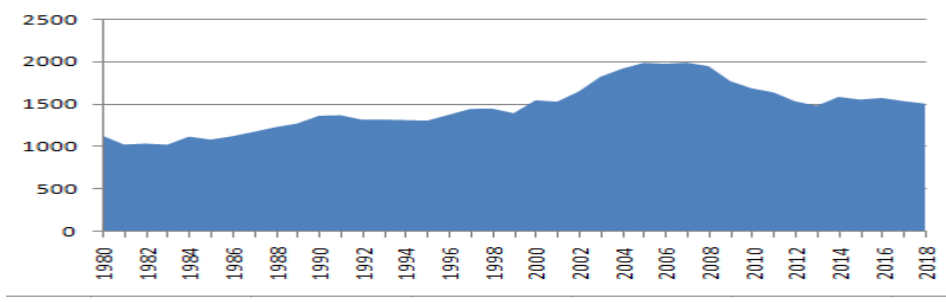
المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1-1)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مستوى الاحتياطات النفطية في الجزائر لم يسجل أي  
انخفاض كبير بسبب الأزمات البترولية والاقتصادية بل كان هناك تأثير ولكنه طفيف بين الانخفاض  
والارتفاع وأكبر ارتفاع وصل إليه سنة 2005 بمقدار 12,3 ألف مليون برميل يوميا، ليبقى بعد ذلك  
مستقرا منذ 2006 إلى غاية 2018 بما يعادل 12,2 ألف مليون برميل يوميا

### ثالثا- الإنتاج النفطي:

من خلال عرضنا للاحتياطات النفطية في الجزائر، وما تملكه من النفط فإننا يمكن أن نقول أن  
الجزائر تزخر بإمكانيات إنتاج هامة بسبب الاكتشافات والتنقيب عن الآبار النفطية، وما يلي عرض حول  
تطور كميات الإنتاج النفطي الخام خلال الفترة 1980-2018:

الشكل رقم (2-23): تطور الإنتاج النفطي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018



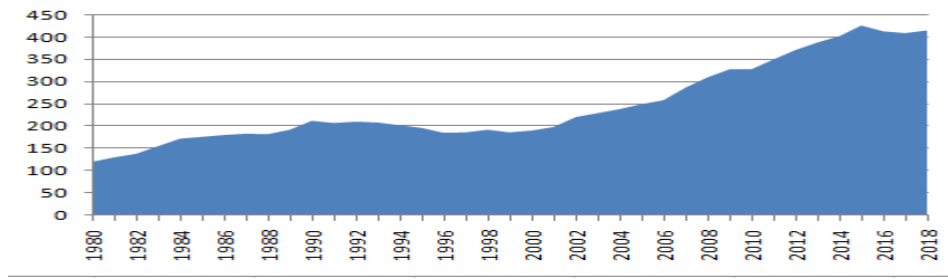
المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1-1)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الإنتاج النفطي تميزت بالارتفاع النسبي منذ سنة 1980 إلى غاية 2007، حيث وصل إلى ثروة إنتاجه وقد وصلت قيمته 1992 ألف مليون برميل يوميا ويرجع سبب ذلك لكون القطاع النفطي دخل في مرحلة الانتعاش بسبب ارتفاع الأسعار، وزيادة عدد الآبار المكتشفة وكذلك فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب والامتيازات الكبيرة التي حصل عليها المستثمرين، إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا بسبب أزمة الرهن العقاري سنة 2008، حيث انخفض الإنتاج خلال هذه المرحلة إلى غاية 2012 ليعود للارتفاع ولكن بشكل طفيف لغاية سنة 2014-2015، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى اكتشاف 18 حقل للبترو، مما زاد من نسبة الإنتاج حيث وصلت قيمتها 1589 ألف مليون برميل يوميا، ليتراجع مرة أخرى سنة 2015، ويرجع سبب هذا التراجع في إنتاج النفط إلى عدة عوامل منها الافتقار إلى البنية التحتية، المخاوف الأمنية، فضائح الفساد والقوانين التي لا تتناسب شركات النفط الدولية، الركود الاقتصادي العالمي الذي شهدته أسواق النفط بسبب الهبوط في النمو الاقتصادي، ليعاود الارتفاع بعد ذلك إلى غاية سنة 2017 لينخفض إنتاج بنسبة ضئيلة سنة 2018 حيث وصل حوالي 1510 ألف مليون برميل يوميا، بفضل الجهود التي تبذلها مؤسسة سونطراك.

رابعا- الاستهلاك النفطي:

كسائر الدول فإن الجزائر أيضا مسها التقدم الصناعي الذي وصل إليه العالم في مختلف المجالات الحياة منها الاقتصادية، الاجتماعية والسياحية مما جعل من النفط أهم المصادر لرفع النمو الاقتصادي واللاحق بضرورة التطورات الاقتصادية، حيث أنها تعتمد على النفط في النقل بمختلف أنواعه والصناعات البتروكيمياوية وصناعة بمختلف أنواعها، وفي السياحة والفلاحة... إلخ، خاصة بعد موجة الثروة الاقتصادية، ومحاولة الجزائر تنويع في مصادر إيراداتها (صادرات والعملة الصعبة) من أجل دفع بالنمو الاقتصادي والشكل التالي يبرز تطور استهلاكها من النفط الخام خلال الفترة 1980-2018:

**الشكل رقم (2-24): تطور الاستهلاك النفطي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018**



المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1-1)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قيمة استهلاك النفط في الجزائر في تزايد مستمر وبنسب متفاوتة من 1980 إلى غاية 2018، حيث وصل قيمة استهلاك 414 ألف برميل يوميا سنة 2018 بينما كانت سنة 1980 لا تتعدى 120 ألف برميل يوميا، وهذا ما يدل على مدى التطور الاقتصادي الذي تعيشه البلاد ومدى أهمية النفط في حياتها الاقتصادية، كما لاحظنا أيضا أن الاستهلاك لم يتأثر بالأزمات البترولية والاقتصادية بنسبة كبيرة جدا .

**المطلب الثاني: واقع الثروة النفطية في تونس والمغرب**

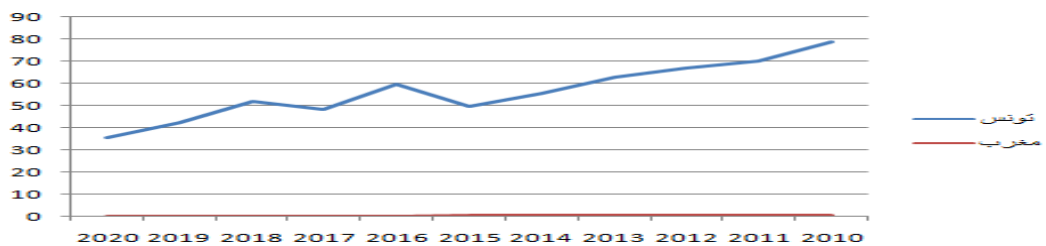
للمغرب وتونس إمكانيات نفطية حتى ولو كانت قليلة مقارنة بدول النفطية، وباعتباره مصدر أساسي في جل النشاطات الاقتصادية فهو محرك لصناعات ومشجع للسياحة، وباعتبارهما دولة غير منتجة لمادة النفط سوف نحاول من خلال هذا الفرع التعرف على انعكاس تقلبات هذه المادة على النشاط الاقتصادي لهما.

**الفرع الأول- الإنتاج النفطي:**

باعتبار كل من تونس والمغرب دول غير نفطية غير أنها تمتلك آبار نفطية ولو أن إنتاجها قليل مقارنة بالدول النفطية، لهذا سوف نحاول دراسة مدى تطور إنتاجيتها خلال الفترة 2010-2020.

**الشكل رقم (2-25): تطور إنتاج النفط في تونس والمغرب خلال الفترة 2010-2020**

الوحدة: ألف برميل / يوم



المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2016-2021

<https://opec.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report2021>

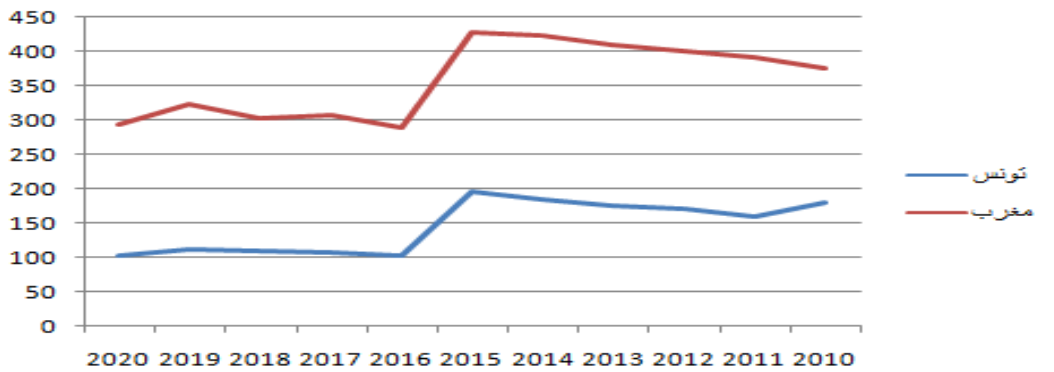
نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة إنتاج النفط في تونس أكبر بكثير من المغرب حيث تنتج تونس ما يقارب 35.5 ألف برميل في اليوم سنة 2020، في مقابل تنتج المغرب 0.05 ألف برميل في اليوم، كما نلاحظ أن الإنتاج النفطي في المغرب لسنتي 2016-2017 قد انخفض من 0.5 ألف برميل في اليوم سنة 2015 إلى 0.16 ألف برميل في اليوم سنتي 2016-2017، أما تونس فلاحظنا أن إنتاجها النفطي تميز بالانخفاض المستمر من سنة 2010 حيث بلغت قيمته 78.8 ألف برميل في اليوم، أما سنة 2015 فقد وصلت قيمة الإنتاج لـ 49.7 ألف برميل في اليوم ليتحسن قليلا سنة 2018 بقيمة 51.7 ألف برميل في اليوم بسبب اكتشاف بئرين للنفط ثم تراجع إنتاج النفط إلى أدنى قيمة له 35.5 ألف برميل في اليوم سنة 2020.

### الفرع الثاني: الاستهلاك النفطي

كباقي الدول فإن كل من تونس والمغرب قد مسها التقدم الصناعي الذي وصل إليه العالم اقتصاديا، اجتماعيا وسياحيا وهذا جعل من النفط أهم المصادر لتحسين معدل النمو الاقتصادي واللاحق بسيرة التطورات الاقتصادية والشكل التالي يبرز تطور استهلاكها من النفط الخام خلال الفترة 2010-2020:

### الشكل رقم (2-26): تطور استهلاك النفط في تونس والمغرب خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: ألف برميل / يوم



المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو- (2016- 2021)

<https://opec.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report2021>

نلاحظ من خلال الشكل السابق، من خلال التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو أن دولة المغرب تستهلك النفط بكمية كبيرة مقابل دولة تونس، كما نلاحظ أن الاستهلاك لكلا دولتين يتجه بنفس الاتجاه حيث أنه ارتفع من 376 ألف برميل في اليوم سنة 2010 إلى 427.4 ألف



برميل في اليوم، لينخفض للنصف سنة 2015 بسبب ارتفاع الكبير في أسعار النفط ليعاود الارتفاع إلى غاية 2019 حيث بلغت قيمته 323.1 ألف برميل في اليوم بسبب انخفاض طفيف في أسعار النفط لينخفض مرة أخرى في مطلع سنة 2020 بقيمة 294 ألف برميل في اليوم، أما بالنسبة لدولة تونس فنلاحظ أن استهلاك نفط قد انخفض سنة 2011 حيث قُدرت بـ 159 ألف برميل في اليوم مقارنة بسنة 2010 حيث قدرة بـ 179.5 ألف برميل في اليوم، ويرجع سبب انخفاض إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، ثم لينخفض إلى أدنى قيمة له سنة 2016 حيث قدرة بـ 101.9 ألف برميل في اليوم، ثم ارتفع استهلاك بنسب قليلة إلى غاية سنة 2019 حيث قدرة بـ 112.0 ألف برميل في اليوم لينخفض مرة أخرى في مطلع سنة 2020 ليحصل إلى 101.9 ألف برميل في اليوم.

### المطلب الثالث: أثر الأزمات النفطية على مربع كالدور

في ظل التقلبات والأزمات الكثيرة التي تعيشها أسعار النفط في السنوات الأخيرة، بسبب قوى العرض والطلب وبشكل كبير إلى ظروف خارجة عن قوى العرض والطلب مثل أزمة الرهن العقاري، أزمة الربيع العربي، أزمة كوفيد 19، مما أثر على النشاط الاقتصادي للدول بشكل كبير وسنحاول في هذا المطلب دراسة تطور أسعار النفط، وتأثير الأزمات النفطية على بعض المتغيرات الاقتصادية.

#### الفرع الأول: تأثير الأزمة النفطية الآسيوية 1998 والأزمة النفطية 2004

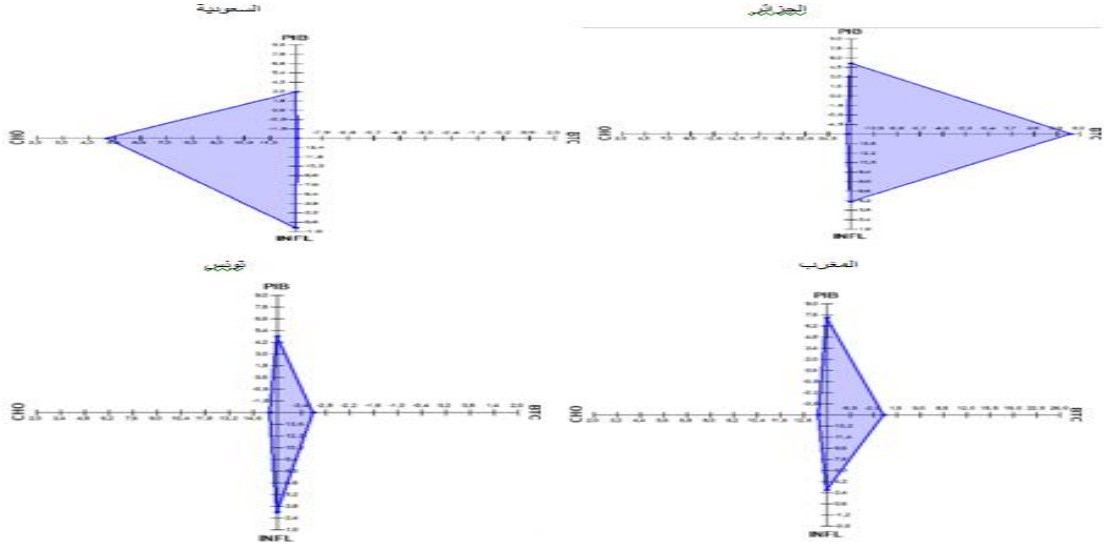
تعتبر التقلبات والانعكاسات التي تعيشها الأسواق النفطية من أقوى التحديات التي تواجهها الدول النفطية وغير النفطية، باعتبارها أحد أهم الموارد التي تنشط وتحرك عجلة النشاط الاقتصادي، وهذا ما يجعل اقتصاديات الدول تتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بهذه التقلبات بشكل إيجابي وسلبي

#### أولاً- تأثير الأزمة النفطية الآسيوية 1998 على مربع كالدور السحري:

لقد تأثرت السوق النفطية العالمية كأي سوق من أسواق بالأزمة المالية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا، حيث أدت هذه الأزمة إلى انهيار أسعار النفط مرة أخرى إلى أدنى مستوى له أقل من 10 دولار للبرميل في ديسمبر 1998، بسبب الاختلال الكبير بين مستوى العرض والطلب، وقد أثرت هذه الأزمة على كافة الاقتصاديات الدول وبصفة خاصة الدول المنتجة حيث انخفض معدل نموها من 3,4% عام 1997 إلى 1,8% عام 1998، وانخفاض عائدات الدول العربية المنتجة من 108,9 مليار دولار

عام 1997 إلى 76,1 مليار دولار سنة 1998<sup>1</sup>، والشكل التالي يبرز أثرها على اقتصاديات دول محل الدراسة:

### الشكل رقم (2-27): نماذج مربع السحري لكادور للدول محل الدراسة لسنة 1998



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد بيانات البنك الدولي وبرنامج **Générateur de carrés magiques de Nicholas** و**Kaldor**

وتمثيل مربع كالدور السحري يبرز لنا مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بهذه الدول فنلاحظ ما يلي:

تأثر الاقتصاد السعودي بالتقلبات الحاصلة في السوق النفطية خاصة أزمة 1989، والتي تتمثل في انخفاض أسعار النفط إلى أقل مستوى له وهو أقل من 10 دولار للبرميل وهذا ما أثر بشكل كبير على رصيد ميزان المدفوعات حيث حقق سنة 1997 فائض بقيمة 0,2% لينخفض سنة 1998، إلى 8.9% أي أنه حقق عجزا كبيرا في رصيد ميزان المدفوعات ليرتفع بعد ذلك لـ 0.3% محققا بذلك فائضا، وهذا يدل على أن انخفاض أسعار النفط أثر بنسبة كبيرة، مباشرة على رصيد ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، وأيضا ارتفاع قيمة الواردات نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأخرى، وتوقيف المؤقت للاستثمارات نتيجة نقص التمويل، كما أن النمو الاقتصادي هو الآخر تأثر بهذا الانخفاض حيث ارتفعت معدلاته من 1.1% إلى 2.9% سنة 1998 لينخفض بعد حدوث هذه الأزمة إلى 3.8%

<sup>1</sup> - مايكل روس، ترجمة محمد هيم نشواتي، نعمة النفط، دار الكتب القطرية، قطر، 2014، ص 152

سنة 1999، وسبب هذا الانخفاض الناتجة عن آثار أزمة 1998، حيث تراجع المشاريع والخطط التنموية نتيجة نقص الإيرادات النفطية، أما التضخم فنلاحظ أن هذه الأزمة أثرت عليه بعلاقة طردية حيث انخفضت من 0,1 % إلى 0,4 % سنة 1998 إلى 1,3 % سنة 1999، نتيجة نقص الإيرادات النفطية والتي كانت تستورد نسبة كبير من التضخم، أما معدلات البطالة فلم تتأثر كثيرا بالأزمة حيث لاحظنا أنها كانت في تناقص مستمر حيث انخفضت من 5,2 % إلى 4,7 % سنة 1998 لينخفض أكثر سنة 1999 إلى قيمة 4,3 %، نتيجة أن المؤسسات والشركات لم تتأثر بهذه الأزمة لأن مدة هذه الأزمة لم تكون طويلة أقل من سنة، كما أن القدرة الشرائية للأفراد لم تتخفف خلال هذه الأزمة.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر قد تأثر هو الآخر بهذه الأزمة ولكن بشدة أقل من السعودية حيث ارتفعت معدلاته من 2,7 % سنة 1997 إلى 7,2 % سنة 1998، لينخفض بعد ذلك بشدة نتيجة تداعيات انخفاض العائدات النفطية، والتي تمثل نسبة كبيرة من الصادرات وضعف صادرات القطاعات الأخرى، ومنه فإن هذه الأزمة أثرت بعلاقة طردية وغير مباشرة عليه، حيث أن رصيد ميزان المدفوعات لم يتأثر في نفس السنة بل في السنة الموالية، لكون أن هذه الأزمة حدثت في الربع الأخير من السنة، أما النمو الاقتصادي فقد تأثر هو الآخر بعلاقة طردية وغير مباشرة حيث أنها لم تتأثر في نفس السنة بل في السنة الموالية، حيث ارتفع من 1,1 % إلى 5,1 % سنة 1998 لينخفض بعد ذلك بنسبة 3,2 % ويرجع سبب هذا الانخفاض لنقص الإيرادات النفطية، حيث أن هذه الأزمة استمرت في الربع الأول والثاني من سنة 1999، وهذا ما أثر بنسبة كبيرة على رصيد الميزان التجاري وهو الآخر أثر على مداخيل العملة الصعبة المخصصة لتمويل ودفع بوتيرة التنمية الاقتصادية، أما الارتفاع الذي كان سنة 1989، فكان نتيجة تطبيق الخطط والبرامج التنموية قبيل حدوث الأزمة، كما أن هناك إيرادات نفطية تم تحصيلها قبل شهر ديسمبر، ومن جهة أخرى فنلاحظ أن معدلات التضخم كانت في انخفاض مستمر وبنسب متفاوت حيث انخفضت من 5,7 % سنة 1997 إلى 5 % سنة 1998، لينخفض بنسبة كبيرة سنة 1999 ويرجع سبب ذلك لنقص التضخم المستورد من خلال الإيرادات النفطية، وتراجع القدرة الشرائية للفرد نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادي، أما فيما يخص معدلات البطالة فنلاحظ أنها كانت في ارتفاع مستمر حيث ارتفعت من 25,4 % إلى 26,7 % سنة 1998 لترتفع أكثر سنة 1999 لـ 28,3 % نتيجة نزوح المؤسسات عن التوظيف بسبب عدم قدرتها على تسديد أكثر من الأجور السائدة.

تأثر رصيد ميزان المدفوعات في تونس بانخفاض أسعار النفط في أواخر ديسمبر 1998 حيث أنه سنة 1999 تراجع عجز الميزانية إلى 1,9 % عكس سنة 1997 و 1998، حيث أنه استمر ارتفاع

عجز الميزانية حيث بلغ 3.1% سنة 1998 مقارنة بـ 2.5% سنة 1997، ويرجع سبب هذا الارتفاع في العجز نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى قيمة لها قبل نهاية سنة 1998، حيث رأينا سابقا أن دولة تونس لا تمتلك النفط بل هي من الدول المستهلكة له بكميات كبيرة، لأن جل نشاطاتها تعتمد عليه كمحرك رئيسي لها مثل قطاع السياحة والزراعة حيث يعتبران أكبر قطاع يستهلك النفط، لكون كل مكوناته تستلزم استخدام مادة النفط، لهذا فإن عند ارتفاعه سوف يتضرر رصيد ميزان المدفوعات عكس انخفاضه، حيث رأينا أن عجز الميزانية قد انخفضت بنسبة كبيرة وذلك لكونها تشتري نفس كمية النفط ولكن بسعر أقل، كما أن صادراتها في قطاعات أقل من الواردات التي تحصل عليها، ومن جهة نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي تأثرت بهذا الارتفاع بعلاقة طردية حيث تراجع معدلات النمو من 5.4% سنة 1997 إلى 4.8% سنة 1998، نتيجة ارتفاع أسعار النفط بنسب كبيرة ثم عاود الارتفاع مرة أخرى سنة 1999 إلى 6.1% وهي نسبة تغير مرتفعة، وذلك بسبب نقص سعر هذه المادة وأيضا اهتمام دولة تونس بالنهوض بالنمو الاقتصادي من خلال تتبع سياسات وبرامج تنموية، كما أنها حاولت تخفيف استيراد النفط، أما معدلات التضخم فنلاحظ أنها تأثرت بعلاقة طردية ومباشرة حيث انخفضت من 3.7% سنة 1997 إلى 3.1% سنة 1998 إلى 2,7% سنة 1999 بسبب انخفاض التضخم المستورد من شراء النفط بسعر عالي، كما أن سعر المنتجات انخفضت قيمتها خلال هذه الفترة مما أدى إلى تحسن القدرة الشرائية للفرد، والذي بدوره أدى إلى تحسن في معدلات التضخم، ومن جهة أخرى نجد أن معدلات البطالة كانت هي الأخرى في انخفاض مستمر وبنسب ضعيفة جدا حيث انخفضت من 15,9% سنة 1997 إلى 15,6% سنة 1998 إلى 15,2% سنة 1999، ويرجع سبب ذلك لقدرة المؤسسات والشركات على ضخ الأموال وأيضا زيادة الطلب على السلع نتيجة تحسن المستوى المعيشي للفرد نتيجة انخفاض أسعار النفط والسلع المستوردة، كما أنها خلال هذه الفترة كانت تشجع بنسبة كبيرة على الاستثمارات الأجنبية مما جعلها توظف أكبر عدد ممكن.

المغرب تعتبر من أكبر الدول المستهلكة له، فقد لاحظنا سابقا أن نسبة استهلاكها لمادة النفط ترتفع كل سنة وذلك لكون جل القطاعات والنشاط الاقتصادي يعتمد عليه بشكل كبير في تسيير عجلة التنمية، ومن خلال الشكل السابق نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي قد ارتفعت بـ 7.2% سنة 1998 مقارنة بـ 1997، التي كانت معدلات النمو فيها متراجعة حيث قدرة بـ 1.6%، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 10 دولار للبرميل نهاية شهر ديسمبر، كما أنها قد استغلت الفائض المتحصل عليه من شراء النفط بقيمة أقل في تمويل مشاريعها التنموية، تشجيع الاستثمار

الأجنبية وإعادة استصلاح أراضيها الزراعية باعتبار المورد الرئيسي للعملة الصعبة، وهذا ما أثر أيضا على رصيد ميزان المدفوعات حيث لاحظنا تسجيله عجزا متواصلا خلال السنوات الثالث السابقة، حيث قدرة نسبة التغير بـ 0.2% سنة 1997 و 0.3% سنة 1998 و 0.4% سنة 1999، وهذا ما يثبت أن الفوائض التي تم الحصول عليها من العملة تم شراء بها هذه المادة، وهذا ما بينه تحليل واقع النفط في المغرب حيث لاحظنا أنه في سنة 1998 و 1999 ازدادت الكمية المستهلكة من النفط في هذه الفترة، كما أن قيمة الاحتياطات النفطية ارتفعت بنسبة قليلة وهذا ما يدل على لجوء الدولة إلى شراء النفط بنسبة كبيرة على معتاد واحتفاظ بالفائض لاستغلاله عند الانخفاض، وهذا ما جعل معدلات التضخم ترتفع في سنة 1998 بـ 2.8% مقارنة بسنة 1997، التي كانت نسبة التغير في التضخم تساوي 1% لينخفض أكثر في نهاية عام 1999 إلى 0.7%، ويرجع ارتفاعه إلى استيراد كميات كبيرة من التضخم المستورد نتيجة زيادة كمية النفط المستورد وارتفاع أسعار السلع والمنتجات الأخرى المستوردة، أما انخفاضه في نهاية سنة 1999 راجع لبداية تعافي أسعار النفط، وبداية ارتفاعه أي نقص كمية النفط المستوردة، كما لاحظنا أن معدلات البطالة تأثرت بعلاقة طردية مع هذا الانخفاض حيث أن معدلات البطالة قد انخفضت من 13.7% سنة 1997 إلى 13.6% سنة 1998، ليعاود الارتفاع مرة أخرى إلى 13.9% سنة 1999.

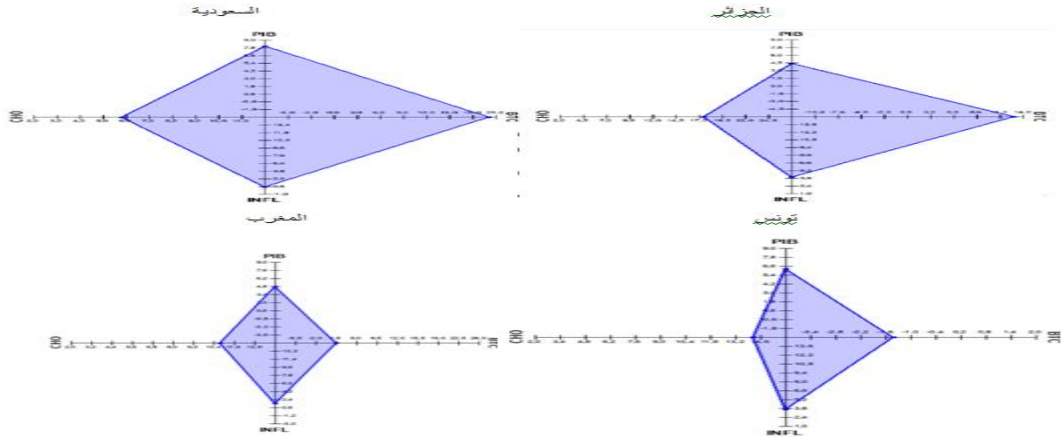
#### ثانيا- تأثير الأزمة النفطية 2004 على مربع كالدور:

لا تعتبر هذه الأزمة سلبية بل كانت إيجابية على الاقتصاد بكونها تميزت بارتفاع أسعار النفط بسعر 50 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2003 الذي كان السعر 28 دولار للبرميل<sup>1</sup>، ويرجع سبب هذا الارتفاع الحرب الأمريكية على العراق، تأثير الإضرابات والصراعات في نيجيريا بشأن الإنتاج البترولي، الإضراب الذي شل فنزويلا في 2003 وأسهم في انخفاض الإنتاج، قرار الأوبك بتحديد سقف الإنتاج بـ 3,5 مليون برميل في اليوم وبالرغم من تزايد الطلب على النفط وتنامي الاحتياجات، إلا أن التوتر الذي حدث أدى إلى عدم تطبيقه فعلا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 32، 2005

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص32

الشكل رقم ( 2-28): نماذج مربع السحري لكالدور للدول محل الدراسة لسنة 2004



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد بيانات البنك الدولي وبرنامج **Générateur de carrés magiques de NicholasKaldor**

من خلال الشكل السابق الذي يمثل مربع كالدور السحري والذي يبرز لنا مدى تأثير الاقتصاديات الدول محل الدراسة بارتفاع أسعار النفط.

تعتبر هذه الصدمة صدمة موجبة لكون أن أسعار النفط قد ارتفعت إلى 50 دولار للبرميل سنة 2004، وهذا ما أثر على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لسعودية حيث لاحظنا أن معدلات النمو الاقتصادي قد انخفضت من 11.2% سنة 2003 إلى 8% سنة 2004 إلى 5.6% سنة 2005، ويرجع سبب ذلك للحرب الأمريكية على العراق، وبتحديد سقف الإنتاج بـ 3,5 مليون برميل في اليوم رغم تزايد الطلب عليه، هذا ما أثر على معدلات النمو بالعكس حيث أن المملكة العربية السعودية لم تتمكن من تحقيق الربح من هذه الوضع لكون أن إنتاجها من النفط قد تم تخفيضه، أي نقص الإيرادات النفطية مما أجبرت الدولة على توقيف مؤقت لعدد من المشاريع التي كانت تهدف للدفع بعجلة التنمية، كما أنها خلال هذه الفترة كانت تمول المشاريع غير الإنتاجية، كتهيئة الطرقات، البنى التحتية، ارتفاع أسعار السلع المستوردة بنسبة كبيرة، ومن جهة أخرى فإن رصيد ميزان المدفوعات قد تأثر بهذا الارتفاع بعلاقة طردية ومباشر حيث ارتفعت الموازنة من 13% سنة 2003 إلى 20.1% سنة 2004، حيث أنه رغم انخفاض قيمة الإنتاج النفطي إلا أنه حقق فائضا بسبب ارتفاع أسعاره، وأيضا في نهاية سنة 2003 أجبرت السعودية على تعويض النقص في سوق السوق وهذا ما أدى إلى ارتفاع فائض الميزانية بـ 27.4% سنة 2005، وذلك لأن الميزان التجاري حقق فائضا بسبب ارتفاع حصة إنتاجها من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعاره مما حقق عوائد نفطية وانخفاض قيمة المنتجات المستوردة بسبب ارتفاع

معدلات التضخم قبل سنة 2005، وهذا ما يبرز ثبات معدلات التضخم خلال هذه الأزمة حيث كانت قيمتها 0.5 % سنة 2004 و2005، ويرجع سبب ذلك لتخفيض حصة إنتاج نفط وثانيا لعدم توجيه الدولة هذه الفوائض لتمويل المشاريع التنموية، كما أنها خلال هذه الفترة انخفضت الواردات من المنتجات وهذا ما حسن من القوة الشرائية للفرد، وتبنى الاستثمارات الأجنبية المشجعة للتنمية الاقتصادية، وهذا ما أثر على معدلات البطالة حيث ارتفعت من 5,6 % إلى سنة 2003 إلى 5,8 % سنة 2004 إلى 6.1 % سنة 2005 وذلك بسبب تسريح العمال خاصة في قطاع النفط لان الدول خفضت من كمية الإنتاج النفطي.

أما دولة الجزائر فنلاحظ من خلال الشكل السابق أن معدلات النمو الاقتصادي قد تأثرت بارتفاع أسعار النفط، ولكن ليس بنفس شدة السعودية حيث انخفضت معدلاته سنة 2004 بـ 4.3 % مقارنة بسنة 2003، التي كانت نسبة تغير فيها هي 7,2 % ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى انفاق العوائد النفطية على النشاطات غير المنتجة، وقلة الطلب على النفط بسبب ارتفاع أسعاره وأيضا تقليل حصة الإنتاج من النفط في السوق النفطي، أما ارتفاعه سنة 2005 إلى 5.9 % بسبب الفوائض المالية السنوات السابقة، كما أن تداعيات هذه الأزمة لم تدم طويلا بل كانت قصيرة المدى لم تتعدى سنة وتطبيق برامج تنموية مثل البرنامج الخماسي، ومن جهة أخرى تحسن الظروف الأمنية شجعت الاستثمارات الأجنبية، وتحسن الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي، الصناعي، قطاع الخدمات والأشغال العمومية، أي أنه تأثر بعلاقة عكسية في نفس السنة وبالعلاقة طردية في السنة المقبلة، وهذا بدوره أدى إلى تحسن كبير في رصيد ميزان المدفوعات حيث ارتفع من 7.7 % سنة 2003 إلى 13 % سنة 2004 إلى 20.5 % سنة 2005، بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال هذه الفترة خاصة سنة 2004، وأيضا مع بداية 2005 كما أن العوائد النفطية كانت توجه للصندوق الاحتياطي كما أنها في هذه الفترة سددت ديونها تجاه الدول الأخرى، التحسن الملحوظ في القطاعات الزراعية، الصناعية، قطاع الخدمات والأشغال العمومية سجلوا فائض في رصيدهم، ومن جهة أخرى تراجع مستوى الأسعار العالمية، مما أدى إلى تراجع قيمة الواردات أي أن الصدمات الموجبة لأسعار النفط أثرت على رصيد ميزان المدفوعات بعلاقة طردية ومباشرة، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض معدلات التضخم وتحسن القوة الشرائية للأفراد، أي أن ارتفاع أسعار النفط أثرت على معدلات التضخم بعلاقة عكسية ومباشرة حيث انخفضت معدلات التضخم من 4.3 % سنة 2003 إلى 4 % سنة 2004 إلى 1.4 % سنة 2005، وهذا ما يثبت أن الصدمات الموجبة لأسعار النفط تأثر على معدلات التضخم بعلاقة عكسية، أما معدلات البطالة فهي بدورها كانت في

انخفاض مستمر، حيث أن ارتفاع العوائد النفطية شجعت البنوك على منح قروض للشباب لإنشاء مؤسساتهم خاصة، كما أن معظم المؤسسات لجأت للاقتراض لكون سعر الفائدة منخفض والذي بدوره أدى إلى زيادة العرض على العمل، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار العمل، كما أن الاستثمارات الأجنبية ارتفعت نسبتها كثيرا خاصة بعد الاستقرار الأمني وقضاء على الإرهاب وهذا ما شجع على توظيف أكثر للأفراد، حيث انخفضت من 23.7% سنة 2003 إلى 17.6% سنة 2004 إلى 15.3% سنة 2005. ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الدول غير النفطية ومن بينها المغرب، قد تأثرت بارتفاع أسعار النفط حيث انخفضت قيمته من 6% إلى 4,8% سنة 2004، ويرجع سببه بدرجة أولى إلى تبعية كل القطاعات المنتجة وغير المنتجة لقطاع النفط، حيث يعتبر هو المحرك الرئيسي لجل أنشطتها، عند ارتفاع سعر النفط فإنها سوف تشتري كمية أقل من النفط بنفس كمية النقود السابقة، مما اضطرت لخفض كمية النفط ومحاولة اللجوء إلى طرق أخرى من أجل سد العجز، كما أن هذه الأزمة لم تمس تلك سنة فقط بل انتقلت إلى السنة الموالية حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي إلى 3.3%، وهذا يدل على نقص الإنفاق الحكومي على البرامج والمخططات التي تهدف بالدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وتراجع الاستثمارات الأجنبية بسبب تراجع قيمة العملة أمام سلة العملات، وفي نفس الوقت فإن رصيد ميزان المدفوعات قد انخفضت قيمته بشكل ملحوظ من 3% إلى 1.6%، ويرجع هذا إلى الاختلال الحاصل في رصيد الميزان التجاري، حيث ارتفعت قيمة الواردات أكثر من قيمة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط وكذلك ارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق العالمية، وفي سنة 2005 لاحظنا تحسن طفيف بسبب بداية تراجع أسعار النفط في الأسواق، وقد تسبب ارتفاع أسعار النفط إلى استيراد كميات معتبرة من التضخم المستورد حيث ارتفعت من 1.2% سنة 2003 إلى 1.5% سنة 2004، أما معدلات البطالة فكانت في انخفاض مستمر من 11.9% إلى 10.8%، إلا أن ارتفاعه أثر كثيرا على النشاط الاقتصادي للدولة مما حدث من قدرة المؤسسات والقطاعات الإنتاجية على توظيف عمال حيث لاحظنا أن نسبة التغير في البطالة لسنة 2005 قدرة ب11%.

أما تونس فهي الأخرى لم تسلم من هذا الارتفاع فقد أثر على عجلة نشاطها الاقتصادي، باعتباره المصدر الأساسي لتنشيط كل قطاعات خاصة قطاع السياحة والزراعة اللذان يعتبران أهم مصدر لجلب العملة الصعبة، لهذا كانت أغلب مشاريعها التنموية موجهة لهذه القطاعات حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 4.7% سنة 2003 إلى 6.2% سنة 2004، وهذا يدل على أن تونس لم تتأثر بارتفاع أسعار النفط في نفس العام لكون أن الأزمة حدثت في الربع الأخير من السنة إلا أن السنة الموالية تأثرت



كثيراً، حيث انخفضت إلى 3.5% بسبب تداعيات ارتفاع أسعار النفط للسنة الموالية، وهذا ما نلاحظه في رصيد ميزان المدفوعات الذي حقق عجزاً متواصلاً في رصيده خاصة سنة 2004 حيث انتقلت قيمة التغير في رصيده من 2.7% سنة 2003 إلى 1.4% بسبب عدم قدرتها على اقتناء مادة النفط بالكميات المعتادة حيث لاحظنا سابقاً أن الاستهلاك النفطي للسنتين 2004 و2005 قد انخفضت بنسبة معتبرة وهذا ما يفسر استمرار انخفاض رصيد ميزان المدفوعات إلى 0.9%، وارتفاع معدلات التضخم من 2.7% إلى 3.6%، ويرجع سببه بالدرجة الأولى إلى التضخم المستورد من خلال شراء النفط كما صاحب هذا الارتفاع ارتفاع سعر السلع والخدمات مما أضعف القدرة الشرائية للفرد، إلا أنه سنة 2005 تراجعت معدلات التضخم لبداية تراجع أسعار النفط وأيضاً تحسن قطاع السياحة والزراعة، وفيما يخص البطالة فإن معدلاتها كانت في انخفاض مستمر من 14.5% سنة 2003 إلى 14.2% سنة 2004 إلى 12.9% سنة 2005، وهذا ما يدل على أن ارتفاع استعار النفط لم تأثر كثيراً على معدلات البطالة.

#### الفرع الثاني: تأثير أزمة 2008 و أزمة 2014 وكوفيد 19 على مربع كالدور:

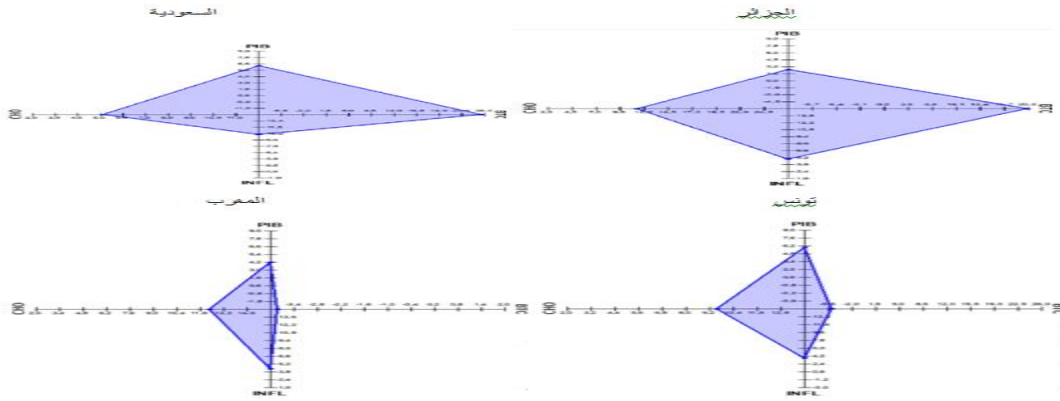
يعتبر انخفاض أسعار النفط إلى ادنى قيمة له بعد تعديه عتبة 100 دولار للبرميل من أقوى التحديات التي تواجهها جميع الدول، باعتباره أحد أهم العوامل المنشطة لعجلة النشاط الاقتصادي وجلب العملة الصعبة، وهذا ما يجعل اقتصاديات الدول تتأثر به.

**أولاً- أزمة 2008 :** بدأت تظهر بوادر هذه الأزمة منذ منتصف سبتمبر 2008 نتيجة لانهايار سوق القروض الإسكانية (قروض عالية المخاطر) في الولايات المتحدة الأمريكية، وإفلاس المؤسسات المصرفية المتخصصة ومن ثم انتشرت هذه الأزمة على باقي دول العالم خاصة الدول الأوروبية، الآسيوية، العربية وكل الدول التي يرتبط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي<sup>1</sup>، وقد شهدت أسعار النفط خلال النصف الأول من سنة 2008 صعوداً متسارعاً، حيث وصل إلى 130 دولاراً للبرميل، إلا أنها وفي نهاية شهر أوت من نفس السنة انخفضت الأسعار بشكل حاد جداً لم يسبق لها مثيل، حيث تراجعت سلة الأوبك بمقدار 27,7 دولاراً للبرميل خلال شهر أكتوبر واستمر الانخفاض إلى أن وصل إلى 38,6 دولاراً للبرميل في شهر ديسمبر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد رمزي رمضان، أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي وسبل تقييمها، مذكرة الماجستير، غير منشورة، قسم الاقتصاد، الجامعة الأمريكية المفتوحة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017، ص38

<sup>2</sup> - يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية والمالية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2018، ص60

الشكل رقم (2-29): نماذج مربع السحري لكالدور للدول محل الدراسة لسنة 2008



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد بيانات البنك الدوليوبرنامج **Générateur de carrésmagiques de Nicholas** Kaldor

يبرز لنا الشكل السابق تأثير تقلبات أسعار النفط على تحقيق أهداف مربع كالدور سنة 2008 وهي كالتالي:

نلاحظ من الشكل السابق أن نسبة التغير في معدلات النمو الاقتصادي كانت مرتفعة مقارنة بسنة 2007 حيث قدرة ب6.2% سنة 2008 و1.8% سنة 2013، ويرجع سبب هذا التحسن لارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من سنة 2008 حيث وصل إلى 130 دولارا للبرميل، وهو يعتبر أعلى مستوى وصلت إليه مما حقق عوائد كبيرة في رصيد الميزان التجاري، وهذا ما شجع الدولة على دعم المشاريع التنموية بنسبة كبيرة خاصة الاستثمارات الأجنبية لما لها من أهمية بالغة، إلا أنه تراجع مرة أخرى سنة 2009 بـ 2.3%، ويرجع سبب ذلك لانخفاض أسعار النفط ووصولها إلى 38,6 دولارا للبرميل في شهر ديسمبر<sup>1</sup>، واستمر هذا الانخفاض حتى السنة الموالية ولهذا فإن رصيد الميزان التجاري تراجعت قيمته خلال هذه السنة، وهذا ما أثر على الإنفاق الحكومي حيث لجأت السعودية للتقليل منه، خاصة على المشاريع التنموية مما أدى لتراجع معدلات النمو الاقتصادي، ورصيد ميزان المدفوعات الذي كان في ارتفاع مستمر حيث ارتفع من 22.4% إلى 25,5% سنة 2008، بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط ولكن ما إن انخفضت أسعار النفط في نفس السنة وبسرعة إلى أقصى حد وهو 38.6 دولار للبرميل تراجعت معه العوائد النفطية إلى أقصى حد، وهذا ما أثر بنسبة كبيرة على رصيد ميزان المدفوعات للسنة الموالية لكون أن الانخفاض حدث في نهاية شهر ديسمبر واستمرت مع بداية عام

<sup>1</sup> - يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية والمالية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2018، ص60

2009، وهذا ما تسبب في ارتفاع معدلات التضخم من 4.2% سنة 2007 إلى 9.9%، وهو يبرز أن الصدمات الموجبة لأسعار النفط قد أثرت بعلاقة طردية على معدلات التضخم في نفس السنة، وبالعلاقة عكسية في حالة الصدمات السلبية حيث انخفضت معدلات التغير في التضخم ب 5.1% عند تراجع أسعار النفط إلى أقل قيمة لها، ونفس الأمر مع معدلات البطالة حيث لاحظنا أنها كانت منخفضة في سنتين 2007 و 2008 حيث قدرة نسبة التغير ب 5.7% و 5.1% نتيجة تحسن رصيد المدفوعات بسبب الفائض المحقق من رصيد الميزان التجاري، وعند انخفاض أسعار النفط فإن معدلات البطالة قد تغيرت بالزيادة نحو 5,4% سنة 2009.

الجزائر كغيرها من الدول النفطية قد تأثرت هي أيضا بهذه التقلبات، حيث انخفضت معدلات التغير في النمو الاقتصادي من 3.4% إلى 2.4% بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتسيّد جميع الديون الخارجية سنة 2007-2008، مما أدى إلى تخفيض نسبة الأموال الموجهة للمشاريع التنموية لهذا لم يظهر تأثير ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي، إلا أنها في حالة الصدمة السلبية قد تأثرت وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي إلى 1.6%، ونفس الأمر بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات فقد انخفضت قيمته من 22.55% إلى 19,9% سنة 2008، بسبب الخلل في رصيد الميزان التجاري حيث أن كمية الأموال الصادرة أكثر من الواردة بسبب قرار الدولة بتسديد جميع ديونها للدول قبل موعد تسديدها، وانخفضت نسبة التغير أكثر في سنة 2009 لتصل قيمته 0.3% بسبب انخفاض الحاد لأسعار النفط التي مست الربع الأول من السنة، وأيضا استمراريتها في تسديد الديون على حساب دعم القطاعات المنتجة ودفع بعجلة النمو، كما أن الاقتصاد الجزائري توتر بنسبة كبيرة حيث ارتفعت نسبة التغير في معدلات التضخم إلى 4,9% سنة 2008 ثم إلى 5.7% سنة 2009، وهنا يبرز أن ارتفاع أسعار النفط أثرت على النشاط الاقتصادي في الدولة ولكن بسبب التزامها بتسديد ديونها قبل أوانها لم يظهر الأثر، كما أن معدلات البطالة كانت في انخفاض مستمر خلال سنوات حيث بلغت قيمة التغير فيه 13.8% سنة 2007 و 11.2% سنة 2008 و 10.2% سنة 2009.

تأثر الاقتصاد السعودي بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط حيث لاحظنا انخفاض مستمر لمعدلات النمو الاقتصادي حيث تغير من 6.7% إلى 4.2% سنة 2008 وإلى 3% سنة 2009، ويرجع سبب هذا التراجع لارتفاع أسعار النفط منذ بداية الألفية لأكثر من 50 دولار للبرميل، وهو ما أثر على القدرة الشرائية حيث لاحظنا سابقا أن رصيد ميزان التجاري قد تراجع خاصة استهلاك النفط، فمنذ بداية 2000 بدأت تونس تشتري النفط بنسبة تغير ضعيفة، وكذلك تذبذب الاستثمارات الأجنبية والقطاع

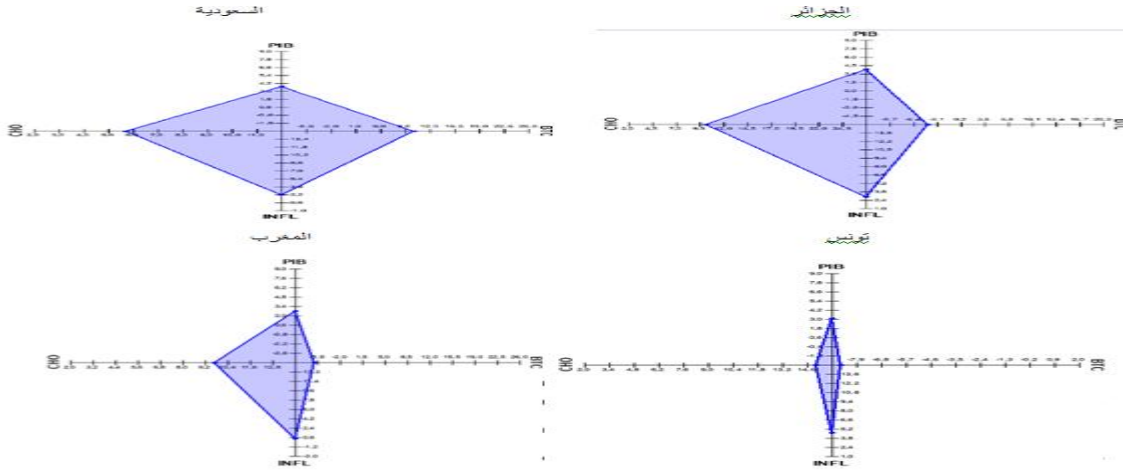
السياحي بسبب الظروف الأمنية السائدة، وارتفاع قيمة الواردات أي أن جل ما تتحصل عليه من عملة صعبة لا يستعمل في عملية تنمية، وهذا ما يبرزه رصيد ميزان المدفوعات حيث سجل خلال 2008 عجزا في رصيده بنسبة تغير 3.2% مقارنة بسنة 2007، الذي قدرة نسبة التغير بـ2.4%، وزاد أكثر سنة 2009 بقيمة 2.8% نتيجة ارتفاع قيمة الواردات من النفط والسلع الاستهلاكية التي هي الأخرى ارتفعت أسعارها، وهذا ما أدى إلى استيراد التضخم حيث ارتفعت نسبة التغير من 3% إلى 4.3% ثم إلى 3.7%، ويرجع سببه إلى شراء النفط بسعر عالي وأيضاً شراء السلع التي ارتفع سعرها، والذي بدور على معدلات البطالة حيث رفعت سنة 2009 بـ13.3% مقارنة بسنة 2008، التي كانت تقدر نسبة التغير فيها بـ12.4%، وهذا ما يثبت أن الصدمات الموجبة قد أثر بشكل مباشر على معدلات البطالة والتضخم.

كما أن الاقتصاد المغربي لم يكن بعيد عن هذه التأثيرات حيث لاحظنا زيادة معدلات التغير في النمو الاقتصادي من 3.5% إلى 5.9% سنة 2008، ويرجع سببها إلى ازدهار القطاعات الأخرى من الزراعة، القطاع الصناعي، والزراعي ولكن مع ارتفاع أسعار النفط مع بداية النصف الأول من سنة 2008، حيث وصل إلى 130 دولارا للبرميل، وبعد ذلك عاود الانخفاض إلى أقل قيمة له و38.6 دولار للبرميل من نفس السنة، إلا أنه أثر على معدلات النمو الاقتصادي في السنة الموالية بقيمة 4.2%، وهذا ما يؤكد رصيد ميزان المدفوعات حيث ارتفع عجز ميزان المدفوعات من 0.2% إلى 4.9% سنة 2008، وهذا يبرز أن الصدمات الموجبة قد أثرة بعلاقة عكسية على رصيد ميزان المدفوعات، ويرجع السبب الرئيسي إلى العجز الكبير الذي حققه الميزان التجاري نتيجة ارتفاع قيمة الواردات من السلع والنفط، كما أن معدلات التضخم تبرز لنا أكثر مدى تأثيره حيث نلاحظ ارتفاعه سنة 2008 إلى 3.7% نتيجة ارتفاع الأسعار، ومع انخفاضها فإن نسبة التغير في معدلات التضخم بدأت في التراجع، ونفس الشيء بالنسبة لمعدلات البطالة حيث ثبتت نسبت التغير عند قيمة 9.2% بالنسبة للسنتين 2007 و2008، وعند انخفاضه فإن معدلات البطالة بدأت تنخفض تدريجياً.

**ثانياً - أزمة 2014 :** في يونيو 2014 ارتفع سعر النفط إلى ما يقارب 115 دولارا للبرميل ثم تراجع بسرعة، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق 59,5 و107,9 دولارا للبرميل خلال أشهر السنة، ما يعادل انخفاض 9% مقارنة مع 2003 وفي الأيام الأولى من شهر يناير

2015 وصل سعر النفط إلى أقل من 50 دولارا للبرميل<sup>1</sup>، وقد كانت تتراوح سعر سلة الأوبك بين 33,6 و62,2 دولار للبرميل خلال أشهر السنة أي بمعدل انخفاض قدر ب48,5% مقارنة بسنة 2014<sup>2</sup>، ويرجع هذا الانخفاض إلى اختلال قوى العرض والطلب، وتأثير قوة العملة الأمريكية، تأثير نشاط المضاربين في الأسواق، وفرة المعروض النفطي مما ساهم بنسبة 60% في الانخفاض الكبير للأسعار، وتركيز الأوبك بشدة على نظام الحصص بدلا من الأسعار، وضعف النمو خاصة في منطقة اليورو وتباطئه في الصين والبرازيل، وإصرار السعودية على عدم خفض إنتاجها<sup>3</sup>.

### الشكل رقم (2-30): نماذج مربع السحري لكالدور للدول محل الدراسة لسنة 2014



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد بيانات البنك الدولي وبرنامج **Générateur de carrés magiques de NicholasKaldor**

من خلال يبرز لنا الشكل السابق لمربع كالدور السحري مدى تأثير أهداف السياسة الاقتصادية بتقلبات أسعار النفط، حيث نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي في السعودية في ارتفاع مستمر حيث بلغت نسبة التغير سنة 2014 ب3.7% و 4.1% سنة 2015، ويرجع سببه إلى الفوائض المالية السابقة المتأتية من النفط والتي قامت من خلاله بتمويل مشاريع التنمية، كما تميزت أسعار النفط خلال السنتين بتذبذب بين الارتفاع والانخفاض النسبي الذي سمح لها بمنح قروض للمؤسسات الإنتاجية والداعمة لنمو الاقتصادي، ويبرز الأثر أكثر من خلال رصيد ميزان المدفوعات الذي تراجع نسبة نموه من 18.1% إلى 9.8% سنة 2014 وقد سجل عجزا في سنة 2015 ب 8.7% وهو ما يدل على أن الانخفاض

<sup>1</sup> - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، 2013-2014

<sup>2</sup> - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، 2013-2014

<sup>3</sup> - نيفين حسين، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص4

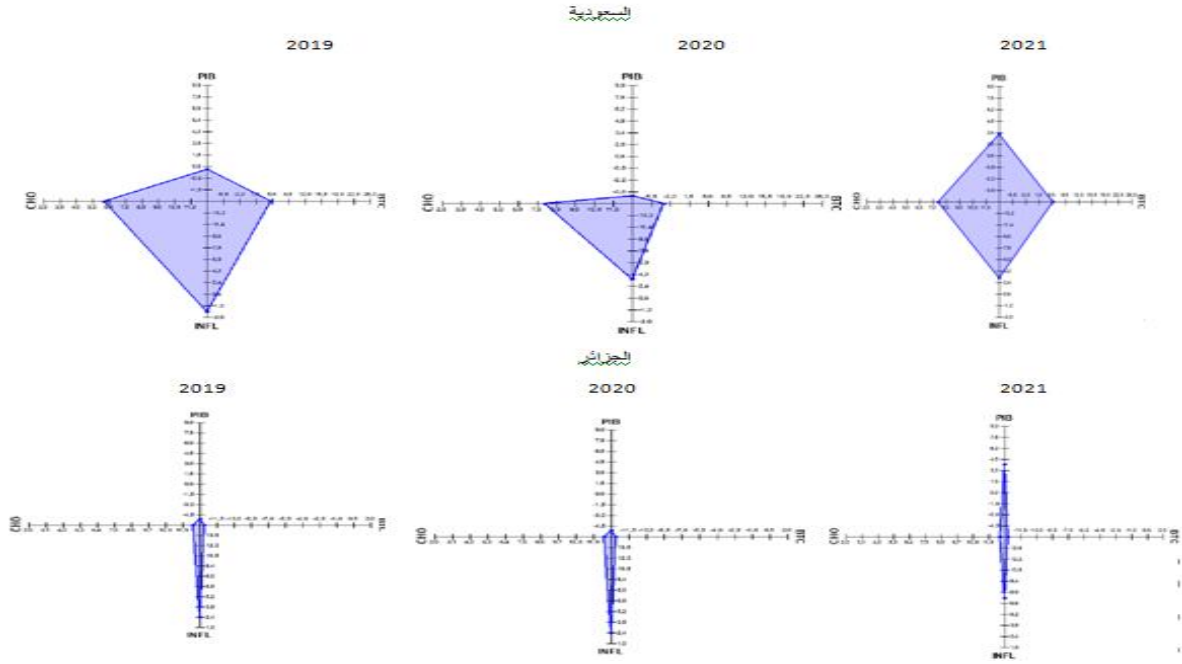
أسعار النفط من 115 دولار للبرميل في بداية عام 2014 إلى أقل من 50 دولارا للبرميل في عام 2015 قد أثر كثيرا في رصيد ميزان المدفوعات، كما انخفضت معه معدلات التضخم من 3.5% إلى 2.2% سنة 2014 ثم إلى 1.2% مما يعني أن لأسعار النفط تأثير كبير على معدلات التضخم لكونه هو تضخم مستورد يدخل للاقتصاد من خلال العوائد النفطية،

فيما يخص دولة الجزائر فإن معدلات النمو كانت متماشية مع تطور أسعار النفط كون أن جل المشاريع التنموية المطبقة ممولة من خلال الإيرادات النفطية، باعتباره أهم مصدر لجلب العملة الصعبة وضعف القطاعات الأخرى، لهذا نلاحظ أن نسبة التغير في النمو ارتفعت سنة 2014 لما كانت أسعاره مرتفعة بقيمة 3.8% وعند انخفاضه سنة 2015، فإنه انخفض ولكن بنسبة ضعيفة، وهذا ما يدل على أن الصدمة الموجبة تأثر بعلاقة طردية على معدلات النمو وبالعلاقة عكسية على رصيد ميزان المدفوعات، حيث نلاحظ أن رصيده سنة 2013 كان موجب ونسبة التغير قدرة ب0.6%، أما السنوات 2014 و 2015 فقد انخفضت فيه بنسبة كبيرة مسجلة بذلك عجزا وقد قدرت نسبة التغير ب4.3% سنة 2014 و 16.33% سنة 2015، كما أن معدلات التضخم خلال هذه الفترة كانت مرتفعة حيث قدرت نسبة التغير ب4,8% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 الذي كانت تساوي 2.9%، ويرجع سبب ارتفاعه إلى ارتفاع أجور العمال، ارتفاع سعر السلع المستوردة، كما لاحظنا أيضا أن الاستهلاك النفطي للجزائر مرتفع خاصة النفط المعدل وهي تشتريه بأثمان أعلى مما تبيعه مما أثر على معدلات التضخم بنسبة كبيرة، أما معدلات البطالة فكانت في ارتفاع مستمر.

أما تونس فنلاحظ أن معدلات البطالة فيها مرتفعة سنة 2014 حيث قدرة ب3.1% أما سنة 2005 فقد انخفضت إلى قيمة 1% وهذا ما يبرز على أن ارتفاع أسعار النفط قد أثر عليه خاصة سنة 2015، لكون أنه ارتفع بنسبة كبيرة كما لاحظنا أن استهلاك تونس من النفط خلال هذه الفترة قد ارتفع ولكن بنسب ضعيفة وهذا ما يبرر أن الدولة لم تستطع دعم البرامج والمخططات التنموية لقلّة التمويل حيث أن ما تمتلكه من عملة صعبة توجهه إلى شراء هذه المادة التي تعتبر المحرك الرئيسي لنشاط، وهذا ما يبرزه رصيد ميزان المدفوعات الذي سجل عجزا متواصلا منذ ارتفاع أسعاره فوق 50 دولار للبرميل، حيث سجل نسبة تغير ب8.6% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 الذي قدرة ب8%، بسبب أن رصيد ميزان التجاري سلبي نتيجة التقلبات الكثيرة لأسعار النفط، إلا أنه أثر بشكل إيجابي على معدلات التضخم حيث انخفضت من 4.6% سنة 2014 إلى 4.4% سنة 2015، ونفس الشيء بالنسبة لمعدلات البطالة.

ومن ناحية أخرى فنلاحظ أن الاقتصاد المغربي هو أيضا تأثر بهذه التقلبات حيث لاحظنا أن معدلات النمو الاقتصادي قد انخفضت من 4.5% إلى 2.7% سنة 2014، وذلك لعجز الدولة على تمويل والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بسبب قلة المداخيل من جهة وارتفاع أسعار النفط ما أوجب عليه رفع فاتورته على حساب باقي المشاريع، إلا أنه مع انخفاض أسعاره بدأت معدلاته بالتحسن حيث قدرة بـ4.5% سنة 2015، وهذا ما يبرزه رصيد الميزان التجاري الذي كان يسجل عجزا بقيمة 7.3% سنة 2013، و6% سنة 2014 ومع تراجع أسعار النفط تراجع معه عجز الميزانية بقيمة 2.3%، وهنا يبرز أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، كما أن معدلات التضخم هي الأخرى قد انخفضت عندها ارتفعت أسعار النفط بـ0.4% وعند انخفاضه ارتفعت إلى 1,6% وهذا ما يدل على أن التضخم هنا هو التضخم المستورد، كما أن معدلات البطالة كانت تتميز بتحسن طفيف خلال أزمة.

**ثالثا- أزمة كوفيد 19:** أعلنت منظمة الصحة العالمية في 30 جانفي 2020 رسميا عن تفشي فيروس كورونا، وأقرت بأنه وباء خطير في 11 مارس 2020، وبسبب هذا الفيروس أجبرت جميع الدول على اتخاذ جملة من التدابير الصارمة من أجل احتواء هذا الوباء، لهذا تم إغلاق المدن والمنشآت والمصانع ومنع حركة السير وغيرها من الإجراءات، ولهذا تم عقد اجتماع في مارس 2020 وذلك للبحث في خطة تمديد خفض الإنتاج وقد وافقت عليه 22 دولة، وتنص هذه الخطة على تعميق تخفيض الإنتاج بنحو 1.5 مليون برميل يوميا، لكن فشل هذا اجتماع بعد رفض روسيا الاقتراح، وهذا ما انعكس سلبا على أسعار الأسهم العالمية، وهذا ما أصبح يعرف لاحقا بالانثنين الأسود والذي تسبب في حدوث حرب أسعار نفطية وقد خلفت هذه الحرب انهيارات كبيرة في أسعار النفط بل أسوء من عام 1991، حيث أعلنت السعودية على خطة لزيادة الإنتاج وتخفيض السعر الرسمي لبيع نفوطها بـ8 دولارات ردا على روسيا، وهذا ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 25 دولار لبرميل برنت، وهو ما هدد بشكل كبير الصادرات النفطية حيث أن الدول المصدرة له تحتاج إلى أسعار تتراوح بين 60 و85 دولار للبرميل الواحد، من أجل تحقيق التوازن في ميزانيتها لعام 2020، والشكل التالي يبرز لنا أثر انهيار أسعار النفط على أهداف مربع كالدور خلال أزمة كوفيد 19:



نلاحظ من خلال الشكل السابق أن انهيار أسعار النفط إلى أقل من 50 دولار للبرميل، قد أثر على مربع كالدور بشكل كبير في السعودية حيث أن معدلات النمو الاقتصادي تراجعت بنسبة كبيرة سنة 2020 بما يقارب 4.1% مقارنة بسنة 2019، التي وصلت فيه نسبت التغير إلى 0.3%- مما يعني سجلت معدلات نمو سالبة، ويرجع سبب هذا الانخفاض لتراجع الكبير لأسعار النفط لأقل من 25 دولار لبرميل، والذي أدى بدوره لاتخاذ مجموعة من القرار من بينها تخفيض جزئي في موازنتها في بعض البنود ذات الأثر الأقل اجتماعيا واقتصاديا، حيث وصلت قيمة التخفيض إلى ما يقارب 50 مليار ريال ومن جهة أخرى توقف النشاط الاقتصادي داخل الدولة، حيث تم إغلاق جميع المؤسسات والمصانع ومنها المشاريع التنموية والاستثمارات الأجنبية، حتى حركات السير أوقفت وهذا ما أثر بنسبة كبيرة في رصيد ميزان المدفوعات، حيث لاحظنا أن نسبة التغير قد انخفضت بنسبة كبيرة من 4.8% سنة 2019 إلى تحقيق عجز في رصيدها بنسبة 3.2%، وذلك لانخفاض سعر النفط إلى أقل من 80 دولار للبرميل وهو السعر الذي من خلاله يمكن ضبط العجز في ميزانيتها لسنة 2020، وتراجع قيمة النفقات المعتمدة في ميزانية 2020 بنسبة 5%، لتتحسن سنة 2021 حيث سجلت معدلات نمو موجبة وقد قدرت نسبة التغير ب 3.2% ويعود سبب ذلك لبداية التراجع التدريجي للقوانين والتعليمات الصارمة وعودة الحياة الاقتصادية إلى مجراها، كما أن معدلات التضخم ارتفعت إلى 3.4% نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وانخفاض القدرة الشرائية لمعظم الأفراد بسبب تسريحهم خلال هذه الأزمة لينخفض قليلا سنة



2021 حيث قدرة ب 3.1%، وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات البطالة من 5.7% سنة 2019 إلى 7.4% خلال السنتين 2020 و2021.

أما الجزائر فنلاحظ أن أزمة كوفيد 19 قد أثرت بنسبة كبيرة حيث تراجع نسبة التغير في معدلات النمو الاقتصادي من 1% سنة 2019 إلى -5.1% سنة 2020 محققة بذلك معدلات نمو سالبة، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط من جهة ومن جهة أخرى إلى تخفيض نسبة نفقات تسيير الدولة من 30% إلى 50%، وتوقيف جميع النشاطات والمشاريع المخصصة لنهوض بالتنمية الاقتصادية، بل توقف كل النشاطات الاقتصادية حتى الأنشطة البسيطة وتم توقيفها، نقص حجم الإنتاج الصناعي من قبل المؤسسات وتسريح العمال بسبب عدم القدرة على تسديد ديونهم، إلا أنه بدأ بالتحسن سنة 2021 حيث قدرت نسبة التغير في معدلات النمو الاقتصادي ب 3.8% بسبب رجوع النشاط الاقتصادي ككل للعمل تدريجيا، ومن جهة أخرى نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات حقق عجزا متواصل حيث ارتفعت نسبة التغير من 9.9% إلى 12.6%، ويرجع سبب ذلك إلى سياسة التقشف التي كانت مطبقة منذ سنة 2019، كما أن قيمة النفقات قد انخفضت خاصة النفقات الموجهة لشركة سونطراك بقيمة 7 مليارات دولار في سنة 2020، ومن جهة أخرى تخفيض قيمة الواردات بحوالي 10 مليارات دولار، بعدما كانت هذه الفائرة تفوق 41 مليار دولار سنة 2019، وتراجع احتياطات الدولة من العملة الصعبة الأجنبية إلى 44 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 التي كانت الاحتياطات من العملة الأجنبية تفوق 62 مليار دولار، كما أن معدلات التضخم ارتفعت بنسبة كبيرة من 2.4% سنة 2020 إلى 7.2% سنة 2021، ويرجع سبب انخفاضه سنة 2019 لتوقف النشاط الاقتصادي، وانخفاض أسعار النفط، إلا أنه مع بداية عودة النشاط الاقتصادي إلى العمل، وبداية تحسن أسعار النفط وفتح الحدود على تبادل السلع بدأت معدلات التضخم بالارتفاع لتصل إلى 7.2% سنة 2021، ورفع القدرة الشرائية للأفراد وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح معظم المؤسسات عمالها مؤقتا لئتم توظيفهم بعد انتهاء من تداعيات هذه الأزمة حيث وصلت نسبة التغير في معدلات البطالة إلى 12.7%.

بالنسبة لتونس لم تكن هي الأخرى بعيدة على هذه الأزمة، حيث انخفضت نسبة التغير في معدلات النمو الاقتصادي ب 8,7% مسجلة بذلك قيم سلبية ويرجع سببه إلى التوقف الكلي لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، أي توقف كل المشاريع والمصانع عن عملية الإنتاج، ونقص الطلب خاصة على مادة النفط والذي بدوره انخفضت أسعاره بسرعة كبيرة نتيجة نقص الطلب عليه وزيادة المعروض النفطي، ومن جهة الحرب الروسية السعودية حول مادة النفط والذي كان كل منها يسعى إلى زيادة الإنتاج

وتخفيض السعر، ومن جهة أخرى تراجع العملة الصعبة التي كانت تأتي من القطاع السياحي والذي يعتبر أهم قطاع هو والقطاع الزراعي، وهذاما أثر على المخزون المالي ما تسبب في حدوث عجز متواصل في رصيد ميزان المدفوعات، حيث لاحظنا أن قيمة التغير قد وصلت 6% سنة 2020 لتتناقص قليلا سنة 2021 بنسبة 5.9%، نتيجة توقف النشاط الاقتصادي الكلي للدولة والذي أدى إلى تراجع عوائد قطاع السياحة، كما لاحظنا أن نسبة التغير سنة 2020 كانت أقل من 2019، ويرجع سبب ذلك لاستفادتها من انخفاض أسعار النفط وقد لاحظنا أن كمية النفط المشتري أو الاحتياطات قد ارتفعت بنسبة كبيرة، وهذا ما جعل معدلات التضخم تتخفص سنة 2020 من 6.7% إلى 5.6%، نتيجة تراجع قيمة الصادرات والواردات وتراجع قيمة نفقات الدولة وتراجع أسعار النفط إلى أقل قيمة لها، وهذا ما أثر أيضا على معدلات البطالة حيث ارتفعت من 15.1% إلى 16.6% سنة 2020، نتيجة التسريح المؤقت للعمال نتيجة نقص الطلب على السلع المنتجة وأيضا لتطبيق شرط التباعد.

ونفس الأمر بالنسبة للمغرب، حيث تأثرت معدلات النمو الاقتصادي بتراجع أسعار النفط وتوقف النشاط الاقتصادي المحلي والدولي حيث لاحظنا انخفاض معدلاته من 2.6% سنة 2019 إلى -6.3% سنة 2020، مسجلة بذلك تراجع كبير في معدلات نموها نتيجة توقف النشاط الاقتصادي، إلا أنه بدأ في تعافي مرة أخرى مع بداية عام 2021 نتيجة الرجوع التدريجي للنشاط الاقتصادي، خاصة النشاطات الداعمة لتنمية الاقتصادية والنشاطات الإنتاجية كما لاحظنا أن الاحتياطات النفطية من هذه المادة قد ارتفعت من جهة، ومن جهة تزايد كمية النفط المشتريات خلال سنة 2020، وهذا ما أثر بشكل كبير على رصيد ميزان المدفوعات حيث سجل سنة 2020 عجزا بقيمة 1,2، نتيجة ارتفاع وارداتها أكبر من صادراتها خاصة واردات النفط والسلع المنتجة، أما في سنة 2021 فقد تزايدت معدلات العجز في رصيد ميزان المدفوعات بقيمة 2.5، نتيجة تحسن أسعار النفط ووصوله إلى أكثر من 80 دولار من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار السلع المنتجة، ونقص الموارد المالية المتأتية من السياحة لعزف الكثير من الأفراد عن السفر خوفا من المرض، والقيود التي تم فرضها وهذا ما تسبب في الارتفاع الكبير في معدلات التضخم سنة 2021 حيث قدرة بـ 1.4%، ولكن في سنة 2020 كانت قيمتها منخفضة حيث قدرت بـ 0.7%، كما أن معظم المؤسسات خفصت إنتاجها نتيجة نقص الطلب عليها مما أجبرت على تسريح نصف عمالها من أجل تجنب الخسائر إلى جانب تطبيق قواعد السلامة.

## خلاصة الفصل:

من خلال دراسة مدى ارتباط متغيرات مربع كالدور السحري بتقلبات أسعار النفط الحاصلة في الأسواق النفطية نتيجة قوى العرض والطلب، وظروف خارجية فإننا توصلنا لنتيجة مفادها أن الصدمات التي تعيشها أسعار النفط في الآونة الأخيرة تؤثر بشكل مباشر، وعلى المدى القصير على معدلات النمو الاقتصادي حيث لاحظنا في الدول النفطية وفي حالة ارتفاعه فإنها تتأثر إيجابا وبالعلاقة طردية، ونفس الشيء بالنسبة لمعدلات البطالة ورصيد ميزان المدفوعات أما معدلات التضخم فهي تتأثر به بعلاقة عكسية، أما في حالة انخفاضه فإن معدلات النمو الاقتصادي تنخفض كما يصاحبها ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض نسبي في معدلات التضخم المستوردة.

ومن جهة أخرى فإن الدول غير النفطية مثل تونس والمغرب فإن نشاطها الاقتصادي يتأثر بعلاقة عكسية مع تقلبات أسعار النفط ففي حالة انخفاض أسعار النفط فإن هذه الدول سوف تستورد النفط بأقل مما كان ومنه الحفاظ على العملة الصعبة، كما أنها تدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية كما أن معدلات التضخم والبطالة كانت متراجعة في هذه الحالة ومرتفعة في حالة ارتفاع أسعاره.

# الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على

متغيرات مربع كالدور في

الدول محل الدراسة

**تمهيد:**

تسعى النظرية الاقتصادية إلى تحليل وتفسير المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول، وكذلك محاولة وضع حلول مناسبة للقضاء عليها، ولا يتم ذلك إلا بتبني سياسة اقتصادية ناجحة، أي التحديد الدقيق لأهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى مختلف الاقتصاديات لتحقيقها، وهي محصورة في أربعة أهداف أساسية أو ما تدعى بمتغيرات مربع كالدور، كما تعتبر من بين أهم العوامل التي تحدد مدى تطور وتقدم الدول، لكن هناك عدة عوامل تحول دون تحقيقها ومن بين هذه العوامل نجد تقلبات أسعار النفط والذي يعتبر المورد الأساسي في نشاط معظم القطاعات خاصة الدول النفطية التي تعتبره أهم مصدر لجلب العملة الصعبة وهذا ما يجعله يؤثر بشكل كبير على تحقيق هذه الأهداف.

فبعد الدراسة النظرية المفصلة لأهداف مربع كالدور، والسوق النفطية وأهم العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار نفط، ودراسة واقع النمو الاقتصادي والتضخم، البطالة ورصيد المدفوعات في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية، المغرب وتونس خلال فترة 1980-2019، سنحاول في هذا الفصل قياس أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور باستخدام نماذج  $Panel\ ardl$  الخطية وغير الخطية، ومن أجل تحقيق هدفنا قسمنا الفصل لثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: وصف نموذج ومتغيرات الدراسة واستقراره؛

المبحث الثاني: قياس أثر تقلبات أسعار النفط باستخدام النماذج الخطية وغير الخطية؛

المبحث الثالث: تحليل وتقييم نتائج الدراسة.

## المبحث الأول: وصف متغيرات ونموذج الدراسة

لقد تعددت واختلفت طرق وأساليب اختبار ومطابقة النظرية الاقتصادية للواقع، حيث أصبحت معظم الدراسات والبحوث تعتمد على أساليب جد متطورة بغرض الحصول على نتائج تتصف بالفعالية والدقة، حيث كان لعلم الإحصاء وفروعه الفضل الكبير في بناء نماذج رياضية تساعد في تحليل البيانات من أجل الوصول إلى القرارات السليمة ولهذا سوف نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي المتبع في تحليل متغيرات الدراسة

### المطلب الأول: النموذج المستخدم في الدراسة

يرتبط نجاح أي دراسة قياسية بالاختيار الجيد لبيانات والنماذج الاقتصادية، وقد حظي هذا المجال باهتمام كبير من قبل الباحثين، خاصة مجال دراسة استقرارية البيانات ودراسة علاقات التكامل المتزامن لبيانات البانل، وقد ظهرت حديثاً اختبارات متطورة ومن بينها اختبارات جذر الوحدة وبالضبط الجيل الثاني الذي يسعى إلى الكشف عن خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات بيانات البانل ويأخذ بعين الاعتبار عدم الاستقلالية بين الأفراد وفي هذا مطلب سوف نتطرق إلى المفاهيم المتعلقة بنماذج البانل.

### الفرع الأول: تعريف نموذج الدراسة

تستخدم نماذج البانل في العديد من الأبحاث والدراسات الحديثة، نظراً للأهمية البالغة التي اكتسبتها حيث تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر التغيرات في الوحدات المقطعية ويقصد بالوحدات المقطعية الدول، الأسر، السلع، إلخ، مما تسمح لنا بالوصول لنتائج أكثر موثوقية، لهذا وجب قبل كل شيء أن نحدد بعض المفاهيم المتعلقة بنماذج البانل المستخدمة في هذه الدراسة.

يقصد ببيانات البانل "هو تجميع بين البيانات المقطعية وبيانات السلسلة الزمنية فعندما يكون لدينا عدة مشاهدات لعدد من الوحدات مثل الأسرة والمنشآت، خلال فترة زمنية معينة فإنه يتوجب إتباع أسلوب معين لدمج هذه البيانات"،

كما تعرف أيضاً "بالمشاهدات المقطعية مثل الدول، الشركات، إلخ، المسجلة عبر مدة من الزمن خلال فترة معينة، أي أن لهذه البيانات بعدين وهما السلسلة الزمنية والمقاطع العرضية<sup>1</sup>، وتتميز السلسلة الزمنية بكونها مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، أما البيانات المقطعية فهي تصف سلوك مجموعة من المفردات خلال فترة زمنية واحدة<sup>2</sup>،

<sup>1</sup>Diebold , Francis X, "Econometrics: A Predictive Modeling Approach" , University of Pennsylvania, pp. 6, 2017.

<sup>2</sup> Wooldridge, Jeffrey M , "Introductory Econometrics: A Modern Approach" , Sixth Edition, Cengage Learning, United States of America, pp. 756-769, 2016

كما يمكن تعريفها على أنها "عبارة عن مجموعة من المشاهدات مثل أفراد، شركات، دول... إلخ، خلال عدة فترات زمنية، وهي تسمح للباحث بدراسة ونمذجة الاختلافات والفوارق السلوكية لمجموعة من الأفراد"<sup>3</sup>.

كما تعرف بيانات البانل بأنها "خليط مزدوج بين البعد الفردي والبعد الزمني، حيث أنها تسمح لنا بتمثيل سلوك الأفراد (المؤسسات، البلدان، الموظفين.. إلخ) بشكل أفضل، كما أصبح من الممكن تحديد النماذج الاقتصادية على أساس الاقتصاد الجزئي والعمل على بيانات البانل"<sup>4</sup>؛

### الفرع الثاني: أهمية نماذج البانل

تتميز بيانات البانل عن غيرها من بيانات السلسلة الزمنية أو المقطعية الفردية، بعدد من المزايا والخصائص وهي كالتالي<sup>5</sup>:

**أولاً-** قدرتها على التحكم في التباين الفردي، حيث يمكن أن تظهر هذه الحالة في البيانات المقطعية أو بيانات السلسلة الزمنية مما تؤدي إلى التحيز؛

**ثانياً-** تحتوي نماذج بيانات البانل على معلومات أكثر من البيانات التي تحتويها السلسلة الزمنية أو المقطعية، حيث أنها تمكننا من الحصول على تقديرات تتميز بثقة عالية.

**ثالثاً-** كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات والتي غالباً ما نواجهها في بيانات السلسلة الزمنية تكون أقل حدة، كما أنها تتميز بعدد أكبر من درجات الحرية مما يجعلها أكثر كفاءة؛

**رابعاً-** كما يسمح لنا هذا النموذج من دراسة ديناميكية التعديل، والتي لا تظهر في البيانات المقطعية، مما يجعلها أفضل النماذج لدراسة الظواهر الاقتصادية مثل التضخم، الفقر، البطالة،... إلخ، وبالتالي علاج مشكلة عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني كما أنها تمكننا من ربط سلوك أفراد العينة من نقطة زمنية إلى أخرى؛

**خامساً-** أما فيما يخص مشكلة انعدام ثبات التباين لحد الخطأ والتي غالباً ما تظهر عند تقدير النماذج القياسية باستخدام البيانات المقطعية العرضية، أما فيما يخص نماذج البانل فإنها تمنع ظهورها<sup>6</sup>؛

**سادساً-** تأخذ نماذج البانل بعين الاعتبار عدم التجانس أو الاختلاف الغير ملحوظ سواء في البيانات المقطعية أو السلسلة الزمنية، أي أنها تساهم في التقليل من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (خصائص المفردات الغير مشاهدة).

<sup>3</sup> Green william, *économétric analysis*, fifth édition, New york University, Macmillan publishing Company, 2002, p284

<sup>4</sup> Alain Pirotte, *économétrie des données de Panel théorie et application*, France, 2011, p09.

<sup>5</sup> Gujarati Damodar, *Basic Econometrics*, fourth édition, The McGraw-Hill companies, 2004, pp 637\_638.

<sup>6</sup> Hsiao C., & Analysis of panel Datas, Cambridge University Press, Cambridge, 2003, p.12.

ومن خلال ما سبق يمكننا عرض ايجابيات وسلبيات استخدام نموذج البانل فمن ناحية ايجابيات النموذج فإنه يحتوي على عدد كبير من المشاهدات، ويأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس، وتأثير المفردات الغير الملاحظة، ويقلل من خطر التعدد الخطي، وتحيز المقدرات، كما أنه يمكننا من إبراز أثارها على المدى الطويل والقصير ومن ناحية أخرى فإنه لا يوجد نموذج كامل خالي من العيوب ومن بين هذه السلبيات وجود بعض المشاهدات المفقودة مما تؤدي إلى اضطرابات في نوعية التقدير، حيث لا يتم معالجتها بكل برامج الحاسوب الخاصة بالقياس الاقتصادي، وتعتبر بيانات البانل غير أسطوانية لكونه يوجد هناك نقص سواء في الأفراد أو الفترات أو في كليهما.

### المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانال

بغرض تحليل بيانات نماذج البانل والتي تتكون من بيانات السلسلة الزمنية وبيانات المقطعية فإننا سوف نقوم بتحليل ثلاث نماذج أساسية والتي تم صياغتها من قبل جرين W.Green في عام 1993 ومن ثم نقوم بمفاضلة بينهم واختيار النموذج الأنسب.

#### الفرع الأول: النماذج الأساسية لبيانات البانال

تقوم نماذج بيانات البانل على ثلاثة أشكال رئيسية وهي نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، ويتم تقديرهم بعدة طرق وفقاً لطبيعة البيانات، سنحاول في هذا الفرع التعرف أكثر على هذه النماذج وطرق تقديرها.

أولاً- النماذج الأساسية لتحليل البيانات: لتحليل البيانات السلسلة الزمنية المقطعية Panel سوف نعتمد على ثلاث نماذج وهي<sup>7</sup>:

1- النموذج التجميعي: تقوم فرضية هذا النموذج المقدر على أن الأثر الفردي  $\alpha_i$  هو نفسه بالنسبة لجميع أفراد العينة  $\alpha_i = \alpha$  (أي أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة متطابقة بالنسبة لجميع المفردات) ومن جهة أخرى تماثل معاملات الانحدار للمتغيرات المفسرة بين الأفراد في النموذج المدروس أي يهمل أي أثر للزمن في الدراسة<sup>8</sup>، ويعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البانل ويتم تقدير هذا النموذج من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية، أو المعممة حسب شكل مصفوفة تباين الأخطاء وإعادة كتابة النموذج نحصل على نموذج الانحدار التجميعي ويمكن تمثيل هذا النموذج على الشكل التالي:

<sup>7</sup>Greene, W., H., 2012, "Econometrics Analysis", 7th ed., Pearson Education, Inc., NJ., P240

<sup>8</sup>زكريا يحيى لجمال، اختبار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، عدد 2012، 21، ص 5-



$$Y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta X_{j(it)} + U_{it} \quad i=1,2,\dots,N, t=1,2,\dots,T$$

$$E(U_{it}) = 0, \text{var}(U_{it}) = \sigma_t^2 \quad \text{حيث أن}$$

2- نموذج الأثر الثابت: والغرض من هذا النموذج هو محاولة معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة، أي يكون الأثر الفردي  $\alpha_i$  عبارة عن مجموعة ثابتة من الحدود الخاصة بكل وحدة مقطعية، وذلك من خلال جعل معلمة القاطع  $\alpha$  تتفاوت وتختلف من مجموعة لأخرى مع بقاء معاملات الميل  $\beta_i$  ثابتة لكل مجموعة البيانات المقطعية أي أننا نتعامل مع حالة عدم تجانس في التباين بين المجاميع، ويمكن كتابة النموذج العام للأثر الثابت الذي يفرض أن  $\alpha_i$  ثابت عبر الزمن ولكن تتغير عبر الأفراد، وأيضا معاملات الانحدار تكون ثابتة لكل مجموعة أفراد وعبر الزمن أي يكون التغيير في مجاميع البيانات المقطعية ويمكن صياغته على الشكل التالي

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + U_{it} \quad i=1,2,\dots,N, t=1,2,\dots,T^9$$

$$E(U_{it}) = 0, \text{var}(U_{it}) = \sigma_t^2 \quad \text{حيث أن}$$

ومن أجل تقدير معاملات النموذج السابق والسماح لمعلمة القاطع  $\beta$  بالتغير عبر المجاميع المقطعية يتم إضافة متغير وهمي بقدر  $(N-1)$  وذلك من أجل تجنب الوقوع في التعددية الخطية التامة، ومن ثم يتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى في التقدير ويطلق على هذا النموذج مصطلح نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية، ليصبح النموذج على الشكل التالي

$$Y_{it} = \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + U_{it} \quad i=1,2,\dots,N, t=1,2,\dots,T$$

$$\sum_{d=2}^N \alpha_d D_d \quad \text{التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القاطع } \beta$$

3- نموذج الأثر العشوائي: ففي كلا النموذجين السابقين يتم وضع افتراض أن  $E(U_{it}) = 0$

وأيضا معاملات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة أي فرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية خلال فترة زمنية محددة، عكس نموذج الأثر العشوائي ففي حالة اختلال في أحد الفرضيات المذكورة حيث يفرض أن العلاقة بين المتغير والمفسرات ليست ثابتة بل عشوائية (أي أن العينة المسحوبة بشكل عشوائي)، وبالتالي فإن معاملات النموذج سوف تمثل العينة

<sup>9</sup>Alain Pirotte, *économétrie des données de Panel théorie et application*, France, 2011, p57

بأكملها، كما يتم تعامل مع الأثر الفردي  $\alpha_i$  كمكون عشوائي عبر المفردات وأيضاً قاطع متوسط المجموعة ككلويمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي<sup>10</sup>:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + V_i + U_{it} \quad i=1,2,\dots,N, t=1,2,\dots,T$$

حيث أن  $V_i$  تمثل حد الخطأ في البيانات المقطعية ويطلق على هذا النموذج نموذج مكونات الخطأ بسبب أن النموذج يحتوي على مركبين للخطأ هما  $U_{it}$  و  $V_i$  كما يفرض أن  $\text{var}(U_{it}) = \sigma_t^2 = 0$  و  $\text{var}(V_i) = \sigma_t^2 = 0$  ومن أجل تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح غالباً ما يعتمد على طريقة المربعات الصغرى المعممة

ثانياً - أساليب اختبار النموذج الملائم لبيانات البائل:

وبغرض تحديد النموذج المناسب من بين ثلاث نماذج السابقة عند استخدام بيانات البائل فإننا سوف نقوم باستخدام اختبارات التحديد من أجل الإجابة على الفرضيتين التي وضعها المفكر الاقتصادي Greene, 2012 حيث يتم المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الأثر الثابت من خلال اختبار (F-Test) واستخدام اختبار مضاعف لاجرانج المقترح من قبل Breusch and Pagan 1980 من أجل المفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي ونموذج الانحدار التجميعي، أما اختبار هوسمان الذي اقترحه المفكر Hausman يستخدم من أجل اختيار نموذج أنسب بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي.

### 1- الفرضية الأولى: اختيار نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الأثر الثابت

وبغرض الإجابة على هذه الفرضية اقترح كل من Breusch و Pagan سنة 1980 اختبار مضاعف لاغرنج وهو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة وهو يتعلق بالأخطاء الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى .

فقد تم وضع الفرضيات على الشكل التالي:

H0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم

H1: نموذج الأثر الثابت أو العشوائي هو النموذج الملائم

ويتم اتخاذ قرار من هو النموذج الملائم كالتالي: إذا كانت قيمة مضاعف لاغرنج LM المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كما يمكن الحكم على هذه الفرضية من خلال قيمة p-value للإحصائية Mackinnon فإذا كانت أقل من 0,05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة

<sup>10</sup>R.Bourbonnais, économétrie : cours et exercices corrigés ,9eme édition, 2015 p 357.

## 2- الفرضية الثانية: اختبار نموذج الأثر العشوائي ونموذج الانحدار التجميعي

بغرض اختبار هذه الفرضية سيتم استخدام اختبار Hausma والذي ينص على وجود اختلاف جوهرى بين نموذج الأثر العشوائي ونموذج الانحدار التجميعي ويقوم هذا الاختبار على الفرضيات التالية:

H0: نموذج الانحدار العشوائي هو النموذج الملائم

H1: نموذج الأثر التجميعي هو النموذج الملائم

ولحساب القيمة الإحصائية Hausma والتي تتبع توزيع كاي تربيع نعتمد على مايلي:

$$H = (\hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{MCG})' [Var(\hat{\beta}_{LSDV}) - Var(\hat{\beta}_{MCG})] (\hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{MCG}) \sim X_k^2$$

حيث أن K تمثل عدد المعلمات المقدرة في نموذج

$VAR(\hat{\beta}_{LSDV})$  تمثل تباين معلمات نموذج الآثار الثابتة

$VAR(\hat{\beta}_{MCG})$  تمثل تباين معلمات نموذج الآثار العشوائي

ويتم اتخاذ القرار كالتالي: إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (K) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يحكم عليها من خلال اختبار إحصائية ماكينون فإذا كانت P-value أقل من مستوى المعنوية 5% نرفض الفرضية الصفرية، أي نقبل نموذج الآثار العشوائي

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left( \frac{\sum_{i=1}^n \left( \frac{\sum_{t=1}^T \hat{u}_{it}^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T \hat{u}_{it}^2} \right)^2 - 1 \right) \rightarrow \chi^2 \dots 08$$

## 3- اختبار تجانس لبيانات البائل Hsiao 1986:

وبغرض اختبار تجانس معلمات نماذج البائل تم الاعتماد على اختبار فيشر (F-Test) وفقاً لصيغة التالية<sup>11</sup>:

$$F(n-1, nT-n-k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2) / (n-1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (nT-n-k)}$$

حيث n تمثل عدد أفراد البيانات المقطعية

وقد تم وضع الفرضيات التالية:

H0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم

<sup>11</sup> Greene, M. (1997), Econometric Analysis, ed., Englewood Cliffs, NJ: Prentic-Hall

H1: نموذج الأثر الثابت النموذج الملائم

حيث يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على أنه هناك تساوي بين مقاطع الأفراد أي أن نموذج الانحدار التجميعي هو ملائم إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية الإحصائية بدرجة حرية للسط تساوي n-1 ودرجة الحرية للمقام تساوي nT-n-k

الفرع الثاني: اختبارات جودة النموذج

تقوم النماذج الإحصائية ومنها نماذج بيانات البائل على عدد من الاختبارات ومن بينها اختبارات جودة النموذج، حيث تهدف إلى التحقق من صلاحية النموذج ومن بين هذه الاختبارات نجد اختبار تجانس البيانات، سنحاول في هذا الفرع التعرف على أهم هذه الاختبارات.

أولاً- اختبار التجانس الكلي:

يدرس هذا الاختبار " غياب أثر التجانس الفردي واختبار انعدام تباينها وقد تم وضع الفرضيات

التالية:

$$H0: \alpha_i = \alpha, \beta_i = \beta \text{ عدم وجود تجانس فردي}$$

$$H1: \text{وجود تجانس فردي.}$$

ومن أجل الإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار فيشر F وفق المعادلة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_1)/(N-1)(K+1)}{SCR_1/(N \times T) - N(K+1)} \sim F_{((N-1)(K+1); NT-N(K+1))}$$

حيث  $SCR_{1,c}$  تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية H0 (النموذج يحتوي

على كل المشاهدات)

$SCR_1$  تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد

تمثل عدد السلاسل الزمنية، K تمثل عدد المعلمات المقدر، N تمثل عدد الأفراد

ويتم قبول الفرضية الصفرية في حالة ما كانت قيمة فيشر المحسوبة F1 أقل من قيمة فيشر

الجدولية، أي نتحصل على نموذج تجميعي متجانس كلياً، أما في حالة رفض الفرضية الصفرية فإننا

سوف ننقل إلى المرحلة التالية والتي فيها التعرف على مصدر التجانس إذا ما كان مصدره المعاملات

الانحدارية

### ثانياً-اختبار تجانس المعلمات:

يقصد به اختبار المساواة بين كل المفردات، وقد تم وضع الفرضيات التالية:

$$H_0: \text{تجانس معلمات النموذج } \beta_i = \beta$$

$$H_1: \text{عدم تجانس معلمات النموذج } \beta_i \neq \beta$$

من أجل الإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار فيشر F وفق المعادلة التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{2,c} - SCR_1) / ((N - 1)K)}{SCR_1 / (N \times T - N(K + 1))} \sim F_{((N-1)K; NT - N(K+1))}$$

حيث  $SCR_{2,c}$  تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية  $H_0$  (النموذج يحتوي

على كل المشاهدات)

$SCR_2$  تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد

$T$  تمثل عدد السلاسل الزمنية،  $K$  تمثل عدد المعلمات المقدرة،  $N$  تمثل عدد الأفراد

يتم رفض الفرضية الصفرية في حالة ما كانت قيمة فيشر المحسوبة  $F_1$  أقل من قيمة فيشر

الجدولية. أي نرفض نموذج البائل لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت مختلفة من فرد لأخر أو متماثلة، أما

في حالة قبول الفرضية الصفرية فإننا سوف ننقل إلى المرحلة التالية والتي تتمثل في تحديد إذا كان عدم

التجانس مصدره معلمات التقاطعية

### ثالثاً - اختبار تجانس الثوابت:

تقوم هذه الفرضية على تحديد اختبار المساواة بين الثوابت الفردية في ظل الفرضيات التالية:

$$H_0: \text{تجانس ثوابت النموذج } \alpha_i = \alpha$$

$$H_1: \text{عدم تجانس ثوابت النموذج } \alpha_i \neq \alpha$$

ومن أجل الإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار فيشر F وفق المعادلة التالية:

$$F_3 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_{2,c}) / (N - 1)}{SCR_{2,c} / (N(T - 1) - K)} \sim F_{(N-1; N(T-1)-K)}$$

$SCR_2$  تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (تجانس المعلمات)

$SCR_{1,c}$  تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (التجانس الكلي)

$T$  تمثل عدد السلاسل الزمنية،  $K$  تمثل عدد المعلمات المقدرة،  $N$  تمثل عدد الأفراد

يتم رفض الفرضية الصفرية في حالة ما كانت قيمة فيشر المحسوبة  $F_1$  أقل من قيمة فيشر

الجدولية. أي نقبل نموذج البائل ذو التأثيرات الفردية

### المطلب الثالث: اختبار السببية في علاقة التكامل المتزامن لبيانات البانل

في حالة ما إذا كانت متغيرات البيانات الطويلة في مستوياتها غير مستقرة فإنه في هذه الحالة سوف يؤدي بنا إلى انحدار زائف مما يجب علينا أن نقوم بتقدير الفروق من درجة  $d$  لهذه السلسلة، وفي حالة التحقق من استقراريتها فعندها يمكن تطبيق التكامل المشترك من درجة  $d$ ، ويقوم هذا الاختبار على فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل.

#### الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك

من أجل التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك متزامن بين المتغيرات المستقرة، يجب إجراء اختبار السببية لتكامل المشترك ومن بين أهم هذه الاختبارات نذكر اختبار Pedroni واختبار Kao ويقوم هذين الاختبارين على فرضية العدم والتي تنص على "عدم وجود تكامل مشترك للمتغيرات".

**أولاً- اختبار Pedroni:** يفرض هذا اختبار وجود نموذج مكون من معادلتين ومتغيرتين ويتم تقدير

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^k \beta_k X_{kit} + U_{it} \text{ : المعادلة كالتالي:}$$

وعلى أساس فرضية العدم لاختبار Pedroni والتي تنص على عدم وجد تكامل مشترك بين السلسلتين  $X_{kit}$  أو  $Y_{it}$  لكل أفراد العينة، وقد اقترح Pedroni سبع إحصائيات محسوبة لاختبار إمكانية وجود التكامل المشترك للمتغيرات ضمن البيانات الطولية، ويتم تطبيق هذه الاختبارات من خلال اختبار (IPS-2003) من أجل دراسة استقرارية مقدرات البواقي في النموذج سابق بالنسبة لكل فرد وبين الأفراد وعليه تنقسم هذه الاختبارات إلى إحصائيات البعد الداخلي وجزء الثاني البعد البيئي

**ثانياً- اختبار Kao:** تقوم فرضية اختبار التكامل المشترك لKao على عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين  $X_{kit}$  وهي فرضية العدم، وعلى حسب اختبار Kao فإنه مهما كانت الفروق الأولى للسلسلتين السابقتين مستقرتين، فإن طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في التقدير تكون غير مستقرة، وعليه فإن هذا الاختبار يقوم على استعمال اختبار ديكي فولار (DF)، وقد تم وضع أربع اختبارات إحصائية من نوع اختبار ديكي فولر

#### الفرع الثاني: طرق تقدير انحدار التكامل المشترك

لقد تطورت وتتنوعت طرق التقدير وفقاً لنماذج الإحصائية المراد دراستها من بين هذه الطرق نذكر

ما يلي<sup>12</sup>:

<sup>12</sup>- كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل مشترك، المجلة العراقية، عدد 33، 2012، ص 23

#### أولاً- طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل FMOLS:

تم اقتراح هذه الطريقة من طرف (Pedroni-2000)، وهي تقوم على معالجة المشاكل الناتجة عن تقدير العلاقة طويلة الأجل بطريقة المربعات الصغرى وترتكز هذه الطريقة على إجراء تحويلات في المتغيرات المعتمدة، وفي الخطوة الموالية يتم تصحيح مقدرات طريقة المربعات الصغرى، وتسمح هذه الطريقة بالحصول على مقدرات متسقة للمعالم، وتتبع تقريبا التوزيع الطبيعي المعياري.

#### ثانياً- طريقة انحدار التكامل المشترك القويم DOLS:

تم اقتراح هذه الطريقة من طرف (Kao-2000) وهي تقوم على تصحيح الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم ثبات التباين وداخلية المتغيرات التفسيرية، وتسمح هذه الطريقة بالحصول على مقدرات متسقة للمعالم، وتتبع تقريبا التوزيع الطبيعي المعياري، وبالتالي تكون أكثر قوة.

#### ثالثاً- طريقة PGME:

تقوم هذه الطريقة على طريقة وسط المجموعة المدمج حيث تقوم بالجمع بين وسط المجموعة MG وهي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج وطريقة التقدير المدمج التي تقيد ميول النموذج وتسمح فقط بتفاوت القاطع لكل دولة، وتقوم طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG في أنها تفرض قيد التجانس على معالم المدى الطويل، أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معالم المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ بين الدول.

#### الفرع الثالث: وصف عينة ومتغيرات الدراسة

قبل البدء بأي دراسة قياسية اقتصادية فإنه يتوجب علينا وصف متغيرات الدراسة وتعريفها لما لها أهمية بالغة في فهم مجريات البحث، ومن ثم وجب دراسة استقراريتها لما لها من أثر بالغ على نتائج الدراسة وكما يجب دراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات

#### أولاً- مصادر البيانات:

لقد تعددت وتنوعت مصادر البيانات كل حسب المتغيرات المستعملة والعينات المستهدفة، بحث تم الحصول على البيانات من مصادر متعددة ومختلفة وتمثلت في: البنك الدولي WDI للحصول على بيانات التضخم والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2019، صندوق النقد الدولي IMF، تقارير البنك الجزائري، والبنك المغربي، البنك المركزي التونسي للحصول على رصيد ميزان المدفوعات، المديرية الجهوية للإحصاء للحصول على معدلات البطالة في تونس، والديوان الوطني للإحصاء الجزائري للحصول على معدلات البطالة.

### ثانيا- وصف عينة الدراسة:

تتكون العينة التي سوف نحري عليها الدراسة من مجموعتين دول نفطية وهي المملكة العربية السعودية والجزائر وذلك لاعتبارها اقتصاد منفتح ويتمتع بمعدلات نمو متزايدة كما أنه يحتل الصدارة في تصدير النفط، ودول غير نفطية وهي تونس والمغرب ، وتم اختيار هذه العينة طبقا لتوفر البيانات للمتغيرات طول فترة الدراسة، وطبقا للخصائص المتقاربات لهذه الدول، ومن أجل تنوع العينة بين دول مصدرة ومستوردة من أجل معرفة طرق التأثير

### ثالثا- وصف متغيرات الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدد من المتغيرات والمؤشرات المفسرة وذلك من أجل محاولة تحديد وتقييم طبيعة العلاقة الناتجة عن تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور في دول محل الدراسة.

#### 1- المتغيرات التابعة:

أ- **معدل النمو الاقتصادي GDP**: ويعتبر من أكثر الأهداف الأساسية والتي تسعى إليها جميع الدول؛

ب- **معدل التضخم INF**: يسعى هذا الهدف لتحقيق معدلات تضخم مناسبة مع بلد ما؛

ت- **معدل البطالة CHO**: إن تحقق هذا الهدف أمر صعب حتى على الدول المتقدمة وحسب فرضية كالدور فإن معدلات البطالة يجب أن تبلغ 0%؛

ث- **رصيد ميزان المدفوعات BTC**: كل الدول تسعى إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، وحسب كالدور فمن الأفضل أن يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض في حدود 2%.

2- **المتغير المستقل POIL**: والمتمثل في أسعار النفط والذي تميز خلال هذه الفترة بعدة تذبذبات

#### الفرع الرابع: نتائج تقدير

ومن خلال ما سبق وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية تم الحصول على النتائج التالية:

#### أولا- اختبار التجانس الكلي:

$$H0: \text{عدم وجود تجانس فردي } \alpha_i = \alpha, \beta_i = \beta$$

$$H1: \text{وجود تجانس فردي.}$$

بعد تقدير النموذج باستخدام برنامج eviews وتقدير قيمة فيشر الإحصائية فتحصلنا على ما

يلي:



$$F_1 = 9.423721 > F_{15, 80}^{0.10}$$

حيث:  $N = 4T = 39K = 4$

من خلال مقارنة قيمة فيشر المحسوبة مع الجدولية فإننا نرفض الفرضية الصفرية لأن فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية ومن جهة أخرى نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لفischer تساوي  $P = 2.83E-13$  وهي أقل من 0,05 أي عد قبول التجانس الكلي بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والمغرب وتونس، ومنه نرفض الفرضية الصفرية، ومنه نتجه إلى الاختبار الموالي:

ثانياً - اختبار تجانس المعلمات:

$$H_0: \text{تجانس معلمات النموذج } \beta_i = \beta$$

$$H_1: \text{عدم تجانس معلمات النموذج } \beta_i \neq \beta$$

$$F_2 = 7.634122 > F_{12, 136}^{0.10} \approx$$

حيث:  $N = 4T = 39K = 4$

من خلال مقارنة قيمة فيشر المحسوبة مع الجدولية فإننا نرفض الفرضية الصفرية لأن فيشر المحسوبة أقل من الجدولية ومن جهة أخرى نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لفischer تساوي  $P = 4.19E-09$  وهي أقل من 0,05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية، ومنه ننتقل إلى الاختبار الموالي:

ثالثاً - اختبار التجانس الكلي:

$$H_0: \text{تجانس ثوابت النموذج } \alpha_i = \alpha$$

$$H_1: \text{عدم تجانس ثوابت النموذج } \alpha_i \neq \alpha$$

$$F_3 = 10.62063 > F_{3, 148}^{0.10} \approx$$

حيث:  $N = 4T = 39K = 4$

من خلال مقارنة قيمة فيشر المحسوبة مع الجدولية فإننا نقبل الفرضية الصفرية لأن فيشر المحسوبة أقل من الجدولية ومن جهة أخرى نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لفischer تساوي  $P = 0.269456$  وهي أكبر من (0,05) ومنه نقبل الفرضية الصفرية، نقبل أن نموذج بيانات البائل هو ذو التأثيرات الفردية

وفيما يلي ملخص لنتائج اختبار التجانس لبيانات نموذجنا لبائل:

### الجدول رقم 3-1: نتائج اختبار التجانس لكلا النماذج

معدل البطالة CHO		رصيد ميزان مدفوعات BTC		معدلات التضخم INF		معدلات النمو الاقتصادي GDP		Hypotheses
P-Value	F-Stat	P-Value	F-Stat	P-Value	F-Stat	P-Value	F-Stat	
1.83E-04	6.272	3.63E-09	10.687	1.45E-10	8.533	2.83E-13	9.42372	H1
3.19E-09	5.342	5.91E-05	8.853	3.16E-06	6.523	4.19E-09	7.63412	H2
3.22E-07	8.237	4.72E-03	11.856	112E-04	9.510	2.22E-06	10.6206	H3

المصدر: باعتماد على مخرجات 10 eviews

ومما سبق يتضح بأنه ليس هناك تجانس بين المعلمات، أي أن الاختلاف الذي يوجد بين دول (الجزائر والمملكة العربية السعودية والمغرب وتونس) يمكن إرجاعه إلى الميل Slope والمقاطع intercept، ومنه نستنتج أن نموذج البائل الساكنة غير ملائمة وأن نماذج البائل الديناميكية هي الملائمة، ومن أجل تأكد وتحقق من تجانس معلمات الانحدار Slope للجميع أفراد الدول ومن أجل معرفة النموذج الأمثل فإننا سوف نجري اختبار Pesaran, Yamagata 2008. وهي كما يلي:

### الجدول رقم 3-2: نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار slope.Pesaran, Yamagata

معدل البطالة CHO		رصيد ميزان مدفوعات BTC		معدلات التضخم INF		معدلات النمو الاقتصادي GDP		Hypotheses
P-Value	F-Stat	P-Value	F-Stat	P-Value	F-Stat	P-Value	F-Stat	
0.0006	12.753	0.0001	18.533	0.0012	14.373	0.0000	16.983	Delta
0.0009	14.348	0.0003	24.438	0.0003	15.526	0.0000	19.728	Delta Adj

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج 13-stata

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار slope والذي اعتمد على استخدام Delta Adj و Delta ومن خلال القيمة الاحتمالية فإننا نرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل معلمات الانحدار متجانسة وبالتالي فإن عدم التجانس موجود في جميع متغيرات محل الدراسة، وعليه فإننا سوف نعتمد على نماذج البائل غير متجانسة والتي تختلف فيها معلمات الانحدار عبر المقاطع العرضية الفردية داخل نماذج البائل.

### رابعا- الكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية:

يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات في نماذج بيانات البائل، حيث يمكننا تحديد مسار الذي يجب أن نتبعه، فإذا كانت بيانات ترتبط فيما بينها يجب أن نتبع اختبارات خاصة بيها، ومن أجل ذلك تم اعتماد على الاختبارات التالية:

### الجدول رقم 3-3: نتائج تقدير الارتباط بين المقاطع العرضية

معدل البطالة CHO		رصيد ميزان مدفوعات BTC		معدلات التضخم INF		معدلات النمو الاقتصادي GDP		
الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	
0.573	4.77	0.365	6.541	0.106	10.487	0.307	7.151	Breusch-Pagan LM
0.722	-0.354	0.875	0.156	0.195	1.295	0.739	0.332	Pesaran scaled LM
0.261	-1.122	0.268	-1.107	0.119	1.556	0.093	-1.679	Pesaran CD

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

#### الفرع الرابع: دراسة استقرارية المتغيرات والتكامل المتزامن

زاد الاهتمام في سنوات الأخير بدراسة استقرارية السلاسل لكونها تعطينا أحسن السلاسل الزمنية الفردية وأيضا كلما زاد حجم العينة فإن قوة الاختبار ستصبح أكثر دقة، حيث تعتبر السلاسل الزمنية الفردية الغير مستقرة مشكلة في التحليل الاقتصادي القياسي.

#### أولا- دراسة استقرارية المتغيرات:

سنعتمد في هذه الدراسة على نماذج الجيل الأول في دراسة استقرارية السلسلة وهي كما يلي:

#### الجدول رقم 3-4: نتائج اختبار الاستقرارية

Im,Pesaran and Shin(IPS)				Levin, Lin and Chu (LLC)				الاختبار	
P-value		الإحصائية		P-value		الإحصائية			
فروق 1	فروق 0	فروق 1	فروق 0	فروق 1	فروق 0	فروق 1	فروق 0		
0.0000	0.2321	-6.6526	0.73180	0.0000	0.3065	-7.0702	0.50589	Trend	BTC
0.0000	0.0675	-7.4356	-1.49467	0.0000	0.2612	-7.7986	0.63974	drift	
				0.0000	0.0003	-9.8563	3.39690		
	0.0000		-4.58179		0.0014		-2.99655	Trend	GDP
	0.0000		-5.42911		0.0004		-3.38512	drift	
					0.0002		-3.59464		
	0.5638	-7.8871	0.16065	0.0000	0.4768	-7.9076	-0.10822	Trend	INF
	0.0990	-7.9138	-1.28721	0.0000	0.1094	-7.5467	-1.22981	drift	
				0.0000	0.0008	-10.023	-3.16148		
0.0000	0.3340	-5.7667	-0.42902	0.0000	0.4211	-4.8887	-0.19917	Trend	PIOL
0.0000	0.4875	-7.0032	-0.03146	0.0000	0.2899	-6.0130	-0.55369	drift	
				0.0000	0.0909	-9.5021	-1.33498		

المصدر: باعتماد على مخرجات 10 eviews

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق بعد تطبيق الاختبارات LLC و IPS تطابق فيما بينهم حيث تشير إلى غياب جذر الوحدة على مستوى متغير النمو الاقتصادي أما باقي المتغيرات والتي تتمثل في رصيد ميزان المدفوعات، معدل التضخم وتطور أسعار النفط العالمية فهي ليست مستقرة من الدرجة 0 حيث إن القيمة الاحتمالية لكل المتغيرات ماعدا النمو الاقتصادي أكبر من (0.10) ومنه فهي ليست مستقرة في كلا الاختبارين مما لجأنا لاختبار استقراريتها عند المستوى (1) حيث وجدنا أن كل من رصيد ميزان المدفوعات، معدل التضخم وتطور أسعار النفط العالمية مستقرة عند هذا المستوى حيث أن قيمة

احتمال لكل نماذج تساوي (0.000) أي أقل من (0.10) ومنه فإن النموذج مستقر من الدرجة الأولى في كلا الاختبارين

ثانيا- دراسة علاقات التكامل المتزامن:

عند إجراء اختبار الاستقرار لاحظنا وجود بعض المتغيرات غير مستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة والذي كان نموها يتجه بنفس وتيرة على المدى الطويل (علاقة توازنية طويلة الأجل) وهذا يؤدي بنا لاختبار علاقة التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستخدام اختبار Pedroni والذي يهدف إلى اختبار جذر الوحدة للبوافي المقدر، وفيما يلي ملخص لنتائج المحصلة:

### الجدول رقم 3-5: نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن Pedroni

اختبار Pedroni			
الاحتمالية	الإحصائية المرجحة	الإحصائية	داخل المفردات (Com.AR)
0.9458	-1.605378	-1.535036	Panel v-Statistic
0.0000	-5.586898	-5.527617	Panel rho-Statistic
0.0000	-8.487420	-8.423721	Panel PP-Statistic
0.0000	-5.285496	-5.141106	Panel ADF-Statistic
الاحتمالية	الإحصائية	الإحصائية	بين المفردات (Indiv.AR)
0.0000	-4.930065		Group rho-Statistic
0.0000	-9.392672		Group PP-Statistic
0.0000	-6.076161		Group ADF-Statistic
Kao			
0.0000	-5.474371		ADF

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لكل الاختبارات ( اختبار v، ROH، PP، ADF) أقل من القيمة الاحتمالية (0,05) وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل متزامن داخل مفردات السلسلة أي وجود علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات المدروسة (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، ورصيد ميزان المدفوعات، وتطور سعر النفط العالمي، ونفس الشيء بنسبة للإحصائية المرجحة ومن جهة أخرى نلاحظ أن اختبار (PP، ROH، ADF) يشير إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين مفردات السلسلة المتفاضلة من الدرجة 1، ويظهر ذلك من خلال قيمة القيمة الاحتمالية التي هي أقل من (0,05) وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية. وللتأكد أكثر من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات فإننا سوف نعتمد على اختبار kao والتي أكدت نتائجها صحة الاختبار السابق وهي رفض الفرضية الصفرية، كما أن قيمة الاحتمالية هي أقل من القيمة الاحتمالية (0,05) ومنه يتم قبول الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل مشترك

## المبحث الثاني: قياس أثر تقلبات أسعار النفط باستخدام النماذج غير الخطية

### والخطية

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد أهم فروع علم الاقتصاد، حيث يقوم على الاختبارات المنظمة ودقيقة من أجل مواجهة الواقع وفهم طبيعة العلاقة بين متغيرات من أجل وضع خطط وحلول مستقبلية، ومن بين هذه الاختبارات نجد الطرق الكمية التي تعبر عن العلاقة النظرية بين المتغيرات الاقتصادية في شكل رياضي، ومن بين هذه الطرق الكمية نجد نماذج بيانات البائل ARDL فهي تعتبر من أحدث النماذج في ميدان العلوم الاقتصادية لما لها من أهمية خاصة في زيادة عدد المشاهدات للوصول لنتائج أكثر موثوقية ودقة.

### المطلب الأول: اختيار النموذج غير الخطي المناسب لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو

#### الاقتصادي والتضخم

لقد تميز النشاط الاقتصادي في معظم دول العالم بالعديد من التغيرات والتحويلات عبر الزمن والتي كانت عبارة عن استجابة للظروف الاقتصادية خاصة التقلبات في السوق النفطية، مما أدى إلى تأثر المخططات والسياسات الاقتصادية للدول، والتي كانت تسعى من خلالها الدفع بوتيرة التنمية وخفض معدلات التضخم وسنحاول في هذا المطلب دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو والتضخم.

#### الفرع الأول: اختيار النموذج غير الخطي الأنسب لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو

حظي النمو الاقتصادي باهتمام كبير من قبل الباحثين الاقتصاديين، لما له من أثر بالغ على النشاط الاقتصادي، ونظرا لأهميته البالغة حاولنا أن نرى أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب وتونس.

#### أولاً- اختبار التكامل المشترك لـ pedroni :

بغرض اختبار التكامل المشترك لمعدلات النمو الاقتصادي تم الاعتماد على اختبار pedroni

وقد حصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 3-6: نتائج اختبار التكامل المشترك لمعدلات النمو الاقتصادي

Panel	Group		
1.283*	----	Modified variance ratio	pedroni
-7.162***	-7.214***	Modified Phillips-Perron t	
-8.660 ***	-10.49 ***	Phillips-Perron t	
-1.428*	-1.339*	AugmentedDickey-Fuller t	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل الإحصائيات لاختبار التكامل المشترك pedroni هي مقبولة عند جميع المستويات أي نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ومنه فإننا نقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات في الدول المدروسة خلال فترة دراسة.

ثانياً- تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات النمو الاقتصادي:

يهدف تقدير PMG، MG، DFE لأثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي تم

الاعتماد على برنامج stata-13 وقد حصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 3-7: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات النمو الاقتصادي

dfe		Pmg		mg		
		الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	
ECT						
0.103	0.0999342	0.096	0.0796009	0.060	0.1446879	LBTC
0.604	-0.0453881	0.074	-0.1046629	0.428	0.2041392	LINF
0.277	0.0237887	0.440	0.0117568	0.775	0.0058905	Poiline
0.171	-0.042773	0.110	-0.0374405	0.314	-0.0433479	Ecdpoil
SR						
0.000	-0.9949412	0.000	-0.9679427	0.000	-1.031644	ECT
0.700	-0.0311388	0.127	0.15627	0.200	0.1723919	D1. LBTC
0.373	0.1178244	0.000	0.1188462	0.033	0.2624819	D1. LINF
0.004	0.1373851	0.000	0.1202154	0.000	0.1366167	D1.Poiline
0.011	-0.108433	0.009	-0.0954088	0.003	-0.1127691	D1.Ecdpoil
0.000	-3.604795	0.000	-4.085306	0.208	0.4852477	c

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن رصيد ميزان المدفوعات يؤثر في المدى الطويل على معدلات النمو الاقتصادي في كل من النماذج الثلاث MG و PMG و dfe حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أقل من (0.10) أما باقي متغيرات معدل التضخم والصدمات السلبية والموجبة لأسعار النفط فهي لا تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل حيث أن قيمته الاحتمالية كانت أكبر من (0.10)، أما على المدى القصير فنلاحظ أن معدلات التضخم تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي

حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أقل من (0.10) وبالعلاقة طردية أما معدل التضخم فهو لا يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في المدى القصير حيث أن قيمته الاحتمالية كانت أكبر من (0.10) في كل النماذج أما فيما يخص الصدمات السلبية والموجبة فلاحظنا أنها تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي ومن أجل المفاضلة بين هذه النماذج سوف نعتمد على اختبار هوسمان وكانت النتائج كالتالي:

### الجدول رقم 3-8: نتائج اختبار Hausman

المفاضلة بين	قيمة احصائية $X^2$	قيمة الاحتمال	القرار
MG/PMG	5.83	0.1204	PMG
DFE/PMG	0.08	0.9939	PMG

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

من خلال الجدول السابق الذي يظهر لنا نتائج اختبار هوسمان Hausman ومن أجل اختيار النموذج الأفضل فإننا نلاحظ أن نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG هو أحسن من نموذج وسط المجموعة MG حيث أن القيمة الاحتمالية للنموذج بلغت (0.1204) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، وبالتالي رفض فرضية العدم، أي أن تقديرات المدى القصير والطويل غير متجانسة بين الدول، أي ننقل للمفاضلة بين نموذج وسط المجموعة المدمجة ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي DFE حيث توصلنا لنتيجة مفادها قبول فرضية العدم حيث أن القيمة الاحتمالية للنموذج بلغت (0.9939) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، ومنه فإن النموذج الأفضل لتقدير نموذج Panel Nardl هو نموذج وسط المجموعة المدمجة، كما يتميز نموذج Panel nardl بوجود علاقة تماثلية (تناظرية) حيث تقوم فرضيته على قبول أو عدم قبول فكرة التناظر في الأجلين الطويل والقصير

### الجدول رقم 3-9: نتائج تقدير التناظرية (Asymmetri)

اختبار التناظر	قيمة الإحصائية	قيمة الاحتمال	القرار
أجل القصير	8.69	0.0032	وجود تناظر
أجل طويل	0.10	0.8171	عدم وجود تناظر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية في الأجل القصير أقل من مستوى المعنوية 5% حيث قدرة ب (0.0032)، ومنه فإننا نرفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على ما يلي " وجود علاقة تناظرية (Asymmetri) في الأجل القصير" ومنه فإن الصدمات الموجبة والسلبية لتغيرات أسعار النفط لها أثر تناظري على معدلات النمو الاقتصادي وغير متناظرة في الأجل الطويل لأن قيمتها الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% حيث قدرت ب (0.8171) أي قبول فرضية العدم،

وهذه نتائج المتحصل عليها تدعم النتيجة التي تحصلنا عليه سابقا من نموذج pmg حيث وجدنا أن تغيرات أسعار النفط الموجبة لها علاقة طردية مع معدلات النمو الاقتصادي أما أسعار النفط السلبية لها علاقة عكسية، كما لاحظنا أن معامل حد تصحيح الخطأ معنوي وسلبى.

### ثالثا - تقدير نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG لدول محل الدراسة:

بعد تقدير كل من PMG، MG، DFE ثم المفاضلة بينهما تحصلنا نتيجة مفادها أن نموذج وسط المجموعة المدمجة هو أفضل نموذج لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي وجدول التالي يوضح نموذج وسط المجموعة المدمجة لكل الدول محل الدراسة:

### الجدول رقم 3-10: نتائج تقدير نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG لدول محل الدراسة

تونس		المغرب		الجزائر		المملكة العربية السعودية		
الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	
0.000	-1.00134	0.000	- 1.3071	0.000	- .6885759	0.000	- .874753	ECT
0.108	.3451971	0.338	.3212445	0.887	-.009429	0.877	-.0319325	D1. LBTC
0.647	.1578714	0.519	.1902742	0.216	.0868228	0.938	.0404162	D1. LINF
0.032	-.095727	0.001	-.2183251	0.025	.0809777	0.515	.0858312	D1.Poiline
0.124	.0699679	0.003	.2030868	0.072	.0676623	-0.762	-.0409183	D1.Ecdpoil
0.000	-4.78034	0.000	-6.912338	0.002	-2.56187	0.107	-2.086667	c

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

يظهر لنا من الجدول السابق أن معامل تصحيح الخطأ في المملكة العربية السعودية هو (-0.8747) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أنه مقبول إحصائياً، وهذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك في مدى القصير بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة توازنية في المدى الطويل، أي أن الانحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير يتم تصحيحها في سنة وشهر و22 يوم من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للجزائر فنلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ هو (- 0.68857) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أن الانحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير يتم تصحيحها في سنة و5 أشهر و13 يوم من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للمغرب فمعامل تصحيح الخطأ هو (-1.3071) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أن الانحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير يتم تصحيحها في تسعة أشهر، أما تونس فيتم تصحيح الانحراف في النمو الاقتصادي خلال 12 شهر من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.



كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الصدمات الموجبة والسلبية لتقلبات أسعار النفط لا تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في دول محل الدراسة، أما فيما يخص الأجل القصير فهي تختلف من دولة لأخرى حيث نلاحظ ما يلي: إن الصدمات الموجبة والسلبية في المملكة العربية السعودية لا تؤثر، أما في دولة الجزائر وتونس فإن الصدمات الموجبة والسلبية تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي حيث أن الصدمات الموجبة في الجزائر تؤثر بعلاقة طردية بقيمة (0.0809) أما النمو الاقتصادي في المغرب وتونس يتأثر عكسيا بارتفاع أسعار النفط بقيمة (-0.2183) و(-0.095)، ونفس العلاقة بالنسبة للمغرب حيث أن انخفاض أسعار النفط يؤدي لارتفاع معدلاته، عكس دولة التي تؤدي إلى انخفاضه.

ويرجع سبب عدم تأثير المملكة العربية السعودية بالتقلبات الحاصلة في السوق النفطية إلى عدم اعتمادها فقط على العائدات النفطية في تمويل مشاريعها من أجل الدفع بوتيرة التنمية، فمثلا لاحظنا من تحليل معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والجزائر خلال فترة 1980-2002 رغم انخفاض أسعار النفط إلا أن معدلات النمو لم تنخفض بل كانت في تزايد مستمر بمعدلات متناقصة لكونها اعتمدت على احتياطات من الإيرادات النفطية السابقة، والمداخيل المتأتية من قطاعات أخرى مثل الحج والعمرة بالنسبة للسعودية، كما اعتمدت هذه الأخيرة على تمويل مشاريع لا تدفع بوتيرة التنمية مثل مشاريع البنى التحتية والتي لا ترد على الوطن بأي دخل، وكذا تطبيق الجزائر للبرنامج الخماسيين (مخطط الخماسي الأول والثاني)، الذي فرض عليها وكانت ملزمة بتطبيق هذه المشاريع والتي كانت تهدف إلى الرفع من وتيرة التنمية، إلا أن تدهور أسعار النفط حال دون ذلك حيث لاحظ أنه يتزايد بمعدلات متناقصة وكذلك تأثرها بتقلبات أسعار الصرف والذي يعتبر مصدر أساسي للتعاملات خاصة الصادرات، وتفاقم المديونية في بعض الدول مثل تونس والمغرب، ولا ننسى الأوضاع السياسية والأمنية الغير مستقرة التي أدت إلى عزف المستثمرين على الاستثمار في هذه الدول خاصة تونس، كما أن هذه الدول تحولت من نموذج التنمية نحو الليبرالية والانفتاح والخصوصية، أما منذ 2003-2019 فقد قامت الجزائر بإيقاف برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وتبني استراتيجيات جديدة تقوم على تشجيع الاستثمارات العمومية وترشيد النفقات، كما طبقت برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وكذا تحسن القطاع الزراعي، والصناعي وقطاع الخدمات والأشغال العمومية مما دفع بوتيرة النمو نحو التزايد، نتيجة التحسن الكبير في أسعار النفط كما لا ننسى أزمة كوفيد 19 التي أدت إلى انهيار أسعار النفط إلى أدنى قيمة له، مما أدى إلى تراجع العائدات النفطية بنسبة كبيرة مما أثر على موازين العامة وبالتالي التوقيف المؤقت

لبعض المشاريع تنموية خلال عام 2020-2021، أما تونس والمغرب تأثرت إيجاباً لكونها دولة مستوردة أي انخفاض تكلفة واردات.

**الفرع الثاني: اختيار النموذج غير الخطي الأنسب لأثر تقلبات أسعار النفط على التضخم**

حظيت معدلات التضخم باهتمام كبير من العلماء في الاقتصاد، لما لها من تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، ونظراً لأهميتها الكبيرة، حاولنا أن نرى تأثير تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب وتونس.

**أولاً- اختبار التكامل المشترك لـ pedroni:**

بغرض اختبار التكامل المشترك لمعدلات التضخم تم الاعتماد على اختبار pedroni وقد

تحصلنا على النتائج التالية:

**الجدول رقم 3-11: نتائج اختبار التكامل المشترك لمعدلات التضخم**

Panel	Group		
.9779	----	Modified variance ratio	Pedroni
-7.437***	-7.245***	Modified Phillips-Perron t	
-10.61 ***	-12.55 ***	Phillips-Perron t	
-10.43***	-12.33***	AugmentedDickey-Fuller t	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل إحصائيات اختبار التكامل المشترك pedroni هي مقبولة عند جميع المستويات أي نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ومنه فإننا نقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة التكامل المشترك بين معدلات التضخم الاقتصادي وباقي المتغيرات في الدول المدروسة خلال فترة دراسة.

**ثانياً- تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات التضخم:**

بهدف قياس أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم تم تقدير كل من PMG، MG،

DFE وقد حصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 3-12: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات التضخم

dfe		pmg		mg		
الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	
ECT						
0.295	-0.0679168	0.646	-0.0166682	0.171	-0.1507405	LBTC
0.289	0.0725209	0.089	0.1081529	0.680	0.0174961	PIB
0.268	0.1054269	0.035	0.1019812	0.229	0.0430463	poilinc
0.483	0.0232162	0.137	0.0233553	0.074	0.0249391	ecdpoil
SR						
0.000	-1.096828	0.000	-1.26507	0.000	-1.277319	ECT
0.760	-0.0156499	0.743	0.0143023	0.465	-0.0670833	D.1 LBTC
0.517	0.0341518	0.092	0.1038536	0.127	0.0285192	D.1 PIB
0.512	0.0273255	0.732	0.0113356	0.752	0.0118396	D.1 poilinc
0.631	0.0126921	0.686	0.0063469	0.842	0.005025	D.1 ecdpoil
0.208	.4852477	0.000	0.4857382	0.015	0.322915	C

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تطور أسعار النفط العالمية لا تؤثر على معدلات التضخم في المدى الطويل في كل من النماذج الثلاث MG و dfe حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أكبر من (0.10) أما باقي متغيرات معدلات النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات فهي لا تؤثر أيضا على معدلات التضخم في المدى الطويل حيث أن قيمته الاحتمالية كانت أكبر من (0.10)، أما في نموذج PMG وسط المجموعة المدمجة فنلاحظ أن تطور أسعار النفط العالمية تؤثر على معدلات التضخم في المدى الطويل حيث بلغت قيمته (190.10) وقيمته الاحتمالية (0.035) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10)، أما على المدى القصير فنلاحظ أن الصدمات الموجبة لأسعار النفط العالمية لا تؤثر على معدلات التضخم حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أكبر من (0.10) أما باقي متغيرات رصيد ميزان المدفوعات ومعدلات النمو الاقتصادي فهي لا تؤثر على معدلات التضخم في المدى القصير حيث أن قيمته الاحتمالية كانت أكبر من (0.10) ومن أجل المفاضلة بين هذه النماذج سوف نعتمد على اختبار هوسمان وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 3-13: نتائج اختبار Hausman لمعدلات التضخم

القرار	قيمة الاحتمال	قيمة احصائية $X^2$	المفاضلة بين	Hausman
PMG	0.3621	3.20	MG/PMG	
PMG	0.9919	0.10	DFE/PMG	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

من خلال الجدول السابق الذي يظهر لنا نتائج اختبار هوسمان Hausman من أجل اختيار نموذج أفضل فإننا نلاحظ أن نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG هو أحسن من نموذج وسط

المجموعة MG حيث أن القيمة الاحتمالية لنموذج بلغت (0.362) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، وبالتالي رفض فرضية العدم، أي أن تقديرات المدى القصير والطويل غير متجانسة بين الدول، أي ننتقل للمفاضلة بين نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي DFE حيث توصلنا لنتيجة مفادها قبول فرضية العدم حيث أن القيمة الاحتمالية لنموذج بلغت (0.9919) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، ومنه فإن النموذج الأفضل لتقدير نموذج Panel Nardl هو نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG.

كما يتميز نموذج Panel nardl بوجود علاقة تماثلية (تناظرية) حيث تقوم فرضيته على قبول أو عدم قبول فكرة التناظر في الأجلين الطويل والقصير

### الجدول رقم 3-14: نتائج تقدير التناظرية (Asymmetri) لمعدلات التضخم

اختبار التناظر	قيمة الإحصائية	قيمة الاحتمال	القرار
أجل طويل	2.26	0.2461	عدم وجود تناظر
أجل القصير	2.68	0.1015	عدم وجود تناظر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية في الأجل الطويل أكبر من مستوى المعنوية 5% حيث قدرت بـ (0.2461)، ومنه فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على ما يلي "عدو وجود علاقة تناظرية (Asymmetri) في الأجل الطويل" ومنه فإن الصدمات الموجبة والسلبية لتغيرات أسعار النفط ليس لها أثر تناظري على معدلات التضخم وغير متناظرة أيضا في الأجل القصير لأن قيمتها الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% حيث قدرت بـ (0.1015) أي قبول فرضية العدم.

### ثالثا- تقدير نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG:

بعد تقدير كل من PMG، MG، DFE ثم المفاضلة بينهما تحصلنا نتيجة مفادها أن نموذج وسط المجموعة المدمجة هو أفضل نموذج لقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومعدلات التضخم و جدول التالي يوضح نموذج وسط المجموعة المدمجة لكل الدول محل الدراسة

## الجدول رقم 3-15: نتائج تقدير نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG لدول محل الدراسة

تونس		المغرب		الجزائر		المملكة العربية السعودية		
الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	
0.000	-1.26666	0.000	-1.426239	0.000	-0.9141727	0.000	-1.45321	ECT
0.859	-0.0133417	0.598	-0.0595168	0.200	.1410497	0.830	-0.0109821	D1. LBTC
0.969	-0.0021653	0.385	.04201	0.607	.1454312	0.479	0.030138	D1. PIB
0.073	.0507053	0.014	.0580009	0.033	-.0852575	0.624	0.0218936	D1.Poiline
0.140	.0262998	0.952	.0017158	0.575	-.0361702	0.362	0.0335422	D1.Ecdpoil
0.211	.3323819	0.046	.8230185	0.559	.4384517	0.337	0.3491007	c

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

يظهر لنا من الجدول السابق أن معامل تصحيح الخطأ في المملكة العربية السعودية هو (-) 1.45321 وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.001) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أنه مقبول إحصائياً، وهذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك في المدى القصير بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة توازنية في المدى الطويل، أي أن الانحراف في معدلات التضخم في الأجل القصير يتم تصحيحها في أقل من سنة من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للجزائر فنلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ هو (-0.9141727) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أن الانحراف في معدلات التضخم في الأجل القصير يتم تصحيحها في أكثر من سنة من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للمغرب فمعامل تصحيح الخطأ هو (-1.426239) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أن الانحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير يتم تصحيحها في أقل من سنة، أما تونس فيتم تصحيح الانحراف في النمو الاقتصادي في أقل من سنة من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدلات التضخم في كل من المغرب والجزائر وتونس تتأثر بالصدمات الموجبة لأسعار النفط في المدى القصير أما في المدى الطويل فإن دول محل الدراسة تتأثر بالصدمات الموجبة لأسعار النفط بعلاقة طردية، كما أن باقي متغيرات رصيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي لا يؤثران على معدلات التضخم في الأجلين الطويل والقصير ويرجع سبب ذلك لكون أن هذه الدول لا تعتمد فقط على العائدات النفطية فقط في نشاطها الاقتصادي، ففي سنة 1980 وبسبب الحرب العراقية الإيرانية أدى إلى الانخفاض الكبير في الإنفاق الحكومي مما أدى إلى حدوث ركود في النشاط الاقتصادي وانخفاض في حجم السيولة المحلية، وارتفاع سعر الصرف أمام معظم العملات

الرئيسية أدى إلى انخفاض السلع المستوردة مما ساهم خاصة سنة 1982 في تدني التضخم والتي مست بشكل كبير كل من المملكة العربية السعودية والجزائر، كما لا ننسى الارتفاع الذي حدث في أسعار الواردات خاصة المواد الأساسية مما أدى إلى استيراد التضخم مثل ارتفاع الأطعمة والمشروبات وبالإضافة إلى مجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه، وارتفع أكثر سنة 2008 ويرجع سبب ذلك إلى أزمة الرهن العقاري، التي مست أغلب اقتصاديات الدول وتأثر سعر الصرف بالانخفاض مما أدى إلى استيراد **التضخم** بنسب كبيرة، وارتفاع كلفة الاستثمار وارتفاع أجور العمال مما أدى إلى زيادة التوترات التضخمية في الاقتصاد خاصة الجزائري وكذلك عند قيام السلطات النقدية الجزائرية بتعديل أسعار الفائدة الاسمية على القروض مما أدى إلى ارتفاع التضخم، والتوسع النقدي مما أدى إلى ارتفاع معدلات السيولة وتزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات العرض، ومحاولة بعض الدول كالجزائر الانتقال نحو اقتصاد السوق مما أدى إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت أضرارا بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة وزيادة أجور العمل مما زاد في تغذية وتيرة التضخم، كما أن السياسات المالية والنقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على بعض الدول أدى لانخفاض التضخم، كما أن الجزائر طبقت برنامجا للإنعاش الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوع ما، واستمرارها في تمويل البرامج الضخمة للاستثمار العمومي مما أدى إلى ارتفاع التضخم، كما قامت المغرب بتقليص النفقات العمومية من أجل تحقيق استقرار الأسعار، وإصلاح النظام الضريبي، تقليص دور القطاع العام لصالح القطاع الخاص وتبني الخصوصية، تحرير التجارة الخارجية ورفع الحماية الجمركية والانفتاح على الواردات، تخفيض قيمة العملة وتصحيح معدلات الصرف وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، ونتيجة لذلك انخفضت معدلات التضخم ومنه فإن أسعار النفط تأثر على التضخم ولكن بعلاقة غير مباشرة.

**المطلب الثاني: اختيار النموذج غير الخطي المناسب لأثر تقلبات أسعار النفط على**

### **البطالة ورصيد ميزان المدفوعات**

اتسم النشاط الاقتصادي في معظم دول العالم بالتغير وعدم الاستقرار، نتيجة للأزمات السياسية والاجتماعية والظروف الاقتصادية، خاصة تقلبات سوق النفط التي تؤثر على جل مؤشرات الاقتصادية، ومن بينها تغيير مسار الخطط والسياسات المطبقة، والتي كانت تهدف إلى تسريع وتيرة التنمية وخفض

معدلات البطالة ومحاولة الحفاظ على الاستقرار في ميزان المدفوعات، وفي هذا المجال سنحاول دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو والتضخم.

**الفرع الأول:** اختيار النموذج غير الخطي الأنسب لأثر تقلبات أسعار النفط لرصيد ميزان المدفوعات يعتبر ميزان المدفوعات من أكثر الموضوعات إثارة للاهتمام من قبل الباحثين في الاقتصاد، لما له من تأثير كبير على النشاط الاقتصادي ولأهميتها الكبيرة، لهذا حاولنا أن نرى تأثير التقلبات في أسعار النفط على ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب وتونس.

#### أولاً- اختبار التكامل المشترك لـ pedroni:

بغرض اختبار التكامل المشترك لرصيد ميزان المدفوعات تم الاعتماد على اختبار pedroni وقد

تحصلنا على النتائج التالية:

#### الجدول رقم 3-16: نتائج اختبار التكامل المشترك لرصيد ميزان المدفوعات

Panel	Group		
1.348*	----	Modified variance ratio	pedroni
-4.697**	-4.314***	Modified Phillips-Perron t	
-8.004 ***	-9.46***	Phillips-Perron t	
-7.077***	-6.578***	AugmentedDickey-Fuller t	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل إحصائيات اختبار التكامل المشترك pedroni هي مقبولة عند جميع المستويات أي نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ومنه فإننا نقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة التكامل المشترك بين رصيد ميزان المدفوعات وباقي المتغيرات في الدول المدروسة خلال فترة الدراسة.

#### ثانياً- تقدير PMG، MG، DFE لرصيد ميزان المدفوعات:

لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات تم الاعتماد على برنامج stata-13

في تقدير كل من PMG، MG، DFE وقد حصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 3-17: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لرصيد ميزان المدفوعات

dfe		pmg		mg		
الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	
ECT						
0.005	0.3292043	0.191	0.1242134	0.722	.0588934	PIB
0.528	0.1285709	0.974	-0.0061258	0.587	.0792678	LINF
0.517	0.1086368	0.025	-0.0897902	0.616	.0706197	poilinc
0.000	0.2162188	0.509	-0.0214781	0.137	.247447	ecdpoil
SR						
0.000	-0.9758273	0.000	-0.774912	0.000	-0.9674147	ECT
0.011	0.212891	0.297	0.0754679	0.679	.0482318	D.1 PIB
0.760	-0.0407081	0.063	-0.1505845	0.368	-0.125077	D.1 LINF
0.129	0.1014826	0.042	0.1659776	0.317	0.1158978	D.1 poilinc
0.000	0.1516408	0.015	0.1026471	0.227	0.1723985	D.1 ecdpoil
0.273	0.6823109	0.000	0.2313076	0.758	-0.2025371	C

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج 13-stata

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن رصيد ميزان المدفوعات لا يتأثر في المدى الطويل بالصدمات السلبية والموجبة لأسعار النفط في النموذج MG حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، أما في النموذج pmg فنلاحظ أن الصدمات الموجبة لأسعار النفط هي فقط من تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات بعلاقة عكسية حيث بلغت قيمتها (0.0898)، عكس النموذج dfe الذي نرى أن الصدمات السلبية هي التي تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات وبالعلاقة طردية في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فنلاحظ أن الصدمات النفطية للأسعار لا تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات في النموذج mg، أما في نموذج المجموعة المدمجة pmg فنلاحظ أن الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط تؤثر عليه بعلاقة طردية كما أن معدلات التضخم تؤثر عليه بعلاقة عكسية، عكس النموذج dfe الذي نرى فيه أن الصدمات السلبية فقط من تؤثر عليه بعلاقة عكسية، وكذلك معدلات النمو الاقتصادي، ومن أجل المفاضلة بين هذه النماذج سوف نعتمد على اختبار هوسمان وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 3-18: نتائج اختبار Hausman لرصيد ميزان المدفوعات

المفاضلة بين	قيمة احصائية $X^2$	قيمة الاحتمال	القرار
MG/PMG	0.10	0.9913	PMG
DFE/PMG	1.01	0.7979	PMG

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج 13-stata

من خلال الجدول السابق الذي يظهر لنا نتائج اختبار هوسمان Hausman من أجل اختيار نموذج أفضل فإننا نلاحظ أن نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG هو أحسن من نموذج وسط



المجموعة MG حيث أن القيمة الاحتمالية للنموذج بلغت (0.9913) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، وبالتالي رفض فرضية العدم، أي أن تقديرات المدى القصير والطويل غير متجانسة بين الدول، وأي ننقل للمفاضلة بين نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي DFE حيث توصلنا لنتيجة مفادها قبول فرضية العدم حيث أن القيمة الاحتمالية للنموذج بلغت (0.7979) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، ومنه فإن النموذج الأفضل لتقدير نموذج Panel Nardl هو نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG كما يتميز نموذج Panel nardl بوجود علاقة تماثلية (تناظرية) حيث تقوم فرضيته على قبول أو عدم قبول فكرة التناظر في الأجلين الطويل والقصير

### الجدول رقم 3-19: نتائج تقدير التناظرية (Asymmetri) لرصيد ميزان المدفوعات

اختبار التناظر	قيمة الإحصائية	قيمة الاحتمال	القرار
أجل طويل	1.24	0.5464	عدم وجود تناظر
أجل القصير	1.02	0.3114	عدم وجود تناظر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية في الأجل الطويل أكبر من مستوى المعنوية 10% حيث قدرت بـ (0.5464)، ومنه فإننا قبل فرضية العدم والتي تنص على ما يلي " عدم وجود علاقة تناظرية (Asymmetri) في الأجل الطويل" ومنه فإن الصدمات الموجبة والسلبية لتغيرات أسعار النفط لها أثر تناظري على رصيد ميزان المدفوعات وغير متناظرة في الأجل القصير لأن قيمتها الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% حيث قدرة بـ (0.3114) أي قبول فرضية العدم، وهذه نتائج المتحصل عليها تدعم النتيجة التي تحصلنا عليه سابقا من نموذج pmg حيث وجدنا أن تغيرات أسعار النفط الموجبة والسلبية لها علاقة عكسية مع رصيد ميزان المدفوعات، أما في الأجل القصير فإن تغيرات أسعار النفط الموجبة والسلبية لها علاقة طردية مع رصيد ميزان المدفوعات.

كما لاحظنا أن معامل حد تصحيح الخطأ لكل النماذج كان معنوي وسلبي، والجدول التالي يبين

تقديرات نموذج وسط المجموعة المدمجة:

## الجدول رقم 3-20: نتائج التقدير PMG للدول محل الدراسة لرصيد ميزان المدفوعات

تونس		المغرب		الجزائر		المملكة العربية السعودية		
الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	
0.000	-0.864197	0.000	-1.069679	0.000	-0.7490534	0.012	-0.4167194	ECT
0.028	0.2000697	0.106	0.1047722	0.688	-0.1330883	0.245	-0.130117	D1. PIB
0.711	-0.0656546	0.138	-0.1864879	0.946	0.0104652	0.186	-0.360661	D1. LINF
0.023	-0.1005324	0.001	-0.1347895	0.007	0.1476402	0.037	0.251592	D1.Poiline
0.000	-0.0897437	0.006	-0.0784042	0.045	0.1325659	0.000	0.386170	D1.Ecdpoil
0.583	0.251379	0.794	0.1521169	0.786	0.2428136	0.787	.2789209	c

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

يظهر لنا من الجدول السابق أن معامل تصحيح الخطأ في المملكة العربية السعودية هو (-) 0.41671 وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أنه مقبول إحصائياً، وهذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك في المدى القصير بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة توازنية في المدى الطويل، أي أن الانحراف في رصيد ميزان المدفوعات في الأجل القصير يتم تصحيحها أكثر من سنة من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للجزائر فنلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ هو (-0.7490) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أن الانحراف في رصيد ميزان المدفوعات في الأجل القصير يتم تصحيحها في أكثر من سنة من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للمغرب فمعامل تصحيح الخطأ هو (-1.0696) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أن الانحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير يتم تصحيحها في أقل من سنة، أما تونس فيتم تصحيح الانحراف في النمو الاقتصادي في أكثر من سنة من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

كما نلاحظ من الجدول السابق أن الصدمات السلبية والموجبة لأسعار النفط كان لها تأثير قصير المدى على رصيد ميزان المدفوعات في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية بعلاقة طردية يرجع سبب هذا لكون النشاط الاقتصادي لهذه الدول يعتمد بشكل كبير على طاقة نفطية فنلاحظ عند انخفاض الإنتاج النفطي نتيجة للحرب العراقية الإيرانية، أدت إلى انخفاض كبير في أسعار النفط مما نتج عنه انخفاض في الإيرادات النفطية، وهذا ما أدى إلى خفض الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث ركود في النشاط الاقتصادي كما انخفضت قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات، بسبب ارتفاع سعر الصرف أمام سلة العملات الرئيسية، أي أنه كلما انخفضت أسعار النفط فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف ينخفض

بقيمة (0,386، 0,1325) على التوالي وبالتالي يتأثر النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل وهذا ما تم ملاحظته عند قياس أثر أزمة كوفيد 19 على مربع كالدور حيث لاحظنا بشكل واضح أنه عند انخفاض أسعاره إلى أقل قيمة فإن رصيد الميزان التجاري سجل عجزا كبيرا وهذا ما أثر على رصيد ميزان المدفوعات وعند بداية تعافيه فإن رصيد ميزان المدفوعات بدأ في تحسن سنة 2021 نتيجة ارتفاعه فوق عتبة 80 دولار للبرميل، ومن جهة أخرى حرب الخليج على العراق والكويت على المعروض النفطي حيث زاد إنتاج نفطي للجزائر وسعودية لتعويض السوق النفطية والذي بدوره أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية أي زيادة الصادرات وانخفاض الواردات حيث سجل ميزان التجاري فائض في ميزانه، وانخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة الآسيوية، أدى لتسجيل انخفاضا في قيمة الصادرات وهذا ما ألزم الدولة على فرض قيود على الاستيراد حيث انخفضت الواردات بقيمة 43% في جزائر، كما سجلت أيضا انخفاضا في قيمة الاحتياطات من العملة الصعبة، وتراجع قيمة العملة الوطنية، وظهور السوق موازية للعملة الأجنبية.

أما المغرب وتونس فقد أثرت عليها بعلاقة عكسية، فعند انخفاض أسعار النفط فإن الواردات النفطية تتراجع قيمتها مما تشكل فائض في رصيد ميزان التجاري وبالتالي يؤدي إلى تحسن في رصيد ميزان المدفوعات وهذا ما تم ملاحظته في أزمة كوفيد فعند انهيار أسعار النفط فإن رصيد الميزان التجاري لكل من تونس والمغرب سجل تحسنا طفيفا نتيجة انخفاض ثمن شراءه، وعندما عاود ارتفاع بدأ رصيد ميزان التجاري في تراجع ليسجل عجزا.

### الفرع الثاني: اختيار النموذج الخطي الأنسب لأثر تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2019

حظيت ظاهرة البطالة باهتمام كبير من قبل الباحثين الاقتصاديين، لما لها من تأثير كبير على جل النشاط الاقتصادي، وقد حاولنا أن نرى تأثير تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر، المغرب وتونس

#### أولا- اختبار التكامل المشترك لـ pedroni لمعدلات البطالة

بغرض اختبار التكامل المشترك لمعدلات البطالة تم الاعتماد على اختبار pedroni وقد

تحصلنا على النتائج التالية

الجدول رقم 3-21: نتائج اختبار التكامل المشترك لـ pedroni لمعدلات البطالة

Panel	Group		
- .4422	----	Modified variance ratio	pedroni
-1.204**	-.8681*	Modified Phillips-Perron t	
-3.667***	-4.356***	Phillips-Perron t	
-.9165*	-.1348	AugmentedDickey-Fuller t	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل إحصائيات اختبار التكامل المشترك pedroni هي مقبولة عند مستوى 10% أي نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ومنه فإننا نقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة التكامل المشترك بين رصيد ميزان المدفوعات وباقي المتغيرات في الدول المدروسة خلال فترة دراسة.

ثانياً - تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات البطالة:

لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة تم تقدير كل من PMG، MG، DFE وقد

تحصلنا

الجدول رقم 3-22: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات البطالة

dfe		pmg		mg		
الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	
ECT						
0.330	.0843842	0.320	.0641293	0.423	.0248694	LINF
0.253	-.0499791	0.667	.0087417	0.217	-.0788901	LBTC
0.206	-.0798703	0.985	.0005161	0.138	-.1772402	PIB
0.594	-.0168563	0.481	.0104966	0.386	-.0177594	poilinc
0.572	.0114426	0.126	-.0152711	0.518	.013104	ecdpoil
SR						
0.000	-.8000603	0.000	-.7594454	0.000	-0.9457991	ECT
0.045	.0884707	0.804	.0099073	0.780	.01263	D.1 LINF
0.085	-.0434091	0.475	-.0164448	0.380	-.0468856	D.1 LBTC
0.068	-.064677	0.692	-.0208074	0.024	-.1407815	D.1 PIB
0.203	-.023367	0.044	-.0120172	0.074	-.0207054	D.1 poilinc
0.456	.0086324	0.473	-.0047747	0.452	.0084158	D.1 ecdpoil
0.307	-.2414806	0.000	.1136639	0.148	-.5805707	C

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن البطالة لا تتأثر في المدى الطويل بالصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط، وكل من النمو الاقتصادي والتضخم وميزان المدفوعات لا يؤثر في أيضا في كل النماذج PMG، MG، DFE، أما في الأجل القصير فنلاحظ أن الصدمات الموجبة والنمو الاقتصادي تؤثر على معدلات البطالة في نموذج MG أما نموذج PMG فنلاحظ أن الصدمات الموجبة

فقط من تؤثر على معدلات البطالة بعلاقة عكسية، عكس نموذج DFE الذي يظهر لنا أن الصدمات الموجبة والسلبية لا تؤثر على معدلات البطالة وفي مقابل فإن كل من النمو الاقتصادي والتضخم وميزان المدفوعات يؤثران عليه عند مستوى معنوية (0.10) ومن أجل المفاضلة بين هذه النماذج سوف نعتمد على اختبار هوسمان وكانت النتائج كالتالي:

### الجدول رقم 3-23: نتائج اختبار Hausman للمعدلات البطالة

المفاضلة بين	قيمة إحصائية $X^2$	قيمة الاحتمال	القرار
MG/PMG	1.03	0.9049	PMG
DFE/PMG	3.81	0.4318	PMG

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

من خلال الجدول السابق الذي يظهر لنا نتائج اختبار هوسمان Hausman من أجل اختيار نموذج أفضل فإننا نلاحظ أن نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG هو أحسن من نموذج وسط المجموعة MG حيث أن القيمة الاحتمالية لنموذج بلغت (0.9049) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، وبالتالي رفض فرضية العدم، أي أن تقديرات المدى القصير والطويل غير متجانسة بين الدول، وأي ننقل للمفاضلة بين نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي DFE حيث توصلنا لنتيجة مفادها قبول فرضية العدم حيث أن القيمة الاحتمالية للنموذج بلغت (0.4318) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، ومنه فإن النموذج الأفضل لتقدير نموذج Panel Nardl هو نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG

### الجدول رقم 3-24: نتائج التقدير PMG للدول محل الدراسة لمعدلات البطالة

تونس		المغرب		الجزائر		المملكة العربية المملكة العربية السعودية		
الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	
0.000	-0.8255481	0.000	-0.8870192	0.003	-0.5608392	0.000	-0.764375	ECT
0.556	-0.0724157	0.419	-0.0425843	0.108	0.094058	0.040	0.0605712	D1. LINF
0.499	-0.1075194	0.675	0.0176163	0.277	-0.1047446	0.088	0.0288687	D1. LBTC
0.010	-0.1394185	0.011	-0.0455183	0.433	0.1144092	0.526	-0.012701	D1.PIB
0.752	-0.0070652	0.000	-0.0094072	0.021	0.0664534	0.002	0.0359576	D1.Poiline
0.886	0.0019763	0.751	0.002533	0.968	0.0010908	0.028	-0.0246991	D1.Ecdpoil
0.755	0.0647983	0.340	0.1374514	0.651	0.1694906	0.423	0.0829153	c

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

يظهر لنا من الجدول السابق أن معامل تصحيح الخطأ في المملكة العربية السعودية هو (0.7643) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أنه مقبول إحصائياً، وهذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك في المدى

القصور بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة توازنية في المدى الطويل، أي أن الانحراف في معدلات البطالة في الأجل القصير يتم تصحيحها في سنة وثلاث أشهر وواحد وعشرون يوم من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للجزائر فنلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ هو (0.5608) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أن الانحراف في معدلات البطالة في الأجل القصير يتم تصحيحها في سنة وتسعة أشهر وإحدى عشر يوم من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للمغرب فمعامل تصحيح الخطأ هو (0.8870) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أن الانحراف في معدلات البطالة في الأجل القصير يتم تصحيحها في سنة وشهر وخمسة عشر يوماً، أما تونس فيتم تصحيح الانحراف في النمو الاقتصادي خلال سنة وشهرين وستة عشرة يوماً من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

كما نلاحظ من الجدول السابق أن الصدمات الموجبة لأسعار النفط كان لها تأثير قصير المدى على معدلات البطالة في كل من الجزائر والمغرب والمملكة العربية السعودية عند مستوى 10% ويرجع سبب هذا لكون النشاط الاقتصادي لهذه الدول يعتمد بشكل كبير على الطاقة النفطية فنلاحظ انخفاض الإنتاج النفطي نتيجة للحرب العراقية الإيرانية، أدت إلى انخفاض كبير في أسعار النفط مما نتج عنه انخفاض في الإيرادات النفطية وهذا بدوره أدى إلى تفاقم أزمة البطالة، وهذا ما أدى إلى خفض الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث ركود في النشاط الاقتصادي مما أدى بالمؤسسات بالعزوف عن توظيف عمال والتخلي عن بعض العمال، كما أثرت حرب الخليج على العراق والكويت على المعروض النفطي حيث زاد إنتاج نفطي للجزائر والمملكة العربية السعودية لتعويض السوق النفطية والذي بدوره أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية أي زيادة الصادرات وانخفاض الواردات حيث سجل الميزان التجاري فائض في ميزانه، مما أدى إلى زيادة معدلا التوظيف بنسبة كبيرة خاصة في فترة الرفاهية، كما أن انخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة الآسيوية، أدى لتسجيل ارتفاع نسبي في معدلات البطالة.

### المطلب الثالث: تقدير النموذج الخطي لأثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور

تعتبر متغيرات مربع كالدور أحد أهم المؤشرات التي تقيس التطور الاقتصادي لدول، إلا أن هذه المتغيرات تتأثر بعدة عوامل وأزمات اقتصادية من بينها تقلبات السوق النفطية، والتي تؤثر بشكل كبير على السياسات والأهداف الاقتصادية للدول، خاصة رفع معدلات النمو الاقتصادي، وخفض معدلات التضخم والبطالة والحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات، سنحاول في هذا المطلب دراسة تأثير تقلبات

أسعار النفط على معدلات النمو والتضخم ومعدلات التضخم وميزان المدفوعات باستخدام غير - نموذج خطي.

الفرع الأول: تقدير النموذج الخطي لأثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي :

حظي موضوع تقلبات أسعار النفط اهتماما كبيرا من قبل الباحثين الاقتصاديين خاصة وأنه يتميز بأنه غير خطي، لما له من أثر بالغ على النشاط الاقتصادي، ونظرا لأهميته بالغة حاولنا أن نرى أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب وتونس.

أولاً- تقدير PMG و MG، Dfe الخطي لمعدلات النمو الاقتصادي:

لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي تم تقدير كل من PMG، MG،

Dfe وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 3-25: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات النمو الاقتصادي

dfe		pmg		mg		
الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	
ECT						
0.015	.2445635	0.041	.1724415	0.017	.1822658	LBTC
0.934	-.0150139	0.212	-.1584002	0.940	-.0224533	LINF
0.774	.0111974	0.936	.0017138	0.537	-.01087	LPOIL
SR						
0.000	-0.71077	0.000	-.614422	0.000	-0.74218	ECT
0.001	.2266207	0.001	.2145086	0.000	.1932826	D.1 LBTC
0.342	.1163577	0.653	.0393925	0.705	.0893762	D.1 LINF
0.982	.0006797	0.889	.0008224	0.130	-.011196	D.1 LPOIL
0.000	-3.220368	0.003	-3.445755	0.002	3.558115	C

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن رصيد ميزان المدفوعات يؤثر في المدى الطويل على معدلات النمو الاقتصادي في كل من النماذج الثلاث MG و PMG و dfe حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أقل من (0.10) أما باقي متغيرات معدل التضخم وأسعار النفط فهي لا تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل حيث أن قيمته الاحتمالية كانت أكبر من (0.10)، أما على المدى القصير فنلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أقل من (0.10) أما باقي متغيرات معدل التضخم وأسعار النفط فهي لا تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في المدى القصير حيث أن قيمته الاحتمالية كانت أكبر من (0.10) ومن أجل المفاضلة بين هذه النماذج سوف نعتمد على اختبار هوسمان وكانت النتائج كالتالي:

## الجدول رقم 3-26: نتائج اختبار Hausman

المفاضلة بين	قيمة احصائية $X^2$	قيمة الاحتمال	القرار
PMG/MG	10,76	0.0065	MG
DFE/MG	8.34	0.0496	MG

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

من خلال الجدول السابق الذي يظهر لنا نتائج اختبار هوسمان Hausman ومن أجل اختيار النموذج الأفضل فإننا نلاحظ أن نموذج وسط المجموعة MG هو أحسن من نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG حيث أن القيمة الاحتمالية للنموذج بلغت (0.8687) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، وبالتالي رفض فرضية العدم، أي أن تقديرات المدى القصير والطويل غير متجانسة بين الدول، أي ننقل للمفاضلة بين نموذج وسط المجموعة MG ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي DFE حيث توصلنا لنتيجة مفادها قبول فرضية العدم حيث أن القيمة الاحتمالية للنموذج بلغت (0.5429) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، ومنه فإن النموذج الأفضل لتقدير نموذج Panel ardl هو نموذج وسط المجموعة MG والجدول التالي يبرز لنا نموذج وسط ذلك:

## الجدول رقم 3-27: نتائج التقدير PMG للدول محل الدراسة لمعدلات النمو الاقتصادي

	المملكة العربية السعودية		الجزائر		المغرب		تونس	
	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية
ECT								
LBTC	0.680	-0.074552	-0.1598092	0.587	.7944716	0.468	-0.649924	0.179
LINF	0.141	.323252	.0728384	0.755	.3025892	0.307	.0303801	0.912
LPOIL	0.449	-0.06179	.0083422	0.807	.0160929	0.930	-0.006120	0.882
Se								
ECT	0.001	-0.53192	-0.59917	0.000	-.95534	0.000	-0.6822	0.000
D.1 LBTC	0.866	.0120364	.0202911	0.939	7308775	0.257	-.40570	0.188
D.1 LINF	0.175	.0809541	.3052162	0.180	.2478642	0.135	.1390976	0.519
D.1 LPOIL	0.419	-0.027690	-.011407	0.785	-.013898	0.924	.0082127	0.806
C	0.004	-1.59431	-6.594382	0.000	-2.15851	0.126	-3.88524	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

يظهر لنا من الجدول السابق أن معامل تصحيح الخطأ في المملكة العربية السعودية هو ( -0.531924 ) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.001) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أنه مقبول إحصائياً، وهذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك في مدى القصير بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة توازنية في المدى الطويل، أي أن الانحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير يتم تصحيحها في سنة و10 أشهر من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للجزائر فنلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ هو ( -0.599179 ) وهو ذو إشارة سالبة كما أن



قيمتها الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أن الانحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير يتم تصحيحها في سبعة أشهر و15 يوم من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للمغرب فمعامل تصحيح الخطأ هو (-0.955345) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أن الانحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير يتم تصحيحها في سنة و17 يوم، أما تونس فيتم تصحيح الانحراف في النمو الاقتصادي خلال 11 شهر وثلاثة أيام من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، كما نلاحظ أن أسعار النفط لم تأثر في أجل القصير على معدلات النمو الاقتصادي في كل الدول، ومن ناحية أخرى فإن ميزان المدفوعات قد أثر على معدلات النمو الاقتصادي في كل الدول.

#### الفرع الثاني: تقدير النموذج الخطي لأثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم

تعتبر معدلات التضخم من أكثر المواضيع اهتماما من قبل الباحثين الاقتصاديين منذ القدم، لما لها من أثر بالغ على النشاط الاقتصادي، ونظرا لأهميتها بالغة حاولنا أن نرى أثر الصدمات السلبية والموجبة على تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب وتونس.

#### أولاً- تقدير PMG و MG، Dfe الخطي لمعدلات التضخم:

بهدف قياس طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم تم تقدير كل من PMG و MG، Dfe وقد تحصلنا على النتائج التالية:

#### الجدول رقم 3-28: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات التضخم

dfe		pmg		mg		
الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	
ECT						
0.305	.0798878	0.248	.0458862	0.363	-.0746997	LBTC
0.373	-.0613772	0.852	-.0076464	0.232	-.1223657	GDP
0.857	.004543	0.043	.0385361	0.477	.0091147	LPOIL
SR						
0.000	-0.7823	0.000	-0.5662	0.000	-0.4069	ECT
0.342	.055826	0.045	.1178426	0.982	-.0011743	D.1 LBTC
0.311	-.0507913	0.161	-.0479305	0.199	-.1039096	D.1 GDP
0.904	.0025133	0.049	.0236746	0.313	.0076093	D.1 LPOIL
0.269	.4130669	0.001	.3342253	0.724	-.0968453	C

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata-13

كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تطور أسعار النفط العالمية لا تؤثر على معدلات التضخم في المدى الطويل في كل من النماذج الثلاث MG و Dfe حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أكبر

من (0.10) أما باقي متغيرات معدلات النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات فهي لا تؤثر أيضا على معدلات التضخم في المدى الطويل حيث أن قيمته الاحتمالية كانت أكبر من (0.10)، أما في نموذج PMG نموذج وسط المجموعة المدمجة فنلاحظ أن تطور أسعار النفط العالمية تؤثر على معدلات التضخم في المدى الطويل حيث بلغت قيمته (0.038) وقيمته الاحتمالية (0.043) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10)، أما على المدى القصير فنلاحظ أن تطور أسعار النفط العالمية لا يؤثر على معدلات التضخم حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أكبر من (0.10) في كل من النماذج الثلاث MG وdfه أما باقي متغيرات رصيد ميزان المدفوعات ومعدلات النمو الاقتصادي فهي لا تؤثر على معدلات التضخم في المدى القصير حيث أن قيمته الاحتمالية كانت أكبر من (0.10) أما نموذج وسط المجموعة المدمجة فنلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات وتطور أسعار النفط العالمية تؤثر على معدلات التضخم في المدى الطويل حيث بلغت قيمتها الاحتمالية على التوالي (0.045، 0.049) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) ومن أجل المفاضلة بين هذه النماذج سوف نعتمد على اختبار هوسمان وكانت النتائج كالتالي:

### الجدول رقم 3-29: نتائج اختبار Hausman لمعدلات التضخم

المفاضلة بين	قيمة احصائية $X^2$	قيمة الاحتمال	القرار
MG/PMG	1.26	0.8687	PMG
DFE/PMG	3.95	0.5257	PMG

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

من خلال الجدول السابق الذي يظهر لنا نتائج اختبار هوسمان Hausman من أجل اختيار نموذج أفضل فإننا نلاحظ أن نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG هو أحسن من نموذج وسط المجموعة MG حيث أن القيمة الاحتمالية لنموذج بلغت (0.868) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، وبالتالي رفض فرضية العدم، أي أن تقديرات المدى القصير والطويل غير متجانسة بين الدول، أي ننقل للمفاضلة بين نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي DFE حيث توصلنا لنتيجة مفادها قبول فرضية العدم حيث أن القيمة الاحتمالية لنموذج بلغت (0.525) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، ومنه فإن النموذج الأفضل لتقدير نموذج Panel ardl هو نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG والجدول التالي يبرز لنا ذلك:

الجدول رقم 3-30: نتائج التقدير PMG للدول محل الدراسة لمعدلات التضخم

تونس		المغرب		الجزائر		المملكة العربية السعودية		
الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	
Se								
0.000	-0.6051	0.000	-0.5354	0.000	-0.61773	0.000	-.85840	ECT
0.914	0054507	0.211	0442025	0.303	.0431913	0.376	.1881922	D.1 GDP
0.758	-.027205	0.302	.0393937	0.599	-.060375	0.186	-.124159	D.1 LBTC
0.437	.012059	0.571	.0126812	0.048	.0144344	4 0.10	-.026284	D.1 LPOIL
0.888	.0340207	0.777	.0919146	0.298	.3516887	0.903	.0943432	C

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata-13

يظهر لنا من الجدول السابق أن معامل تصحيح الخطأ في المملكة العربية السعودية هو (-0.858402) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.001) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أنه مقبول إحصائياً، وهذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك في المدى القصير بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة توازنية في المدى الطويل، أي أن الانحراف في معدلات التضخم في الأجل القصير يتم تصحيحها في سنة وشهر وثلاثون يوم من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للجزائر فنلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ هو (-0.61773) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أن الانحراف في معدلات التضخم في الأجل القصير يتم تصحيحها في ثمانية أشهر و14 يوم من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للمغرب فمعامل تصحيح الخطأ هو (-0.53549) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أن الانحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير يتم تصحيحها في تسعة أشهر و30 يوم، أما تونس فيتم تصحيح الانحراف في النمو الاقتصادي خلال ثمانية أشهر وسبعة عشر يوماً من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدلات التضخم في كل من المملكة العربية السعودية، والمغرب والجزائر وتونس لا تتأثر بتطور أسعار النفط في المدى القصير كما أن باقي متغيرات رصيد ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي لا يؤثران على معدلات التضخم في الأجلين طويل والقصير

الفرع الثالث: تقدير النموذج الخطي لأثر تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات :

يعتبر رصيد ميزان المدفوعات من بين أهم المواضيع التي نالت اهتمام الكثير من قبل الباحثين الاقتصاديين، لما له من أثر بالغ على النشاط الاقتصادي، ونظراً لأهميته البالغة حاولنا أن نرى أثر

الصدمات السلبية والموجبة لأسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب وتونس.

أولاً- تقدير PMG و MG، Dfe الخطي لرصيد ميزان المدفوعات :

يهدف اختيار النموذج الأنسب PMG، MG، DFE الذي يقيس طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات تم الاعتماد على برنامج Stata-13 في تقدير العلاقة، وقد حصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 3-31: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لرصيد ميزان المدفوعات

dfe		pmg		mg		
الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	
ECT						
0.015	.2983019	0.301	.1267664	0.081	.1728825	GDP
0.242	.2983019	0.091	-.2729956	0.195	-.3411708	LINF
0.000	.1652787	0.508	-.0151562	0.214	.1560449	LPOIL
SR						
0.000	-0.830326	0.000	-0.812492	0.000	-0.93522	ECT
0.790	-.0248503	0.829	-.0150582	0.542	-.0818174	D.1 GDP
0.771	.0393695	0.013	.1082246	0.437	.1055278	D.1 LINF
0.000	-.1510809	0.027	-.0530812	0.207	-.1572411	D.1 LPOIL
0.022	-1.335594	0.000	-.6219319	0.083	-.8804195	C

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Stata-13

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن رصيد ميزان المدفوعات لا يتأثر في المدى الطويل بتطورات أسعار النفط في كل من النماذج الثلاث MG و PMG حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10) أما باقي متغيرات معدلات التضخم والنمو الاقتصادي فهي لا تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل حيث أن قيمته الاحتمالية كانت هي الأخرى أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، أما نموذج DFE فنلاحظ أن تطورات أسعار النفط ومعدلات والنمو الاقتصادي تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات حيث أن القيمة الاحتمالية كانت ما يلي (0.000 و 0.015) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أما على المدى القصير فنلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر بتطورات أسعار النفط ومعدلات التضخم حيث قدرت قيمته الاحتمالية كما يلي (0.013 و 0.027) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) في نموذج المجموعة المدمجة PMG كما نلاحظ في نموذج DFE أن تطورات أسعار النفط تؤثر في رصيد ميزان المدفوعات حيث قدرت قيمته الاحتمالية كما يلي (0.000) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10)، أما باقي المتغيرات فهي لا تؤثر على معدلات النمو

الاقتصادي في المدى القصير حيث أن قيمته الاحتمالية كانت أكبر من 0.10 ومن أجل المفاضلة بين هذه النماذج سوف نعتمد على اختبار هوسمان وكانت النتائج كالتالي:

### الجدول رقم 3-32: نتائج اختبار Hausman لرصيد ميزان المدفوعات

المفاضلة بين	قيمة احصائية $X^2$	قيمة الاحتمال	القرار
MG/PMG	2.28	0.6845	PMG
DFE/PMG	3.01	0.5379	PMG

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

من خلال الجدول السابق الذي يظهر لنا نتائج اختبار هوسمان Hausman من أجل اختيار نموذج أفضل فإننا نلاحظ أن نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG هو أحسن من نموذج وسط المجموعة MG حيث أن القيمة الاحتمالية للنموذج بلغت (0.684) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، وبالتالي رفض فرضية العدم، أي أن تقديرات المدى القصير والطويل غير متجانسة بين الدول، وأي ننقل للمفاضلة بين نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي DFE حيث توصلنا لنتيجة مفادها قبول فرضية العدم حيث أن القيمة الاحتمالية للنموذج بلغت (0.537) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، ومنه فإن النموذج الأفضل لتقدير نموذج Panel ardl هو نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG والجدول التالي يبين تقديرات نموذج وسط المجموعة المدمجة:

### الجدول رقم 3-33: نتائج التقدير PMG للدول محل الدراسة لرصيد ميزان المدفوعات

	المملكة العربية السعودية		الجزائر		المغرب		تونس	
	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال
ECT	-0.75750	0.000	-0.868035	0.000	-0.99558	0.000	-0.92883	0.000
D.1 GDP	-.216681	0.593	.0071322	0.933	.1009098	0.482	.0484061	0.690
D.1 LINF	-.006554	0.968	.0663307	0.608	.322057	0.365	.0510645	0.749
D.1 LPOIL	-.123768	0.013	.0396744	0.046	-.148413	0.033	.0201828	0.362
C	-.798757	0.404	-.4726452	0.463	-.740666	0.554	-.475658	0.382

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

يظهر لنا من الجدول السابق أن معامل تصحيح الخطأ في المملكة العربية السعودية هو (-) (0.7575) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أنه مقبول إحصائياً، وهذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك في المدى القصير بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة توازنية في المدى الطويل، أي أن الانحراف في رصيد ميزان المدفوعات في الأجل القصير يتم تصحيحها في إحدى عشر شهراً وإحدى عشر يوماً من أجل العودة للوضع التوازني

في الأجل الطويل، أما بالنسبة للجزائر فنلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ هو  $(-0.8680)$  وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي  $(0.00)$  وهي أقل من القيمة الاحتمالية  $(0.10)$  أي أن الانحراف في رصيد ميزان المدفوعات في الأجل القصير يتم تصحيحها في إحدى عشر شهرا وسبعة أيام من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للمغرب فمعامل تصحيح الخطأ هو  $(-0.99559)$  وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي  $(0.00)$  وهي أقل من القيمة الاحتمالية  $(0.10)$  أي أن الانحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير يتم تصحيحها في سنة ويومين، أما تونس فيتم تصحيح الانحراف في النمو الاقتصادي خلال سنة وثمانية وعشرون يوما من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

كما نلاحظ من الجدول السابق أن تطور أسعار النفط كان لها تأثير قصير المدى على رصيد ميزان المدفوعات في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية والمغرب

#### الفرع الرابع: تقدير النموذج الخطي لأثر تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة

تعتبر البطالة من بين أهم المشكلات التي تعاني منها معظم الدول، خاصة وأنها تؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي باعتبارها قوة عمل غير منتجة كما لها أثرا وخيمة اقتصاديا، اجتماعيا، وسياسيا ولهذا حاولنا في هذا فرع قياس أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة وقد تحصلنا على النتائج التالية:

#### أولا- تقدير PMG و MG، Dfe الخطي لمعدلات البطالة :

بغرض تقدير PMG و MG، Dfe غير الخطي لمعدلات البطالة تم الاستعانة ببرنامج -stata

13 وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 3-34: نتائج تقدير PMG، MG، DFE لمعدلات البطالة

dfe		mg		Pmg		
الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	
ECT						
0.578	-0.203751	0.779	-0.0080938	0.256	-0.0722009	LBTC
0.005	-1.1993585	0.001	-1.1290164	0.085	-0.2769682	GDP
0.853	-0.0134403	0.098	-1.104234	0.015	-0.0754548	LINF
0.715	.001666	80.10	.0035221	0.039	.001384	LPOIL
SR						
0.000	-0.839626	0.000	-0.863315	0.000	-0.891593	ECT
0.236	.024205	0.638	-0.0040468	0.231	.0421788	D.1 LBTC
0.082	.0669008	0.495	.0788176	0.289	.1571271	D.1 GDP
0.728	-0.0134974	0.247	.0098109	0.672	.0071552	D.1 LINF
0.886	.0010651	0.505	.0028921	0.359	.0058303	D.1 LPOIL
0.165	.389011	0.385	.0766984	00.10	.6082704	C

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن رصيد ميزان المدفوعات لا يؤثر في المدى الطويل على معدلات البطالة في كل من النماذج الثلاث MG و PMG و dfe حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10) أما باقي متغيرات معدلات التضخم والنمو الاقتصادي وأسعار النفط فهي تؤثر على معدلات البطالة في المدى الطويل حيث أن قيمته الاحتمالية كانت هي الأخرى أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10)، أما على المدى القصير فنلاحظ أن كل من متغيرات رصيد مدفوعات معدلات التضخم والنمو الاقتصادي وأسعار النفط لا يؤثران في تطور معدلات البطالة حيث قدرت قيمته الاحتمالية أكبر من القيمة الاحتمالية (0.10) في كل من النماذج حيث أن قيمته احتمالية كانت أكبر من 0.10 ومن أجل المفاضلة بين هذه النماذج سوف نعتمد على اختبار هوسمان وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 3-35: نتائج اختبار Hausman لمعدلات البطالة

المفاضلة بين	قيمة إحصائية $X^2$	قيمة الاحتمال	القرار	Hausman
MG/PMG	4.13	0.3891	PMG	
DFE/PMG	1.07	0.9516	PMG	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

من خلال الجدول السابق الذي يظهر لنا نتائج اختبار هوسمان Hausman من أجل اختيار نموذج أفضل فإننا نلاحظ أن نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG هو أحسن من نموذج وسط المجموعة MG حيث أن القيمة الاحتمالية لنموذج بلغت (0.389) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية

(0.10)، وبالتالي رفض فرضية العدم، أي أن تقديرات المدى القصير والطويل غير متجانسة بين الدول، وأي ننتقل للمفاضلة بين نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي DFE حيث توصلنا لنتيجة مفادها قبول فرضية العدم حيث أن القيمة الاحتمالية للنموذج بلغت (0.951) وهي أكبر من القيمة الاحتمالية ظ، ومنه فإن النموذج الأفضل لتقدير نموذج Panel ardl هو نموذج وسط المجموعة المدمجة PMG

الجدول رقم 3-36: نتائج التقدير PMG للدول محل الدراسة لمعدلات البطالة

تونس		المغرب		الجزائر		المملكة العربية السعودية		
الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	
se								
0.000	-0.62430	0.001	-0.82516	0.000	-0.788403	0.000	-0.82976	ECT
0.468	.1408408	0.463	-.011543	0.906	-.0054363	0.339	.0448543	D.1 LBTC
0.803	-.045924	0.724	.0103448	0.043	.0675909	0.001	.5964968	D.1 GDP
0.885	-.040852	0.678	.0237546	0.611	.0363312	0.876	.0093869	D.1 LINF
0.427	.0147523	30.10	.0170802	0.062	-.0103757	0.928	.0018644	D.1 LPOIL
0.370	.9485264	0.651	.1037396	0.790	.0693163	0.117	1.311499	C

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج stata-13

يظهر لنا من الجدول السابق أن معامل تصحيح الخطأ في المملكة العربية السعودية هو (-) 0.829765 وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أنه مقبول إحصائياً، وهذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك في المدى القصير بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة توازنية في المدى الطويل، أي أن الانحراف في معدلات البطالة في الأجل القصير يتم تصحيحها في سنة وثلاث أشهر من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للجزائر فنلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ هو (-1.188403) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أن الانحراف في معدلات البطالة في الأجل القصير يتم تصحيحها في عشرة أشهر وثلاثة أيام من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، أما بالنسبة للمغرب فمعامل تصحيح الخطأ هو (-1.105163) وهو ذو إشارة سالبة كما أن قيمته الاحتمالية تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الاحتمالية (0.10) أي أن الانحراف في معدلات البطالة في الأجل القصير يتم تصحيحها في عشرة أشهر وستة وعشرون يوم، أما تونس فيتم تصحيح



الانحراف في النمو الاقتصادي خلال تسعة أشهر وعشرون يوماً من أجل العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

كما نلاحظ من الجدول السابق أن تطور أسعار النفط كان لها تأثير قصير المدى على معدلات البطالة في كل من الجزائر والمغرب عند مستوى 10%

### المبحث الثالث: تحليل وتقييم نتائج الدراسة

من خلال دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور والتي تتمثل في النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة ورصيد ميزان المدفوعات في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب وتونس باستخدام النماذج الخطية وغير الخطية من خلال نماذج Panel ardl وتحصلنا على عدة نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

#### المطلب الأول: تحليل نتائج Panel nardl و Panel ardl لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي والتضخم

من خلال دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات النمو الاقتصادي والتضخم في كل الدول وباستخدام النماذج الخطية وغير الخطية Panel ardl تحصلنا على عدة نماذج ومن أجل اختيار النموذج الأفضل سوف نقوم بالمفاضلة بينهم:

#### الفرع الأول: تحليل نتائج تقدير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي

يعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد أهم العوامل التي تساعد على تطور معدلات النمو، باعتباره أحد أهم المؤشرات التي تمكننا من قياس أداء النشاط الاقتصادي، لذلك حاولنا دراسة طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي باستخدام النماذج Panel ardl الخطية وغير الخطية والمفاضلة بينهما.

الجدول رقم 3-37: نتائج حساب لمؤشرات الفروق بين القيم الفعلية والمقدرة لمعدلات النمو

#### الاقتصادي

MAE	RMSE	
3.599	4.496	PANEL ARDL
2.354	3.036	PANEL NARDL

المصدر: من إعداد طالبة بالاعتماد على مخرجات eviews

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النموذج الغير الخطي هو أنسب لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط وبعض المتغيرات على معدلات النمو الاقتصادي، وذلك لأن قيم مؤشرات الفروق الخاصة به جاءت أقل من قيم مؤشرات الفروق للنموذج الخطي، أي أن هذا النموذج يعطي خطأ أقل من باقي النماذج، وتؤكد هذه نتائج أن معظم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية تظهر في شكل غير خطي.

يرجع سبب ذلك لما شهدت معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة 1980-2019 بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث وصل إلى أقل قيمة له سنة 1983 إلى -20% حيث تميزت مرحلة 1980-2000 بالركود الاقتصادي نتيجة التقلبات التي مست أسواق النفط، وأما بعد 2000 نلاحظ تحسن كبير في معدلات النمو الاقتصادي كما أنها كانت متقاربة وتميزت هذه المرحلة بالانتعاش كبير حيث ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى قيمة لها إلا أنها تراجعت بنسبة طفيفة سنة 2014 نتيجة انخفاض في أسعار النفط وسنة 2000 بسبب أزمة كوفيد 19 والتي شلت جميع الأنشطة الاقتصادية وعزلت الاقتصاد في المملكة العربية السعودية عن العالم،

أما بالنسبة للجزائر فنلاحظ أن معدلات النمو تميزت بتذبذب كبير خاصة خلال الفترة 1980-1990 حيث شهدت هذه الفترة تطبيق برنامجين خماسيين وإعادة النظر في السياسة الاقتصادية، وكذلك تغير في سعر الصرف الأمريكي حيث انخفض بنسبة كبيرة مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي ليصل إلى أدنى قيمة لها، أما الفترة 1990-2000 فتميزت بتراجع الكبير في معدلات النمو ويرجع ذلك لتراجع أسعار النفط ثم عاودت التحسن من سنة 1995 وذلك نتيجة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، أما فترة 2000 والتي تميزت بالانتعاش الاقتصادي حيث ارتفعت أسعار إلى أعلى معدلات لها وتحسن مناخ الاستثمار، وتحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي منها القطاع الزراعي، والصناعي وقطاع الخدمات والأشغال العمومية، وفي سنة 2020 نلاحظ انخفاض معدل النمو وبشكل كبير وملحوظ ويرجع سبب ذلك لجائحة كورونا 19 والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط بشكل كبير، وشل معظم النشاطات داخل وخارج البلاد وغلق الحدود.

أما بالنسبة للمغرب فمذ استقلالها سعت إلى رفع معدلات نموها إلا أن الأزمات النفطية حالت دون تحقيق ذلك، حيث انخفاض أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى خفض معدلات النمو بشكل كبير، كما أدت إلى حدوث تقلبات في سعر الصرف وهذا ما أدى إلى ارتفاع التضخم في العالم، كما تم إبرام اتفاقية التبادل الحر وعصرنة الأسواق بهدف جلب استثمارات أجنبية

اعتمد الاقتصاد التونسي على القطاع السياحي بدرجة كبيرة ومن ثم قطاع الزراعي والصناعي، فخلال فترة 1980-2000 تميزت معدلات النمو بالتذبذب الكبير ويرجع سبب ذلك للأزمات السياسية التي عانت منها، واعتمادها مخطط التعديلات الهيكلية والاقتصادي، اندلاع انتفاضة "انتفاضة الخبز"، وعدم الاستقرار، وارتفاع المديونية أدى إلى تراجع معدلات النمو بشكل ملحوظ، أما خلال الفترة 2000-

2019 والتي تم ابرم اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وتونس تنص على إزالة الحواجز الجمركية فبدأت معدلات النمو في التحسن إلا أزمة الرهن العقاري وتدهور الدينار التونسي أدت إلى تراجعته ولكن بشكل طفيف إلا أن أزمة ربيع العربي قلبت موازين ودخل الاقتصاد التونسي في ركود بسبب الأزمات التي مرت بها منذ 2010، إلا انه لم يسجل معدلات نمو سالب إلا سنة 2020 والتي كانت أسوء سنوات ورجع سبب لتوقف النشاط الداخلي والخارجي نتيجة لكوفيد 19

### الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم قديمة النشأة وتمس كل دول العالم، كما لها آثار كبيرة على الاقتصاد خاصة قدرة الشرائية للفرد لهذا حاولنا في دراستنا قياس اثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم باستخدام نماذج الخطية وغير الخطية.

بغرض المقاضلة بين نماذج الخطية وغير الخطية فإننا اعتمدنا على النموذج الذي يعطينا أقل قيمة لمؤشرات الفروق:

### الجدول رقم 3-38: نتائج حساب لمؤشرات الفروق بين القيم الفعلية والمقدرة لمعدلات التضخم

MAE	RMSE	
0.952	1.259	PANEL ARDL
0.952	1.177	PANEL NARDL

المصدر: من إعداد طالبة بالاعتماد على مخرجات eviews

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النموذج الغير الخطي هو أنسب لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط وبعض المتغيرات على معدلات التضخم، وذلك لأن قيم مؤشرات الفروق الخاصة به جاءت أقل من قيم مؤشرات الفروق لنموذج الخطي، أي أن هذا النموذج يعطي خطأ أقل من باقي النماذج، وتؤكد هذه نتائج أن معظم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية تظهر في شكل غير خطي.

لقد كان التضخم في المملكة العربية السعودية منخفضة جداً وذات نسب متفاوتة ويرجع سبب ذلك إلى الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980 وانخفاض إنتاج النفط، والانخفاض الكبير في الإنفاق الحكومي، تسبب في حدوث ركود في النشاط الاقتصادي وانخفاض في حجم السيولة المحلية، وارتفاع سعر الصرف مما ساهمت في تدني التضخم فيها بسبب انخفاض التضخم في البلدان التي تتعامل معها، ثم عاد الضغوط التضخمية للارتفاع ولكن بنسب ضعيفة ويرجع السبب لأزمة الخليج الثانية والتي أثرت على العراق والكويت، مما دفع بالمملكة العربية السعودية لتعويض السوق

النفطية حيث لارتفاع المستوى العام للأسعار مما أدى إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي. وبعدها شهدت أزمة النمو الآسيوية والتي أدت لتراجع أسعار النفط مما دفع الدول المنتجة لتخفيض الإنتاج ومنه انخفاض كبير في معدلات التضخم وارتفع أكثر سنة 2008 ويرجع سبب ذلك إلى أزمة الرهن العقاري وكوفيد 19.

تميزت معدلات التضخم خلال هذه الفترة 1980-1990 بالانخفاض والتذبذب بسيط ويعود سبب لقيام الدولة الجزائرية بتعديل أسعار الفائدة الاسمية على القروض، أما خلال فترة 1990-2000 ارتفعت معدلات التضخم بسبب التوسع النقدي والمتتالي خلال سنوات هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة وتزايد حجم، الانتقال نحو اقتصاد السوق، وانخفاض قيمة العملة الوطنية إلى أنه عاود الارتفاع منذ سنة 2000 حيث تميزت هذه الفترة بالانتعاش وتراجع كبير في معدلات التضخم منذ سنة 1996 إلى غاية 2001 هذا راجع إلى السياسات المالية والنقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي، إلا أنه عاود الارتفاع مرة أخرى وذلك راجع إلى ارتفاع الأجور، بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما،

أما بنسبة للدولة المغرب فتميزت معدلاتها بالانخفاض المستمر خلال فترة الدراسة 1980-2019 حيث طبقت المغرب سنة 1983 ببرنامج التقويم الهيكلي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بعد أن وصلت المديونية وعجز الموازنة إلى أقصى حد تقليص النفقات العمومية من أجل تحقيق استقرار الأسعار، وإصلاح النظام الضريبي، تقليص دور القطاع العام لصالح القطاع الخاص وتبني الخصخصة، تحرير التجارة الخارجية ورفع الحماية الجمركية تخفيض قيمة العملة وتصحيح معدلات الصرف وتشجيع الاستثمارات الأجنبية كل هذه ساهمت في تدني معدلات التضخم.

أما بالنسبة لتونس تراجعت معدلات التضخم خلال فترة الدراسة

## المطلب الثاني: تحليل نتائج تقدير تقلبات أسعار النفط على البطالة ورصيد ميزان المدفوعات

من خلال دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات البطالة ورصيد ميزان المدفوعات في كل دولة على حدا وباستخدام النماذج الخطية وغير الخطية ARDL تحصلنا على عدة نتائج أهمها:

الفرع الأول: تحليل نتائج تقدير تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة

بعد اختيار النموذج المناسب في كل من النموذج الخطي وغير الخطي، يجب بعد ذلك المفاضلة بينهما وذلك من خلال اختيار النموذج الذي يعطينا أقل قيمة لمؤشرات الفروق:

الجدول رقم 3-39: نتائج حساب لمؤشرات الفروق بين القيم الفعلية والمقدرة لمعدلات البطالة

MAE	RMSE	
3.213	3.965	PANEL ARDL
2.187	2.94	PANEL NARDL

المصدر: من إعداد طالبة بالاعتماد على مخرجات eviews

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النموذج الغير الخطي هو أنسب لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط وبعض المتغيرات على معدلات البطالة، وذلك لأن قيم مؤشرات الفروق الخاصة به جاءت أقل من قيم مؤشرات الفروق لنموذج الخطي، أي أن هذا النموذج يعطي خطأ أقل من باقي النماذج، وتؤكد هذه نتائج أن معظم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية تظهر في شكل غير خطي.

سجلت المملكة العربية السعودية معدلات بطالة مرتفعة نسبياً ويرجع سبب ذلك لانخفاض أسعار النفط ونتج عنه انخفاض في الإيرادات النفطية، وهذا ما أدى إلى خفض الإنفاق الحكومي وهذا أدى إلى حدوث ركود في النشاط الاقتصادي، كما أن الوضع المالي خلال هذه الفترة كان متدهور كثيراً مما اضطر الدولة لخفض سعر صرف الريال وهذا ما جعل عرض العمل على اليد العاملة ينخفض بدرجة كبيرة، أما فيما يخص الجزائر فكانت معدلات البطالة مرتفعة خلال الفترة 1980-1999 نظراً للوضع الاقتصادي المتدهور آنذاك إلا أنه ومن سنة 2000 بدأ يتراجع ويرجع سبب ذلك للوضع الاقتصادي مزدهر بسبب ارتفاع أسعار النفط وفتح مناصب شغل كثيرة، أما في المغرب تميزت هذه الفترة بتحسن مستمر في نشاط الاقتصاد المغربي وهذا أدى إلى تراجع طفيف ومستمر في معدلات البطالة، وكذلك الاقتصاد التونسي الذي تميز نشاطه بالتحسن مما ساهم في تدني معدلات البطالة.

الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات

بغرض اختيار النموذج الأنسب فإننا نختار أقل قيمة محسوبة لمؤشرات الفروق المحسوبة أي أن النموذج الذي يعطينا أقل قيمة لمؤشرات الفروق:

الجدول رقم 3-40: نتائج حساب لمؤشرات الفروق بين القيم الفعلية ومقدرة لرصيد ميزان المدفوعات

MAE	RMSE	
0.366	0.477	PANEL ARDL
0.166	0.233	PANEL NARDL

المصدر: من إعداد طالبة بالاعتماد على مخرجات eviews من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النموذج الغير الخطي هو أنسب لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط وبعض المتغيرات على رصيد ميزان المدفوعات، وذلك لأن قيم مؤشرات الفروق الخاصة به جاءت أقل من قيم مؤشرات الفروق للنموذج الخطي، أي أن هذا النموذج يعطي خطأ أقل من باقي النماذج، وتؤكد هذه نتائج أن معظم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية تظهر في شكل غير خطي. تتميز ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية بمعدلات نمو سالبة طيلة الفترة 1980-1999، نتيجة للأزمات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط وهذا أدى إلى حدوث ركود في النشاط الاقتصادي، وبعد سنة 2000 سجلت رصيد ميزان المدفوعات تحسن كبير خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، وكذلك الدولة الجزائرية والتي تحسن رصيد ميزان المدفوعات منذ سنة 2000 ويرجع السبب الرئيسي لزيادات العائدات النفطية من النفط الخام، إلا أنه تراجع بعد سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط، عكس المغرب وتونس الذي تميز رصيد ميزانيتها بالتذبذب تارة بالارتفاع وأخرى بالانخفاض.

### المطلب الثالث: مقارنة وتقييم نتائج النموذج

من خلال دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور والتي تتمثل في النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة ورصيد ميزان المدفوعات في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب وتونس كل على حدا وباستخدام النماذج Panel ardl غير الخطية تحصلنا على عدة نتائج أهمها:

#### الفرع الأول: نتائج الدراسة

بعد اختيار النموذج الأفضل الذي يقيس أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور في كل من النموذج الخطي وغير الخطي، والمفاضلة بينهما تبين أن النموذج غير الخطي هو أحسن نموذج يمكن الاعتماد عليه في الدراسة وذلك لكون بيانات أسعار النفط غير خطية وفيما يلي عرض للنتائج المتحصل عليها:

#### أولاً- أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي:

1- إن الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط لا تؤثر في المدى الطويل على معدلات النمو الاقتصادي، أما في المدى القصير فإن كل من الصدمات السلبية والموجبة تؤثر بنسبة كبيرة عليها وبالعلاقة طردية أي كلما ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة فإن معدلات النمو الاقتصادي سوف

- ترتفع ب (0.1202)، في حالة الصدمة الموجبة وبالعلاقة عكسية في حالة الصدمة السلبية أي كلما انخفضت أسعار النفط بوحدة واحدة فإن معدلات النمو الاقتصادي سوف ترتفع ب (0,0954)، كما أن الخلل الذي يحصل في الأجل الطويل يتم تصحيحه في أقل من سنة ونصف؛
- 2- لا تتأثر معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بالصددمات الموجبة وسلبية لتقلبات أسعار النفط في الأجل القصير؛
- 3- أما بالنسبة لدولة الجزائر فإنها تتأثر بالصددمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط بعلاقة طردية أي كلما ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة فإن معدلات النمو الاقتصادي سوف ترتفع ب (0.0809)، أما في حالة انخفاضه فإن معدلات النمو الاقتصادي سوف تنخفض بقيمة (0.0677)؛
- 4- معدلات النمو الاقتصادي في دولة تونس تتأثر بتقلبات أسعار النفط في حالة الصدمة الموجبة وبالعلاقة عكسية حيث كلما ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة فإن معدلات النمو الاقتصادي سوف تنخفض بقيمة (0.957) في أجل القصير؛
- 5- تؤثر الصدمات السلبية والموجبة لتقلبات أسعار النفط في المغرب على معدلات النمو الاقتصادي بعلاقة عكسية في الأجل القصير أي كلما زاد انخفاض معدلات أسعار النفط بوحدة واحدة فإن معدلات النمو الاقتصادي سوف ترتفع بقيمة (0.2031)، وفي حالة ارتفاعه فإن معدلات النمو الاقتصادي سوف تنخفض بقيمة (0.2183).

#### ثانياً- أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم:

- 1- إن الصدمات الموجبة لأسعار النفط تؤثر في المدى الطويل على معدلات التضخم أي كلما ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة فإن معدلات التضخم سوف ترتفع بقيمة (0.1019)، أما في المدى القصير فإن كل من الصدمات السلبية والموجبة لا تؤثر على معدلات التضخم، كما أن الخلل الذي يحصل في الأجل الطويل يتم تصحيحه في أقل من سنة ونصف؛
- 2- إن الصدمات الموجبة والسلبية لتقلبات أسعار النفط لا تؤثر على معدلات التضخم في دولة المملكة العربية السعودية في الأجل القصير؛
- 3- أما في الجزائر فنلاحظ أنها تتأثر بعلاقة طردية في حالة الصدمة الموجبة في المدى القصير حيث كلما ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة فإن معدلات التضخم سوف ترتفع بقيمة (0,8525)؛
- 4- أما في تونس فإن الصدمات الموجبة لأسعار النفط تؤثر في المدى القصير على معدلات التضخم حيث كلما ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة فإن معدلات التضخم سوف ترتفع بقيمة (0.0507)؛



- 5- أما الصدمات الموجبة لتقلبات أسعار النفط في المغرب تؤثر بعلاقة طردية في المدى القصير حيث كلما ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة فإن معدلات التضخم سوف ترتفع بقيمة (0.0507)؛
- 6- كما لاحظنا أن كل من معدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات لا يؤثران على معدلات التضخم في كل من اقتصاديات الدول.

#### ثالثاً-أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة:

- 1- إن الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط لا تؤثر في المدى الطويل على معدلات البطالة، أما في المدى القصير فإن الصدمات الموجبة تؤثر بنسبة كبيرة عليها وبالعلاقة عكسية أي كلما ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة سوف تنخفض بقيمة (0.1202)، كما أن الخل الذي يحصل في الأجل الطويل يتم تصحيحه في أقل من سنة ونصف؛
- 2- إن الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط تؤثر على معدلات البطالة في المدى القصير حيث كلما ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة سوف تنخفض ب(0.0359)، وفي حالة انخفاضه فإن معدلات البطالة سوف ترتفع بقيمة (0.0246)؛
- 3- وفيما يخص دولة الجزائر فإنها تتأثر بالصدمات الموجبة لأسعار النفط وذلك بعلاقة عكسية في الأجل القصير، حيث كلما ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة سوف تنخفض ب(0.0664)؛
- 4- أما بالنسبة لتونس فإن أن الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط لا تؤثر على معدلات البطالة في المدى القصير، كما أن معدلات النمو الاقتصادي تؤثر على معدلات البطالة بعلاقة عكسية، حيث كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة سوف تنخفض ب(0.1394)؛
- 5- بالنسبة لدولة المغرب فإن تقلبات أسعار النفط ذات الصدمات الموجبة تؤثر على معدلات البطالة المدى القصير بعلاقة طردية، حيث كلما ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة سوف ترتفع بقيمة (0.0094)، كما أن معدلات النمو الاقتصادي تؤثر على معدلات البطالة بعلاقة عكسية، حيث كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة سوف تنخفض ب(0.0455).

## رابعاً- أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات:

1- إن الصدمات الموجبة لأسعار النفط تؤثر في المدى الطويل على معدلات البطالة بعلاقة عكسية، أما في المدى القصير فإن الصدمات الموجبة والسلبية تؤثر بنسبة كبيرة عليها وبالعلاقة طردية أي كلما ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف يرتفع بقيمة (0.1659)، وفي حالة انخفاضه فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف ينخفض بقيمة (0.1026)، كما أن معدلات التضخم تؤثر بعلاقة عكسية على رصيد ميزان المدفوعات حيث كلما ارتفعت معدلات التضخم بوحدة واحدة فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف ينخفض بقيمة (0.1506)، كما أن الخلل الذي يحصل في الأجل الطويل يتم تصحيحه في أقل من سنة ونصف؛

2- إن الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط تؤثر بعلاقة طردية على رصيد ميزان المدفوعات في المدى القصير في المملكة العربية السعودية، حيث كلما زاد ارتفاع أسعار النفط بوحدة واحدة فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف يرتفع بقيمة (0.2515)، وفي حالة انخفاضه فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف ينخفض بقيمة (0.3861)؛

3- أما في الجزائر فنلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر بالصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط بعلاقة طردية في المدى القصير، حيث كلما زاد ارتفاع أسعار النفط بوحدة واحدة فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف يرتفع بقيمة (0.1476)، وفي حالة انخفاضه فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف ينخفض بقيمة (0,1326)؛

4- أما بالنسبة لتونس فإن الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط تؤثر عكسياً على رصيد ميزان المدفوعات في المدى القصير حيث كلما زاد ارتفاع أسعار النفط بوحدة واحدة فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف ينخفض بقيمة (0.1005)، وفي حالة انخفاضه فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف يرتفع بقيمة (0,0897)، ومن ناحية أخرى فإن معدلات النمو الاقتصادي تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات بعلاقة طردية حيث كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بوحدة واحدة فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف يرتفع بقيمة (0.2000)؛

5- أما فيما يخص دولة المغرب فإن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر بالصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط بعلاقة عكسية في المدى القصير، حيث كلما زاد ارتفاع أسعار النفط بوحدة واحدة فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف ينخفض بقيمة (0.1347)، وفي حالة انخفاضه فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف يرتفع بقيمة (0,0784)،

## الفرع الثاني: نتائج اختبار الدراسة

نال موضوع تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور والتي تتمثل في معدلات النمو الاقتصادي، والتضخم ورصيد ميزان المدفوعات والبطالة من بين أهم المواضيع التي نالت اهتمام المفكرين لما لها من آثار بالغة على اقتصاد الدول، ولهذا قد حاولنا إبراز وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور وذلك من خلال اختبار جملة فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها عند دراسة الأثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور من خلال تقدير نماذج Panel nardl فإننا توصلنا للنتائج التالية:

- لقد أثبتت تتبع مسار تقلبات أسعار النفط والتي تتميز بتقلبات دائمة وغير متوقعة أن الصدمات الموجبة والسلبية لها تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب وتونس حيث أن المملكة العربية السعودية والجزائر تتأثر بتقلبات الأسعار بعلاقة طردية في الأجل القصير أما المغرب وتونس فإنها تتأثر بعلاقة عكسية ومن خلال ما سبق فإننا نستنتج أن الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاديات محل الدراسة "

- إن الصدمات الموجبة والسلبية لتقلبات أسعار النفط تؤثر في معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب وتونس حيث أن المملكة العربية السعودية والجزائر تتأثر بتقلبات أسعار بعلاقة عكسية أما المغرب وتونس فإنها تتأثر بعلاقة طردية ومن خلال ما سبق فإننا نستنتج أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على معدلات التضخم في دول محل الدراسة"

- إن الصدمات الموجبة والسلبية لتقلبات أسعار النفط تؤثر على تطور رصيد ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب وتونس حيث أن المملكة العربية السعودية والجزائر تتأثر بتقلبات الأسعار بعلاقة طردية أما المغرب وتونس فإنها تتأثر بعلاقة عكسية وبطريقة تناظرية.

ومن خلال ما سبق فإننا نستنتج أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على تطور رصيد ميزان مدفوعات في الاقتصاديات محل الدراسة خلال الفترة (1980-2019)"

- إن الصدمات الموجبة والسلبية لتقلبات أسعار النفط تؤثر على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب وتونس حيث أن المملكة العربية السعودية والجزائر تتأثر بتقلبات أسعار بعلاقة طردية أما المغرب وتونس فإنها تتأثر بعلاقة عكسية ومن خلال ما سبق فإننا نستنتج أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على معدلات البطالة في الدول محل الدراسة.

## خلاصة الفصل:

تشكل الثروة النفطية المصدر الرئيسي لاقتصاد الدول سواء كانت من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية، حيث تعتمد معظم الدول على الثروة النفطية في تطبيق مختلف برامجها التنموية ونشاطها الاقتصادي وهذا ما جعلهم يفقدون التوازن لصالح قطاع النفط على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومن خلال قياس أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور السحري كشفنا عن وجود تأثير كبير لأسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية والتي تتمثل في النمو الاقتصادي الذي يتأثر بشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في السوق النفطية وكذلك معدلات التضخم خاصة التضخم المستورد، ومعدلات البطالة ورصيد ميزان المدفوعات الذي يرتبط به ارتباطا وثيقا من خلال الميزان التجاري والذي تعتبر الإيرادات النفطية أهم مورد في ميزانيتها، كما توجد علاقة ارتباط كبيرة بين متغيرات مربع كالدور السحري، أي أن تقلبات أسعار النفط تؤثر في مجمل المؤشرات الاقتصادية ، ومنه فإن اقتصاد كل من المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب وتونس مهدد ومرهون بتقلبات أسعار النفط في سوق النفطية.

الخاتمة العامة

### الخاتمة العامة:

سعت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور في كل من الجزائر، السعودية، تونس والمغرب باستخدام نماذج PANEL ARDL الخطية والغير خطية خلال الفترة 1980-2019، حيث أن تقلبات أسعار النفط من بين أكبر التحديات التي تواجهها هذه الدول منذ زمن طويل، باعتبار أن النفط المحرك الرئيسي والضروري لجل النشاطات الاقتصادية للدول مهما كانت مُنتجة أو مستهلكة، فبالنسبة للجزائر والسعودية فهو يعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملة الصعبة والدخل الوطني، وإيرادات الميزانية التي بدورها تدفع بعجلة التنمية وتخفيض معدلات البطالة والتضخم، أما الدول غير النفطية كتونس والمغرب فهي تعتبره المحرك الأساسي لنشاطها الاقتصادي من سياحة، زراعة وصناعة.

فضلا عن ذلك فإن التقلبات الحادة التي تشهدها أسعار النفط في السوق الدولية تؤدي إلى خلق بيئة غير مساعدة للنشاطات الاقتصادية، خصوصا وأن تقلباته في معظم الحالات تؤثر على استقرار الأداء الاقتصادي الكلي، وهو ما أظهرته بشكل كبير أزمة النمر الأسيوية التي تسببت في تراجع الطلب على النفط مما أدى إلى انهيار كبير في أسعاره ليبدأ في التعافي سنة 1996 بعد ارتفاع الطلب الأسيوي على النفط، إلا أنه لم يلبث طويلا وعاود الانخفاض بسبب الأزمة المالية التي ضربت العالم من منتصف العام 2008 لتعاود الارتفاع بعد ذلك، إلا أن أزمة الرهن العقاري سنة 2014 أدت مرة أخرى إلى انهيار أسعار النفط بشكل كبير حيث انخفضت أسعار النفط من 115 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 43 دولار للبرميل سنة 2016.

ومن جهة أخرى يرتبط استقرار أسعار النفط بشكل مباشر بالنمط والبنية الاقتصادية والتي يمارس فيها بشكل فعال في التأثير على حالات التوازن الاقتصادي الداخلي والتي تتمثل في (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم)، وكذا على حالة التوازن الخارجي والمتمثلة في (ميزان المدفوعات) وبالتالي تأثيره على الاقتصاد ككل، وهذا ما أثبتته عدة دراسات ومن بينها دراسة صندوق النقد الدولي 2013 التي توصلت لنتيجة مفادها أن عملية التنمية تتأثر سلبا بتقلبات أسعار النفط وكذلك معدلات البطالة والتضخم لما لهم من علاقة تبادلية.

ومنه فقد حاولنا قدر المستطاع في هذه الدراسة الإلمام بجميع الجوانب المختلفة لهذا الموضوع، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة الاقتصادية، أدواتها، مفهوم مربع كالدور السحري ومن ثم تطرقنا بشكل موسع لأهداف السياسة الاقتصادية من منظور المربع السحري لكالدور، كما حاولنا التعرف على أهم العوامل والأسباب المؤدية لتقلبات أسعار النفط، ومن ثم قمنا بدراسة تحليلية لانعكاسات تقلب أسعار النفط على متغيرات المربع السحري لكالدور للدول محل الدراسة، وذلك من خلال التحليل الاقتصادي لمتغيرات مربع كالدور خلال الفترة 1980-2019، باستثناء معدلات البطالة والتي تم دراستها من سنة 1990-2019، ومن جهة أخرى درسنا مكانة النفط في اقتصاديات الدول محل الدراسة ومن ثم تحليل مدى ارتباط متغيرات مربع كالدور في هذه الدول بتقلبات أسعار النفط، من خلال دراسة مقارنة لانعكاسات الأزمات النفطية على المربع السحري لكالدور في اقتصاديات الدول محل الدراسة، وفي الأخير قمنا بدراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور في الدول محل الدراسة باستخدام النماذج الخطية وغير الخطية باستخدام PANEL ARDL.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أهم النتائج والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

### - على المستوى النظري:

- تميزت السوق النفطية منذ نشأتها بديناميكية وعدم استقرار حركة أسعارها، فهي ذات طبيعة خاصة حيث تأخذ خصوصيتها من العوامل الاقتصادية وعوامل أخرى، ويرجع سبب عدم الاستقرار إلى قوى العرض والطلب والعديد من العوامل الاقتصادية، السياسية، العسكرية وغيرها من العوامل، حيث لاحظنا من خلال دراستنا أنها في مطلع السبعينات قد وصلت إلى ذروتها، كما لاحظنا خلال هذه الفترة تحول في موازين القوى داخل السوق النفطية، بسبب ظهور دول نفطية جديدة في السوق واستلام البلدان النفطية زعامة السوق بقيادة الأوبك فهي من كانت تقوم بعملية التسويق وتسعير ثروتها النفطية؛
- أغلب الدول النفطية ومن بينها الجزائر والسعودية تعتبر النفط سلعة استراتيجية وأساسية في تحريك عجلة نشاطها الاقتصادي، وذلك من خلال اعتمادها الكبير على النفط من أجل الدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية وإيرادات الموازنة العامة ومصدر لجلب العملة الصعبة، وهذا ما جعل من الدول النفطية تتميز بالتبعية إلى أسواق النفط، كون هذه العائدات النفطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات والتغيرات الحاصلة في الأسعار النفطية، كما أنه في حالة انخفاضه يكون



مصدر لمعرفة الخلل في مسار نشاطها الاقتصادي من أجل الوقوف عليه وإصلاحه، وإعادة هيكلة بنيتها الاقتصادية والمالية باتجاه التنوع الاقتصادي؛

- إن المربع السحري لكالدور ما هو إلا مخطط رباعي الرؤوس يحتوى على الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية والمتمثلة في تحقيق معدلات نمو عالية، تخفيض معدلات البطالة، تخفيض معدلات التضخم وتحقيق استقرار رصيد ميزان المدفوعات وذلك من خلال التأثير باستعمال عدة أدوات؛

### - على المستوى التطبيقي:

- إن الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، حيث أن الجزائر تتأثر بعلاقة طردية في حالة الصدمات الموجبة والسلبية أما السعودية فلا تتأثر بهذه الصدمات، وبالنسبة لتونس والمغرب فإنها تتأثر عكسيا بالصدمات الموجبة، ويرجع سبب ذلك للتذبذبات الحاصلة في أسعار النفط خلال فترة الدراسة، ومن جهة أخرى يعتمد في تمويل وتطبيق البرامج التنموية الهادفة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي متسارعة على الإنفاق الحكومي وهذا الأخير مرتبط ارتباطا وثيقا بالإيرادات النفطية، كما أن جل النشاطات تعتبره المحرك الأساسي لها؛
- إن الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط تؤثر على معدلات التضخم في الدول محل الدراسة، حيث أن الجزائر تتأثر بعلاقة عكسية في حالة الصدمات الموجبة، أما الدول غير النفطية وهي تونس والمغرب فتتأثر طرديا بالصدمات الموجبة، ويرجع سبب ذلك لارتفاع أسعار النفط، ومن جهة أخرى اعتماد الدولة على تمويل أنشطتها الاقتصادية المختلف على الإنفاق الحكومي وهذا الأخير مرتبط ارتباطا وثيقا بالإيرادات النفطية؛ ومن جهة أخرى يعتبر المحرك الأساسي لكل النشاطات، .
- إن الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط تؤثر على معدلات البطالة في الدول محل الدراسة، حيث أن السعودية والجزائر تتأثر بعلاقة طردية في حالة الصدمات الموجبة وبالعلاقة عكسية في حالة الصدمات السلبية، أما الدول غير النفطية وهي تونس والمغرب تتأثر عكسيا في حالة الصدمات الموجبة؛

- إن الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة، حيث أن السعودية والجزائر تتأثر بعلاقة طردية في حالة الصدمات الموجبة والسلبية، أما الدول غير النفطية وهي تونس والمغرب تتأثر عكسيا في حالة الصدمات الموجبة والسلبية؛
  - لاحظنا أن هناك تعارض كبير بين المتغيرات، ففي حالة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتي تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة، ومنه يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ومنه ارتفاع معدلات التضخم من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تقادم عجز رصيد ميزان المدفوعات بسبب التضخم المستورد في الأسعار
  - إن سلسلة أسعار النفط، معدلات التضخم، معدلات البطالة، النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات يتميز بعدم الاستقرار، إلا بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى، كما أن طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومتغيرات مربع كالدور السحري هي علاقة غير خطية.
- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

إن الدراسة التحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على التوازن الاقتصادي في كل من الجزائر السعودية، تونس والمغرب، وكذلك إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية أعطت صورة واضحة ودقيقة عن صحة أو نفي فرضيات الدراسة وكانت كالتالي:

**الفرضية الأولى:** من خلال الدراسة النظرية والتحليلية لمتغيرات مربع كالدور وتقلبات أسعار النفط، لاحظنا أن متغيرات مربع كالدور لها علاقة متعكسة بين بعضها البعض، حيث عند انخفاض معدلات البطالة فإن معدلات التضخم سوف ترتفع من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع معدلات التضخم سوف يؤدي إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات، كما لاحظنا أيضا أن هناك عدد كبير من العوامل التي تؤثر على متغيرات مربع كالدور منها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية إلى جانب أسعار النفط، ومنه قبول صحة الفرضية الأولى؛

**الفرضية الثانية:** تكمن العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتوازن الاقتصادي، في تأثير حالات التوازن الاقتصادي والمتمثلة في (النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدلات البطالة، ورصيد ميزان مدفوعات) بتقلبات أسعار النفط سواء كان في حالة الارتفاع أو الانخفاض وهذه الفرضية محققة، حيث وجدنا من خلال الإطار النظري والدراسة التحليلية أن النمو الاقتصادي، معدلات التضخم، معدلات البطالة ورصيد

ميزان مدفوعات تتأثر بنسب متفاوتة بالصدمات الموجبة والسلبية، التي تطرأ على أسعار النفط بالإضافة إلى أن أسعار النفط واحدة من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط والمؤشرات الاقتصادية؛

**الفرضية الثالثة:** والتي تتضمن أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل متناسب في الاقتصاديات محل الدراسة خلال الفترة (1980-2019)، ومن خلال نموذج PMG وجود علاقة قصيرة الأجل بين الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة من خلال معامل تصحيح الخطأ، والصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط كانت مقبولة ومتفاوتة وذلك لمعنويته في النموذج الخاص بتقدير النمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية، لأن النمو الاقتصادي يعتمد على سياسة الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة، وباعتبار أن الدول المأخوذة لها ارتباط وثيق بالمادة النفطية؛

**الفرضية الرابعة:** التي تتضمن أن الصدمات الموجبة والسلبية تؤثر بشكل متناسب على التضخم في الاقتصاديات محل الدراسة خلال الفترة (1980-2019)، ومن خلال النموذج الذي يقيس تقلبات أسعار النفط على التضخم PMG، نلاحظ وجود علاقة طويلة الأجل من خلال معامل تصحيح الخطأ بين تقلبات أسعار النفط ومعدلات التضخم، مع وجود علاقة ارتباط قصيرة الأجل في كل من الجزائر، تونس والمغرب بشكل متفاوت ومتناسب، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة؛

**الفرضية الخامسة:** تتضمن هذه الفرضية "تؤثر الصدمات الموجبة والسلبية على البطالة بشكل غير متناسب في الاقتصاديات محل الدراسة خلال الفترة (1990-2019)"، ومن خلال النموذج الذي يقيس تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة PMG، نلاحظ وجود علاقة طويلة الأجل من خلال معامل تصحيح الخطأ بين تقلبات أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتباره سالب ومعنوي، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين الصدمات السلبية والموجبة بالنسبة للدول النفطية الجزائر والسعودية، وعلاقة عكسية بالنسبة للدول غير النفطية تونس والسعودية، وهذا ما تثبته صحة الفرضية الخامسة، ومنه فإن مستوى التشغيل في هذه الدول خاصة النفطية يتحسن في حالات الرخاء الاقتصادي، وبالضبط عند ارتفاع أسعار النفط ويرجع سببه لكون أن البرامج الاقتصادية والتنموية التي كان لها تأثير إيجابي في الرفع من معدلات التشغيل، ومنه يمكن اعتبار هذه البرامج التنموية المساهمة في الرفع من معدلات التشغيل عبارة عن برامج ظرفية؛

**الفرضية السادسة:** ومفادها "تتأثر الصدمات الموجبة والسلبية لتقلب أسعار النفط بالتناظر على رصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاديات محل الدراسة خلال الفترة (1980-2019)"، ومن خلال اختبار

التناظر، وجدنا أن الفرضية البديلة مرفوضة أي أن الصدمات السلبية والموجبة لأسعار النفط لا تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات بعلاقة تناظرية، وهذه النتيجة تدعم النتيجة التي تحصلنا عليها من نموذج PMG الخاصة بالنموذج الذي يقيس تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات، حيث وجدنا أن أسعار النفط الموجبة تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات بعلاقة عكسية في الأجل الطويل، وبالعلاقة طردية في الأجل القصير في حالة الصدمات الموجبة والسلبية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية السادسة؛ الفرضية السابعة: والتي تنص على "تتأثر متغيرات المربع السحري لكالدور في الاقتصاديات المدروسة بشكل متعاكس بالتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية"، ومن خلال الدراسة السابقة ونتائج اختبار الفرضيات يمكننا القول أن الصدمات السلبية والموجبة لأسعار النفط لها تأثير معاكس على الدول غير النفطية، وتأثير متناسب على الدول النفطية على النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم، معدلات البطالة ورصيد ميزان المدفوعات وهذا ما ينفي صحة الفرضية السابعة.

### - التوصيات:

وفي نهاية هذا البحث وبناء على النتائج التي توصلنا إليها يقتضي علينا تقديم جملة من التوصيات والتي هي ضرورية ولها صلة بموضوع الدراسة:

- العمل على زيادة مرونة النشاط الاقتصادي للدول النفطية وذلك من خلال تحفيز وتنويع وتدعيم القطاعات خارج النفط، مثل قطاع الزراعة والصناعة والسياحة أي محاولة تنويع إيراداتها وذلك من أجل تفادي الآثار الناجمة على تقلبات أسعار النفط خاصة عند انخفاضه؛
- محاولة تنويع واستبدال الطاقة النفطية بالطاقة البديلة للمحافظة على البيئة، والتي تساعد الدول غير النفطية على تفادي ارتفاع أسعار النفط، وما تخلقه من آثار سلبية على نشاطها الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعاره؛
- لقد كانت نمذجة الظواهر الاقتصادية الكلية تعتمد بنسبة كبيرة على النماذج الخطية، إلا أن هذه الأخيرة أثبتت بعض العيوب والنقائص، لهذا ننصح الباحثين إلى دراسة موضوعه بشكل معمق واختيار النموذج المناسب مع طبيعة السلسلة الزمنية؛
- ضرورة عمل الدول النفطية على الحفاظ على استقرارية أسعار النفط لما لها من آثار على خطط التنمية وموازنتها العامة من جهة، وعلى حصتها في أسواق النفط العالمية من جهة أخرى،

ويكون ذلك من خلال تعزيز الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط بالإضافة إلى استمرار التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة من أوبك وخارج الأوبك.

- آفاق الدراسة:

بناء على مخرجات هذه الدراسة التي ركزت على محاولة اختبار اثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور السحري والمقترحات والتوصيات المقدمة يمكن طرح بعض الآفاق لهذه الدراسة:

- تأثير تداعيات أزمة كوفيد 19 على التوازن الاقتصادي الكلي في ظل الانهيار التام لأسعار النفط في الجزائر مقارنة مع مصر، الأردن والإمارات؟
- دراسة تحليلية قياسية لتقلبات أسعار النفط على التوازن الاقتصادي الكلي في ظل أزمة كوفيد 19 في بعض دول مينا؟
- دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على فعالية السياسة المالية والنقدية على تحقيق أهداف متغيرات مربع كالدور السحري؟
- قياس أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الصرف الدولار والأورو ومربع كالدور السحري في بعض الدول العربية خلال فترة (2019-2022)؟

# قائمة المراجع

أولاً - الكتب

- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
- أحمد محمد عبد العظيم الجمل، البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط1، 2007
- أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990
- الأخضر عزي، اشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر، 2013
- اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان 1999
- اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط1، 1999
- إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2014
- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006
- بلعوز جاسم عبد الله، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان مطبوعات جامعية، الجزائر، 2004
- بول آ. سامويلسون وويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، دار الأهلية، ترجمة ط1، 2001، 15،
- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006
- خالد واصف الوزني، أحمد حسين رفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل لنشر، ط3، 2007، ص246-247
- راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأدجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1968

- رديم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار منهاج لنشر والتوزيع، عمان، 2016
- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، مصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1998
- سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، ط1، 1999
- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية القاهرة، 2007
- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2014
- سعيد سامي الحلاق، ومحمد محمود العجلواني، النقود والبنوك والمصارف التقليدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010
- سيد أحمد فتحي الخولي، اقتصاد النفط، دار النشر دار زهران، جدة، ط1، 1997
- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية التوزيع العادل للدخول والتنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، ط1، 1993
- شقري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة لنشر والتوزيع عمان، ط1، 2012
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2005
- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004
- طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
- طلال محمد نور عطار، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ط1، الرياض، 2002
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992
- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010
- عبد الرحمان يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1997



- عبد الرحمن يسرى أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000
- عبد الله زاهي الرشدان، **في اقتصاديات التعليم**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005
- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005
- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان مطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005
- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، مصر، ط2003، 1
- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية، مصر، 2013
- عبد المنعم السيد علي، **اونزار الدين العيسى، اقتصاديات النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد، 2004
- عبد المنعم راضي، **النقود والبنوك**، مكتبة عين الشمس للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998
- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت
- عبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002
- علي حافظ منصور، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، 1998
- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000
- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2008
- كامل بكري وآخرون، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 986
- مايكل روس، **ترجمة محمد هيم نشواتي، نقمة النفط**، دار الكتب القطرية، قطر، 2014
- مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود في الاقتصاد الإسلامي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002
- محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط**، دار شموع القافة ليبيا، ط2003، 1
- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد النفطي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983
- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد النفطي**، ديوان المطبوعات الجامعية 1983

- محمد أزهر السماك زكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل العراق، ط1، 1980
- محمد عباس المحرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان مطبوعات جامعية، الجزائرية، ط6، 2015
- محمد عبد العزيز عجيبة، وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- محمد علي الليثي، وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر 1997 2001
- محمود يونس، اقتصاديات دولية، مجموعة النيل العربية طباعة نشر توزيع، مصر، 2000
- مدنى بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009
- مصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000
- منيمنة حسين، جغرافيا الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992
- نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار حياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2011
- نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2001
- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992
- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية
- يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول، ط1، الفكر الجامعي، مصر، 2008
- ثانياً - الأطروحات والرسائل:
- أحمد إبراهيم شاكره زياده، مستقبل التنمية في المملكة العربية السعودية بعد نزوب النفط، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، السعودية، 2016
- أحمد رمزي رمضان، أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي وسبل تقويمها، مذكرة الماجستير، غير منشورة، قسم الاقتصاد، الجامعة الأمريكية المفتوحة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017

- أحمد رمزي رمضان، أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي وسبل تقويمها، مذكرة الماجستير، غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، واشنطن، 2017
- أحمد رمزي رمضان، أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي وسبل تقويمها، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم الاقتصاد، الجامعة الأمريكية المفتوحة، واشنطن، 2017
- احمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم بالجزائر، اطروحات دكتوراه، علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014
- أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 3 الجزائر، 2014
- اسماعيل بن علاق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 55
- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013
- بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011
- بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة وهران، 2015
- تيجاني بالريقي، دراسة آثار التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر،
- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعارا لصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013
- حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط لدى دول المينا، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012

- حامدي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة شلف، 2009
  - درواسي مسعود، السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006،
  - زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تيارت، 2011
  - سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة، مذكر ماجستير، غير منشورة، علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2009-2010، ص14
  - عبد الحميد الخديمي، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015
  - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2005
  - مرابط ساعد، التوقع بمعدلات التضخم الأساسي في الجزائر، لأطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف1، 2017/2018
  - معمري ليلي، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، المدينة، الجزائر، 2013
  - موري سمية، أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014
  - ياسمينه زاوي، التضخم في الجزائر بين النظرية والواقع وما مدى مواءمة تقنية Arima للتنبؤ به بالنسبة لخصائص الظاهرة، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر3، 2012-2013
  - يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية والمالية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2018
- ثالثا - المجالات العلمية:
- زكرياء مسعودي، تقييم أداء تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد6، 2017

- شباب سيهام، **توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد10، العراق، 2014
- طوال هبة، وآخرون، **سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري**، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد2، العدد2، الجزائر، 2019
- كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، **دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل مشترك**، المجلة العراقية، عدد 33، 2012

رابعاً - التقارير:

- بيانات البنك الدولي  
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=MA>
- بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، أبطبي، أعداد مختلفة 2009-  
<http://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-GeneraAnnual-Repor2016>
- تقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، لسنة 2019، 2016،  
<http://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-.2013>  
Statistical-report
- تقارير السنوية لبنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2006 إلى 2016.  
[https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique\\_retro.htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_retro.htm)
- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو 2016- 2021  
<https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-2021>  
Statistical-report
- تقرير الاقتصاد العربي موحد 2020  
<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2020-.pdf>
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصادر عن صندوق النقد العربي، 2022  
<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-.pdf>

- تقرير الأمين العام السنوي لسنة 2021، لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير 48  
تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك -
- تقرير نهاية العام المالي 2017، الوزارة المالية للمملكة العربية السعودية  
[https://www.mof.gov.sa/Statistical\\_Reports/Pages/default.aspx](https://www.mof.gov.sa/Statistical_Reports/Pages/default.aspx)
- خالد عبد الرحمن البسام، التضخم في المملكة العربية السعودية أسبابه واحتوائه، تقرير مقدم  
إلى مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية، جدة، سبتمبر 2007
- الديوان الوطني للإحصاء <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique4>
- الديوان الوطني للإحصاء [www.ons.dz](http://www.ons.dz)
- رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد  
الدولي، العدد 18، 2021
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان، ضمان لجاذبية  
الاستثمار، 2017.
- <https://opec.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-General-Annual-Report>
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان، ضمان لجاذبية  
الاستثمار، 2017. <https://www.dhaman.net/ar/corporate-publications/#annual-report>
- نيفين حسين، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، وزارة الاقتصاد،  
الإمارات العربية المتحدة، 2016
- هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، استهداف التضخم، تجارب دول عربية ودولية، صندوق النقد  
العربي، العدد 62-2020
- خامسا - المؤتمرات العلمية:**
- بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات  
الاقتصادية (التشغيل الكامل)، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،  
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005

- زكريا يحيا لجمال، اختبار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ، عدد2012،21
- صلاح محمد، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري كالدور، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 15، 2016
- طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثره اعلى النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة1999-2013،المؤتمر الأول:السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين، جامعة فرحات عباس-سطيف،2015
- عبد الله بلوناس، البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العملي للفترة 1985-2004 ورقة مقدمة لندوة عربية البطالة أسبابها معالجتها وأثرها على المجتمع، منعقدة بالجزائر خلال 25-27 أبريل 2006
- عبيد بريكي، ندى الناشف، السياسات الاقتصادية مقارنة عمالية، منشورات مشروع" تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"، منظمة العمل الدولية، 2014
- عماد الدين أحمد المصباح، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السعودية، المؤتمر الدولي، أزمة البطالة في الدول العربية، المنعقد في القاهرة 17-18 مارس 2008،
- الورقة القطرية للمملكة العربية السعودية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ديسمبر 2014، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة البترول والثروة المعدنية ، مراجع باللغة الأجنبية:

### 1- Ouvrages

- Angus Maddison , **Economic Progress and Policy in Developing Countries** , Routledge , London and New York , 1st published in 1970 , Reprinted in 2006
- Antoine.A , **Pétrole : marché et stratégie économique**, Edition Economica, 1987
- Christian de boisseaux **·principales de politique économique**،paris: economica ،1980
- D.N. Dwivedi, **Macroeconomics: Theory and Policy**, 3rd ed., Tata McGraw-Hill EducationPrivate Limited, New Delhi, India, 2010,
- Ezing, **Monetary Policy, Means and Ends**, Penguin Books harnonsd worth Midlsex 1964
- Gérard Bramoullé et Dominique Augey. **Economie monétaire**, édition Dalloz , paris,1998

- Ghassem A. HOMAIFAR: **Managing Global Financial and Foreign Exchange Rate Risk**, The Wiley finance series, New Jersey, 2004
- Glibert Abraham frois , **économie politique, economica** , 7eme édition, 2000
- Green william, **économétric analysis**, fifth édition, New york University, Macmillan publishing Company, 2002
- Greene, M. (1997), **Econometric Analysis**, ed., Englewood Cliffs, NJ: Prentic-Hall
- Greene, W., H., 2012, "Econometrics Analysis", 7th ed., Pearson Education, Inc., NJ
- Gujarati Damodar, **Basic Econometrics**, fourth édition, The McGraw-Hill companies, 2004
- Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), **Fiscal Stress and Public Policy**, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980
- Marie Delaplace - « Monnaie et Financement de l'économie » - édition DUNOD –
- MICHELLE de mourgues, **la monnaie – système financière et théorie monétaire**, 3 eme édition, Economica, 1993
- Muller Jacques et pascal vanhove et jean longatte, **Manuel et applications : Économie** , Dunod, Paris france, 4 eme Muller Jacques e -édition, 2004
- P.A.Samuelson,W.D.Nordhaus" **Economics** ", Irwin McGraw Hill,international Edition1998,16thjEdition
- Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus , **Economics** , 19thed . (Special Indian Edition) , Tata McGraw-Hill Education Private limited , New Delhi , 2010
- Paul Massé , **Histoire économique et sociale du monde: de l'origine de l'humanité au XXe siècle**, Tome 1,,Editions l'harmattan , Paris , 2011
- Philip, A. Klein, **The Management of Market** , Oriented Economics A comparative Perspective Wadswor the Publishing Company Belmont California 1973
- R.Bourbonnais, **économétrie : cours et exercices corrigés** ,9eme édition, 2015
- Rudinger Dornpusch, **Stanly Fisher, Mccraw, Economics** Macro, Hill International Booklom,1984
- T. R. Jain , Anil Malhotra , **Development Economics** , V. K. Publications , New Delhi , 2009-10
- Taradas Bandyo Padhyay , **On measuring economic development** , in Subrata Ghatak and Paul Levine (eds.) , **Development Macroeconomics :Essays in memory of Anita Ghatak** , Routledge , London and New York , 2009 ,
- Wooldridge, Jeffrey M , "Introductory Econometrics: A Modern Approach" , Sixth Edition, Cengage Learning, United States of America, 2016

## 2- Working Paper:

- Diebold , Francis X, "Econometrics: A Predictive Modeling Approach" , University of Pennsylvania 2017.
- Hsiao C.,& Analysis of panel Datas, Cambridge University Press, Cambridge, 2003



- Lawrence Schembri, **Résumé du colloque « les taux de change flottants une nouvelle analyse »**, Revue de la Banque du Canada, Automne, 2001,
- Zakane Ahmed, **Analyse de l'offre d'emploi : réalités et perspectives, cas de l'Algérie**, mémoire de magister , institut des sciences économiques : université d'Alger , 1992

### 3- Rapport:

- Ahmed Menai, **l'inflation causes, conséquences**, remèdes, mémoire de magistère en sciences économiques, université d'Alger, 2012
- Ahmed Zakane, **Analyse de l'offre de l'emploi**, Mémoire de magister, ISE, Alger, 1992
- Alain Pirotte, **économétrie des données de Panel théorie et application**, France, 2011
- Gail Makinen, **inflation : causes, costs, and current states, reporter for Congress**, the library of congress. 2003. P1available at website <http://www.policyalmanac.org/economic/archive/inflation.pdf> consulted in 2021/ 11/10
- Jean Lacroix, **La politique économique**, Ressources pour les enseignants et les formateurs en français des affaires, [https://www.lefrancaisdesaffaires.fr/wp-content/uploads/2016/05/politique\\_eco.pdf](https://www.lefrancaisdesaffaires.fr/wp-content/uploads/2016/05/politique_eco.pdf)
- Lakel Samira, **L'Emploi et le chômage en algerie**, Mémoire d'ingénieur, INPS, Alger, 1998,
- T. R. Jain ,O. P. Khanna ,Vir Sen , **Development and Environmental Economics and International Trade**, V.K. Publications , New Delhi

# قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): بيانات الدول محل الدراسة

years	countries	PIB	BTC	INF	CHO	poil
1980	Arabie saoudite	5,65245761	25,2234436	4,16926655		37,42
1981	Arabie saoudite	1,94300445	21,5025182	2,79898219		35,75
1982	Arabie saoudite	-20,7298883	4,94356453	1,0210396		31,83
1983	Arabie saoudite	-16,0513862	-13,046300	0,1914242		29,08
1984	Arabie saoudite	-4,66145193	-15,381856	-1,5590370		28,75
1985	Arabie saoudite	-9,79450226	-12,446447	-3,0587687		26,92
1986	Arabie saoudite	17,0127463	-13,552466	-3,2033314		14,44
1987	Arabie saoudite	-6,63249601	-11,389104	-1,5471167		17,75
1988	Arabie saoudite	13,1093129	-8,3061244	0,90756303		14,87
1989	Arabie saoudite	-0,50301588	-9,9904536	1,0326449		18,33
1990	Arabie saoudite	15,1934259	-3,5251696	2,07715134		23,19
1991	Arabie saoudite	15,0078803	-20,805213	4,86111111	7,06599998	20,2
1992	Arabie saoudite	3,98754017	-12,923486	-0,0770060	7,19999981	19,25
1993	Arabie saoudite	-1,36374143	-12,969145	1,05579531	6,85300016	16,75
1994	Arabie saoudite	0,55872019	-7,7475929	0,56432548	6,41400003	15,66
1995	Arabie saoudite	0,21209135	-3,7100744	4,86843103	6	16,75
1996	Arabie saoudite	2,63742422	0,42824681	1,22206988	5,55800009	20,46
1997	Arabie saoudite	1,10378205	0,18381545	0,0571547	5,15399981	18,64
1998	Arabie saoudite	2,89336252	-8,9469974	-0,3712697	4,71999979	11,91
1999	Arabie saoudite	-3,76328522	0,2541395	-1,3337635	4,3499999	16,56
2000	Arabie saoudite	5,62541614	7,55444454	-1,1249947	4,57000017	27,39
2001	Arabie saoudite	-1,21074386	5,07959958	-1,1209447	4,61999989	23
2002	Arabie saoudite	-2,8191744	6,2619845	0,24718651	5,26999998	22,81
2003	Arabie saoudite	11,2420614	12,9967339	0,6121944	5,55999994	27,69
2004	Arabie saoudite	7,95844166	20,0686091	0,51550677	5,82000017	37,66
2005	Arabie saoudite	5,57385012	27,3976503	0,4792304	6,05000019	50,04
2006	Arabie saoudite	2,78840223	26,2494042	2,20902408	6,25	58,3
2007	Arabie saoudite	1,84713025	22,4368749	4,1678233	5,73000002	64,2
2008	Arabie saoudite	6,24977275	25,4565299	9,87024791	5,07999992	91,48
2009	Arabie saoudite	-2,05924919	4,88341028	5,05722315	5,38000011	53,48
2010	Arabie saoudite	5,03948403	12,637271	5,33941681	5,55000019	71,21
2011	Arabie saoudite	9,99686517	23,6197919	5,82621609	5,76999998	87,04
2012	Arabie saoudite	5,41142278	22,3871308	2,86626887	5,51999998	86,46
2013	Arabie saoudite	2,69928107	18,1400817	3,53252471	5,57000017	91,17
2014	Arabie saoudite	3,65248567	9,751857	2,23629032	5,71999979	85,6
2015	Arabie saoudite	4,10639386	-8,6697864	1,20607322	5,59000015	41,85
2016	Arabie saoudite	1,67066426	-3,6969194	2,06884036	5,65000001	36,34
2017	Arabie saoudite	-0,74152842	1,51967807	-0,8381945	5,88999987	43,97
2018	Arabie saoudite	2,5141658	8,81383059	2,45814158	6,03999996	57,77
2019	Arabie saoudite	0,33378076	4,75722982	-2,0933333	5,67299986	50,01
1980	Algérie	0,79060697	0,58830002	9,5178245		37,42

## قائمة الملاحق

1981	Algérie	2,99999609	0,20271643	14,6548426		35,75
1982	Algérie	6,40000411	-0,4051067	6,54250963		31,83
1983	Algérie	5,40000302	-0,1745828	5,96716393		29,08
1984	Algérie	5,59999653	0,13864045	8,11639796		28,75
1985	Algérie	3,69999725	1,75145888	10,482287		26,92
1986	Algérie	0,400001	-3,5011560	12,3716092		14,44
1987	Algérie	-0,69999753	0,21161388	7,44126091		17,75
1988	Algérie	-1,00000549	-3,4518075	5,91154496		14,87
1989	Algérie	4,40000216	-1,943077	9,30436126		18,33
1990	Algérie	0,80000058	2,28895072	16,6525344		23,19
1991	Algérie	-1,20000059	5,17703498	25,8863869	20,6000004	20,2
1992	Algérie	1,8000023	5,1	31,6696619	24,3799992	19,25
1993	Algérie	-2,10000076	2,6	20,5403261	26,2299995	16,75
1994	Algérie	-0,89999655	1,6	29,0476561	27,7399998	15,66
1995	Algérie	3,79999479	-4,3	29,7796265	31,8400002	16,75
1996	Algérie	4,09999847	-5,3	18,6790759	28,5310001	20,46
1997	Algérie	1,09999994	2,7	5,73352275	25,4300003	18,64
1998	Algérie	5,10000361	7,2	4,95016164	26,6620007	11,91
1999	Algérie	3,20000155	-1,9	2,64551113	28,302	16,56
2000	Algérie	3,8	0	0,33916319	29,7700005	27,39
2001	Algérie	3	16,7	4,22598835	27,2999992	23
2002	Algérie	5,6	12,9	1,41830192	25,8999996	22,81
2003	Algérie	7,2	7,7	4,26895396	23,7199993	27,69
2004	Algérie	4,3	13	3,9618003	17,6499996	37,66
2005	Algérie	5,9	20,5236091	1,38244657	15,2700005	50,04
2006	Algérie	1,7	24,7147445	2,31149919	12,2700005	58,3
2007	Algérie	3,4	22,4879588	3,67899575	13,79	64,2
2008	Algérie	2,4	19,8562389	4,85859063	11,3299999	91,48
2009	Algérie	1,6	0,3145995	5,73706036	10,1599998	53,48
2010	Algérie	3,6	7,58046939	3,91106196	9,96000004	71,21
2011	Algérie	2,9	8,83635758	4,52421151	9,96000004	87,04
2012	Algérie	3,4	5,7842414	8,89145091	10,9700003	86,46
2013	Algérie	2,8	0,56632467	3,25423911	9,81999969	91,17
2014	Algérie	3,8	-4,3329693	2,91692692	10,21	85,6
2015	Algérie	3,7	-16,289765	4,78444701	11,21	41,85
2016	Algérie	3,2	-16,374032	6,3976948	10,1999998	36,34
2017	Algérie	1,3	-12,973489	5,59111591	10,3330002	43,97
2018	Algérie	1,2	-9,6652893	4,2699902	10,4200001	57,77
2019	Algérie	1	-9,8704956	1,95176821	10,5129995	50,01
1980	Maroc	3,64216481	-6,47371343	9,40837947		37,42
1981	Maroc	-1,74343493	-10,2747236	12,4925284		35,75
1982	Maroc	8,95737202	-10,553267	10,5278073		31,83
1983	Maroc	1,38656958	-5,4502455	6,20793539		29,08
1984	Maroc	6,41838632	-6,6388868	12,4475693		28,75

## قائمة الملاحق

1985	Maroc	6,00765207	-5,9405659	7,7286389		26,92
1986	Maroc	9,27110577	-1,0719651	8,73355919		14,44
1987	Maroc	-0,32500408	0,83486845	2,69873998		17,75
1988	Maroc	11,875236	1,83922413	2,36905505		14,87
1989	Maroc	2,84620258	-2,9920365	3,25996949		18,33
1990	Maroc	3,41181223	-0,6480277	6,78259402		23,19
1991	Maroc	7,21608816	-1,2799972	7,98616601	12,5500002	20,2
1992	Maroc	-2,09773876	-1,2834370	5,74024663	12,7040005	19,25
1993	Maroc	-0,74059169	-1,6469906	5,18311396	12,6029997	16,75
1994	Maroc	10,5880004	-2,0304910	5,14167153	12,993	15,66
1995	Maroc	-5,40544787	-3,0384500	6,12358165	13,1020002	16,75
1996	Maroc	12,3728763	0,08107608	2,98680923	12,9420004	20,46
1997	Maroc	-1,56070236	-0,2228087	1,03819895	13,526	18,64
1998	Maroc	7,23855269	-0,3439393	2,75311331	13,1719999	11,91
1999	Maroc	1,08133256	-0,4008056	0,68478261	13,7089996	16,56
2000	Maroc	1,91287298	-1,2220652	1,89463457	13,6079998	27,39
2001	Maroc	7,31996745	4,08281721	0,61980188	13,9399996	23
2002	Maroc	3,12144966	3,49671082	2,79561967	13,5799999	22,81
2003	Maroc	5,96116215	3,03814812	1,16773367	12,46	27,69
2004	Maroc	4,79701836	1,62607439	1,49344403	11,5900002	37,66
2005	Maroc	3,29163968	1,66909982	0,98264166	11,9200001	50,04
2006	Maroc	7,57463164	2,05596959	3,28476167	10,8299999	58,3
2007	Maroc	3,53159415	-0,1543958	2,04208513	11,0100002	64,2
2008	Maroc	5,92327769	-4,8952669	3,71484311	9,67000008	91,48
2009	Maroc	4,24375732	-5,3514252	0,971863	9,56000042	53,48
2010	Maroc	3,81571792	-4,2107982	0,9935574	9,56999969	71,21
2011	Maroc	5,2456973	-7,8914481	0,90692491	8,96000004	87,04
2012	Maroc	3,00996126	-9,7401316	1,2871224	9,09000015	86,46
2013	Maroc	4,5354242	-7,3428251	1,88065467	8,90999985	91,17
2014	Maroc	19,0472788	-5,5378085	0,44231005	8,98999977	85,6
2015	Maroc	4,34458298	-1,9568981	1,55790711	9,22999954	41,85
2016	Maroc	0,52118551	-3,7461409	1,63531114	9,69999981	36,34
2017	Maroc	5,05789816	-3,1021072	0,75466325	9,46000004	43,97
2018	Maroc	3,06564133	-4,8729006	1,80391671	9,30000019	57,77
2019	Maroc	2,89097476	-3,4182142	0,30338604	9,24199963	50,01
1980	Tunisie	7,41873959	-4,0384373	4,84996442	9,26500034	37,42
1981	Tunisie	5,51407283	-5,3819824	4,84996442	9,27999973	35,75
1982	Tunisie	-0,4937376	-8,1385453	4,84996442		31,83
1983	Tunisie	4,68191739	-6,8280200	4,84996442		29,08
1984	Tunisie	5,74884326	-9,2629048	8,9		28,75
1985	Tunisie	5,64857324	-6,9105399	7,2543618		26,92
1986	Tunisie	-1,44698841	-6,7032898	6,16438356		14,44
1987	Tunisie	6,7013711	-0,5600542	8,22580645		17,75
1988	Tunisie	0,07215908	2,07836785	7,1969697		14,87

## قائمة الملاحق

1989	Tunisie	1,74669913	-2,1584735	7,74088604		18,33
1990	Tunisie	7,94981944	-3,7701886	6,54529307		23,19
1991	Tunisie	3,9045453	-3,5899762	8,1937151	15,6479998	20,2
1992	Tunisie	7,80572888	-7,1208044	5,82434515	15,5839996	19,25
1993	Tunisie	2,18982886	-9,0564337	3,97495632	15,8299999	16,75
1994	Tunisie	3,17841132	-3,4338653	4,73323064	15,8579998	15,66
1995	Tunisie	2,35166985	-4,2925749	6,24415029	15,9370003	16,75
1996	Tunisie	7,14608097	-2,4388372	3,72514473	15,8310003	20,46
1997	Tunisie	5,4409435	-2,8679055	3,65202621	15,9399996	18,64
1998	Tunisie	4,78376248	-3,0973038	3,1253658	15,6059999	11,91
1999	Tunisie	6,05463448	-1,9253116	2,69012486	15,21	16,56
2000	Tunisie	4,70997291	-3,8256324	2,96230795	14,9399996	27,39
2001	Tunisie	3,79627166	-3,8089027	1,98333333	14,3999996	23
2002	Tunisie	1,32255715	-3,2238189	2,72103285	14,5500002	22,81
2003	Tunisie	4,70239953	-2,6608574	2,71259247	14,5100002	27,69
2004	Tunisie	6,23579072	-1,4166734	3,63228005	14,2299995	37,66
2005	Tunisie	3,48654554	-0,9273483	2,01778641	12,8699999	50,04
2006	Tunisie	5,24409983	-1,8016892	3,22525337	12,5100002	58,3
2007	Tunisie	6,70952097	-2,3562618	2,96694432	12,3599997	64,2
2008	Tunisie	4,23778148	-3,8145587	4,34502808	12,4399996	91,48
2009	Tunisie	3,04345012	-2,8391450	3,66490331	13,29	53,48
2010	Tunisie	2,97113275	-4,5544713	3,33897964	13,0500002	71,21
2011	Tunisie	-2,0466339	-7,0356508	3,24002842	18,3299999	87,04
2012	Tunisie	4,21667712	-7,8657655	4,61184432	17,6299992	86,46
2013	Tunisie	2,42993096	-7,9669844	5,31623531	15,9300003	91,17
2014	Tunisie	3,09032803	-8,8780758	4,625551	15,0570002	85,6
2015	Tunisie	0,96749691	-8,5708389	4,43737127	15,1599998	41,85
2016	Tunisie	1,11801519	-8,5287420	3,62939937	15,5600004	36,34
2017	Tunisie	2,24434509	-10,0142576	5,3088484	15,3299999	43,97
2018	Tunisie	2,59036664	-10,8158603	7,30759176	15,46	57,77
2019	Tunisie	1,50342786	-8,09087063	6,72007533	15,1300001	50,01

الملاحق رقم (2): تقدير النموذج النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة

النمو الاقتصادي للنموذج الغير الخطي

Pedroni's cointegration tests:

No. of Panel units: 4    Repressors: 3

No. of obs.: 154    Avg obs. per unit: 39

Data has been time-demeaned.

Test Stats.	Panel	Group
$\hat{v}$	1.283	.
$\hat{\rho}$	-7.162	-7.214
$\hat{t}$	-8.66	-10.49
$\hat{adf}$	-1.428	-1.339

.xtpmg d.( LINF LBTC PIB pollinc ecdpoil ), lr(l. LINF LBTC PIB pollinc ecdpoil) ec(ECT) replace mg

Mean Group Estimation: Error Correction Form  
(Estimate results saved as mg)

	D. GDP	Coef.	Std. Err.	Z	P> z	[95% Conf. Interval]
ECT						
LBTC		.1446879	.0769871	1.88	0.060	-.0062041 .2955799
LINF		.2041392	.2572753	0.79	0.428	-.3001111 .7083894
pollinc		.0058905	.0206222	0.29	0.775	-.0345281 .0463092
ecdpoil		-.0433479	.0430909	-1.01	0.314	-.1278045 .0411088
SR						
ECT		-1.031644	.1377728	-7.49	0.000	-1.301674 -.7616145
LBTC						
D1.		.1723919	.1343868	1.28	0.200	-.0910014 .4357851
LINF						
D1.		.2624819	.1231391	2.13	0.033	.0211337 .5038301
pollinc						
D1.		.1366167	.0341307	4.00	0.000	.0697217 .2035116
ecdpoil						
D1.		-.1127691	.0383956	-2.94	0.003	-.188023 -.0375152
_cons		.4852477	.3855469	1.26	0.208	-.2704103 1.240906

	D. GDP	Coef.	Std. Err.	Z	P> z	[95% Conf. Interval]
ECT						
LBTC		.0796009	.0477521	1.67	0.096	-.0139916 .1731933
LINF		-.1046629	.058578	-1.79	0.074	-.2194737 .0101478
pollinc		.0117568	.0152402	0.77	0.440	-.0181134 .0416271
ecdpoil		-.0374405	.023438	-1.60	0.110	-.0833781 .008497
SR						
ECT		-9.679427	.1300235	-7.44	0.000	-1.222784 -.7131013
LBTC						
D1.		.15627	.1023826	1.53	0.127	-.0443962 .3569363
LINF						
D1.		.1188462	.0339137	3.50	0.000	.0523765 .1853158
pollinc						
D1.		.1202154	.0328469	3.66	0.000	.0558366 .1845942
ecdpoil						
D1.		-.0954088	.036493	-2.61	0.009	-.1669338 -.0238839
_cons		-4.085306	1.110203	-3.68	0.000	-6.261264 -1.909348

.xtpmg d.( LINF LBTC PIB pollinc ecdpoil ), lr(l. LINF LBTC PIB pollinc ecdpoil) ec(ECT) replace dfe

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form  
(Estimate results saved as DFE)

	D. GDP	Coef.	Std. Err.	Z	P> z	[95% Conf. Interval]
ECT						
LBTC		-.0999342	.0517187	1.93	0.053	-.0014326 .201301
LINF		-.0453881	.0874821	-0.52	0.604	-.2168499 .1260737
pollinc		.0237887	.0218929	1.09	0.277	-.0191206 .0666981
ecdpoil		-.042773	.031272	-1.37	0.171	-.1040651 .0185191
SR						
ECT		-9.949412	.0814683	-12.21	0.000	-1.154616 -.8352662
LBTC						
D1.		-.0311388	.0807943	-0.39	0.700	-.1894926 .1272151
LINF						
D1.		.1178244	.1323523	0.89	0.373	-.1415814 .3772302
pollinc						
D1.		.1373851	.0480132	2.86	0.004	.043281 .2314891
ecdpoil						
D1.		-.108433	.0428776	-2.53	0.011	-.1924716 -.0243945
_cons		-3.604795	.9880911	-3.65	0.000	-5.541418 -1.668172

.hausman pmg mg, sigmamore

---- Coefficients ----					
	(b)	(B)	(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))	
	RMSE	mg	Difference	S.E.	
linf		-.1583997	-.0224534	-.1359463	
lbtct		.1724413	.1822651	-.0098238	.0575046
lpoll		.0017137	-.0108698	.0125835	.0104203

b = consistent under Ho and Ha, obtained from xtpmg  
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho, obtained from xtpmg  
Test: Ho: difference in coefficients not systematic  
chi2(3) = (b-B)'[(V\_b-V\_B)^(-1)](b-B)  
= 5.83  
Prob>chi2 = 0.1204

hausman DFE mg, sigmamore

---- Coefficients ----					
	(b)	(B)	(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))	
	DFE	mg	Difference	S.E.	
linf		-.0150137	-.0224534	.0074397	.5595253
lbtct		.2445632	.1822651	.0622982	.3463021
lpoll		.0111974	-.0108698	.0220672	.1358508

b = consistent under Ho and Ha, obtained from xtpmg  
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho, obtained from xtpmg  
Test: Ho: difference in coefficients not systematic  
chi2(3) = (b-B)'[(V\_b-V\_B)^(-1)](b-B)  
= 0.08  
Prob>chi2 = 0.9939

countries_1	countries_2	countries_3	countries_4
ECT	ECT	ECT	ECT
LBTC	LBTC	LBTC	LBTC
D1.	D1.	D1.	D1.
LINF	LINF	LINF	LINF
D1.	D1.	D1.	D1.
pollinc	pollinc	pollinc	pollinc
D1.	D1.	D1.	D1.
ecdpoil	ecdpoil	ecdpoil	ecdpoil
D1.	D1.	D1.	D1.
_cons	_cons	_cons	_cons

- النمو الاقتصادي للنموذج الخطي :

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form (Estimate results saved as dfe)						Mean Group Estimation: Error Correction Form (Estimate results saved as mg)											
	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]		Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]						
<b>ECT</b>						<b>ECT</b>											
Lbtc	.2445635	.1008464	2.43	0.015	.0469081 .4422189	Lbtc	.1822658	.0760475	2.40	0.017	.0332155 .3313162						
linf	-.0150139	.180629	-0.08	0.934	-.3690402 .3390124	linf	-.0224533	.3003704	-0.07	0.940	-.6111684 .5662617						
lpoil	.0111974	.0389628	0.29	0.774	-.0651683 .0875653	lpoil	-.01087	.0175874	-0.62	0.537	-.0453407 .0236007						
<b>SR</b>						<b>SR</b>											
ECT	-1.010277	.0860408	-11.75	0.000	-1.179407 -.842133	ECT	-1.042182	.2198026	-4.74	0.000	-1.472987 -.6133766						
Lbtc	.2266207	.0699765	3.24	0.001	.0894694 .3637721	Lbtc	.1932826	.0508769	3.80	0.000	.0935656 .2929996						
linf	.1163577	.1224967	0.95	0.342	-.1237315 .3564469	linf	.0893762	.2358287	0.38	0.705	-.3728395 .5515919						
lpoil	.0006797	.0300031	0.02	0.982	-.0581252 .0594846	lpoil	-.011196	.0073944	-1.51	0.130	-.0256888 .0032968						
_cons	-3.220368	.46794	-6.88	0.000	-4.137513 -2.303222	_cons	-3.558115	.1123288	-3.17	0.002	-3.75972 -3.356511						
<b>pays_1ECT</b>						<b>pays_2ECT</b>						<b>pays_3ECT</b>					
linf	-.074552	.180635	-0.41	0.680	-.42859 .2794861	linf	-.1598092	.2940406	-0.54	0.587	-.7361183 .4164999	linf	.7944716	1.094995	0.73	0.468	-1.351679 .2940622
lbtc	.3232526	.2193165	1.47	0.141	-.1065998 .753105	lbtc	.0728384	.2333684	0.31	0.755	-.3845552 .530232	lbtc	.3025892	.2959588	1.02	0.307	-.2774794 .8826577
lpoil	-.0617934	.0816004	-0.76	0.449	-.2217274 .0981405	lpoil	.0083422	.0341274	0.24	0.807	-.0585463 .0752308	lpoil	.0160929	.1840215	0.09	0.930	-.3445826 .3767683
<b>pays_1SR</b>						<b>pays_2SR</b>						<b>pays_3SR</b>					
ECT	-.5319247	.1566713	-3.40	0.001	-.8389948 -.2248547	ECT	-1.599179	.1427187	-11.21	0.000	-1.878903 -1.319456	ECT	-.9553451	.2047808	-4.67	0.000	-1.35670 -.5539822
linfD1	.0120364	.0714846	0.17	0.866	-.1280708 .1521435	linfD1	.0202911	.2670087	0.08	0.939	-.5030365 .5436186	linfD1	.7308775	.6444024	1.13	0.257	-.532128 .1993883
lbtcD1	.0809541	.0596935	1.36	0.175	-.0360429 .1979512	lbtcD1	.3052162	.2274866	1.34	0.180	-.1406493 .7510817	lbtcD1	.2478642	.165713	1.50	0.135	-.0769273 .5726557
lpoilD1	-.0276909	.0342693	-0.81	0.419	-.0948576 .0394757	lpoilD1	-.011407	.0418658	-0.27	0.785	-.0934624 .0706484	lpoilD1	-.0138981	.1453859	-0.10	0.924	-.2908491 .271053
_cons	-1.594319	.5504912	-2.90	0.004	-2.673261 -.5153756	_cons	-6.594382	.801538	-8.23	0.000	-8.165367 -5.023396	_cons	-2.158519	1.409514	-1.53	0.126	-4.921115 .6040767
<b>pays_4ECT</b>						<b>pays_4SR</b>											
linf	-.649924	.4831235	-1.35	0.179	-1.596829 .2969806	ECT	-1.082278	.1943999	-5.57	0.000	-1.463295 -.7012612						
lbtc	.0303801	.2763212	0.11	0.912	-.5111994 .5719597	linfD1	-.4057016	.3079451	-1.32	0.188	-1.009263 .1978597						
lpoil	-.0061209	.0411686	-0.15	0.882	-.0868098 .074568	lbtcD1	.1390976	.2157986	0.64	0.519	-.2838598 .562055						
<b>pays_4SR</b>						<b>pays_4SR</b>											
ECT	-1.082278	.1943999	-5.57	0.000	-1.463295 -.7012612	poilD1	.0082127	.033425	0.25	0.806	-.0572991 .0737245						
linfD1	-.4057016	.3079451	-1.32	0.188	-1.009263 .1978597	_cons	-3.885242	.7824324	-4.97	0.000	-5.418781 -2.351703						
lbtcD1	.1390976	.2157986	0.64	0.519	-.2838598 .562055												
poilD1	.0082127	.033425	0.25	0.806	-.0572991 .0737245												
_cons	-3.885242	.7824324	-4.97	0.000	-5.418781 -2.351703												



الملحق رقم (3): تقدير نموذج التضخم للدول محل الدراسة

- معدلات التضخم للنموذج الغير الخطي:

Pedroni's cointegration tests:

No. of Panel units: 4 Regressors: 3

No. of obs.: 154 Avg obs. per unit: 39

Data has been time-demeaned.

Test Stats. | Panel Group

v	.9779	.
rho	-7.437	-7.245
t	-10.61	-12.55
adf	-10.43	-12.33

.xtpmg d,(LINF LBTC PIB pollinc ecdpoll),lr(l,LINF LBTC PIB pollinc ecdpoll) ec(ECT) replace mg

Mean Group Estimation: Error Correction Form  
(Estimate results saved as mg)

D. LINF	Coef.	Std. Err.	Z	P> z	[95% Conf. Interval]
ECT					
LBTC	-.1507405	.1100092	-1.37	0.171	-.3663546 .0648737
PIB	.0174961	.0424492	0.41	0.680	-.0657029 .100695
pollinc	.0430463	.0357746	1.20	0.229	-.0270706 .1131633
ecdpoll	.0249391	.0139423	1.79	0.074	-.0023874 .0522655
SR					
ECT	-1.277319	.1247642	-10.24	0.000	-1.521852 -1.032786
LBTC					
D1.	-.0670833	.0918772	-0.73	0.465	-.2471592 .1129927
PIB					
D1.	.0285192	.0186943	1.53	0.127	-.008121 .0651594
pollinc					
D1.	.0118396	.0374158	0.32	0.752	-.061494 .0851733
ecdpoll					
D1.	.005025	.0252387	0.20	0.842	-.0444419 .054492
_cons	-.322915	.1333357	2.42	0.015	.615818 .5842482

D. LINF	Coef.	Std. Err.	Z	P> z	[95% Conf. Interval]
ECT					
LBTC	-.0166682	.0363204	-0.46	0.646	-.0878549 .0545185
PIB	.0581529	.0341969	1.70	0.089	-.0088718 .1251776
pollinc	.0519812	.0246857	2.11	0.035	.0035981 .1003643
ecdpoll	.0233553	.0156883	1.49	0.137	-.0073931 .0541038
SR					
ECT	-1.26507	.1239971	-10.20	0.000	-1.5081 -1.02204
LBTC					
D1.	.0143023	.0437013	0.33	0.743	-.0713507 .0995553
PIB					
D1.	.0538536	.0319208	1.69	0.092	-.00871 .1164173
pollinc					
D1.	.0113356	.0331277	0.34	0.732	-.0535935 .0762646
ecdpoll					
D1.	.0063469	.0157238	0.40	0.686	-.0244712 .037165
_cons	.4857382	.1148122	4.23	0.000	.2607105 .7107659

.xtpmg d,(LINF LBTC PIB pollinc ecdpoll),lr(l,LINF LBTC PIB pollinc ecdpoll) ec(ECT) replace dfe

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form  
(Estimate results saved as DFE)

D. LINF	Coef.	Std. Err.	Z	P> z	[95% Conf. Interval]
ECT					
LBTC	-.0679168	.0649146	-1.05	0.295	-.1951472 .0593135
PIB	.0725209	.068387	1.06	0.289	-.061515 .2065569
pollinc	.0554269	.0500414	1.11	0.268	-.0426525 .1535064
ecdpoll	.0232162	.0331273	0.70	0.483	-.0417121 .0881446
SR					
ECT	-1.096828	.0829019	-13.23	0.000	-1.259313 -.9343431
LBTC					
D1.	-.0156499	.0511232	-0.31	0.760	-.1158495 .0845498
PIB					
D1.	.0341518	.0526877	0.65	0.517	-.0691143 .1374178
pollinc					
D1.	.0273255	.0416698	0.66	0.512	-.0543459 .1089968
ecdpoll					
D1.	.0126921	.026452	0.48	0.631	-.039153 .0645371
_cons	.4852477	.3855469	1.26	0.208	-.2704103 1.240906

.hausman DFE pmg, sigmamore

	(b)	(B)	(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))
	DFE	pmg	Difference	S.E.
gdp	.0798878	.0458862	.0340016	.20526
lbtcc	-.0613772	-.0076464	-.0537308	.178703
lpoll	.004543	.0039346	.0006084	.0657219

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg  
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtprmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$$\chi^2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) = 0.10$$

Prob>chi2 = 0.9919

hausman mg pmg, sigmamore

	(b)	(B)	(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))
	mg	pmg	Difference	S.E.
gdp	-.0746997	.0458862	-.1205895	.0766686
lbtcc	-.1223657	-.0076464	-.1147193	.0996893
lpoll	.0091147	.0039346	.0051801	.004743

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg  
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtprmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$$\chi^2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) = 3.20$$

Prob>chi2 = 0.3621

# قائمة الملاحق

countries_1						countries_3							
ECT	-1.45321	.1490143	-9.75	0.000	-1.745272	-1.161147	ECT	-1.426239	.1534996	-9.29	0.000	-1.727093	-1.125385
LBTC D1.							LBTC D1.						
D1.	-.0109821	.0510119	-0.22	0.830	-.1109636	.0889995	D1.	-.0595168	.1128984	-0.53	0.598	-.2807936	.1617601
PIB D1.							PIB D1.						
D1.	.0301386	.0425782	0.71	0.479	-.0533132	.1135905	D1.	.04201	.048365	0.87	0.385	-.0527835	.1368036
pollinc D1.							pollinc D1.						
D1.	.0218936	.0446917	0.49	0.624	-.0657006	.1094877	D1.	.0580009	.0399842	1.45	0.147	-.0203667	.1363686
ecdpoll D1.							ecdpoll D1.						
D1.	.0335422	.0367939	0.91	0.362	-.0385725	.1056569	D1.	.0017158	.0282885	0.06	0.952	-.0537288	.0571603
_cons	.3491007	.3635389	0.96	0.337	-.3634225	1.061624	_cons	.8230185	.411601	2.00	0.046	.0162954	1.629742
countries_2						countries_4							
ECT	-9.141727	.1543704	-5.92	0.000	-1.216733	-.6116122	ECT	-1.26666	.1513947	-8.37	0.000	-1.563388	-.9699317
LBTC D1.							LBTC D1.						
D1.	.1410497	.110154	1.28	0.200	-.0748481	.3569475	D1.	-.0133417	.0752699	-0.18	0.859	-.160868	.1341845
PIB D1.							PIB D1.						
D1.	.1454312	.2823682	0.52	0.607	-.4080004	.6988628	D1.	-.0021653	.0551372	-0.04	0.969	-.1102321	.1059015
pollinc D1.							pollinc D1.						
D1.	-.0852575	.0876231	-0.97	0.331	-.2569956	.0864806	D1.	.0507053	.0283239	1.79	0.073	-.0048086	.1062192
ecdpoll D1.							ecdpoll D1.						
D1.	-.0361702	.0645918	-0.56	0.575	-.1627677	.0904274	D1.	.0262998	.0178243	1.48	0.140	-.0086352	.0612349
_cons	.4384517	.7496854	0.58	0.559	-1.030905	1.907808	_cons	.3323819	.265742	1.25	0.211	-.1884629	.8532268

## - معدلات التضخم للنموذج الخطي:

```
.xtpmg d,(l inf gdp lbtc lpoll),lr(l.l inf gdp lbtc lpoll)ec(ECT) replace mg
```

Mean Group Estimation: Error Correction Form  
(Estimate results saved as mg)

D.linf	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ECT						
gdp	-.0746997	.0821032	-0.91	0.363	-.235619	.0862197
lbtc	-.1223657	.1024275	-1.19	0.232	-.3231198	.0783884
lpoll	.0091147	.0128298	0.71	0.477	-.0160313	.0342606
SR						
ECT	-1.306969	.1378623	-9.48	0.000	-1.577174	-1.036763
gdpD1	-.0011743	.0512899	-0.02	0.982	-.1017007	.0993522
lbtcD1	-.1039096	.0809558	-1.28	0.199	-.26258	.0547608
lpollD1	.0076093	.0075453	1.01	0.313	-.0071792	.0223977
_cons	-.0968453	.2744634	-0.35	0.724	-.6347838	.4410931

```
.xtpmg d,(l inf gdp lbtc lpoll),lr(l.l inf gdp lbtc lpoll)ec(ECT) replace dfe
```

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form  
(Estimate results saved as DFE)

	Coef.	Std. Err.	Z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ECT						
gdp	.0798878	.0778345	1.03	0.305	-.0726651	.2324406
lbtc	-.0613772	.0688926	-0.89	0.373	-.1964042	.0736499
lpoll	.004543	.0251512	0.18	0.857	-.0447524	.0538383
SR						
ECT	-1.082351	.0864966	-12.51	0.000	-1.251881	-.9128211
gdpD1	.055826	.0587714	0.95	0.342	-.0593638	.1710158
lbtcD1	-.0507913	.0500919	-1.01	0.311	-.1489695	.047387
lpollD1	.0025133	.0207809	0.12	0.904	-.0382164	.0432431
_cons	.4130669	.3739993	1.10	0.269	-.3199583	1.146092

```
xtpmg d,(l inf gdp lbtc lpoll),lr(l.l inf gdp lbtc lpoll)ec(ECT) replace pmg
```

D.linf	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ECT						
gdp	.0458862	.0397593	1.15	0.248	-.0320406	.123813
lbtc	-.0076464	.0408757	0.19	0.852	-.0877613	.0724685
lpoll	.0385361	.0126348	3.05	0.049	-.0208292	.0286984
SR						
ECT	-1.266271	.1304677	-9.71	0.000	-1.521983	-1.01056
gdpD1	.1178426	.0395445	2.98	0.206	-.0274624	.1275492
lbtcD1	-.0479305	.0341824	-1.40	0.161	-.1149268	.0190658
lpollD1	.0236746	.0089338	2.65	0.049	-.0134233	.0215965
_cons	.3342253	.0980394	3.41	0.001	.1420715	.526379

```
pays_1
```

ECT	-.8584023	.1667872	-5.15	0.000	-1.185299	-.5315055
gdpD1	.1881922	.2123994	0.89	0.376	-.2281029	.6044874
lbtcD1	-.1241593	.0938046	-1.32	0.186	-.3080129	.0596943
lpollD1	-.0262841	.0433375	-0.61	0.544	-.111224	.0586558
_cons	.0943432	.7727666	0.12	0.903	-1.420252	1.608938

```
pays_2
```

ECT	-1.417739	.1630826	-8.69	0.000	-1.737375	-1.098103
gdpD1	.0431913	.0419648	1.03	0.303	-.0390582	.1254408
lbtcD1	-.0603753	.1149003	-0.53	0.599	-.2855757	.1648252
lpollD1	.0144344	.020601	0.70	0.484	-.0259427	.0548116
_cons	.3516887	.3379909	1.04	0.298	-.3107613	1.014139

```
pays_3
```

ECT	-1.335496	.1524685	-8.76	0.000	-1.634329	-1.036664
gdpD1	.0442025	.0353513	1.25	0.211	-.0250847	.1134897
lbtcD1	.0393937	.038181	1.03	0.302	-.0354396	.1142271
lpollD1	.0126812	.0223647	0.57	0.571	-.0311529	.0565153
_cons	.0919146	.3247017	0.28	0.777	-.544489	.7283182

```
pays_4
```

ECT	-1.405186	.1524419	-9.22	0.000	-1.703967	-1.106406
gdpD1	.0054507	.0506196	0.11	0.914	-.0937619	.1046633
lbtcD1	-.0272055	.0884351	-0.31	0.758	-.200535	.146124
lpollD1	.012059	.0155184	0.78	0.437	-.0183564	.0424745
_cons	.0340207	.242261	0.14	0.888	-.440802	.5088435



- رصيد ميزان المدفوعات للنموذج الخطي:

xtpmg d,(lbtcc gdp linc lpoi) ,lr(l.lbtcc gdp linc lpoi) ec(ECT) replace mg

Mean Group Estimation: Error Correction Form  
(Estimate results saved as mg)

	D.lbtcc	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
ECT						
gdp		.1728825	.098931	1.75	0.081	-.0210187 .3667836
linc		-.3411708	.2635049	-1.29	0.195	-.857631 .1752894
lpoi		.1560449	.1255993	1.24	0.214	-.0901252 .402215
SR						
ECT		-1.063522	.0304339	-34.95	0.000	-1.123172 -1.003873
gdpD1		-.0818174	.1340487	-0.61	0.542	-.3445481 .1809133
lincD1		.1055278	.1356809	0.78	0.437	-.1604018 .3714574
lpoiD1		-.1572411	.1246074	-1.26	0.207	-.4014671 .0869848
_cons		-.8804195	.507916	-1.73	0.083	-1.875917 -1.150775

xtpmg d,(lbtcc gdp linc lpoi) ,lr(l.lbtcc gdp linc lpoi) ec(ECT) replace pmg

	D.lbtcc	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
ECT						
gdp		.1267664	.122442	1.04	0.301	-.1132155 .3667484
linc		-.2729956	.1613831	-1.69	0.091	-.5893007 .0433096
lpoi		-.0151562	.0229215	-0.66	0.508	-.0600816 .0297692
SR						
ECT		-1.012492	.0321391	-31.50	0.000	-1.075483 -0.9495004
gdpD1		-.0150582	.069893	-0.22	0.829	-.1520461 .1219296
lincD1		.1082246	.0729845	1.48	0.138	-.0348223 .2512715
lpoiD1		-.0530812	.048353	-1.10	0.272	-.1478514 .041689
_cons		-.6219319	.086143	-7.22	0.000	-.7907692 -0.4530947

xtpmg d,(lbtcc gdp linc lpoi) ,lr(l.lbtcc gdp linc lpoi) ec(ECT) replace dfe

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form  
(Estimate results saved as DFE)

	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ECT						
gdp		.2983019	.1227541	2.43	0.015	.0577083 .5388956
linc		-.2276744	.1945241	-1.17	0.242	-.6089347 .1535859
lpoi		.1652787	.0413966	3.99	0.000	.084143 .2464145
SR						
ECT		-1.030326	.0797274	-12.92	0.000	-1.186589 -0.8740635
gdpD1		-.0248503	.0935247	-0.27	0.790	-.2081553 .1584547
lincD1		.0393695	.1350152	0.29	0.771	-.2252556 .3039945
lpoiD1		-.1510809	.0303602	-4.98	0.000	-.2105858 -0.0915761
_cons		-1.335594	.5850437	-2.28	0.022	-2.482259 -0.1889294

pays\_1

	ECT	GdpD1	lincD1	lpoiD1	_cons	
ECT		-1.057501	.1575436	-6.71	0.000	-1.366281 -0.7487212
GdpD1		-.216681	.4058098	-0.53	0.593	-1.012054 .5786915
lincD1		-.006554	.1642937	-0.04	0.968	-.3285638 .3154559
lpoiD1		-.1237685	.0496945	-2.49	0.013	-.2211679 -0.0263691
_cons		-.7987571	.956905	-0.83	0.404	-2.674257 1.076742

pays\_3

	ECT	GdpD1	lincD1	lpoiD1	_cons	
ECT		-.9955987	.154278	-6.45	0.000	-1.297978 -0.6932195
GdpD1		.1009098	.1434347	0.70	0.482	-.180217 .3820366
lincD1		.322057	.3555742	0.91	0.365	-.3748556 1.01897
lpoiD1		-.1484136	.0696417	-2.13	0.033	-.2849088 -0.119185
_cons		-.7406667	1.251818	-0.59	0.554	-3.194184 1.712851

pays\_2

	ECT	GdpD1	lincD1	lpoiD1	_cons	
ECT		-1.068035	.1509824	-7.07	0.000	-1.363955 -0.7721145
GdpD1		.0071322	.0845469	0.08	0.933	-.1585767 .1728411
lincD1		.0663307	.1292038	0.51	0.608	-.186904 .3195655
lpoiD1		.0396744	.0216108	1.94	0.056	-.002682 .0820309
_cons		-.4726452	.6432888	-0.73	0.463	-1.733468 .7881776

pays\_4

	ECT	GdpD1	lincD1	lpoiD1	_cons	
ECT		-.9288328	.1719323	-5.40	0.000	-1.265814 -0.5918516
GdpD1		.0484061	.1213622	0.40	0.690	-.1894594 .2862715
lincD1		.0510645	.1593739	0.32	0.749	-.2613026 .3634317
lpoiD1		.0201828	.0221487	0.91	0.362	-.0232278 .0635934
_cons		-.4756587	.5442137	-0.87	0.382	-1.542298 .5909806

الملحق رقم (5): تقدير نموذج معدلات البطالة للدول محل الدراسة

- معدلات البطالة للنموذج الغير الخطي:

Pedroni's cointegration tests:  
No. of Panel units: 4 Regressors: 4  
No. of obs.: 114 Avg obs. per unit: 29  
Data has been time-demeaned.

Test Stats.	Panel	Group
v		-.4422
rho		-1.204 -0.8681
t		-3.667 -4.356
adf		-.9165 -1.348

xtpmg d,(LCHO LINF LBTC PIB polinc ecdpoil) ,lr(LCHO LINF LBTC PIB polinc ecdpoil) ec(ECT) replace mg

Mean Group Estimation: Error Correction Form  
(Estimate results saved as mg)

	D.LCHO	Coef.	Std. Err.	Z	P> z	[95% Conf. Interval]
ECT						
LINF		.0248694	.0310128	0.80	0.423	-.0359145 .0856533
LBTC		-.0788901	.063864	-1.24	0.217	-.2040613 .0462812
PIB		-.1772402	.119459	-1.48	0.138	-.4113756 .0568952
polinc		-.0177594	.0205038	-0.87	0.386	-.0579462 .0242773
ecdpoil		.013104	.0202701	0.65	0.518	-.0266246 .0528326
SR						
ECT		-.9457991	.0685462	-13.80	0.000	-1.080147 -0.811451
LINF		.01263	.0451642	0.28	0.780	-.0758902 .1011502
LBTC		-.0468856	.0533614	-0.88	0.380	-.151472 .0577008
PIB		-.1407815	.062466	-2.25	0.024	-.2632127 -0.0183504
polinc		-.0207054	.011577	-1.79	0.074	-.043396 .0019851
ecdpoil		.0084158	.0111885	0.75	0.452	-.0135133 .0303448
_cons		-.5805707	.4016778	-1.45	0.148	-1.367845 .2067032

	D.LCHO	Coef.	Std. Err.	Z	P> z	[95% Conf. Interval]
ECT						
LINF		.0248694	.0310128	0.80	0.423	-.0359145 .0856533
LBTC		.0087417	.0202975	0.43	0.667	-.0310407 .0485241
PIB		.0005161	.0270502	0.02	0.985	-.0525014 .0535336
polinc		.0104966	.0148982	0.70	0.481	-.0187033 .0396965
ecdpoil		-.0152711	.0099856	-1.53	0.126	-.0348426 .0043003
SR						
ECT		-.7594454	.0707775	-10.73	0.000	-.8981667 -0.6207242
LINF		.0099073	.0399798	0.25	0.804	-.0684516 .0882663
LBTC		-.0164448	.0230352	-0.71	0.475	-.061593 .0287035
PIB		-.0208074	.0524631	-0.40	0.692	-.1236331 .0820183
polinc		-.0120172	.0059768	-2.01	0.044	-.0237315 -0.003029
ecdpoil		-.0047747	.0066481	-0.72	0.473	-.0178047 .0082553
_cons		.1136639	.0241795	4.70	0.000	.0662729 .1610549

# قائمة الملاحق

.xtpmg d.(LCHO LINF LBTC PIB poilinc ecdpoll),lr(, LCHO LINF LBTC PIB poilinc ecdpoll) ec(ECT) replace dfe

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form  
(Estimate results saved as DFE)

	D.LCHO	Coef.	Std. Err.	Z	P> z	[95% Conf. Interval]
<b>ECT</b>						
LINF		.0843842	.0865895	0.97	0.330	-.0853281 2540966
LBTC		-.0499791	.0437392	-1.14	0.253	-.1357063 .0357482
PIB		-.0798703	.0631171	-1.27	0.206	-.2035774 .0438369
poilinc		-.0168563	.0316437	-0.53	0.594	-.0788768 .0451643
ecdpoll		.0114426	.0202741	0.56	0.572	-.028294 .0511791
<b>SR</b>						
ECT		-.8000603	.1036449	-7.72	0.000	-1.003201 -.5969201
LINF		.0884707	.0441277	2.00	0.045	.0019819 1749595
LBTC		-.0434091	.0251719	-1.72	0.085	-.092745 .0059269
PIB		-.064677	.0354161	-1.83	0.068	-.1340912 .0047373
poilinc		-.023367	.0183411	-1.27	0.203	-.059915 .012581
ecdpoll		.0086324	.0115887	0.74	0.456	-.014081 .0313459
_cons		-.2414806	.2366312	-1.02	0.307	-.7052692 .222308

.hausman pmg mg, sigmamore

---- Coefficients ----

	(b)	(B)	(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))
	mg	pmg	Difference	S.E.
lbtcc	-.0080938	-.0722009	.0641072	.
gdp	-.1290164	-.2769682	.1479518	.
linfo	-.104234	-.0754548	-.0287793	.0377787
poil	.0035221	.001384	.0021381	.0012715

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg  
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho, obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V\_b-V\_B)^(-1)](b-B)  
= 1.03  
Prob>chi2 = 0.9049

.hausman pmg DFE, sigmamore

---- Coefficients ----

	(b)	(B)	(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))
	pmg	DFE	Difference	S.E.
lbtcc	-.0203751	-.0722009	.0518259	.
gdp	-.1993585	-.2769682	.0776097	.
linfo	-.0134403	-.0754548	.0620145	.0288593
poil	.001666	.001384	.000282	.0025795

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg  
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho, obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V\_b-V\_B)^(-1)](b-B)  
= 3.81  
Prob>chi2 = 0.4318

countries_1							countries_3						
ECT		-.7643751	.1750953	-4.37	0.000	-1.107556 -.4211947	ECT		-.8870192	.1662409	-5.34	0.000	-1.212845 -.5611931
LINF		.0605712	.0295013	2.05	0.040	.0027498 .1183927	LINF		-.0425843	.0526925	-0.81	0.419	-.1458596 .0606911
LBTC		.0288687	.0169339	1.70	0.088	-.0043212 .0620585	LBTC		.0176163	.0420651	0.42	0.675	-.0648297 .1000622
PIB		-.0127019	.0200209	-0.63	0.526	-.0519422 .0265384	PIB		-.0455183	.0179574	-2.53	0.011	-.0807142 -.0103225
poilinc		.0359576	.0118123	3.04	0.002	.05791092 .007194	poilinc		-.0094072	.0024428	-3.85	0.000	-.0229803 .0257947
ecdpoll		-.0246991	.0112102	-2.20	0.028	-.0466706 -.0027276	ecdpoll		.002533	.0079908	0.32	0.751	-.0131286 .0181947
_cons		.0829153	.1034945	0.80	0.423	-.1199302 .2857607	_cons		.1374514	.1441729	0.95	0.340	-.1451223 .420025
countries_2							countries_4						
ECT		-.5608392	.1860958	-3.01	0.003	-.9255802 -.1960982	ECT		-.8255481	.185821	-4.44	0.000	-1.189751 -.4613457
LINF		.094058	.0584644	1.61	0.108	-.0205302 .2086462	LINF		-.0724157	.1230654	-0.59	0.556	-.3136194 .1687881
LBTC		-.0547446	.0503099	-1.09	0.277	-.1533501 .0438609	LBTC		-.0575194	.085087	-0.68	0.499	-.2242869 .1092481
PIB		.1144092	.1459054	0.78	0.433	-.1715601 .4003786	PIB		-.1394185	.0540477	-2.58	0.010	-.24535 -.033487
poilinc		.0664534	.027932	2.38	0.021	.1007987 .0178919	poilinc		-.0070652	.022371	-0.32	0.752	-.0509115 .0367812
ecdpoll		.0010908	.0274904	0.04	0.968	-.0527894 .054971	ecdpoll		.0019763	.0138141	0.14	0.886	-.0250988 .0290515
_cons		.1694906	.3742187	0.45	0.651	-.5639645 .9029457	_cons		.0647983	.2078341	0.31	0.755	-.3425491 .4721456

## - معدلات البطالة للنموذج الخطي:

.xtpmg d.(lcho lbtcc gdp linfo poil),lr(lcho lbtcc gdp linfo poil) ec(ECT) replace mg

Mean Group Estimation: Error Correction Form  
(Estimate results saved as mg)

	D.lcho	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
<b>ECT</b>						
lbtcc		-.0080938	.0289042	-0.28	0.779	-.064745 .0485575
gdp		-.1290164	.0382707	-3.37	0.001	-.2040256 -.0540073
linfo		-.104234	.0630741	-1.65	0.098	-.227857 .0193889
poil		.0035221	.0018559	1.90	0.058	-.0001153 .0071596
<b>SR</b>						
ECT		-.8633159	.1653515	-5.22	0.000	-1.187399 -.5392328
lbtccD1		-.0040468	.0086027	-0.47	0.638	-.0209078 .0128141
GdpD1		.0788176	.1155102	0.68	0.495	-.1475783 .3052135
linfoD1		.0098109	.0084687	1.16	0.247	-.0067874 .0264092
poilD1		.0028921	.0043374	0.67	0.505	-.005609 .0113932
_cons		.0766984	.0882742	0.87	0.385	-.0963158 .2497127

.xtpmg d.(lcho lbtcc gdp linfo poil),lr(lcho lbtcc gdp linfo poil) ec(ECT) replace mg

Mean Group Estimation: Error Correction Form  
(Estimate results saved as mg)

	D.lcho	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
<b>ECT</b>						
lbtcc		-.0080938	.0289042	-0.28	0.779	-.064745 .0485575
gdp		-.1290164	.0382707	-3.37	0.001	-.2040256 -.0540073
linfo		-.104234	.0630741	-1.65	0.098	-.227857 .0193889
poil		.0035221	.0018559	1.90	0.058	-.0001153 .0071596
<b>SR</b>						
ECT		-.8633159	.1653515	-5.22	0.000	-1.187399 -.5392328
lbtccD1		-.0040468	.0086027	-0.47	0.638	-.0209078 .0128141
GdpD1		.0788176	.1155102	0.68	0.495	-.1475783 .3052135
linfoD1		.0098109	.0084687	1.16	0.247	-.0067874 .0264092
poilD1		.0028921	.0043374	0.67	0.505	-.005609 .0113932
_cons		.0766984	.0882742	0.87	0.385	-.0963158 .2497127

.xtpmg d.(lcho lbtcc gdp linfo poil),lr(lcho lbtcc gdp linfo poil) ec(ECT) replace mg

Mean Group Estimation: Error Correction Form  
(Estimate results saved as mg)

	D.lcho	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
<b>ECT</b>						
lbtcc		-.0080938	.0289042	-0.28	0.779	-.064745 .0485575
gdp		-.1290164	.0382707	-3.37	0.001	-.2040256 -.0540073
linfo		-.104234	.0630741	-1.65	0.098	-.227857 .0193889
poil		.0035221	.0018559	1.90	0.058	-.0001153 .0071596
<b>SR</b>						
ECT		-.8633159	.1653515	-5.22	0.000	-1.187399 -.5392328
lbtccD1		-.0040468	.0086027	-0.47	0.638	-.0209078 .0128141
GdpD1		.0788176	.1155102	0.68	0.495	-.1475783 .3052135
linfoD1		.0098109	.0084687	1.16	0.247	-.0067874 .0264092
poilD1		.0028921	.0043374	0.67	0.505	-.005609 .0113932
_cons		.0766984	.0882742	0.87	0.385	-.0963158 .2497127

pays_1SR							pays_3SR						
ECT	-0.829765	.1993458	-4.16	0.000	-1.220476	-.4390543	ECT	-1.105163	.3247466	-3.40	0.001	-1.741655	-.4686714
LbtcD1	.0448543	.0469006	0.96	0.339	-.0470692	.1367779	LbtcD1	-.0115436	.0157173	-0.73	0.463	-.0423488	.0192617
gdpD1	.5964968	.1813005	3.29	0.001	.2411544	.9518391	GdpD1	.0103448	.0292432	0.35	0.724	-.0469707	.0676504
linfD1	.0093869	.060233	0.16	0.876	-.1086676	.1274414	linfD1	.0237546	.0572385	0.42	0.678	-.0884307	.13594
poilD1	.0018644	.0205967	0.09	0.928	-.0385045	.0422332	PoilD1	.0170802	.0088121	1.94	0.053	-.0001912	.0343516
_cons	1.311499	.8373368	1.57	0.117	-.3296508	2.952649	_cons	.1037396	.2295281	0.45	0.651	-.3461273	.5536065
pays_2SR							pays_4SR						
ECT	-1.188403	.1774688	-6.70	0.000	-1.536235	-.8405703	ECT	-1.243042	.2555679	-4.86	0.000	-1.743945	-.7421378
LbtcD1	-.0054363	.0459031	-0.12	0.906	-.0954047	.0845321	LbtcD1	.1408408	.193976	0.73	0.468	-.2393452	.5210267
gdpD1	.0675909	.0333579	2.03	0.043	.0022106	.1329713	GdpD1	-.0459241	.1843954	-0.25	0.803	-.4073324	.3154841
linfD1	.0363312	.0714966	0.51	0.611	-.1037996	.176462	linfD1	-.040852	.2827876	-0.14	0.885	-.5951055	.5134015
poilD1	-.0103757	.0055528	-1.87	0.062	-.0212589	.0005076	PoilD1	.0147523	.0185817	0.79	0.427	-.0216672	.0511717
_cons	.0693163	.2604917	0.27	0.790	-.4412381	.5798708	_cons	.9485264	1.059044	0.90	0.370	-1.127162	3.024215

## الملخص:

هدفت هذه الدراسة قياس أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور السحري في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 1980-2019 ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم التطرق إلى أهداف السياسة الاقتصادية من منظور مربع كالدور السحري وواقع متغيرات مربع كالدور وأهم أزمت النفطية التي مرت بها السوق وما مدى تأثيرها على التوازن الاقتصادي (نمو اقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات) ، حيث تم جمع البيانات بما يتوافق مع فرضيات الدراسة وتضمنت هذه البيانات معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم، رصيد ميزان المدفوعات ومعدلات البطالة في كل دول الدراسة، وعلى ضوء ما سبق تم جمع المعلومات وتحليلها باستخدام برنامج stat-13 و-10 eviews، وذلك بالاستعانة بنموذج PANEL ARDL و PANEL NARDL.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

- إن الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط لا تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل أما في أجل القصير فإن الدول النفطية وغير النفطية تتأثر طرديا بصدمات الموجبة، أما معدلات التضخم في دول محل الدراسة بعلاقة طردية في صدمات الموجبة بالنسبة لكل من السعودية والجزائر وتونس والمغرب وبالعلاقة عكسية في حالة الصدمات السلبية؛
- إن الصدمات الموجبة والسلبية لأسعار النفط تؤثر على معدلات البطالة بعلاقة عكسية في الدول النفطية وبالعلاقة طردية في الدول غير النفطية كما أن الصدمات الموجبة هي أكثر تأثيرا في كل من تونس والمغرب، أما رصيد ميزان المدفوعات يتأثر بعلاقة طردية في دول النفطية وبالعلاقة عكسية في حالة الدول غير النفطية وهي تونس والمغرب ؛

**الكلمات المفتاحية:** أسعار النفط، مربع كالدور السحري، نمذجة قياسية PANEL ARDL

و PANEL NARDL.

## **Abstract:**

This study aimed to measure the impact of oil price fluctuations on magical variables square of KALDOR in each of the Kingdom of Saudi Arabia, Algeria, Tunisia and Morocco during the period 1980-2019. And for that we study the changes of this square and the crises of oil market that it went through and the extent of its impact on the economic balance (economic growth, inflation, unemployment, balance of payments), where data were collected in accordance with the hypotheses of the study, and this data included economic growth rates, inflation rates, balance of payments balance and unemployment rates in all study countries. In light of the above, information was collected and analyzed using **stat-13** and **evIEWS-10**, using the PANEL ARDL and PANEL NARDL models.

The study reached a number of results, the most notably are:

–The positive and negative shocks of oil prices do not affect economic growth rates in the long term. But in the short term, oil and non-oil countries are directly affected by positive shocks. As for inflation rates in the countries under study, there is a direct relationship in wave shocks for each of Saudi Arabia, Algeria, Tunisia and Morocco, and a reversible relationship in case of negative shocks;

Positive and negative oil price shocks affect unemployment rates with an inverse relationship in oil-producing countries and a direct relationship in non-oil countries. Positive shocks are more influential in both Tunisia and Morocco. As for the balance of payments balance, it is affected by a direct relationship in oil-producing countries and an inverse relationship in the case of countries. non-oil, namely Tunisia and Morocco;

**Keywords:** oil prices, Caldor's magic square, standard modeling, PANEL ARDL and PANEL NARDL.